د . عقيل الناصري

الجيش والسلطة في العراق الملكي

1921 - 1958





الجيش والسلطة في العراق الملكي

* الجيش والسلطة في العراق الملكي
* د. عقيل الناصري
* الطبعة الاولى 2000

* دار الحصاد للنشر والتوزيع والطباعة
سورية - دمشق - ص. ب: 4490
هاتف ، فاكس : 2126326
* دار الكلمة للنشر والتوزيع والطباعة
سورية - دمشق - ص. ب: 2229
هاتف ، فاكس : 2126326

First Edition in 2000
Alhassad for publishing and Distribution
Baramikah - Damascus - Syria
P. O. Box : 4490. Telephone/Fax: 2126326

ISBN. 91 - 630 - 7870 - 8
Milit'r och makten undar Irakiska
monarkisk 1921 - 1958.
DR. AL NASSERI AKEEL
Sweden.

د. عقيل الناصري

الجيش والسلطة في العراق الملكي
1921 ـ 1958



الإهداء

الى تلك الباقات التي عبق شذى رحيقها في دروب حياتنا المشتركة، وسرنا ردحاً من الزمن، مهما طال أمده، متراشقين بطيب الافكار والأماني المشتركة وأحلام الوداد الوردية:

عند نبع الحضارات؛ او

تحت ظلال سيد الشجر؛

في جسور مفترقات الزمن؛

حين عبرنا مغترباتنا العربية والأجنبية؛

الى هؤلاء كلهم....

اهدي هذا العمل المتواضع، الذي هو من ثمارنا المشتركة.

الى الزوجة ورفيقة الدرب الطويل في منافي الحياة بلمينا فاسيلفنا؛

الى دفء الروح وسمفونية زهرة الوجود، الى ابنتي نادية وولدي مكسيم.



المقدمة و فرضية البحث

شهد عراق القرن العشرين، منذ نشوء دولته الحديثة في مطلع العشرينات، جملة من التغيرات الجذرية في بنائه الاقتصادي وتركيبته الاجتماعية وقوام السلطة وقاعدتها الاجتماعية. إذ بدأت، صيرورة الانتقال، من بنية المجتمع المتشظي ذي العلاقات السابقة للعلاقات الإقطاعية، إلى المجتمع المتعدد الأنماط، حيث الغلبة النسبية فيه للعلاقات شبه الإقطاعية في الريف، ولأنماط الإنتاج الحرفي والسلعي الصغير، والقطاع الحكومي المتمركز في القطاعات اللامنتجة، المترافقة بالحضور المكثف لقطاع التجارة الخارجية (الكمبرادور)، بالإضافة إلى النمط الرأسمالي الاجنبي المتمركز في قطاع النفط.

هذا العرض المكثف للغاية وباتجاهاته العامة، غطى المساحة الزمنية للمرحلة الملكية برمتها، [1921 - 1958]، وإن اختلف دور وأهمية كل نمط من مرحلةٍ إلى اخرى، رغم ان الاتجاه العام، كان ينحو نحو النمو البطيء للعلاقات السلعية النقدية (الرأسمالية) في المدينة، بوتائر أسرع مما عليها في الريف، الذي كانت علاقات الإنتاج السائدة فيه ومنظومة قيمه وأعرافه تكبح بقوة نمو مثل هذه العلاقات الاقتصادية مثل ماهو عليه في المدينة.

لم تتم صيرورة الانتقال هذه، التي جرت في الواقع العراقي، بصورةٍ سهلة ولا بطرق سلمية، كما يُعلّمنا تاريخ العراق الاقتصادي، بل كانت ذات سمات عنفية لاإنسانية، بالغة التعقيد والتشابك، عكست في مضمونها العام قانونيات وسنن التطور لأية عملية انتقال جذري.. إذ لم تتمكن الدولة من بسط نفوذها وتثبيت أركان قاعدتها الاجتماعية ونظامها السياسي، إلا من خلال العنف، بشكليه المادي واللامادي، وبواسطة مؤسسات العنف المنظم: (الجيش والشرطة وباقي التنظيمات الحكومية المسلحة)، وذلك عندما أخضعت العشائر المتشظية إلى سلطتها المركزية وأبعدتها من التأثير المباشرعلى القرار المركزي، الذي

أمنت سريان منافذ مساراته على كافة التكوينات الاجتماعية والأثنية. وكان هذا ايذاناً بأُفول، ما يطلق عليه ان جاز التعبير، حضارة (القرى) وحلول حضارة (المدن).. وعلى خلفية ذلك تغيّر الواقع الحقوقي للملكية في الريف، وبالتالي طبيعة العلاقات الاجتصادية (الاجتماعية / الاقتصادية) داخل المنظومة الإنتاجية.

أي بمعنى آخر انتقلت ملكية الارض المشتركة للعشيرة أو المنتفعين منها، إلى ملكية خاصة لرئيس العشيرة، أو كبير المنتفعين، وفي بعض المناطق والحالات إلى المُلاك القاطنين في المدن، وتحولت على ضوء ذلك علاقات الإنتاج، في أغلب المناطق، إلى علاقات شبه إقطاعية متلائمة ومكيفة ذاتها مع الواقع المحلي، وأفرزت منظومة علاقات حقوقية مشتقة من الواقع الجديد، قننته الدولة بوسائل العنف اللامادي (جملة القوانين التي اقرت ونظمت هذا الواقع الجديد سواءً، قانون العشائر أو قانوني تسوية حقوق الاراضي، ومنح اللزمة لسنة 1932 وتعديلاتهما سنة 1938 ، أو غيرها من القوانين)، وطبقته بوسائل العنف المادي ازاء جمهرة المتضررين من هذا التحول والمنتفضين عليه.

وقد تم تحقيق هذه الصيرورة الانتقالية، الطويلة والمعقدة والمؤلمة جداً، بصورةٍ أساسية من قبل قوى العنف المنظم وما لعبته من دور، بالاستناد إلى ما ملكته من وسائل قمع أكثر حداثة، وتنظيم أكثر استجابة لما أُنيط بها، باعتبارها مؤسسة مختصة ومحترفة للعنف.

كما شهد العراق عملية تغييرية ثانية، أكثر جذريةً وأهميةً، لواقعه ولمستقبله وانسجاماً وروح العصر مقارنةً بالأولى، وذلك في 14 تموز 1958 ، إذ أجرى هذا التغيّر الكبير نقلة نوعية في مجمل المكونات الاجتصادية للمجتمع ونظامه السياسي وما نجم عنه من تغيّرات في باقي مكونات البناء الفوقي (كل العلاقات الاجتماعية ما عدا الاقتصادية منها). هذا التغيّر العميق يسمح لنا، بقوة الموضوعية العلمية، ان نطلق عليه مفهوم الثورة التي اخذت بتغيير واقع التركيبة الاقتصادية، وذلك بإلغاء دور وأولوية الأنماط السابقة للنمط الرأسمالي في عملية الإنتاج الاجتماعي، وفي الوقت ذاته توسيع وتحديث دور الأنماط الأكثر استجابةً لعملية التنمية، مما ترتب عليه إعادة بناء علاقات الإنتاج وتغيّر واقع تأثيراتها ودور طبقاتها وفئاتها الاجتماعية في النظام الاجتماعي برمته. أي ان هذه الصيرورة جردت الطبقات والفئات الاجتماعية القديمة من قوة تأثيراتها على القرارات الرئيسية للدولة، سواءً على الصعيدين الاقتصادي أو السياسي. أي نقلت المجتمع إلى مرحلة نوعية ارقى مقارنةً عما تمخض عن صيرورة الانتقال الاولى، خاصةً ما يتعلق بتطور القوى المنتجة والى حدٍ ما

علاقات الإنتاج، ويعضد هذا الرأي جملة التغيرات الكمية والتحولات النوعية الحاصلة في البنى الاجتصادية / السياسية وما يشتق عنها ويستنتج منها من تغيرات.

هذه الصيرورة.. هي الاخرى، لعبت المؤسسة العسكرية في تحقيقها الدور الأرأس، رغم الاختلافات النوعية فيما بينها وبين الصيرورة الاولى، سواء: في طبيعة مكونات المهام الرئيسية ومستقبلها؛ في طبيعة التكوينات الاجتماعية المستفيدة منها؛ في ظروف تحققها؛ في طبيعة ونوعية قيادتها؛ في النظام السياسي ومكوناته؛ وفي الأهداف المبتغى تحقيقها وآفاقها. لذا أصبح هذا التغيّرالجذري «الثورة»، رغم انتكاسته، طرياً في الذاكرة الحية كمَعلم شاهق، وفي ماهية برنامجيته كبعدٍ يُماثل وإياه، وفي سعة قاعدته الشعبية كدلالةٍ دستورية، وفي نزاهة ووطنية قائده كرمز يحتذى به..

لقد اثارت هذه الثورة ولا تزال العديد من الاستفهامات و التساؤلات بل حتى الاتهامات؛ من الإشكاليات و المعاضل؛ من الماهيات والمغازي، كذات عضوية فعالة في مدى ضرورتها، وفي سيرورة حراكها، في عمق تأثيراتها، وفي ما تمخض عنها من نتائج طالت العراق برمته ككيان اجتصادي/ سياسي، ومنطقة الشرق الاوسط بكل ابعادها، وكصلة جدلية واعية بين ابعاد الزمن الثلاث.

أوضحت غصون السنين المنصرمة، رغم الخراب الذي يعم الوطن، ان الثورة لا تزال كأحد اهم المعالم التي تُستحضر وتضرم الخيال في زمن الدمار والقهر، الاستلاب والاغتراب، وأمنية تتماثل وإياها، ليس من اجل عودتها المستحيلة، بل الانطلاق من مفردات ما خططت له لعراق الزمن الحضاري الصائن للذات الفردية والاجتماعية، الاثنية والمعرفية، للتنمية الاجتصادية بكل ابعادها، للعدالة الاجتماعية بشموليتها الطبقية والمكانية، للمجتمع المدني ومساراته بغية الارتقاء بالعراق ككيان اجتماعي / جيوسياسي نحوالأفق الارقى.

برزت في الآونه الاخيرة فكرة قديمة مضمونها الأرأس يتمحور حول إلقاء ظلال مختلف الشكوك عن الثورة وضرورتها، عن ماهيتها ومضمونها. لذا تُوصم الثورة تارةً بالحدث وأخرى بالواقعة وثالثة بالمؤامرة، وفي احسن الاحوال بالانقلاب. لقد اتسع الزاعمون بذلك، خاصة بعد انهيار الانظمة «الاشتراكية!»، ليشمل ليس المتضررين من فعل الثورة وآفاق مسارها اللاحق فحسب، كما كان سابقاً، بل بعض من كان إلى الامس القريب، من مناصريها والداعين إلى تبني برامجها.

إن تجديد الرؤيا واستيعاب ادوات البحث والتعمق في مكونات الظواهر العامة والخروج باستنتاجات جديدة، هي مسألة بقدر ماهي ضرورية، فهي بذات القدر مشروعة لذات الباحث الموضوعي، كذلك للظاهرة المدروسة نفسها. لكن في الوقت ذاته لا يعني ذلك نفياً مطلقاً لكل ما كان، كما لا يعني الغاء النظرة الموضوعية والمنطقية للظاهرة، وتحديد نقاط القوة والضعف في مضمون جوهرها وأشكال تحققها في سياق تطورها التاريخي. إذ هنالك العديد من الظواهر تبدو كما لو انها ليست ذات ضرورة، لكن عند دراستها في السياق التاريخي الطويل «نسبيا»، فسنجد انها تمثل الضرورة بعينهاً، وهذا ما ينطبق على ثورة 14 تموز ذاتها.

إن التباين في وجهات النظر نحو الظواهر، وخاصةً الاجتماعية منها وبخاصة أكثر ذات الطابع الجذري، هي مسألة طبيعية، طالما أن الفرد يعبر في موقفه من الظواهر عن مضمون نظرته الفلسفية ازائها وفعل تأثيراتها ومدى تطابقها ومصالحه الآنية والمستقبلية، على تعدد انواعها وأشكال التعبير عنها. لقد بلغت مواقف العداء من الثورة، لدى البعض درجة اعتبر رأيه، انعكاسا لـ (الإبداع الشعبي المحض).

في البدء أثار هؤلاء وغيرهم، حول الثورة «المغدورة» استفهامات معرفية، تحولت مع مرور الزمن إلى اتهامات «جنائية» تمحورت في ثلاثة محاور رئيسة ذات علاقات متداخلة جدلياً هي:

- ان الثورة هي المسبب في قدوم العسكر إلى السلطة.

- كما انها المسبب لحالة العنف التي سادت المجتمع العراقي، منذ ذلك الحين إلى الآن وبالتالي:

- فلولاها لما حصل الدمار الشامل الذي يعم الوطن منذ العقود الثلاثة الاخيرة.

لم تستكمل هذه الاتهامات أبعادها المنهجية، عندما نظرت إلى هذه الموضوعة الشاملة والجذرية، نظرة جزئية ـ ضيقة الابعاد، عندما اعتبرت نصف الكأس الفارغ، لظاهرة الثورة وما نجم عنها من تناحر و صراع بين القوى السياسية، الذي بعضه موضوعي والبعض الآخر مفتعل، كما لو كان يمثل الظاهرة بكليتها وشموليتها، متناسيةً ومتغافلة عن قصد، النصف المملوء والذي تَمَثّلَ في ارساء قاعدة التحول نحو المستقبل.

في الوقت ذاته، تدلل هذه النظرة على عدم معرفتها الجيدة بواقع تاريخية

وسيسيولوجية النظام السياسي العراقي في العصر الحديث. كما انها انطلقت من روحية السكون والطمأنينة عندما نظرت إلى سيرورة عملية التطور التاريخية، ناهيك عن حالات الارتقاء الجذرية، التي لا تخضع لإرادويتنا ورغائبنا الذاتوية، خاصةً اذا علمنا أن أي عملية تغيّرية يجب وبالضرورة ان يرافقها عدم استقرار، والى حدٍ بعيد، عنف سواءً أكان مادياً او/ و غير مادي، والذي يتوقف بدوره على العديد من العوامل منها:

ـ مدى جذرية التغيّر ذاته؛ درجة وطبيعة مقاومة الطبقات والفئات المتضررة من ذات التغيّر؛ كما يتوقف على الحالة السيسيولوجية السائدة والموروث الثقافي / المعرفي؛ درجة التطور الاقتصادي وطبيعة النمط الاقتصادي السائد ودرجة تطوره؛ وأخيراً وليس آخراً، درجة نمو الوعي الاجتماعي العام، الذي يتحدد وبمختلف تجلياته، من جدلية: الوسط الطبيعي والتاريخي والاجتماعي.

ـ ان المحاور الاتهامية / الإستفهامية، المذكورة اعلاه، سوف لا تصمد، باعتقادي امام معطيات التاريخ المادية والموضوعية والمنطقية العلمية وجغرافية مكان العراق من جهة، ومن جهة ثانية ان الولوج في دروب التحضر وتسارع خطى بلوغه سيترتب عليه، بالضرورة، اكلاف اجتماعية / نفسية، ناجمة عن ذات العملية ومتطلباتها وسرعة تحققها، إذ ستفرز في كل منعطف جملة من الإشكاليات الاجتصادية / السياسية / النفسية، الفردية أو / والاجتماعية. وستكون هذه الإشكاليات، أكثر حدة في بلدان عالم الأطراف المتخلفة، وستزداد عمقاً حسب موقعها وغنى مواردها الطبيعية وضرورتها إلى المراكز الرأسمالية الدولية. وعليه يمكن القول ان العنف **يكتسب بعضاً من مبرراته، من موضوعية عملية التغيّر الجذري، أياً كان** نوعه، **لأنه [مولدة التاريخ].**

وهذا ما يمكن تطبيقه على واقع عراق ما بعد ثورة 14 تموز.

أما بصدد المحور الاتهامي الاول، فهو موضوع هذه الدراسة المسهب من دون إغفال المحاور الاخرى والتي سنتطرق إلى بعض جوانبها ونحلل طبيعتها بصورة عرضية عند تناولنا لبعض الإشكاليات من المنظور السيسيولوجي.

إن المهمة المركزية لهذه الدراسة، تنصب على معالجة موضوعة تاريخية العسكر والسلطة في العراق الحديث من خلال ما طرحه العديد من الكتاب والسياسيين، ومن منظورات فكرية متباينة، وفترات زمنية متباعدة، تتكثف ماهيتها ويتجسد شكلها بالطرح التالي:

ان ثورة 14 تموز قد احدثت سابقة خطيرة، إذ فتحت المجال على مصراعيه لتدخل العسكريين في الحياة السياسية، حيث ألغوا المؤسسات البرلمانية، وعطلوا الدستور الدائم، منذ خروجهم صبيحة ذلك اليوم من ثكناتهم، واستيلائهم على مفاصل الحياة الاجتصادية / السياسية، بل حتى الفكرية / الثقافية، ولم يعودوا اليها لحد الآن[1]، مما حدا بأحد الباحثين ان ينعت مرحلة الجمهورية بـ «المرحلة الخاكية»[2].

ترى هل الموضوعة اعلاه، بكُلِّيتها، يمكن إثبات صحتها ضمن الاستقراء الموضوعي/ التاريخي لظاهرة استيلاء العسكر على السلطة في العراق الحديث؟ وهل كانت «الخاكية» قرينة وَسَمَتْ المرحلة الجمهورية دون سواها؟ أم انها سكنت رحم الدولة منذ ولادتها، ان لم تكن هي التي ملكت الدولة الجديدة؟!

وإذا كان الجواب بنعم للسؤال الاخير.. فكيف بدأت هذه الظاهرة بالنشوء وكيف تطورت؟ وما دورها في تكوين الدولة؟ وما دور الاخيرة في تطويرها؟ وكيف أصبحت المؤسسة العسكرية اهم عتلاتها، عندما بسطت نفوذها ومركزيتها الشمولية على المجتمع برمته؟ وكيف ومتى زحف العسكريون على المفاصل الأرأسية للسلطة، عبر نخبتهم التي كونوها، حتى امست مركز نواة النخبة السياسية الحاكمة؟ وما هو وزنها المعياري في إدارة السلطة مقارنةً بذوي الأصول المدنية الذين حكموا العراق طيلة المرحلة الملكية؟ هذه الاسئلة وغيرها، ومن خلالها، ستجيب الدراسة عليها ضمن الابعاد الواقعية لمختلف النواحي السياسية/ التاريخية/ السيسيولوجية للسلطة، وتشريحها وفقاً لذلك، بغية المساهمة في الكشف عن مدى واقعية أو عدم واقعية ما اتُّهِمَتْ به الثورة من كونها كانت السبب في استيلاء العسكر على السلطة.

لذا سنحاول في البدء إلقاء الضوء على بعض من معالم المؤسسة العسكرية في بلدان عالم الأطراف [البلدان النامية]، وأهم مميزاتها، اشكال وكيفية تكوين جيوشها، ثم نعكف على دراسة المكونات الاجتماعية للدولة العراقية ونستفيض في بحث أرأسية مواقف هذه المكونات من المؤسسة العسكرية.. لنغوص في تاريخية تكوين النواة الاولى للضباط العراقيين في الجيش العثماني، عددهم، مصائرهم، تياراتهم، وأصولهم الاجتماعية والثقافية.. ثم نعكف على دراسة اهم مفأصل التطور العام للمؤسسة العسكرية وتأثيراتها على القرار المركزي للسلطة، وفقاً لمراحل استنبطناها من الواقع الموضوعي للمؤسسة ذاتها في ارتقائيتها وارتداديتها، فكانت:

- مرحلة التأسيس 1921 - 1932؛

- ثلاثينيات الانطلاق 1932 - 1941؛

- فأربعينيات الانكفاء 1941 - 1949؛

- ثم خمسينيات التكتل والتغير المنتظر..شكل ومضمون حركة الضباط الاحرار.

ثم نخصص القسم الاخير لدراسة النخبة العسكرية والسلطة عامةً. إذ سنسلط الاضواء على مكونات هذه الاخيرة ونستقرئ العلاقات المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بعدها سنحاول الخوض في الموضوع الأصعب، ألا وهو تحليل بنية الوزارة (السلطة التنفيذية)، وفقاً لمعيار **الأصل المهني الذي انطلق منه** عضو النخبة السياسية، أي بين ذوي الأصول العسكرية والمدنية..

وحسب معرفتي المتواضعة، لم يُسبق ان دُرست مثل هذا الموضوعة بصورة مفصلة بالاستناد إلى التحليل الإحصائي / الكمي، كما هي عليه في هذه الدراسة، مما سيلقي الضوء على الماهية الحقيقة لطبيعة الحكم الملكي، لأجل دحض الموضوعة التي انطلق منها الآخرون ضد ثورة 14 تموز، وإثبات فرضيتنا التي جوهرها المكثف هو ان:

[**الجيش العراقي مَلَكَ الدولة ولم تملك الدولة الجيش**].

كما الحقتُ بالدراسة، العديد من الملاحق التي ستساعد الباحث والقارئ على الوصول إلى ما توخيتُ إثباته. كما لا بد من الإشارة إلى ان الدراسة **وسعت من مفهوم ذوي الأصول العسكرية ليشمل كل الضباط بما فيهم الاحتياط الذين خدموا في الجيش أكثر من ثلاث سنوات.**

لقد صادفت صعوبات جمة في التحقق من الأصل المهني لعضو النخبة، خاصة عند تشابه الأسماء أو ورودها مقترنةً باللقب تارةً وبدونه تارة اخرى، وكان عدم توفر المصادر الكافية في المنافي، أحد المصاعب الكبيرة، لولا المساعدة التي تلقيتها من العديد من المثقفيين والباحثين. كما لاحظت تضارباً في المصادر بصدد الرتبة العسكرية للضباط العراقيين في الجيش العثماني (شريفيين وغير شريفيين)، قبل التحاقهم بالجيش العراقي، مما ادى بي إلى الإشارة إلى ذلك. وقد ثبتُّ ذلك في الجداول الملحقة بغية التحقق من صحة الدراسة من جهة، ولأجل تلافي النواقص التي قد يساعدني الباحثون، والمعنيّون، والقراء الكرام في ذلك من جهة ثانية. لأنه لا يخالجني الشك في وجود بعض من الهفوات والأخطاء، سواءً في الجداول و/ أو الأسماء، وهذا ربما يغيّر من بعض مكونات الارقام

والنسب المستخلصة منها. ولكن سوف لا يؤثر، بالتأكيد، على الاتجاه العام للظاهرة المبحوثة في الدراسة هذه. وفي الوقت ذاته وأثناء إكمال الدراسة، عثرت بالمصادفة على أحد أعضاء النخبة الذي هو من ذوي الأصول العسكرية، في حين احتسبته الدراسة، ضمن ذوي الأصول المدنية، لذلك تضمنت الملاحق جدول بأسماء كل الوزراء من ذوي الأصول العسكرية، وعدد مرات استيزارهم، وطبيعة الوزارة التي استوزروها [رئيسية ام ثانوية].

ولابد من التنويه إلى أني قد استخدمتُ في هذه الدراسة مصطلح **النخبة وعضو النخبة السياسية**، ويراد بها هنا تحديداً الاشخاص الذين تسنموا مناصب وزارية. كما استخدمتُ مصطلحي **الوزارات الرئيسية**، ونعني بها وزارات كل من (الدفاع؛ الداخلية؛ الخارجية والمالية)، و**الوزارات الثانوية** ونعني بها بقية الوزارات.

أما بالنسبة إلى المصادر التي اعتمدتها الدراسة فقد كانت على ثلاثة مستويات، أرأسية ورئيسية وثانوية. فمصادر **المستوى الاول** ساعدتني في: تحديد الأصل المهني لأعضاء النخبة الوزارية وأسمائهم وعدد مرات استيزارهم وطبيعة المنصب الوزاري؛ كذلك طبيعة السلطة ومكوناتها؛ وبعض من المعطيات والوقائع المهمة الاخرى، وهذه المصادر هي:

- د. **نزار توفيق حسو**، «الصراع على السلطة في العراق الملكي» أطروحة دكتوراه في علم الإدارة؛
- الباحث الراحل **عبد الرزاق الحسني**، في موسوعته «تاريخ الوزارات العراقية»، الطبعة الرابعة؛
- د. **رجاء حسين خطاب**، «تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي»، اطروحة دكتوراه في التاريخ؛
- **مير بصري**، «أعلام السياسة في العراق الحديث»؛
- **جرجيس فتح الله**، «آراء محظورة في شؤون عراقية معاصرة»؛
- العقيد الركن **أحمد الزبيدي**، «البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية».

أما **المصادر الرئيسية**، وهي مثبتة جميعها في الهوامش والمراجع، فقد استعنت بها واقتبست منها و استخدمت العديد من معطياتها نفياً أو تأكيداً لرأي ما. علماً بأن هذه المصادر ذات مشارب فكرية متضاربة، بل ومتناقضة في توجهاتها العامة إلى الظاهرة المبحوثة. في حين لم أُثبت المصادر **الثانوية**، حتى لا أُثقل الدراسة بها، وكانت تمثل معيناً غير مباشراً للدراسة، كأن ترسم اللوحة العامة للوضع السياسي أو لحدث ما أو تسهب في

وصف وقائع ليس لها ارتباط مباشر بالموضوع، أو انها اطنبت في دقائق ليس لها علاقة مباشرة بالمؤسسة العسكرية، أو انها حللت طبيعة الوزارة وأسباب حلها، أو كانت رؤية ذاتوية/ انوية لعضو النخبة السياسية....الخ.

كما لا يفوتني ضرورة الإشارة إلى العديد من الملاحظات والمعلومات التي زودني بها البعض من جمهرة المستمعين الواعين، عندما ألقيت محاضرات حول الموضوع ذاته في التجمعات والنوادي الثقافية العراقية والعربية في العديد من المدن السويدية.. كان بعضها على درجة عالية من الدقة والموضوعية وبعضها الآخر مستمداً من التجربة الحسية المعاشة، ساعدتني كلها في تصحيح العديد من النقاط الواردة في الدراسة.

كما لا يسعني إلا أن أقدم الشكر الجزيل لكل الذين منحوني الطاقة المعنوية والتشجيع الدائم، لأجل إكمال هذه الدراسة، حتى أن أحدهم من على بعد الآف الكيلو مترات، ومن مدينة الضباب، كان يحثني، بغصون من ود الوداد، على مواصلة إنجاز الدراسة. له ولهم وللذين أمدوني بالأفكار الصائبة، لتضيف شيئاً من المعرفة أو التوجه الدقيق، لهؤلاء جميعاً الامتنان المزدهر بعناقيد الوفاء.

الواجب المعرفي والعلمي يفرض حضوره، لأقدم جزيل الشكر إلى الأديب المناضل **كاظم السماوي**، على قراءته للدراسة وإرشادي إلى سلاسة اللغة والأسلوب، ولمناقشته للأفكار العامة للدراسة، بغية إنصاف الثورة «المغدورة» ولقيادتها، والتي وصفهما بالعبارة البليغة عندما قال: (لم اجد زعيماً ثورياً اجمع عليه الثوريون وأعداء الثورة كما اجمعوا على عبد الكريم قاسم... فهل انصفته الاحزاب؟ وهل انصفه التاريخ؟ وهل انصف هو نفسه؟ وكان المغدور المُضَيع في الثورة المُضيعة). كما ان لسان الثناء والمحبة يفرض مفرداته وكينونته، ليقدم إلى الاديب الفاضل **عبد الغني الخليلي**، الشكر الجزيل على ما قدمه لي سواءً بمناقشة الافكار العامة أو الحوادث التاريخية، وبما زودني به من الكم الوفير من المصادر الثمينة، من مكتبته العامرة والتي كانت، بحق، معيناً لي إذ لولاها لما استطاعت هذه الدراسة ان تخرج بهذا الشكل والمضمون.

في الوقت ذاته أُقدم الشكر والعرفان بالجميل، إلى تلك الثلة المثقفة، التي كانت تثير العديد من الاستفهامات المعرفية والتساؤلات المحفزة للعقل والموضوعية، والتي كانت تعقد مناقشاتها في الليل القطبي الحالك السواد، لتحيله إلى جلسات في وعي التاريخ العراقي، وإلى مفردات علمية معرفية منيرة وإلى مناسبات لاستيعاب منعطفاته لترسم حلم المستقبل، وإلى دفء موضوعي لا مناص من التدثر به، وإلى التراشق بالأفكار و التواصل الغائي

للمساهمة العلمية المتواضعة ضمن دائرة الاهتمام بالبحوث والمقالات.. شكري إلى كل الذين كانوا ضمن هذه الباقة وساهموا في نقاشاتها جمعاً أو فرادى، بصورة دائمة أو مؤقتة. إلى كل هؤلاء الاخوة الاعزاء عامةً على كثرتهم، وخاصة: **صاحب الربيعي احمد سفر ود. ثائر اسماعيل وعبد الكريم الربيعي وهاني نصر الله** الذي مدني بالمعونة الفنية الكبيرة عند إعدادي الكتاب وطباعته على الكومبيوتر. كما الوفاء يفرض حضوره إلى **غانم بابان وعلي جوي** على ما قدماه من مصادر من مكتبتيهما الخاصتين. وأخيراً إلى الصديق **صائب العاني** لقراءته النص واقتراحاته الصائبة بصدد الشكل والأسلوب.

ـ 1 ـ

عن معالم المؤسسة العسكرية في عالم الأطراف

تلعب المؤسسة العسكرية في أغلب بلدان عالم الأطراف «العالم الثالث»، دوراً كبيراً في الحياة السياسية والاجتصادية، وتؤثر بالتالي في تحديد مجمل آفاق التنمية المستقبلية. ويُستنبط هذا الدور، بالأساس، من طبيعة وماهية خصائص البنية الطبقية السائدة فيها، والتي تلعب دوراً مهماً في ترجيح الوزني؛ النوعي والنسبي للقوى والفئات البينية والوسيطة[3]. مما يؤهلها لأن تمارس دوراً رئيسياً، وفي بعض الأحيان النادرة، طليعياً، في مختلف مناحي الحياة المادية وحتى الروحية.

وتتألف هذه الفئات البينية من مجاميع عديدة ابرزها: موظفي الدولة، المثقفين، ذوي المهن الحرة، الطلبة وأخيراً فئة ضباط المؤسسة العسكرية **[قوى العنف المنظم]**، الذين لهم دور متميز، مشتق، لامن دورهم كذوات خاصة، ولا من موقعهم في عملية الإنتاج المادي أو إعادة إنتاجه، بل من تحكمهم وتصرفهم بوسائل التغيّر المادي للعنف، وهم ينطلقون من هذه **«الحقيقة ـ الإمكانية»**، عند تحديد مكانتهم في صنع القرار المركزي وانسيابية اتجاهات مساراته، ومن ثم التأثير على سياسة البلد، ورسم آفاقها، حسب ما تفرضه ظروفهم وتصرفاتهم ومقتضيات مصالحهم المباشرة أو غير المباشرة، كمؤسسة أو كذات قيادية فيها.

هذه الحالة يمكن استقراؤها من التجارب الانقلابية في عموم بلدان عالم الأطراف هذه، حتى انه في العديد منها، سارت بخطى ابعد، وذلك عندما سيطرت وأدارت جهاز الدولة بصورةٍ مباشرة، حتى بات الامر [وكأنه] سُنة من سنن طبيعة التطور في هذه البلدان،

خاصةً في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية[4]، وإن اختلفت طبيعتها وعمقها في هذا البلد أو ذاك، في هذه المرحلة أو تلك من تاريخية تطوره وعمق تناقضاتها. أي يأتي تدخل العسكر على درجات متفاوتة، تبدأ بممارسة الضغوط السياسية وتنتهي بالانقلابات والسيطرة على الحكم. وبصورةٍ عامة، يمارس العسكريون ضغوطاً سياسية في كل بلدان عالم الأطراف، لكنهم ينتقلون إلى السيطرة المباشرة في بعض البلدان، دون غيرها. وهذا يتوقف، حسب اعتقادنا، على عدة عوامل مترابطة جدلياً، وهي ما يلي:

1 ـ ماهية الأنماط الاقتصادية السائدة، والتركيبة الاجتماعية المناظرة لها ودرجة تطورهما، وبالتالي درجة نضج البناء الفوقي بصورة عامة ومدى تنوعه؛

2 ـ مدى كثافة تطور مؤسسات الدولة وحضورها المجتمعي، وعمق مركزيتها وشموليتها لنواحي الحياة، ودرجة ثبات المؤسسات الدستورية، مما يحدد؛

3 ـ عمق حضور مؤسسات المجتمع المدني ورسوخها، ودرجة استقلاليتها عن الدولة؛

4 ـ مدى سعة وغنى «**جغرافية المكان**» وأهميتهما الاستراتيجية، ودرجة تفاعلهما مع قطاعات الاقتصاد الوطني عامةً، والمراكز الرأسمالية خاصةً؛

5 ـ تاريخية وكيفية نشوء المؤسسة العسكرية، وكثافة قدراتها المادية كماً ونوعاً، وطبيعة علاقاتها الداخلية ودرجة مرونتها، والمهام المناطة بها عمليا.

وعند استنطاق تاريخية تكوين هذه المؤسسة في بلدان عالم الأطراف وخاصةً الآسيوية ـ الافريقية، لمعرفة اشكال ظهورها، سيرصد الباحث عدة اشكال منها[5]:

1 ـ جيوش ظهرت في سياق حركة التحرر الوطني، وذلك عندما أصبحت قوى الانصار المسلحة، إبان مرحلة التحرر تمثل، العمود الفقري للمؤسسة العسكرية والأمنية لمرحلة ما بعد الاستقلال، كما هو الحال في الجزائر، اندنوسيا، انغولا وموزمبيق... الخ.

2 ـ جيوش ظهرت في اعقاب نيل الاستقلال وتكوين الدول الوطنية [القومية]. وهذا ما يُرصد في أغلب الدول الافريقية الحديثة التكوين.

3 ـ جيوش تأسست خلال الحقبة الاستعمارية وانتقلت إلى السلطة الوطنية بعد الاستقلال، كما هو الحال في العراق، مصر، سورية، الهند وأغلب دول أمريكا اللاتينية.

4 ـ جيوش تكونت قبل التأثيرات الاستعمارية الجديدة التي اعقبت الحرب العالمية الاولى، مثل تركيا التي امتلكت جيشها منذ امد بعيد، كذلك إيران واليمن [الشمالي] وغيرها.

يحمل هذا التقسيم بعداً موضوعياً، إذ يحدد لنا بدوره، جملة من الظواهر التي يمكن على ضوء تحليلها، الوصول إلى المكونات الأرأسية التي تمثلها هذه المؤسسة، وبالتالي تحديد

امكانية وواقعية ودرجة الخطورة على النظام السياسي القائم، من هذه الظواهر:

ماهية المؤسسة وجوهر مهامها؛ طبيعة القيادة فيها وانتماءاتها الفكرية /الاجتماعية؛ ماهية وطبيعة مكونات التركيبة الهرمية للمؤسسة العسكرية وعمق تناقضاتها المهنية والطبقية؛ المسلكية والبيروقراطية العسكرية وطبيعة تكون الخبرة فيها؛ طبيعة المؤسسة من حيث التنظيم ومقوماته والعلاقات الداخلية و مكوناتها؛ درجة ونوعية الموقف من الثالوث العسكري «الانضباط، الطاعة، و الثقة العمياء».. الخ.

فلو اخذنا مثلاً جيوش الفئة الثالثة، مما ذكر اعلاه، وحللنا تركيبتها، لرأينا، في احد اهم جوانبها، انها اعتمدت على الاقليات العرقية في الدول المتعددة الاثنيات او/و على الفئات الاجتماعية الرثة والهامشية في الريف والمدينة. وهذا ما ميز جيوش الهند وسري لانكا والعديد من دول عالم الأطراف في مختلف قارات تواجدها. وإن اختلفت بعضها عن البعض في نسبية سريان مفعول هذه الحالة ودرجة عمقها.

إن عدم تطابق التركيب الاثني للسكان وقوام الجيش، هو نتاج متعمد لقوى الاحتلال الاجنبية أينما حلت. حيث تنتقي إحدى الاثنيات أو الطوائف لتكوّن منها القوام الأساسي، ليس لأدوات العنف المنظم فحسب بل، ربما، للسلطة السياسية على العموم أو المراكز المفصلية صاحبة القرار السياسي المركزي. وهذا ما يمكن رصده في افريقيا، وخاصةً الغربية منها وفي العديد من الدول الآسيوية. كما ان قوى الاحتلال غالباً ما كانت، ولدوافع سياسية بعيدة المدى، تنتقي مجندي منظمة العنف من الاقليات الأكثر هدوءاً، حسب مفهومها، من الناحية السياسية ومن القبائل والمناطق الاقل اشتراكاً في النضال السياسي بصورةٍ عامة، وضد القوى الاستعمارية بصورةٍ خاصة، كما وأنهم يفضلون الاميين على سواهم لأنهم سريعوا الانقياد ويخضعون بسهولة للإنضباط العام والعسكري، على وجه التحديد.. فعلى سبيل المثال، يلاحظ ان (75 ٪ من جنود نيجيريا هم من ابناء الشمال، في حين حوالي نصف الضباط من قبيلة الابيو... وفي غانا عند لحظة الاستقلال كان 92 ٪ من الضباط هم من المناطق الساحلية... وكان 62 ٪ من الجنود من اقصى الشمال... كما لم يكن بين الجنود في كينيا عند لحظة الاستقلال ولا شخص واحد من قبائل الكيك، لأن أغلبية المناضلين ضد الاستعمار كانوا من هذه القبائل)[6].

هذا الحالة تتواءم، إلى حدٍ كبير، مع ما طُبق في الدولة العراقية في بدء نشوئها، سواءً بصدد استحداث العرش واستيراد ملك له، او/و القوى المتحكمة في السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو/ و قيادة المؤسستين العسكرية والأمنية حيث لا تتماثل تركيبة كل هذه

المؤسسات، مع تركيبة المجتمع العراقي المتعدد الاثنيات والأديان والطوائف. إذ تسلطت طائفةٌ واحدة على مفأصل السلطة وأستأثرت بالمناصب الرئيسة منها، وبخاصة السيطرة على المؤسسة العسكرية، ولم يكن هذا ليتناسب وحجمها من السكان عامة، وينطبق الحال كذلك على قوى الامن الداخلي، التي كونت آنذاك، المهام الخاصة ذاتها والتي اطلق عليها اسم «الشبانة» الذين تم انتقاؤهم، من ابناء العشائر القاطنة في حوض دجلة الجنوبي، التي لم تساهم في مقاومة الاحتلال البريطاني.

في حين تختلف الحالة، جوهرياً، بالنسبة لجيوش الفئة الاولى، التي غالباً ما كانت تعبر إلى حدٍ كبير، عن طبيعة التركيبة الاجتماعية / الاثنية للمجتمع. كما انها تكون ذات مستوى فكري ـ ثقافي ارقى، إذ غالباً ما يقترن التدريب العسكري بالتثقيف السياسي العام اثناء مرحلة الكفاح التحرري وما بعد الاستقلال. كما ان انسيابية علاقاتها الداخلية تكون أكثر مرونةً وتفتحاً، وهذا نابع من الظروف الحسية التي سادت بين افرادها اثناء حرب الاستقلال.

ومن ناحيةٍ اخرى، يمكن تصنيف الجيوش وفقاً لمعايير عديدة، سنورد اثنين منها، بقدر تعلق الامر بمنطقة الشرق الاوسط على الاقل. فالمعيار الاول مستنبط من **وظائف الحكم** حيث توجد عدة نماذج هي:

أولاً: النموذج السلطوي الذي يقوم على أساس حكم الشخص / الفرد كالوضع في السعودية.

ثانياً: النموذج السلطوي الذي يقوم على أساس حكم الحزب الواحد كالوضع في اليمن [الجنوبي] سابقاً.

ثالثاً: النموذج الديمقراطي أو شبه الديمقراطي الذي يقوم على أساس ثنائي في الحكم بين الفرقاء السياسيين، كما في المغرب وتونس ولبنان.

رابعاً: النموذج التكتلي الذي يقوم على أساس التحالف بين العسكريين والمدنيين كما هو الحال في الجزائر وسورية والأردن.

خامساً: **النموذج الاوليغاركي حيث يشرف على الحكم عدد قليل من الاشخاص كما هو الحال في مصر والعراق واليمن [الشمالي]...**

ولكن عندما نعتمد المعيار الثاني، ألا وهو **درجة الارتباط بالمجتمع**، فعندها يمكن التمييز بين أربعة نماذج:

أولاً النموذج القومي: أي الذي يصبو إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود التي يعمل فيها،
ثانياً النموذج التحرري: أي الذي يتبلور خلال عملية الجهاد لنيل الاستقلال،
ثالثاً النموذج الفئوي: أي الذي تسيطر عليه الاقليات،
رابعاً النموذج القبلي: أي الذي تسيطر عليه التنظيمات والعصبيات العشائرية(7).

مع التوكيد على التداخل المشترك بين هذه النماذج جميعها وعلى تبدلها بين مرحلةٍ وأخرى، لهذا البلد أو ذاك، أو في ذات البلد الواحد.

وفي عين الوقت، امست عملية تكوين الجيوش في بلدان الأطراف هذه، كـ [**حالة صنمية**]، يُنظر إليها باعتبارها ذات مكانة «**مقدسة**» لا يجوز المساس بها. إذ توجد دول هي في غنىً عن وجود جيوش بالحجم الموجود لديها. لكنها مع هذا تستمر في توسيع مداها تقنياً وبشرياً، وتخصص لها موارد مالية، هي في امس الحاجة إليها، لتطوير قدرات قطاعاتها الإنتاجية والخدمية والبنى التحتية. وهذه القدسية مستنبطة، حسب اعتقادنا من عوامل عدة منها:

1 ـ طبيعة المهمة الأرأسية للجيوش، وما تملكه من وسائل عنف مادي. مما يؤهلها لأن تشق لنفسها دوراً مستقلاً نسبياً، عن ذات السلطة التي خلقتها، حيث تبدو، شكلياً، كما لو انها خارج [**فوق**] التركيبة الاجتماعية.. ومن ثم تفرض هيبتها وتأ ثيراتها على القرارات المركزية للسلطة باعتبارها [**ممثلة الامة!**].

2 ـ وفي الوقت نفسه، فإن القوى الاجتماعية المسيطرة على زمام السلطة، تعمق هذه النظرة وتحيطها بهالة من [**الكاريزما / الهالة / النزعة الصمدانية**]، حسب تعبيرالمفكر والباحث الراحل **هادي العلوي**، بغية حماية مصالحها المشتركة من جهة، والوقوف ضد القوى الاجتماعية المناهضة لها، من خلال تحالفها مع قيادة المؤسسة العسكرية من جهة ثانية. لذا لا تسمح هذه السلطات بالمناقشة الموضوعية والعلمية لماهية دور وحدود الجيش، ولا مدى فائدته لواقع تطور البلد. لأن مثل هذه المناقشة ستسحب من هذه القوى اهم عتلات ديمومة استمرارها في الحكم، لذا يحاولون خلق، اذا لم تكن متوفرة، مصالح مشتركة بينهما.. وهذا ما هو مستقرأ من تجارب هذه البلدان، وإنْ اختلفت فيما بينها من حيث درجة الوضوح والعلانية.

3 ـ وتبرز حالة القدسية أيضاً من فكرة مفادها ان الجيش هو [**رمز السيادة**] و [**الوحدة**

الوطنية].. مما يخلق حالة وَهْم نفسية /اجتماعية للنخبة السياسية الحاكمة في هذه البلدان، بعدم المساس بها، رغم انهم خالقوها، ومع معرفتهم بمقدار اكلافها المادية المرتفعة، التي لا تتناسب لا مع الامكانيات المتاحة لديها، ولا مع ما هو مخصص للقطاعات الاجتصادية الاخرى. مما يترك آثاراً سلبية على عملية التنمية الاجتصادية، خاصةً اذا علمنا ان الجيوش هي، بصورةٍ عامة، ذات طبيعة استهلاكية، ونادراً ما تساهم في خلق الناتج القومي، وان وجد فهو في حدود ضيقة جداً، وبما يُكمل مشاريعها دون ان يؤثرعلى فعالية القطاعات الاخرى.

4 ـ طبيعة التركيبة الاجتماعية، فالمجتمع الفلاحي /القبلي بطبيعته ومكوناته الاجتماعية / النفسية، وتراتبية منظومة العلاقات فيه، تساهم في تقديس هذه المهنة وتسهل اندماج الفلاح / الجندي، مع منظومة علاقات المؤسسة العسكرية التي يتقبلها ويتطبع بطبائعها حتى يتحول هذا الفلاح، كمفهوم، إلى جماهير يُصاغ منها الشعب، لكثرتهم العددية، وهذا ما دللت عليه تجارب المجتمعات اللاصناعية.

وكان من النتائج الاجتماعية لهذه النظرة القدسية، ان اعتبرت الخدمة في هذه المؤسسة، خاصةً ما بعد الاستقلال، ذات منزلة اجتماعية رفيعة مقارنةً بالمؤسسات الاخرى[8]. وترصد هذه الحالة، خاصةً، في البلدان التي تتناغم فيها هذه النزعة مع تاريخية/ سيسيولوجية الموقف من دور القوه [العنف]، ومع الموروث الاجتماعي ـ الثقافي، والنفسي ـ الروحاني. كالدول الإسلامية التي تنطلق من الفكر الإسلامي السياسي الذي يبجل القوة كأداة للتغير، استناداً وأنطلاقاً من العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي رافقت ظهور الدعوة الإسلامية، والتي أصبحت تمثل الأساس النظري السياسي / السيسيولوجي للموقف من دور القوة كوسيلة تغيير، وبالتالي تمجيد المجاهد [المقاتل]، وعلى وجة الخصوص عندما يقرن الإسلام السياسي هذا الموقف بعدم انفصال الوظيفتين العسكرية والمدنية بعضهما عن البعض الآخر. كذلك الحال بالنسبة إلى الديانة الهندوسية وغيرها من الديانات الأرضية «اللاسماوية»، والشعوب التي تنظر إلى القوة باحترام وقدسية بغض النظر عن موقف الدين السائد فيها.

وقد انعكس هذا الموقف في العراق أيضاً، خاصةً في المفترقات الزمنية الحادة، التي برزت فيها المؤسسة العسكرية باعتبارها المنقذ للحالة من الوضع المأزوم، كما هو الحال في العديد من مفأصل التاريخ الحديث ومنها في ثورة 14 تموز، وقبلها، إلى حد ما، مع انقلاب بكر صدقي وحركة مايس 1941 . وبالتالي انعكست مكانة العسكري /الضابط في الوعي

الاجتماعي العام والتي عبرعنها المثل الشعبي خير تعبير والقائل على لسان فتاة تنتظر فارس احلامها: [مُلازم لو مَلازم]، أي اما مُلازم بالجيش وإلا فلا.

وهكذا يصبح العسكريون موضع اعتزاز و شرف وطنيين، خاصةً وان منظومة القيم العسكرية التي يُبشر بها بين المنتسبين للمؤسسة، تخاطب الوعي العاطفي للعناصر الشابة المجنده، من قبيل الرجولة والشرف و الكرامة والثأر والغضب والصمود...الخ. أي بمعنى آخر، ان المسلكية العسكرية في بلدان الأطراف لم تختلف في الماهية والجوهر عن المسلك الرجولي للقيم الابوية والعشائرية /الفلاحية وحتى البدوية منها. كل ذلك يؤدي في العديد من المسارات، إلى ان ينظر العسكريون، نظرة خاصة، إلى ذاتهم والى الدور الذي يلعبونه في المجتمع، ليس الدفاع عن الوطن فحسب، بل باعتبارهم ذوي رؤيا جديدة للتنمية، وصورة مصغرة عن الدولة والمجتمع وعلاقاتهما المتداخلة والمتشابكة.

ومن نافلة القول.. ومن خلال استقراء الظروف الموضوعية/ الذاتية للكثير من هذه البلدان، أن المؤسسة العسكرية [قد] تأخذ بُعداً وطنياً موحداً، في البلدان ذات الوعي الاجتماعي المتدني والخاضع لولاءات فئوية متعددة في آن واحد، أدنى من الولاء للوطن، مثل الولاءات الطائفية والدينية والأثنية ورابطة الدم [القبلية، العشائرية والعائلية]، [إذا] تبنت هذه المؤسسة سياسة صحيحة، تعبر عن مكونات الواقع الاجتماعي في تركيبتها وتحاول صهر هذه الفسيفساء في بوتقة الوطن الواحد وتعزز الهوية الوطنية، من خلال الاندماج العضوي الطوعي لهذه المكونات وعلى قاعدة المساواة في مابينها، وبالتالي التعبير عن مطامحها المستقبلية، طالما ان الجيش يضم في صفوفه افراداً من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، مما يضفي عليه، أحياناً طابع [الشعبية]، بحيث يمثل جيش دولة وحدة الشعب [وهذه الفكرة تمثل احد العناصر الهامة في تحليلات ميكافلي]. آنذاك سيتجلى البعد الوطني الموحد، الفعلي وليس الشكلي، والذي يتحقق، ضمن ما يتحقق، في سياق تجميع افراد هذه المؤسسة في إطار المكان الواحد «الثكنة»، وخضوعهم لمنظومة مؤثرات فكرية ومادية ناجمة من طبيعة المهمة المناطة بالمؤسسة العسكرية، وما يشتق عنها من خدمة ذات طبيعة خاصة وقرارات ذات طابع مركزي، مقترن بوجوبية التنفيذ. كل هذا يخلق الارضية المادية لنمو شعورٍ نفسي بوحدهم، ولو شكليا، ويخلق لديهم ولاءً للمؤسسة ذا طبيعة خاصة يتجاوز، إلى حدٍ ما، الولاءات السابقة خاصةً بالنسبة للضباط، وعلى الاخص الكبار منهم. إذ غالباً ما ينسلخون عن اصولهم الاجتماعية القديمة وولاءاتها المركبة والمتداخلة، ويخضعون لولاء المؤسسة العسكرية وأنظمتها الصارمة. إذ من النادر رؤية

الانسجام بين الأصل الاجتماعي القديم الذي انطلق منه الضابط نحو الجيش، وبين منظومة علاقاته مع الواقع الجديد المتحقق في سياق الخدمة والارتقاء الوظيفي داخل المؤسسة. فتفرض نفسها العلاقات الجديدة المتداخلة مع النخبة العسكرية، ومنها لاحقاً مع النخبة السياسية الحاكمة. أي بمعنى آخر تحاول المؤسسة العسكرية أثناء الدراسة والخدمة اجتثاث جذور الانتماءات الطبقية السابقة للمنتسبين الجدد وتربيتهم على التضامن المهني القائم على مصالح المجموعة العسكرية المشتركة، مما يؤدي، عملياً، إلى اضعاف الشعور المتفض اجتماعياً لدى أولئك المنحدرين من الفئات الاجتماعية الوسطى والصغيرة من السكان.

ومن زاوية اخرى، ترى أن طبيعة الحياة داخل الثكنة ومستلزماتها من حيث: المراتبية ودقتها؛ الانضباط وصرامته؛ الاوامر وإلزامية التنفيذ؛ الطاعة في المعقول واللا معقول... الخ، تولد نوعاً من النزوع نحو سلوك نفسي/اجتماعي/أستبدادي الطابع، لدى افراد هذه المؤسسة، يمتد أحياناً كثيرة إلى خارج أسوارها. يقول عالم النفس الايطالي إميليو سيفاديو: (ان التعود على الحياة في الثكنات، حيث الانضباط و المراتب لا جدال فيها، وحيث الاوامر لا تناقش مطلقاً، ولا موجب إلى التفكير الانتقادي، يؤدي إلى الاستبداد. ويسفر الطموح إلى الاستبداد، عن رغبة حتمية في جعل مثل هذا النظام المطلق يشمل الحياة الاجتماعية أيضاً)[9]. أي بكلمات اخرى، يُخلق لديهم وَهمَ الاعتماد على **مبدأ القوة**، في حل إشكاليات الحياة طالما هم (أخصائيون محترفون في ممارسة العنف). هذه النزعة تتواءم هي الاخرى مع الموروث السيسيولوجي/ الديني لدور القوة في الحياة الاجتماعية في بلدان عالم الأطراف هذه. خاصةً إذا علمنا ان المفاهيم السلوكية/ الاجتماعية تتكون لدى الافراد من خلال نشاطهم الحياتي الملموس في كيفية حصولهم على قوّتهم اليومي.

كما تنتشر العلاقات البيروقراطية داخل المؤسسة العسكرية، إذ يشكل كبار ضباطها منظومة من العلاقات البيروقراطية التي تتماثل وسنن سماتها المدنية، لكنها مقترنة بالحفاظ على سماتها الخاصة. فالاتجاه نحو الاغتراب عن المجتمع والسيطرة عليه هو سمة ملازمة للمؤسسة العسكرية، وإن اختلف مداها عمّا عليه في المؤسسات المدنية من حيث توزيع السلطة والصلاحيات ومسارات القرارات و القيم السائدة. كما يسودها تميز حاد فيما بين المراتب العسكرية، في العديد من المسائل والامتيازات، ويكون في بلدان الأطراف أكبر مما هو عليه عند نظائرها في الدول المتقدمة، فمثلاً (تشمل هذه الامتيازات الفرق الشاسع في الرواتب، بحيث يستوفي الضابط أربعة أو خمسة اضعاف ما يستوفيه الجندي العادي. وهذا بخلاف الجيوش المتقدمة تكنولوجياً حيث لا يتجاوز الفرق في الراتب بين الضابط

والجندي الضعف)[10]. كما ان الارتقاء الوظيفي واحتلال المفاصل الرئيسية في المؤسسة لا يتم، في الأغلب، وفقاً لقاعدة الكفاءة في الأداء، وإنما على أساس أواصر روابط الدم والقربى ومنظومة العلاقات اللارسمية، من شللية أو ولاءات شخصية أو مذهبية / طائفية وغيرها، وتتضح الحالة بصورة جلية أكثر عند مقارنتها بما عليه في المؤسسات المدنية.

إن تاريخية ومنطقية تطور أقطار الأطراف، وطبيعة البنى الاقتصادية السائدة فيها، اوضحت ان السلطة تمارس في أغلبها، ان لم تكن من قبل الضباط الكبار في المؤسسة العسكرية مباشرةً، فهي لابد وان تتناغم وتتوافق وتصوراتهم وتحظى بقبولهم. مما أهلهم لأن يكونوا أحد أهم مراكز القوة المؤثرة في النظام العام والسلطة. كما أصبحوا أداة أرأسية في حسم الصراع الاجتماعي/السياسي وترجيحه لهذا الطرف أو ذاك. طالما لا توجد، خاصةً في هذه البلدان، **سوى قوتين حاسمتين للتغيير هما:**

- **مؤسسة العنف المنظم (المؤسسة العسكرية والأمنية).**
- **والجماهير الشعبية.**

وتجيء طبيعة العلاقات الاجتصادية والموروث الثقافي/ السيسيولوجي السائدة في هذه البلدان وغيرها من العوامل، لِتُؤَثّرَ بقوة في ماهية وِطبيعة الجماهير الشعبية ومدى قدرتها على التعبئة المنظمة الفعالة لذاتها، وفي قدرتها التحكمية في ترجيح مصادر القوة لصالحها، مما أدى إلى:

- انعدام مقدرتها على تغيير موازين القوى بصورةٍ حاسمة.
- كثافة حضور مركزية الدولة وشموليتها لكل مؤسسات المجتمع؛ وهذا أدى بدوره إلى:
  - تخلف دور وفعالية مؤسسات المجتمع المدني، ان لم يكن غيابها.
- سيادة الملكيات ما قبل الرأسمالية ومنظومة علاقاتها الاجتصادية، كعوامل كابحة لحراكية الطبقات الجديدة.

إن هذه العوامل، وغيرها، أدت في المطاف الاخير، إلى ان تُفرز لمؤسسة العنف المنظم، المكان الاول في التأثير والتغيّر. **بمعنى آخر: إن المؤسسة العسكرية في ظرف تاريخي معين، تصبح قوة اجتماعية / سياسية مستقلة نسبياً وتتوخى مصالحها الخاصة.**

ومن العوامل المرجحة والمساعدة لهذه العملية / الحالة كعامل خارجي، هو درجة

ارتباط قيادات جيوش هذه البلدان، بمثيلاتها في دول المراكز المصدرة للأسلحة والمعدات ومراكز التعليم والتدريب للعسكريين، إذ غالباً ما تمارس دورها التأثيري على توجهات هذه المؤسسات العسكرية في بلدان عالم الأطراف. خاصةً عندما تسلك الحكومات نهجاً معاكساً لتلك الدول، وهذا ما بينته احداث الكونغو في عهد لومومبا، وأحداث غانا نكروما، وأندونيسيا سوكارنو، وغيرها في العديد من بلدان عالم الأطراف، اشتدت وتائرها، وعلى الاخص في عالم اليوم، عالم القطب الواحد.

ويمكننا مما ذكر اعلاه، الاستنتاج منطقياً بأن **المؤسسة العسكرية لا تقف فوق الطبقات ولا خارج صراع القوى الاجتماعية**، كما يذهب إليه البعض من الكتاب والسياسين الطوباويين، من الذين ينظرون إلى شكلية الظاهرة، وسكونيتها، وليس إلى مضمونها وحراكها وتفاعلاتها الجدلية، طالما أن الجيش، كمؤسسة تسودها منظومة علاقات متداخلة، وبحكم كونها أداة للطبقات والفئات الحاكمة أو نخبتها السياسية، سترتبط بالسياسة المعتمدة من قبل هذه الاخيرة وتعمل على تطبيقها. هذه الحالة، تمثل في الوقت عينه، انعكاساً لتدني مستويات الوعي الاجتماعي/ الحضاري بكل تجلياته، [انه على الأكثر من اعراض عدم النضوج السياسي] والمتبلور في ضعف تأثير ومكانة القوى الاجتماعية الحديثة في التغيير المطلوب. وحتى اذا نجحت الجماهير الشعبية جزئياً، وفي بعض الأحيان في إحداث هذا التغيير، فإن المؤسسة العسكرية غالباً ما تحبط ذلك، وهذا ما رُصد ويرصد في عموم دول الأطراف. لأن المؤسسة العسكرية هي قوة سياسية وجزء هام من شبكة مؤسسات الدولة وأداة للطبقات المسيطرة، فهي، بمعنى آخر وبالمفهوم الواسع، منظمة ذات أهداف سياسية مشتقة من مهمتها الرئيسية المتداخلة والواقع الموضوعي، وتمتلك إمكانيات مادية /عنفية لتنفيذ قراراتها وتصوراتها العامة.

في الوقت نفسه، لابد من التأكيد على ضرورة وجود الجيوش في الوقت الراهن وفي كل الدول، نظراً لما تُمليه ظروف عملية صراع المصالح الدولية، التي، هي الاخرى عززت بقوة مكانة الجيش كعامل مهم من عوامل حياة الدول، وصائن لأمنها ولاستقرارها الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى كونه، (يلعب دوراً كبيراً في العصرنة والتحديث في بلدانه) كما يقول **ارنولد توينبي**[11].

بمعنى آخر أصبح الجيش ذا ضرورة موضوعية تمليها العلاقات الدولية المتناحرة من جهة، ومن جهة أخرى أصبح وجوده، المشتق من الضرورة السابقة، ركيزة للسلطة، إن لم

يكن هو السلطة بذاتها في عالم الأطراف. لذا تحاول حكوماتها الحصول على ولاء القوات المسلحة، لتساعدها في استمرارية وجودها في السلطة وفي تطبيقها لمنهاجها، لكن في الوقت نفسه، يشكل هذا العامل خطراً كامناً على الكثير من الدول، خاصةً عندما تتعارض التوجهات العامة للحكومات مع وجهة نظر المؤسسة العسكرية. إذ [أن وجود الجيش في بلد ضعيف ينطوي دوماً على المجازفة، لكنه طالما لا يمكن الاستغناء عن الجيش فإن المهمة تتلخص في تأمين تكامل تام بين الضباط والجنود كي لايكونوا أكثر خطراً من مستخدمي جهاز الدولة.] كما عبر عن ذلك الرئيس التنزاني السابق نيريري. وكان من مفردات تحقيق هذه المهمة، هو الإبقاء على امتيازات المؤسسة العسكرية وزيادتها بين فترةٍ وأخرى، سواءً المادية أو المعنوية، ومنها كذلك تكليف الجيش بما يمكن ان نطلق عليه «بالرسالة المدنية»، أي محاولة إشراكه في البناء الوطني والمساهمة في الاعمال ذات النفع الاجتماعي العام، مما أوهَمَ البعض بوجود مشروع تنموي لدى ضباط المؤسسة العسكرية..

هذه الامتيازات الاجتماعية والتسهيلات المادية ستساعد من جانب آخر على ترسيخ مفهوم «النخبة» بينهم وتقوية إدراك انتمائهم إلى الصفوة المختارة.. وبالتالي إلى انتزاع هويتهم الاجتماعية السابقة المنحدرين منها، كما تربي فيهم نمطاً من العسكرية المحترفة والولاء للمؤسسة، ذات طابع نمطي مشبع بروح الغطرسة والوصولية والمطيع للقيادات العليا فيها وتنفيذ الأوامر، مهما كان طابعها وطبيعتها وتطابقها أو عدم تطابقها مع القناعة الذاتية.

ولكي نرسم صورة عن المحتوى الاجتصادي/ السياسي لظاهرة الانقلابات في عالم الأطراف، متخذين من تجارب أمريكا اللاتينية مثالاً، حيث اتضح من دراسة لتحليل 45 انقلاباً عسكرياً حدثت ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن عشرة منها فقط، كانت ذات منحى يساري التوجه، في حين كان 31 منها ذات طابع يميني أو يميني متطرف، اما الباقية فكانت ذات نزعة فردية طامحة لقائد عسكري. وهذا ينطبق إلى حد كبير على بلدان الشرق الاوسط وبلدان القارة الافريقية أيضاً.

وعليه يمكننا صياغة معادلة مستخلصة من تجارب هذه البلدان مضمونها العام هو:

ان السياسي يتقرب إلى العسكري ومؤسسته، ويستمد منه شرعية بقائه في السلطة في أغلب دول عالم الأطراف. في حين يستمد العسكري شرعيته من السياسي و مؤسساته الدستورية في البلدان المتطورة، حيث صناديق الاقتراع تحدد شرعية سلطة السياسي وليست البندقية.

من العرض السابق وعلى ضوء المعادلة أعلاه، ومن واقع ظروف بلدان عالم الأطراف، يمكننا استخلاص حقيقة رئيسية مفادها ان «**الجيش هو السلطة**» الحقيقية فيها، مع الاختلاف النسبي بين هذا القطر أو ذاك، في هذه المرحلة أو تلك، وحسب درجة الوضوح في التأثير على القرار السياسي المباشر وغير المباشر. هذه الحقيقة تنطلق بدورها من تفاعل جدلية منظومة من العوامل المتداخلة منها:

- البعد الحضاري للبلد وتاريخية تطوره بالمفهوم العام.
- درجة تبلور الدولة والنظام السياسي والتنظيمات المشتقة منها.
- درجة تطورالقاعدة المادية للاقتصاد الوطني وإمكانيات إعادة إنتاج ذاتها وتكيفها وواقع العلاقات الدولية.
- مدى نضج وفعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيراتها على توجهات الرأي العام.

فتاريخياً يلاحظ أن النموذج العسكري في العالم العربي، المشرقي عامةً والعراق خاصةً، تكوّن في ظل سلطة قوى الاحتلال واستراتيجيتها المعرفية والميدانية والجيو ـ سياسية للعراق والمنطقة، ممزوجاً بالموروث من اخلاقيات البيروقراطية العثمانية /التركية وعجرفتها، والمستندة محلياً على قاعدة مجتمع عشائري/فلاحي متشظي في الريف، ومجتمع محافظ تقليدي في المدن. هذه العوامل الموضوعية، بالإضافة للعوامل الذاتية المتعلقة بالضباط أنفسهم، قد افردت للجيش مسلكاً ودوراً يختلف عما هو عليه في جيوش الدول الاوربية التي تكونت وتطورت اثناء صعود الثورة الصناعية، وفي دوامة الصراع الداخلي لنشوء الدولة القومية والنضال من اجل الديمقراطية اللبرالية وفي خضم الصراع الاستعماري للاستحواذ على بلدان عالم الأطراف حيث المصادر الطبيعية والأسواق.

وفي اعتقادنا ان المعادلة /الحقيقة، المستنبطة اعلاه، في اتجاهها العام، وجدت صداها، إلى درجةٍ كبيرة في واقع العراق الحديث منذ تأسيسه. وإن تباينت اشكال ظهورها ونوعية وصيرورة تحققها. وهذا ما سنحاول توضيحه في دراستنا هذه.

ـ 2 ـ

المكونات الاجتماعية للدولة العراقية ودور المؤسسة العسكرية

«في البدء كان الجيش..... ومن ثم الدولة»

(كان قطر العراق في الايام القديمة، يؤلف الولاية العباسية من العراق وجزءاً من الجزيرة.. وفي القرون الثلاثة الاولى من الحكم التركي اتحدت في ولاية واحدة هي أيالة [ولاية] بغداد وهي واحدة من اعظم ولايات الامبراطورية التركية، التي يحكمها باشا يحمل الراية ذات الاذناب الثلاث)(12).

أي بمعنى آخر، موضوعياً وتاريخياً، يمكن القول ان العراق الحديث تم تأسيسه من خلال إعادة التوحيد الاداري للولايات العثمانية الثلاثة (الموصل،بغداد والبصرة)، لما كان عليه قبل عام 1879. لأن العراق الحالي لم يكن قط وحدة سياسية منفصلة قبل التاريخ المذكور، رغم ان خريطته الجغرافية السياسية /الإدارية، كأي خريطة كانت في العالم، قد تعرضت للتغيرات مرات عديدة منذ سقوط بغداد عام 1534 على يد العثمانين. إذ ان ظاهرة تحرك الحدود السياسية، هي إحدى السمات العامة للعلاقات الدولية المعاصرة، وقد سبق وان تعرضت لها، ولا تزال تتعرض لها العديد من البلدان، وخاصة في بلدان عالم الأطراف، منذ التاريخ القديم ولحد الآن، وازدادت حدتها، خاصةً، بعد موجة الفتوحات الاستعمارية الاوربية منذ القرن الخامس عشر، رغم استقرار طابعها النسبي في الدول المتطورة في الوقت الراهن.

لقد كانت ولاية بغداد تضم في البدء الولايات الثلاث المذكورة، وكانت مقسمة إلى 17 متصرفية [سنجق بالتركية]، لغاية ولاية مدحت باشا (1869 - 1871)، والذي أعاد تنظيم الولاية لأسباب إدارية / تنظيمية، انطلقت من رؤيته الإصلاحية لتطبيق مبدأ اللامركزية في إدارة الحكم.. **لذا استقلت الموصل إدارياً عام 1879، والبصرة عام 1884،** مع احتفاظ ولاية بغداد، على الدوام، بالسيادة والهيمنة عليهما. مع العلم بأن السوق الاقتصادية الموحدة لولاية بغداد (التي كانت ضمنها الموصل والبصرة) بدأت بالتشكل التدريجي منذ عام 1830[13]. ولم يعرقل لا تنظيم الولاية ولا **الانفصال الإداري** لبعض اجزائها، من فعالية آلية القوانين الاقتصادية الموحدة، التي سارت بخطى وئيدة، نحو تشكل وتوحد السوق الوطنية العراقية بصورة أكثر تكاملاً، ضمن ظرفها الموضوعي / الذاتي، خاصةً بعد فتح خطوط النقل النهري في دجلة في منتصف القرن الماضي، والذي عجل بسيرورة وصيرورة التوحيد الاقتصادي للولايات الثلاث.

علماً ان الحكومة العثمانية كانت ترسل من وقتٍ إلى آخر شخصية قوية ذات منصب إداري رفيع، للإشراف على إدارة الولايات العراقية الثلاث، تحت عنوان يتناسب والواجبات الملقاة على عاتقه في تسيير دفة الحكم و الإدارة فيها.. أي كان والي بغداد يعتبر، على مستوى عملي، هو بمثابة كبير الولاة الثلاثة. وقد سارت وتائر التعجيل التكاملي لهذه الولايات، بخطى أسرع بعد الاحتلال البريطاني لها وتكوين الدولة المركزية «المستقلة» في بغداد، التي جاءت على أنقاض المجتمع الزراعي المتشظي، والتي استندت عند انبثاقها عام 1921 على:

ثلاثة عناصر أساسية اندمجت مكوناتها الأرأسية في كُلّ موحد، لتمثل قاعدة الحكم الجديد المنطلق نحو مركزة ذاته، رغم التناقضات الكامنة بين مفردات كل عنصر من هذه العناصر من جهة؛ وبين هذه العناصر ككل من جهة ثانية؛ وللمحدودية التاريخية لأفق تطور بعض هذه العناصر من جهة ثالثة؛ ولاختلاف وأهمية دور كل عنصر في سياق توطيد الحكم وإعادة إنتاج قاعدته الاجتماعية وفقاً لمنطوق تطوره الداخلي من جهة رابعة؛ وطموح كل عنصر منها، فِراداً، لتوطيد مكانته على حساب العناصر الاخرى من جهة خامسة. وهذه العناصر هي[14]:

1 - قوى الاحتلال الاجنبي والكادر الإداري المرافق لها.

2 ـ القوى الاجتماعية التقليدية المحلية، المتكونة من:

1.2 ـ المدينية: وتتمثل بالأشراف والعوائل الارستقراطية القديمة والتجار والملاكين.

2.2 ـ الريفية: وتتمثل بمجموعة القبائل والعشائر ومنظومة قيمها وأعرافها.

3.2 ـ الدينية: وخاصةً الإسلامية (السنية) و اليهودية.

3 ـ الإرث المعنوي للملك المعين، ومجموعة الضباط العراقيين في الجيش العثماني، سواءً، الذين حاربوا معه في سورية، والذين أطلق عليهم اسم (الشريفيون) من جهة، أو أولئك الذين كانوا يخدمون في المناطق الاخرى، خارج سورية الكبرى، والذين التحقوا بالدولة الجديدة.

نقول **المكونات الأرأسية للعناصر**، بغية تبيان التناقضات الكامنة بين مكونات كل عنصر من هذه العناصر ورؤيته إزاء ظاهرة الدولة الجديدة والموقف منها. إذ وقفت، بعض فئات هذه العناصر، ضد مثل هذا الاندماج الشمولي مع الدولة الجديدة، او/و ضد بعض مكونات قاعدتها الاجتماعية، او/و طبيعة الحكم وتوجهه المستقبلي، او/و الأسس التي أُقيمت عليها، او/و في بعض من مراحل تكونها وتوطدها.

فمثلاً وقفت بعض عناصر **المؤسسة الدينية، الشيعية** على وجه الخصوص، بكل ثقلها ضد الاحتلال ومشاريعه، وضد طبيعة النظام الذي شيدته، إذ اشترطت عليه شروطاً معينة قبل منحه التأييد والإبحار معه سويةً في توطيد اسس الدولة وتكوين قاعدتها الاجتماعية. كذلك الحال بالنسبة **لطبقة التجار والملاك**، وخاصةً الصغار منهم، حيث وقفت العديد من فئاتها ضد الهيمنة البريطانية والحكم الجديد، لدوافع متباينة: كالوطنية العراقية، أو العروبية، أو الإسلامية العثمانية.. الخ.

كما وقفت العديد من **العوائل الارستقراطية** القديمة ضد الصعود السريع للضباط الشريفيين واحتلالهم المناصب الرفيعة في الدولة الوليدة. أي بمعنى آخر، رفض العديد من القوى التقليدية المساهمة في بناء القاعدة الاجتماعية / السياسية للحكم، لأسباب عديدة خارجة عن موضوعنا. وهذا ما أشارت إليه **المس بيل** في رسائلها، إذ عبرت فيها عن مدى الصعوبات التي جابهتها لأجل إقناع بعض الرجال المرشحين لإدارة بعض مفأصل سلطة الحكم. وفي الوقت نفسه فإن الكثير من **الضباط**، وخاصةً غير الشريفيين، كانوا ضد الحكم الجديد، أو بعض من مكوناته، في مرحلة الانتداب على الاقل.

أما **مشايخ العشائر**، فيلاحظ ولأسباب مختلفة ومتعددة، ان الكبار منها، في مختلف مناطق العراق، اوجدوا مرتكزاً مشيخياً للسياسة البريطانية عامةً، وذلك عندما

عزفوا عن المشاركة في جملة الانتفاضات الشعبية المناهضة لها، سواءً في ثورة العشرين، أو التي قبلها أو ما بعدها، عكس مشايخ العشائر الصغرى التي شاركت بنشاط دائم ولفترة طويلة في مناهضة قوى الاحتلال في هذه الحقبة. حتى انها مثلت القاعدة الأساسية لثورة العشرين وقواها المسلحة.

وحتى بالنسبة **لقوى الاحتلال**، فقد كان ينتابها اتجاهان متباينان حول طبيعة الحكم ومستقبله ومكوناته، وهما ما اصطلح عليه بـ:

- **المدرسة الهندية**.

- **ومدرسة القاهرة** [المكتب العربي في القاهرة].

حيث كانت لكل منها تصوراتها، فالأولى كانت تدعو للحكم البريطاني المباشر المتسم بالصرامة، وكانت تعارض بشدة فكرة الإدارة البريطانية غير المباشرة لحكم العراق. في حين كانت تدعو الثانية إلى الحكم غير المباشر[15] وقد رصد العالم السيسيولوجي د. **علي الوردي**، هذه الظاهرة معلقاً عليها بالقول: (بينما كان **كوكس** (من اتباع مدرسة القاهرة ـ الناصري))، يقوم بمداولاته، كانت هناك فئة كبيرة من الموظفين الإنكليز في العراق غير راضية عن هذه المداولات وعن السياسة الجديدة التي شرعت الحكومة البريطانية بأنتهاجها في العراق.. يقول **آيرلاند** في هذا الصدد: ان كثيراً من الموظفين الإداريين كانوا يرتابون من تشكيل حكومة عربية، حتى انهم كانوا لا يخفون مشاعرهم في معاضدتها، فقد كان أكثرهم مؤيدين وموالين لويلسن [متزعم المدرسة الهندية ـ الناصري] ولرأيه في الدور الذي يجب ان تقوم به بريطانيا في العراق، ولم يكن في وسعهم قبول وجهة النظر الجديدة التي جاء بها كوكس)[16] والتي كانت تدعو إلى الإدارة غير المباشرة وبواسطة اهل البلد. علماً بأن هذا التوجه لم يكن مجرد اختلاف شكلي ذاتي رغبوي بين عناصر قوى الاحتلال حسب، بل هو نتاج مباشر للواقع الموضوعي، الناجم عن حجم ونوعية المعارضة التي أبدتها مختلف القوى الاجتماعية العراقية ضد الاحتلال وما خُطِطَ من آفاق لمستقبل البلد، كما كان يكمن أيضاً، في صعوبة تطبيق نموذج الإدارة الانكليزية المباشرة، كما كان مطبقاً في الهند، على واقع العراق المختلف جذرياً عما هو عليه فيها.. هذه الظروف، وغيرها اجبرت اتباع المدرسة الهندية على تغيير موقفهم جزئياً، بصدد تشكيل الدولة العراقية لاحقاً.

وهكذا يمكننا القول، وبكثافة موضوعية/ تعبيرية عالية، **أنه لم تكن كل مكونات العناصر المذكورة أعلاه، قد اندمجت مع الكيان الجديد وكونت قاعدته الاجتماعية، بل**

المكونات الأرأسية منها فحسب، وعلى الاقل في المراحل الاولى من تكوين الدولة.

وعليه مثلت العناصر الأرأسية، لهذه القوى قاعدة الحكم الجديد والتي كانت مزيجاً فريداً، يجمع عناصر متباينة من حيث:

التكوين والغايات؛ ومن حيث الحداثة والتقليد؛ من عناصر داخلية [وطنية]، وأخرى خارجية محتلة؛ من حيث منظومة القيم الاجتماعية الزراعية / البدوية السائدة والقيم الوافدة من المجتمع الصناعي المتطور؛ من حيث التنظيم و ضوابطه، ومنظومة الهياكل الاجتماعية المؤسساتية وآلياتها.

لقد اندمجت وتعاضدت هذه المكونات الأرأسية في كيان واحد، وذلك لمعرفة كل عنصر منها أنه غير قادر ولا يستطيع لوحده بسط نفوذه الكامل على واقع العراق الاجتماعي/ الجيوسياسي ذي التكوين الاثني المتعدد، والسكاني المتشظي، بغية دمجه في الهوية الوطنية الموحدة وترسيخها؛ او/ و الوقوف ضد الحركة الوطنية الاستقلالية ذات القاعدة الاجتماعية الواسعة وترويضها. **لذا نظرت كل هذه العناصرالأرأسية، وغيرها، الى الجيش نظرة نفعية متبادلة، ورأت فيه الاداة والوسيلة الامثل التي تحقق وحدة مكونات العناصر المحلية وصهرها في بوتقة الوطن الواحد. لتخفف العبء المادي والمعنوي، بكل اشكاله، عن قوى الاحتلال وعن نفسها، بغية تأمين سيرورة الحفاظ على ذاتها والارتقاء بها.**

في الوقت ذاته أدركت **قوى الاحتلال**، من خلال تجربتها الحسية المعاشة، صعوبة إدارة البلد والسيطرة عليه، من دون الاعتماد على تعاون القوى المحلية سواءً بالريف أو المدينة.. فالانتفاضات المسلحة ضدها وجملة العصيانات المدينية والعشائرية التي شهدتها أغلب مناطق البلد، قد كبدتها خسائر بشرية ومادية كبيرة، تفاعلت مع جملة الظروف الحسية الاخرى، فأجبرتها على نبذ اسلوب الإدارة المباشرة للحكم، وتبني الطريقة غير المباشرة، وذلك باستحداث العرش، الذي استوردت له ملكاً منقاداً لها ومنفذاً لسياستها، يعتمد على قاعدة اجتماعية تتكون كما حددها **بيرسي كوكس** من:

1 ـ **الطائفة اليهودية في بغداد.**

2 ـ **الوجهاء والأشراف العرب من سكان مدينتي بغداد والبصرة.**

3 ـ **الملاكون الاغنياء من العرب واليهود على السواء، والشيوخ الاكابر للعشائر المتوطنة**[17] **تساندهم قوى عنف منظم محدودة الحجم،** تتماثل قواعد عملها مع ما هو سائد في الجيوش الحديثة. خاصةً بعد فشل تجربتي [قوات الليفي] و [قوة الشبانة]

التي اسستها من الفلاحين الفقراء والهامشيين في المدينة والريف على الاخص. لذا التجأت نحو تكوين جيش محلي، أرادته، من حيث المبدأ وفي البدء، ان يكون بديلاً عنها في استتباب الامن الداخلي، وتخفيض تكاليف نفقات جيوشها، وأن يكون قوامه الأساسي متكوناً من الضباط الشريفيين، وكذلك من الذين انضموا لقوات الحلفاء ضد تركيا العثمانية، التي كانت حاضنة لمصالحهم المادية والاجتماعية، وذلك لأنهم:

(اداريين مدربين) حسب تعبير المس بيل، ولأنهم (قدموا لنا خدمة جيدة جداً ومعظمهم موالون لبريطانيا)، كما عبر عنها لورنس، ولأجل (تحقيق خدمة لبريطانيا في مناطق عربية اخرى)، كما قال تشرشل[18].ولأن أغلبهم كانوا منخرطين في الفعل السياسي، وكونهم (كانوا يؤلفون عنصراً مهماً في السياسة العراقية)، و (أفضل مادة عراقية متوفرة)، حسب قول لونكريك.

وفي الوقت ذاته، فإن **العرش، متمثلاً بالملك فيصل الاول**، قد اندمج عضوياً مع هؤلاء الضباط عامةً، وخاصةً مع اولئك الذين انضموا إليه خلال ما تعارف عليه **«بثورة الحجاز»** بقيادة الشريف حسين بن علي، واستمروا في الخدمة مع الملك فيصل الاول في سورية، حتى طرده الفرنسيون منها. وقد قَدِمَ البعض منهم للعراق قبل تنصيب الملك فيصل على عرش العراق. أو بالأحرى أُرسلوا إلى العراق، ليلعبوا دوراً مهماً في الدعاية له[19] بالاتفاق الضمني او/ والصريح مع البريطانيين[20]. وقد نظر الملك، من خلال هؤلاء الضباط، إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها الدعامة الأساسية لتحقيق طموحه الذاتي / العائلي، بعد سلسلة الاخفاقات التي مُنيَ بها، وبالتالي تبخرت احلام انشاء وتوسيع امارة عائلته، في إنشاء الدولة العربية المشرقية برئاسة والده، نتيجة نكث بريطانيا لوعودها من جهة، ومن جهة ثانية رأى الملك في الجيش وسيلة فعالة لكبح جماح العشائر المتشظية، التي مثلت مصدر تهديد له ولتوطيد حكمه، في مراحل تكوين الدولة الاولى، إذ امتلكت العشائر من البنادق أكثر مما ملكته الدولة حتى بعد عقد من زمن تكوينها. وقد لخص الملك فيصل الاول هذا الموقف بدقة، عشية انتهاء الانتداب أي بعد أكثر من عشر سنوات على تشكيل الدولة، في رسالته المؤرخة في آذار 1932 ، الموجه إلى بعض أعضاء النخبة السياسية الحاكمة آنذاك، والتي اعتبرت بمثابة وصيته، حيث يقول فيها:

(بدأت بالجيش اني اراه العمود الفقري لتكوين الامة. لأني اراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير بالنسبة لعدده وعدته من ان يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه. نظراً

لما تتطلبه المملكة. ونظراً إلى العوامل المختلفة الموجودة والتي يجب ان تجعلنا دائماً يقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت.

إنني لا اطلب من الجيش ان يقوم بحفظ الامن الخارجي في الوقت الحاضر.. الذي سوف نتطلبه منه بعد إعلان الخدمة العامة، أما ما سأطلبه منه الآن، هو ان يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما.. إني غير مطمئن إلى أننا بعد ستة اشهر، بعد أن تتخلى إنكلترة عن مسؤوليتها في هذه البلاد، نتمكن من الوقوف لوحدنا ما دامت القوة الحامية هي غير كافية. ولا يمكنني أن أوافق على تطبيق الخدمة العامة أو القيام بأي اجراءات اخرى هامة، أو محركة أو مهيجة، ما لم اكن واثقاً بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون أو أي اجراءات اخرى.. قبل أن نطمئن إلى كفاية القوة الحامية لهذه الاعمال. أمامنا حركتان بارزتان في الربيع القادم ومن المفروض أن أرى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أي طارئ آخر يحدث في المملكة)[21].

ويؤكد مضمون هذه الفكرة الجوهرية، لمهام الجيش، عضو النخبة السياسية المزمن **توفيق السويدي**، بقوله ان مهمة الجيش العراقي كانت تتمثل في (توطيد العرش الهاشمي في العراق). لذالك طالب العرش بتقوية الجيش من جهة، ومن جهة ثانية رأى العرش، ولأسباب تاريخية، في هؤلاء الضباط كونهم (من السنة وهم يلقون الدعم والتأييد من المندوب السامي ممثل امبراطورية بريطانيا التي تحكم أربعة أخماس العالم انذاك، وهؤلاء الرجال وقفوا معه ومع أبيه في الثورة العربية وأثناء فترة حكمه في سورية)[22] وبالتالي تكونت بينهم وبين الملك وحدة مصالح وغايات مشتركة. ومن جهة ثالثة فَضَّلَ العرش اعطاءهم مواقع في السلطة الجديدة ليكونوا عاملين فاعلين ضمن توجهات الدولة ومؤسساتها، ولكي لا يلعبوا ادواراً تأثيرية خارج أطرها، سواءً عبر الانتماءات الإثنية أو الطائفية اوالمحلية مثلاً. وقد طبق العرش، في مرحلة فيصل الاول، ذلك ونجح في التأثير بفعالية عالية، على مجموعة الضباط الكبار من خلال استيزارهم بغية نيل ولائهم وولاء اتباعهم الشخصي. وهذا ما يمكن استقراءه بالنسبة إلى منصب رئاسة الوزارة، حيث ان أغلب الذين تسنموها كانوا من العسكريين المحترفين أو الاحتياط، [وهذا ما سنبحثه بالتفصيل لاحقاً]، مما أدى، في الوقت ذاته، إلى بسط نفوذهم على الدولة الوليدة. وهذا ما توصل إليه أيضاً الباحث **محمد طربوش** الذي أكّد هذه الظاهرة عندما اشار إلى (أن

هنالك 61 ضابطاً كبيراً تداول السلطة العامة في العراق حتى عام 1941 ، كان 82 ٪ منهم، أي 51 ضابطاً، من الشريفيين).

لقد انطلق العرش، خاصةً في اثناء حكم الملك فيصل الاول والى حدٍ كبير في زمن الملك غازي من بعده، من فكرةٍ مركزية، مفادها ان المجتمع العراقي يتكون من مكونات اجتماعية/ مذهبية/ أثنية متعددة، ذات مستويات تطورية متباينة، لذا كان يؤكد عند ممارسته للحكم على ضرورة تعزيز السلطة التنفيذية، التي يترأسها هو دستورياً، على حساب السلطة التشريعية، وبالتالي الهيمنة على مجمل النظام السياسي، على أساس ان وجود سلطة تنفيذية قوية في البلدان المتخلفة كالعراق، اقدرعلى تنفيذ التنمية العامة للبلد، عندما تكون بعيدة عن رقابة السلطة التشريعية، لذا حاول فيصل الاول، قدر الإمكان، العمل على تحقيق ذلك وأرسى سيرورة الآلية السياسية لأنظمة الحكم على هذا الأساس، بالاعتماد على قوى العنف المنظم ـ الجيش والشرطة، وكان من نتائجها السلبية عدم ترسيخ آلية الحياة البرلمانية الحرة والارتقاء بها باعتبارها من أرقى مراتب الحياة السياسية، مما أرسى، في بعض جوانبه، قاعدة للثقافة الانقلابية بكل أشكالها.

وقد اشار إلى مضمون الفكرة اعلاه أيضاً، عضو النخبة السياسية في المرحلة الملكية **عبد الكريم الازري**، عندما قال: (أصبح الجيش محط آمال الملك **فيصل** الاول كلها... وجعل توسيع هذا الجيش وتقويته في رأس قائمة اهتماماته الإصلاحية)[23] بمعنى آخر يمكن القول ان موهبة فيصل الاول وقدرته على ادارة اللعبة السياسية مع قوى الاحتلال الذين جاءوا به، بغية تحقيق مطامحه، كانت تتمحورعبر تقوية مركزية الدولة وبواسطة قوتها المادية الضاربة (المؤسسة العسكرية).

وفي الوقت نفسه نظرت **القوى التقليدية**، وخاصةً التجارية منها، إلى المؤسسة العسكرية، باعتبارها اداة **لتوحيد السوق الوطنية**، وذلك من خلال تأمين وتوطيد الامن والاستقرار والقضاء على بؤر التوتر والانفلات الامني وبالتالي حماية طرق المواصلات من غزوات العشائر، وتخليصهم من الأتاوات والرسوم التي تفرضها هذه الأخيرة وبخاصة على تلك الفئات التجارية التي كانت تتعامل تجارياً مع الجوار العربي في سورية.

كما ان **المؤسسة الدينية**، (والشيعية على وجه التحديد)، رأت في بعض الاوقات أن المؤسسة العسكرية، رغم عدم تأييدها لها في البدء، تشكل القوة الوحيدة والمهمة للدفاع عن الوطن والمراكز والمراقد الدينية ضد هجمات الوهابيين، إذ تبنت في مؤتمر كربلاء، المنعقد في 10 نيسان 1922 ، وثيقة [مضبطة]، وقع عليها الكثير من زعماء المؤسسة الدينية

عامةً ورؤساء القبائل [عدا قبائل الدليم التي لم تحضر المؤتمر لمعارضتها له بناءً على المشورة البريطانية]، والتي طالبت ودعت في إحدى مقرراتها إلى الدفاع عن مصالح البلد ومقاتلة المعتدين **بمعاضدة جيش الملك**، المتكون حديثاً.. مما حدا بهذا الأخير، إلى الطلب من مجلس الوزراء تهيئة قوة مسلحة كافية لحماية المراقد الدينية والحفاظ على أمن واستقرار القبائل العراقية القاطنة في المناطق المحاذية للمملكة العربية السعودية، وحثه على النظر في ضرورة توسيع قوام الجيش بشرياً وتحديث معداته العسكرية.

كما ان **المثقفين ذوي التوجه العروبي**، رأوا في المؤسسة العسكرية، الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق هدف، ليس وحدة العراق وتحقيق بنيته العربية فحسب بل الامة العربية، أو على الاقل، في المشرق العربي، في كيان واحد يشمل الهلال الخصيب والجزيرة العربية وإعادة امجاد الماضي الغابر.

أما **العشائر** فقد نظرت، في المراحل الاولى، بتوجس مشوب بالحذر إلى المؤسسة العسكرية وتكوينها ومن ثم تحديثها، وقد تحول هذا الحذر إلى صراع مكشوف ذي طابع وحشي وقمعي أحياناً[24]. وهذا ناجم عن منظومة قيمها المستمدة من واقعها المادي، ومن تاريخية معاناتها، ومما قاسته من تجاربها مع السلطات المركزية السابقة، وكذلك من جيوش الاحتلال، والجيش الوليد الذي بدأ رويداً رويداً، يمتلك أدوات قسر أكثر تطوراً وفعاليةً مما تملكه هي. واستمرت حالة الصراع الدموي «الظاهر ـ الخفي» بين الطرفين، حتى كاد ان يصبح ظاهرة حياتية/ سياسية مألوفة ودائمة، وإن لم يكن هدف الجيش القضاء على موقع العشائر، قدر كسر شكيمتها وشوكتها، وخضوعها لسلطة القرار المركزي للدولة وتأمين مسارات تنفيذه في مناطق تواجدها؛ ومن ثم جعلها أحد مكونات قاعدة الحكم **التابعة**، أي بمعنى آخر، دحرها كقوة تأثير رئيسية على القرار المركزي للدولة وبالتالي انضوائها تحت خيمتها. وهذا ما تم بلوغه بالوسائل العنفية، وكذلك باللاعنفية من خلال تغيّر الواقع الحقوقي للملكية الأرض الزراعية وجعلها ملكية فردية لشيخ العشيرة وعائلته. وهذا ما تم انجازه وتحقيقه في منتصف الثلاثينيات والذي كان ايذاناً بانتهاء [**العصر العشائري**] وابتداء، إن جاز التعبير، [**العصر المديني**].

ومن نافلة القول، الإشارة إلى ان قوى الاحتلال سبق لها ان اعتمدت على قوة بعض العشائر الموالية لها، وخاصةً الكبيرة منها، في سياق سير احتلالها للعراق. لذا أمرت بتسهيل انضمام ابناء رؤساء العشائر، عامةً، في سلك الضباط، حيث خصصت لهم حصة سنوية معينة من المقبولين في الكلية العسكرية وبشروط سهلة جداً مقارنةً ببقية الطلبة، بغية توسيع

القاعدة الاجتماعية المناصرة لها وللحكم بعد خضوع العشائر لمركزيته.

وما ان تحولت علاقات الإنتاج في الريف من علاقات أبوية [بطريركية] قائمة على الاستغلال الجماعي لأرض العشيرة أو المتنفعين منها، إلى علاقات شبه إقطاعية، غير نقية، تحققت بفعل مؤسسات العنف المادي و غيرالمادي للسلطة المركزية، حتى رأت (المؤسسة) الإقطاعية، في مؤسسات العنف المنظم، سوراً حامياً لديمومة مصالحها وأداة اخماد لبؤر انتفاضات الفلاحين المعدمين المضادة لها وللسلطة المركزية من جهة، و مستوعباً لفائض قوة العمل المطرودة منها [من الريف عامةً] نتيجة تغيّر واقع الملكية من جهة ثانية.

كما ان الظروف الاجتصادية / السياسية للعراق بصورة عامة، والتركة الثقيلة التي نجمت عن السيطرة العثمانية عليه، لم تفرز طبقة أو فئة اجتماعية تستطيع السيطرة على الحكم، ولا حتى فرداً يحظى بالموافقة الجماعية على توليته رئاسة الدولة. فالعشائر وما كان يسودها من قيم وموروث، من تحالفات وامكانيات، ومن عدائها الطبيعي للسلطة المركزية، لم تستطع فرز قيادة موحدة على ذات منطقتها الجغرافية، ناهيك على البلد برمته. وحتى المدن الكبرى التي كانت تخضع للقوى الاجتماعية التقليدية، التي استمدت نفوذها من موقعها الديني او/ و الثراء المادي، لم تستطع فرز زعامة موحدة ومعترف بها لتشمل العراق برمته، بسبب طبيعتها و محدودية قدرتها وأفق منظورها لواقع البلد ومستقبله ولواقع التكوين الأثني / الديني الاجتماعي للعراق .... وإلى غيرها من العوامل.

أي بمعنى آخر، رمت بثقلها ظروف تخلف البلد الموضوعية والذاتية، بالمفهوم الواسع، بالتوأمة مع ما كانت تتمتع به فئة الضباط من مميزات ذاتية، وراء هذه الفئة الاجتماعية لكي تتبوّأ موقع الصدارة في نخبة الحكم السياسية، وهذا ما وعته قوى الاحتلال، لذا تحالفت وإياهم وأناطت بهم مسؤولية الحكم، وبالكبار منهم خاصةً، والشريفيين على وجه الخصوص، بالتفاهم مع الملك المعين من قبلهم.

وهكذا نُسجت علاقات عضوية جدلية بين **المكونات الأرأسية** لهذه العناصر لتُكوّن قاعدة الحكم الجديد، لذا ساند بعضها البعض الآخر رغم الاختلافات فيما بينها والناجمة عن طبيعة كل عنصر ومدى زمنيته ومنظومة علاقاته ودرجة تأقلمه والواقع الموضوعي. وأصبح الحكم الجديد محط **آمال الكل الموحد**، وصار هدف كل عنصر هو ديمومة مصالحه واستمرار بقائه ضمن هيكلة الدولة الجديدة، التي أملت ظروف تكوينها، الموضوعية والذاتية، على تدخلها المباشر في كل مناحي الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية، حتى أمست مركزيتها شاملة لكل المسارات الحياتية الأرأسية للمجتمع، بغية إعادة إنتاج

قاعدتها الاجتماعية وترسيخها و تجديدها، بما يتلاءم والظرف الجديد وجدلية الصراع مع القوى الاجتماعية الحديثة، من خلال احتكارها لوسائل العنف المادي الذي استكملته بسيطرتها، القريبة للاحتكار الكامل، على وسائل العنف اللامادي [التشريع، الاعلام والمنظمات الاجتماعية]. هذا الاحتكار للوسائل بات احد اهم عتلات بقائها، وكان الجيش أكثرها اهميةً، في مجتمعٍ متشظٍ داخلياً؛ وحدود جغرافيته السياسية غير مثبتة بعد؛ وبعض من اجزاء الوطن متنازعٌ عليها مع دول الجوار؛ وجغرافية مكانه الاستراتيجية وثرواتها الكامنة فتحت شهية الأطماع الخارجية، التي كانت السبب الرئيس للاحتلال، الذي اجبرته الظروف على ادارة البلد بصورة غير مباشرة ضمن هذه المكونات الاجتماعية، التي لعبت وسائل العنف دوراً كبيراً في تحقيقها.

وعليه يمكننا الاستنتاج والقول، بأن الظروف الحسية التي سادت آنذاك قد اناطت بالمؤسسة العسكرية دوراً مهماً تمحور حول تثبيت أركان النظام الجديد وإسناد قوى الحكم فيه والحفاظ على ديمومة استمراره، من خلال السيطرة على بؤر الانفلات الأمني الداخلي[25]. هذه المهمة اهلتها موضوعياً إلى المساهمة في قيادة المفاصل الرئيسية للدولة ومن ثم في صياغة القرارات المركزية للسلطة، وفي تحديد اتجاهات الحياة السياسية وقوة مساراتها اللاحقة من خلال:

- الولاءات الشخصية إلى اعضاء نخب الحكم التي كان العديد منها من **ذوي الأصول العسكرية.**

- سيادة العقلية الاستبدادية الشرقية وسيسيولوجية الموروث المعرفي، التي غذتها العجرفة العثمانية، قد اصطدمت بفوضى العشائر، واصطدم الاثنان بنظام الاحتلال العنيف، في البدء، ومن ثم بالحكم الجديد الذي صنعته. هذه الوضعية أوكلت لمؤسسات العنف دوراً أكبر وأبرزتها كعامل فعال لحسم المشاكل الرئيسية في السلطة.

- فشل حكومات العشرينيات والثلاثينيات، في إقامة نظام برلماني حقيقي ذي رقابة فعالة، وقمعها لحرية الرأي والتعبير، وفشلها في تحقيق برامجها الاجتصادية، لا بل حتى في إعادة إنتاج ذاتها الاجتماعية بصورةٍ متفتحة.

- كما يعود ذلك إلى اشتداد قوة المعارضة السياسية للسلطة وتنامي الحركة المطلبية الشعبية.

- كما ان سيادة حكم الاقلية وإستئثارها بالسلطة عزز جدلياً دور قوى العنف.. والى غيرها من العوامل.

كل ذلك دفع بكتل النخب السياسية، إلى الاعتماد الكلي على قوى العنف المادي (المؤسسة العسكرية خاصةً)، في حل إشكالياتها، لما تمتلكه من وسائل قمعية متطورة مقارنةً بالقوى الاخرى كالعشائر. لا بل انها [كتل النخبة السياسية الحاكمة]، قد استخدمت الجيش مراراً في حل خلافاتها الذاتية وليس المبدئية، بلغت حد الانتقام والثأر من بعضها البعض. لأنهم جميعاً ينطلقون من فكرة احتكار السلطة دون رقيب دستوري أو/ و شعبي يحدُ من طغيان السلطة التنفيذية التي احتكروها، وقرارها السياسي ومسارات تحركه.

من كل ذلك يمكننا اختصار موقف القوى الاجتماعية من المؤسسة العسكرية التي رأت فيها في عراق العشرينيات كالتالي:

- قوى الاحتلال: وسيلة بديلة لها في استقرار الحكم الذي أقامته.وتخفيض نفقات جيوشها.

- العرش: أداة تثبيت لذاته وتوسيع لإمارته.

- قوى المدينة التقليدية: أداة حماية وضمان لانسيابية التنقل لقوة العمل وحركة السلع ورأس المال.

- شيوخ العشائر: ناهضته في البدء، لكنها اعتمدت عليه في تثبيت سلطتها ذات الطابع شبه الإقطاعي بعد ذلك.

- الضباط العثمانيون: حاضنة مصالحهم الخاصة، وتعبير عن هويتهم الوظيفية.

- المثقفون العروبيون: وسيلة لتحقيق الأهداف القومية.

- المثقفون العراقويون: أداة لتحقيق الهوية الوطنية.

- المؤسسة الدينية: وسيلة لتثبيت واستمرار مصالحها ومنافعها (السنية)، في حين عارضته المرجعية الشيعية لأنه اداة قهر ولا يمثل واقع التركيبة الاجتماعية، ومن ثم سايرته في ما بعد ذلك.

وهكذا يمكننا الخروج باستنتاج منطقي مفاده ان المؤسسة العسكرية غُرزت في قلب مراكز القوى المفصلية للسلطة، وغَرزت هي ذاتها، بعمق في مكونات الحكم، **وامتلك الضباط الدولة ومفاتيح التغيير فيها منذ ذلك التاريخ**، وأمست احد اهم مصادر القوة المعتمد عليها، والمحرك الرئيس لأجهزتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وليس، منذ ثورة 14 تموز 1958 ، كما يزعم ويدعي البعض، إما نكايةً بالثورة، أو/ و عدم معرفة وجهلاً بطبيعة

وكيفية التكوين التاريخي للعراق من جهة، وبالأصول المهنية للنخبة السياسية الحاكمة آنذاك من جهة ثانية. وهذا ما سنحاول دراسته من خلال رصد مساهمة ذوي الأصول العسكرية في تكوين وإدارة الحكم من خلال تحليل بنية السلطة التنفيذية [الوزارة]، باعتبارها صاحبة القرار الأرأس، منذ الاندماج الشمولي لبعض الضباط [الشريفيون تحديداً] مع المشروع البريطاني عام 1916 ، بل تمتد جذور علاقاتهم ببريطانيا حتى إلى أبعد من ذلك، عندما قام «فوزي البكري»، عضو جمعية العهد عام 1912، وأجرى اول اتصال له نيابةً عنها بالبريطانيين ومن ثم قام بالتنسيق مع الشريف حسين عام 1915 ، وذلك عندما سافر لتأدية الخدمة العسكرية في حرس الشريف حسين. وليس من المستبعد ان الانكليز قد كلفوه بمفاتحة الشريف حسين والتنسيق بينهم وبينه حول أوضاع المنطقة اللاحقة. كما انتدبت [جمعية العهد] بعد ذلك أحد اعضائها وهو «ياسين الهاشمي» للاتصال سراً ببريطانيا[26]، أو التطوع الاختياري للبعض الآخر من اعضاء الجمعية كـ «نوري السعيد» على سبيل المثال عام 1914، بعد احتلال البصرة التي كان مختبئاً فيها. حيث نُسجت مع هؤلاء الضباط وغيرهم خطة التحرك اللاحق وإنشاء الجيش العربي لمحاربة تركيا العثمانية.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- 3 -

الضباط العراقيون في الجيش العثماني

يمكن اعتبار منتصف القرن التاسع عشر، بداية الإصلاحات التي أجرتها الامبراطورية العثمانية على مختلف مناحي التنظيمات الادارية، ومنها الجيش الذي هو موضع دراستنا.. إذ كان يسود قبيل هذا التاريخ، نظام أُطلق عليه اسم «التنظيم الحامية» أوكما أُطلق عليه العراقيون لفظ «الإنكشارية»[27] وقد ساد ما بين القرن السادس عشر والى ما قبل منتصف القرن التاسع عشر. وكان جوهرالإصلاح يكمن في تأهيل العسكريين [الضباط على وجه التحديد] من الناحيتين التدريبية والتربوية.. على اعتبار انهم يمثلون جزءاً مهماً من التركيبة البيروقراطية للدولة، وأخذوا يتقاضون معاشات ثابتة بعد ان كانوا يعتمدون على الغزو والغنائم. ولقد كان أغلبهم من القومية التركية، إذ لم يسمح لغيرهم من ابناء القوميات الاخرى، التي كانت تزخر بهم الدولة العثمانية، في الانضمام إلى الجيش. لكن هذه القاعدة تم الاستغناء عنها في فترةٍ متأخرة من عمر الامبراطورية وخاصةً بعد توسعها الجغرافي، الذي ترتب عليه توسيع قوام المؤسسة العسكرية. عندئذ سمح بانتماء أفراد لها من أثنيات وقوميات أخرى، على ان لايسمح لهم بأداء خدمتهم في مناطق سكناهم، بغية فصلهم عن مجتمعاتهم الأصلية. وكانت الانكشارية النموذج الامثل لنظام الحامية.

وقد تم استبدال هذا النظام، بعد ان تم تحديث الجيش وذلك بفتح المدارس والأكاديميات، على الطراز الاوربي، في المدن التركية الرئيسية. وقد كان طاقمها التدريسي

يتألف من الضباط الاوربيين وعلى الاخص الالمان.. ومنذ ذلك الوقت، تحديداً، اخذ الضباط المسلمون، من غيرالأتراك، ينتمون إلى الجيش، وفي فترةٍ لاحقة سمح للشبان العرب بالانتماء إلى الكليات العسكرية، بعد ان كان مقتصراً على ما دونها كالمدارس العسكرية، الإعدادية والمتوسطة. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العسكرية **«مهنة تخصصية»** في الجيش العثماني.

أما بصدد قاعدة المؤسسة، أي الجنود، فقد كانوا يجندون بصورةٍ إجبارية / اكراهية من كافة المناطق الخاضعة للحكم الامبراطوري العثماني، مما انعكس سلباً في الوعي الاجتماعي الشعبي للقوميات غير التركية، بحيث أصبحت الخدمة في الجيش، كما لو انها الرحلة إلى المجهول، والتي عبرت عنها المقولة الشعبية العراقية بـ «طريق الصد الما رد»، حتى انها انطبعت في الوعي الاجتماعي العام وانعكست، على الأخص، في الأدب الشعبي المروي. لقد كان الجنود يخدمون خارج مناطق سكناهم وأغلبهم لا يعودون اليها بعد انتهاء خدمتهم. ويشير، بهذا الصدد، الدكتورمحمد مهدي البصير، إلى ما سببته عمليات التجنيد القسري من اضطرابات اجتماعية داخلية والتي يعزي سببها الى: (تبرم الأهلين من الجندية القاسية وآلامها، وعدم خبرة المأمورين العسكريين بما تقتضيه الاحوال الراهنة. ونطقت بذلك تقارير لجان التحقيق المرسلة إلى مناطق العصيان لتحري أسبابه...)[28]. اما فئة الضباط العرب فقد نجحت في مطلع هذا القرن في تغيير سياسة التوظيف، إذ سُمح لها في أداء الخدمة بين ظهرانية ذويهم ومناطق سكناهم.

إن دخول الضباط العرب إلى الجيش العثماني، بقدر ما عبر عن مدى العلاقة القائمة على أساس الدين، فهو بذات القدر، كان العتلة التي فجرت التناقضات بينهم وبين السلطة العثمانية، خاصةً بعد قيام الاخيرة بفرض سياسة التتريك على البلدان العربية. وقد مثل هؤلاء الضباط قوة لا يستهان بها في محاربة هذه السياسة، ومنهم تكونت لاحقا، أغلبية قيادات الجيوش في سورية الكبرى ومصر والعراق.

ومن الجدير بالذكر ان العراق كان في اواخر عهد الدولة العثمانية مقراً للجيش العثماني السادس عشر، الذي خضعت قيادته لوزارة الحربية في اسطنبول مباشرةً وكانت بغداد مقراً لهذا الجيش، الذي لعب دوراً في السيطرة النسبية على بؤر الإنفلات الامني التي كانت سائدة آنذاك في الولايات الإدارية الثلاث.

أما بصدد الضباط العراقيين في الجيش العثماني، الذين مثلوا النواة المركزية لكل من

السلطة التنفيذية والجيش الوليدين في بدء تكون الدولة العراقية، فهذا ما سنبحثه في الفقرات التالية.

3 ـ 1 ـ البدايات والمصائر

تعود جذور تكوين الجيش في العراق إلى اللبنات الاولى التي أرساها مدحت باشا، اثناء توليه ولاية بغداد [والتي كانت تضم ولايتي الموصل والبصرة]، وذلك عندما اسس اول مدرسة متوسطة عسكرية في بغداد عام 1870 ، لتخريج الكادر المهني [من المراتب] للجيش العثماني من أبناء الولايات الثلاث.. ثم أصبح عددها قبل الحرب العالمية الاولى عام 1914 ، ثلاث متوسطات [اثنتان منها في بغداد، والثالثة في مدينة السليمانية]، وكان يطلق عليها اسم «المدارس الرُشْدية». وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات، يقبل فيها خريجو المدارس الابتدائية، حيث يتلقون فيها العلوم العسكرية التي تؤهلهم للانتساب إلى الاعدادية العسكرية الوحيدة التي كانت موجودة في بغداد آنذاك. بالإضافة إلى وجود مدرسة اخرى لتدريب وتخريج نواب الضباط لمختلف الصنوف.

لقد بلغ عدد منتسبي هذه المدارس عشية الحرب العالمية الاولى، في حدود «1338» طالباً، كان منهم«500» طالب في الاعدادية العسكرية[29]. إذ كانت هذه الاخيرة ترسل خريجيها، لإستكمال دراساتهم التخصصية العليا، في الكلية العسكرية في اسطنبول، التي خصصت سنوياً حصة من مقاعدها الدراسية لطلبة البلدان العربية ومنهم العراقيين، ليتخرجوا منها ضباطاً في الجيش العثماني. وكان مقدار حصة العراق من هذه المقاعد [يتراوح بين ستين إلى سبعين تلميذاً][30]، وهي الحصة الأكبر، مقارنةً بحصص الأقطار العربية الاخرى، التي كان توزيعها يخضع لمركزية قرار الدولة العثمانية. وقد بلغ العدد الاجمالي لخريجي الكلية العسكرية من العراقيين وحدهم، والذين كانوا في الخدمة الفعلية، عشية الحرب العالمية الاولى، في حدود [1000] ضابط من مختلف الاصناف والرتب، حيث ساهموا في مختلف فعاليات الجيش العثماني وساحات نشاطه العسكري.

أما بصدد مصائر هؤلاء الضباط ومآلهم اللاحق، اثناء وبعد الحرب العالمية الاولى، فيمكن ان نقسمها إلى عدة مجاميع هي:

- **المجموعة الاولى** الضباط الشريفيون: لقد قدر عددهم في حدود 250 ضابطاً ومن مختلف الرتب فمنهم:

1 ـ من التحق بثورة الحجاز التي قادها الشريف حسين وأبناؤه، مباشرةً وبدوافع قومية / وطنية ونوايا صادقة.. وهم فئة قليلة جداً، اصابها الإحباط واليأس بعد ان تكشفت لها نوايا بريطانيا، خاصةً عندما نشرت آنذاك، روسيا السوفيتية، مضامين اتفاقية سايكس ـ بيكو من جهة، ومن خلال ما لمسته هذه الفئة من مماطلات ونكوث الوعود البريطانية بصدد اقامة الدولة العربية المستقلة والموعودة بها، من جهة ثانية.

2 ـ من التحق بالثورة من معسكرات الأسْر مباشرةً، بعد عملية اقناع وغسل أدمغة لهم.. ويمثل هؤلاء غالبية الملتحقين من الضباط الشريفيين، وخاصةً الكبار منهم، من أمثال **جعفر العسكري، ياسن الهاشمي، محمد امين زكي، مولود مخلص، ناجي شوكت** والعشرات غيرهم. وقد قام ضباط المخابرات البريطانية، مع بضعة انفار من الضباط العرب ك / **مزاحم الباجه جي ونوري السعيد وعلي جودت الايوبي ومحمد الفاروقي** وآخرين، بإقناعهم بالانضمام إلى الثورة العربية، وإغرائهم بالترقيات والامتيازات وتأمين مستقبلهم اللاحق[31]. علماً بأن قسماً من هذه الفئة التحق بالثورة، بعد احتكاكه بالبريطانيين في ساحات القتال، أو ذهابهم إليهم بأنفسهم عارضين عليهم خدماتهم منذ بدء الحرب، أو بعد رجحان بارومتر النصر باتجاه الحلفاء وخسارة تركيا وألمانيا.

3 ـ من التحق بما يسمى «بالجيش العربي»، الذي اسسته بريطانيا وأناطت مسؤوليته بالملك فيصل الاول، في الحجاز وسورية الكبرى، بعد ان أوشكت الحرب ان تضع اوزارها، وانسحاب الجيوش العثمانية إلى ما وراء حدود سورية الكبرى.

لقد ترقى وظيفياً جميع هؤلاء الضباط، بمجرد التحاقهم بالثورة العربية، حتى ان بعضهم ترقى بأكثر من رتبة، كما نال العديد منهم ترقيةً ثانية، بعد التحاقه بالجيش العراقي الوليد. وقد لعبت هذه المجموعة من الضباط، الدور الأرأس في الدولة العراقية لاحقاً، بعد اندماج أغلبيتهم مع المشروع البريطاني/الشريفي [الشريف حسين بن علي]، ومن ثم البريطاني/الفيصلي في العراق[32]، بعد اسقاط الفرنسيين حكم الملك فيصل الاول في سورية وطرده منها، ومن ثم تعيينه، من قبل بريطانيا ملكا على العراق. هذه العملية ترافقت مع ارتفاع النغمة القطرية للضباط السوريين عندما نادوا بشعار [سورية للسوريين]، لأجل ازاحة زملائهم في المهنة من الضباط العراقيين الذين كانوا يمثلون أغلبية قيادة الجيش العربي، من مناصب الحكم في سورية.

لقد قام هؤلاء الضباط الشريفيون بأداء ادوارهم الجديدة في العراق الملكي، وشكلوا في

البدء فئة، أصبحت لاحقاً، نخبة عسكرية متميزة ومتماسكة إلى حد بعيد بقيادة النخب السياسية الأخرى. استكملت أبعاد توسعها الكمي ومن ثم النوعي، بعد عقدٍ من الزمن من تأسيس الدولة العراقية.

- **المجموعة الثانية..** والتي يقدر عددها، بعد ان وضعت الحرب اوزارها، في حدود 300 ضابط. لم يساير أغلبهم، المشروع البريطاني ولا افكاره، سواء الخاصة بالعراق أو المنطقة العربية، على الاقل في بداية تكون الدولة. اما مصائرهم اثناء الحرب وما بعدها فقد كانت:

1 - **مجموعة الاسرى:** وهم الضباط الذين فضلوا البقاء في الاسر، على الإلتحاق بثورة الشريف حسين في الحجاز، حتى ان بعضهم ادانها وعاداها واعتبرها مروقاً وخروجاً على الإسلام. وقد عادوا للوطن بعد انتهاء الحرب، وأُعيد أغلبهم إلى الخدمة العسكرية، بعد تأسيس الجيش العراقي، أو عُيِّن في المناصب المدنية الاقل تأثيراً في القرار السياسي.

2 - **المجموعة المحاربة:** وهم الضباط الذين بقوا مع الجيش العثماني إلى نهاية الحرب، سواءً في الساحة العراقية أو غيرها من ساحات المعارك.. وقد استشهد العديد منهم، خاصةً اثناء الدفاع عن بغداد، اما الناجون فقد مكث العديد منهم في العراق بعد انسحاب الجيش العثماني، كما عاد الآخرون إلى الوطن، من ساحات القتال الاخرى وبالأخص من تركيا.

لقد كان عداء ضباط المجموعة الثانية للمشروع البريطاني، بصورةٍ عامة، أكثر شدة وعنفاً، مقارنةً بالمجموعة الاولى، حتى ان بعضهم بقي متمسكاً بعثمانيته لفترة طويلة نسبياً. كما انهم كونوا في مطلع العشرينيات قوة تأثيرية لايستهان بها، ازعجت قوى الاحتلال والعرش في آنٍ واحد. لكن سرعان ما خَمَدَ تأثيرهم بعد حل مشكلة الموصل، وموافقة تركيا على رسم الحدود مع الدولة العراقية في منتصف العشرينيات. ولم يتم تعيين أغلبهم في الجيش العراقي، كما لم يتسنموا مناصب وزارية لا رئيسية ولا ثانوية في الدولة الوليدة، حتى لم يكتب لأكثريتهم، ان يلعبوا دوراً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية حتى خارج الاطر الرسمية.

عودة الضباط

أما بصدد عودة الضباط، الذين كانوا خارج العراق، فقد تمت إعادتهم على دفعات ما بين عامي 1920 - 1922 . إذ كانت مسألة عودتهم موضع جدل بين قوى الاحتلال

نفسها، خلال الفترة من اكتوبر 1918 إلى تموز 1920 . فقد رفضت في البدء، قوى الاحتلال عودتهم، وذلك لأنها لم تحسم بعد، كيفية ادارة الحكم وما طبيعته، خلال الفترة الاخيرة المذكورة.. إذ كان ويلسن / وكيل الحاكم البريطاني العام، من اتباع المدرسة الهندية، يمارس تأثيراته القوية لأجل ان تكون ادارة الحكم مماثلة لما كانت قائمة عليه في الهند، وكانت مضامين مفردات مشروعه العملي تنصب بالأساس على: **تهنيد وتهويد ولاية بغداد؛ وفصل ولاية البصرة وإلحاقها بحكومة الهند؛ وكذلك التنازل عن ولاية الموصل إلى الانتداب الفرنسي.**

في حين عارضت هذا المشروع، فكرةٌ أخرى، **تولدت نتيجة جملة الانتفاضات الشعبية في العراق والتي توجتها ثورة العشرين،** مضمونها الرئيسي ادارة البلد بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق اقامة حكومة محلية [وطنية] ملكية، تحدد سلطات الاحتلال: مضمون توجهاتها وتعين قيادتها وهياكلها ومنظومة تشريعاتها ونظامها السياسي. وهذا ما تبناه وأقره مؤتمر وزارة المستعمرات البريطانية المنعقد في القاهرة، في 12 اذار 1921 ، وقرر فيه تعيين فيصل الاول ملكا على العراق.

لقد كان الفريق جعفر العسكري، من أوائل الضباط الذين عادوا إلى العراق. حيث وصل بغداد بتاريخ 16 تشرين أول عام 1920 ، وعُين وزيراً للدفاع في الوزارة النقيبية الاولى [20/1/27 - 21/9/9]، التي تألفت قبل تأسيس المملكة العراقية، وأخذ يمارس ضغوطه على مجلس الوزراء لكي يكثف، هذا الاخير، مساعيه بغية (تعجيل عودة الباقين بالنظر لحالتهم المعاشية السيئة من جهة؛ ولحاجة العراق إلى خدماتهم من جهة اخرى)[33]؛ ولطبيعة الصراع الذي نشب بينهم وبين الضباط السوريين، الذين رفعوا شعار «سورية للسوريين» من جهة ثالثة؛ ولأجل (سد افواه رواد المقاهي من الموظفين والضباط... ولابد من إسكاتهم بتعيينهم في وظائف حكومية)، حسب تعبير طالب النقيب، وزير الداخلية آنذاك، من جهة رابعة.

وقد حصلت الحكومة العراقية، من القنصل الفرنسي في بغداد، على قائمة تحتوي على 240 اسماً من الضباط العراقيين [الشريفيين] الموجودين في سورية. وفي تشرين ثاني 1920 ، حظيت قوى الاحتلال بموافقة لندن على قدومهم إلى العراق. لذا بدأت الوزارة النقيبية الثانية [21/9/10 - 22/8/19] بأهم اعمالها، التي تمحورت حول تسهيل قدوم كافة الضباط العراقيين المتواجدين في الخارج والراغبين في العودة الىالوطن، وذلك بمنحهم الاموال اللازمة وبناءً عليه:

3 - اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 24 تشرين الثاني 1921 هذين القرارين:

أ - تلي كتاب آخر من وزارة المالية رقم 10408 و مؤرخ في 21 تشرين ثاني 1921 **يقترح فيه إعادة بقية الضباط العراقيين من سورية إلى أوطانهم على حساب حكومة العراق** على ان يصرف عليهم من الـ (75000) روبية المرصدة لذلك حسب الشروط الآتية:

1 - ان يكون هؤلاء من الضباط العراقيين السابقين، وان تقوم الحكومة بنفقات سفر عائلاتهم بشرط استصحابهم اياها.

2 - التأكدمن عدم قدرتهم على القيام بنفقات سفرهم بأنفسهم.

فوافق مجلس الوزراء باتفاق **الآراء على إعادة الضباط العراقيين اليأوطانهم على نفقة الحكومة العراقية** بحسب الشروط المقترحة من قبل وزارة المالية.

ب - تلي كتاب من وزارة المالية مرقم 10451 ومؤرخ في 23 تشرين ثاني 1921 متعلق **بمسألة إعادة الاسرى** العراقيين **المعتقلين في** مركب ياباني، بميناء بيره من بلاد اليونان، فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء إعادتهم إلى أوطانهم على نفقة الحكومة العراقية.

4 - وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم 3 كانون اول 1921: تلي كتاب رئيس تصفية الرتب... **والذي يطلب فيه وضع حدٌ يعرف به المشترك بالجيش العربي وغير المشترك فيه. فقرر... اعتبار سقوط مدينة حلب ختام الحرب في سورية، ويحق لمن التحق من الضباط بالجيش العربي قبل سقوط حلب ليتمتع بالحقوق التي يخوله قانون تصفية الرواتب...** كما صدر قرار في يوم 29 كانون اول 1921 بتصفية رتب الضباط الذين **اشتركوا في الجيش الحجازي** والذي نص على ان يضم اليخدمة هؤلاء مثل مدة خدمتهم في الجيش الحجازي...)[34]. (التوكيدات منا - الناصري)

لقد بدأت المجاميع الاولى من الضباط بالوصول، منذ منتصف شباط 1921 ، وكان في مقدمتهم الفريق نوري السعيد، الذي عُين وكيلاً لوزير الدفاع، الذي كان يشغله صهره جعفر العسكري. وقد اخذ الاثنان يعملان معاً لتسهيل عودة الآخرين. وفي 6 آذار من السنة ذاتها، وصل عن طريق البحر 111 ضابطاً مع عوائلهم، وفي 14 منه، وصل عن طريق الصحراء 16 شخصاً كان على رأسهم الضابط ناجي السويدي، وفي 3 تشرين الثاني، من السنة ذاتها، وصل الضابط الاحتياط توفيق السويدي. كذلك في الفترة ذاتها، اخذ الضباط العراقيون، وغيرهم من الرتب الادنى والمتواجدون في تركيا بالعودة إلى الوطن.

وقد بدأت عملية تعيينهم فور وصولهم، إذ توالت جريدة الوقائع العراقية، منذ عددها الصادر في 14 كانون الثاني 1921 ، على نشر أسماء الرعيل الاول من الذين تم قبولهم في الجيش العراقي، وكان عددهم 84 ضابطاً ومن ثم توالت التعيينات تباعاً.

وعندما عاد هؤلاء الضباط إلى الخدمة، تحلقوا حول القيادة العليا، من الضباط الشريفيين خاصةً، لإيجاد اعمال لزملائهم الآخرين، لأنهم لا يجيدون مهنةً اخرى، كما عبر احدهم عن ذلك. لذا وقفوا جميعهم، تقريباً، وراء تبني فكرة توسيع الجيش العراقي إلى مداه الأقصى وجعل الخدمة إلزامية فيه، بدلاً من التطوع كما كان معمولاً به، والذي اقرته قوى الاحتلال.

3 ـ 2 ـ تياراتهم الأساسية وحجمهم

ما ان وضعت الحرب أوزارها واحتُلّ العراق بأكمله، حتى برزت الانقسامات بين مجموع الضباط حول الإشكالية السياسية الأرأسية الساخنة آنذاك والتي تمحورت حول: استقلال العراق، وماهية مستقبل نظامه السياسي اللاحق من جهة؛ وماهي الاساليب الواجب اتباعها لتحقيق ذلك من جهة ثانية؛ ومدى درجة التماثل والموقف من بريطانيا ومشاريعها المطروحة آنذاك، سواءً بخصوص العراق أو/ و آفاق اقامة الدولة العربية الموحدة، التي وعدت بريطانيا بإقامتها في المشرق العربي من جهة ثالثة. كل هذا ترافق مع، ما تمخضت عنه ظروف العراق الداخلية من الانتفاضات المناهضة للاحتلال ومشاريعه، إضافة إلى ما أفرزته عملية نشر روسيا السوفيتية، لمضامين اتفاقية سايكس ـ بيكو، حول تقسيم بلدان المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا[35]، ثم اشتداد النزعة الاقليمية بين الضباط السوريين في الجيش العربي في سورية. مجمل هذه الظروف، وغيرها افرزت **ثلاثة تيارات أساسية** بين الضباط العراقيين هي:

1 ـ التيار الموالي

وهو التيار الذي يوالي بريطانية [باعتبارها أمل العرب الوحيد]، كما عبر عن ذلك توفيق السويدي ونوري السعيد وجعفر العسكري ومزاحم الباجه جي وعلي جودت الايوبي وجملة قيادات الضباط، وعلى الأخص الشريفيون منهم. إذ اتضح أن مصالح هؤلاء وآمالهم كانت مرتبطة بالمشروع البريطاني و آفاقه، بصورةٍ أعمق من ارتباطها

بمشروع الثورة العربية من ناحية، ومصالح العراق ككيان اجتماعي/ سياسي من ناحية ثانية. والدليل على ذلك ان بعضهم وضع نفسه تحت تصرف القوات البريطانية لأجل اجهاض ثورة العشرين، كـ / نوري السعيد و ثابت عبد النور، كما اشار إلى ذلك، استناداً الى الوثائق البريطانية، مؤلف كتاب [الجذور السياسية و الفكرية للحركة القومية التحررية في العراق].

لقد نفذ هذا التيار المفاصل الأكثر خطورةً من المشروع البريطاني، ليس في العراق فحسب، بل في عموم المشرق العربي عامةً والقضية الفلسطينية خاصةً وعلى امتداد المرحلة الملكية برمتها. حتى أنهم ساهموا في القضاء على العديد من الحركات الوطنية المناهضة لبريطانيا مثل: حركة بكر صدقي. كما شارك بعضهم، بالتواطؤ مع بريطانيا، في وقف المد الوطني الذي أثارته تصرفات الملك غازي، وبالتالي ساهموا في مقتله، كما ان بعضهم الآخر ساهم في إجهاض حركة العقداء الاربعة في مايس 1941، ومهدوا للاحتلال البريطاني الثاني. **كما لعبت عوائلهم سواءً، الأبناء أو الأحفاد، دوراً كبيراً في إجهاض ثورة 14 تموز لاحقاً.**

2 ـ التيار المساوم

وهم الذين كانت تساورهم بعضُ من الشكوك إزاء جدية بريطانيا في الإيفاء بوعودها المعلنة آنذاك، ومدى واقعية ومصداقية تصورها لعراق المستقبل. لذا كانوا يترددون في منح التأييد الكامل لها أو لمشاريعها، إذ كانوا يشترطون بعض الشروط، قبل منحه، أو يوافقون على بعض من مفردات الموقف. أي انهم لم يكونوا ضدها على وجه العموم. لكن بعد استقرار الدولة وتوطيد أركانها، فقد حسم هؤلاء الضباط موقفهم وانخرط أغلبهم مع التيار الاول وليصبحوا جزءاً منه ومن النخبة السياسية. وإتضح ان معارضتهم كانت لامبدئية.

3 ـ التيار الرديكالي

وهو التيار الرافض للمشاريع البريطانية كافة، إذ كان يطالب اولاً، بالجلاء التام وتأسيس الحكومة الوطنية المستقلة، ومن بعدها يمكن التحاور مع بريطانيا حول طبيعة وآفاق العلاقة معها. لذلك لم يمنح هذا التيار كامل تأييده للمشروع البريطاني/ الفيصلي في العراق، على الاقل، لذا وقف الكثير منهم ضد ترشيح الملك فيصل الاول لعرش العراق. لا بل ان بعضهم فكر، بصوت عالٍ، في الغاء الملكية أصلاً، خاصةً بعد وصولهم إلى المركز

المؤثر في القرار السياسي المركزي في أواسط الثلاثينيات (بكر صدقي على سبيل المثال). وكان أغلب المنتمين لهذا التيار في مطلع العشرينات، هم من الرتب العسكرية الدنيا (الآمرون)، من امثال صلاح الدين الصباغ وبكر صدقي وكامل شبيب ومحمد علي جواد وغيرهم. وبالرغم من ان حجم هذا التيار كان صغيراً، لكنه كان له صدىً واسعاً في المجتمع العراقي والشارع السياسي منه خاصةً، الذي انقسم آنذاك إلى **تيارين أساسيين**، تماثلا إلى حدٍ كبير وانقسام الضباط. لقد كان **التيار الاول** مع المشروع البريطاني/ الفيصلي، والذي مثلته المكونات الأرأسية للقوى الاجتماعية التي كونت قاعدة الدولة الحديثة، والتي سبق ذكرها. بينما كان **التيار الثاني** يناهض كل مشاريع الاحتلال والهيمنة، ومثلته جمهرة عريضة من القوى الاجتماعية / الاثنية، ذات النزعة الوطنية [العراقية] والقومية [العربية] والقومية [الكردية]. وقد ضمت هذه الجمهرة العديد من الفئات المتوسطة وما دونها من: التجار والملاكين والمشايخ العشائرية الصغيرة والفئات الوليدة من الإداريين والمتعلمين، كذلك اصحاب الصنائع والحرف والأجراء، بالإضافة إلى فئات واسعة من المؤسسة الدينية (الشيعية على وجه الخصوص).

في الوقت ذاته، لابد من الإشارة إلى ان هذه الخلافات والإنقسامات في الموقف بين هؤلاء الضباط لم تكن حادة إلى درجة القطيعة؛ كما ان حدودها كانت هلامية متغيرة، بين فترةٍ وأخرى؛ بين هذا الموقف أو ذاك، من الإشكاليات المصيرية المؤثرة والمطروحة على واقع مستقبل العراق؛ بالإضافةِ إلى وجود حراك، عمودي وأفقي، واسع بين المنتمين لهذه التيارات، وخاصةً الأخيرين منهما. إذ غالبا ما نرى اندماج بعضهم وتأقلمه مع التيار الاول بصورةٍ شمولية، بعد توطد اركان الدولة، وبالتالي أُلغيت الفوارق، لتغدو جزءاً من الامس وليس لها علاقة باليوم المعاش، ناهيك عن الغد القادم.

حجمهم الكلي

أما اذا انتقلنا إلى معرفة العدد الإجمالي للضباط العراقيين في الجيش العثماني، ورتبهم العسكرية، عند قدومهم إلى العراق، فيمكن القول ان عددهم الاجمالي كان في حدود 519 ضابطاً، من مختلف الرتب العسكرية[36]، موزعين على مختلف ساحات تواجدهم. ففي سورية كان عددهم في حدود 206 ضباط، يخدمون ضمن قوام الجيش العربي، والبعض القليل الآخر منهم، كان في الحجاز مع الشريف حسين بن علي. واما البقية، والذين قدر آنذاك عددهم ب 313 ضابطاً، فمنهم من كان في العراق ومكث فيه بعد انسحاب الجيش العثماني؛ و منهم من عاد من الاسر مباشرةً؛ وأخيراً من الذين قدموا من

تركيا بعد هزيمتها ومن المناطق الاخرى. والجدول التالي يوضح الحجم الكمي للكتلة الرئيسية ورتبهم.

جدول رقم (1)

يوضح عدد الضباط العراقيين والذين كانوا في الجيش العثماني وعادوا للوطن(*) حسب رتبهم ونسبهم المئوية [النسب مقربة]

الرتبة	الشريفيون		الآخرون		المجموع الكلي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1 ـ القادة						
فريق	2	1.1	-	-	2	0.4
آمر لواء	2	1.1	2	0.7	4	0.8
زعيم	4	2.1	1	0.3	5	1
2 ـ الآمرون						
عقيد	9	4.7	6	2.0	15	3
مقدم	19	10	38	15.5	57	11.5
رئيس اول	20	10.5	69	22.7	89	18
3 ـ الأعوان						
رئيس	33	17.4	51	16,8	84	17
ملازم اول	53	27.4	106	34.9	158	32
ملازم ثاني	49	25.8	31	10.2	80	16.2
المجموع	191	100	304	100	495	100

(*) ـ ملاحظة: لم تتوفر لدينا معلومات عن 24 ضابطاً، 15 منهم من الشريفيين، و 9 من غيرهم.

المصدر: الجدول رتب واستخرجت النسب من قبلنا استناداً إلى القوائم المنشورة في كتاب

ـ د. رجاء حسين الخطاب: / تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 ـ 1941 ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد، الطبعة. الثانية 1982 ،

ـ وكتاب العقيد الركن احمد الزيدي ـ / البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية/. دار الروضة، بيروت 1990.

ومن الجدول أعلاه، الذي قسمنا فيه الرتب إلى ثلاثة مجاميع، يلاحظ ان عدد

ونسب الرتب الدنيا [الأعوان]، كانت تمثل الكتلة الأكبر حجماً من هؤلاء الضباط، إذ كان عددهم (222) ضابطاً، يمثلون ما يقارب 65,2 ٪ من مجموعهم الكلي. في حين كان عدد ضباط الرتب الوسطى [الآمرون]، في حدود (160) ضابطاً، أي بنسبة 32,3 ٪ . أما الرتب العليا [القادة]، فقد كان عددهم ضئيلاً جداً، إذ لم يتجاوز (11) ضابطاً، أي نسبتهم كانت في حدود 2,2 ٪ من المجموع الكلي للضباط. لكن من المعلوم ان المعيار الكمي في مثل هذه المؤسسات ليس له الدور الحاسم، بقدر المعيار النوعي [الرتبة] هنا، فهو العامل الأكثر تأثيراً، في آلية عملها، إذ يمثل مركز القرارات، ومُحدد طبيعتها ومساراتها، فكلما ارتقت الرتبة ازداد تأثيرها ومفعولها والعكس بالعكس.

لقد توزع هؤلاء الضباط على مختلف مرافق الدولة. فالقسم الأكبر من الرتب الدنيا والعديد من الوسطى قد التحق بالجيش العراقي، وكذلك بعض من القادة من الضباط غير الشريفيين، في حين ان الكتلة الأكبر من الضباط الشريفيين توزعت على مختلف المرافق المدنية للدولة، واستحوذت على المناصب الأرأسية في السلطتين التنفيذية والتشريعية. وهذه الحالة تم **استعارتها** من الدولة التركية التي سبق لها، خاصةً منذ عام 1908 ، ان عينت الضباط العسكريين بمناصب مدنية. حتى امست ظاهرة عامة في العراق، منذ ذلك الوقت وحتى الآن. وهذا ما سنبحثه بتفصيل اوسع لاحقاً.

3 ـ 3 ـ أصولهم الاجتماعية والثقافية

أما بصدد الأصل الاجتماعي لهؤلاء الضباط عامةً، فإنهم ينحدرون من الفئات الاجتماعية الوسطى أو المتوسطة الدنيا، وحتى من أصول أكثر فقراً.. والأغلبية العظمى منهم، لم ينتموا إلى العوائل الارستقراطية، أو المالكة أو الأسياد، ولم تكن من ذوات الموقع الاجتماعي المؤثر. والسبب يعود الىعزوف هذه العوائل عن ارسال ابنائها للمدارس العسكرية، إذ لم تجذب المهنة العسكرية اهتمامها، رغم أنّ التعليم العسكري آنذاك، كان مجانياً وتتحمل الدولة العثمانية نفقات الدراسة، بل انها تدفع راتباً مقبولاً للطلاب، وهو ما حفز العوائل المتوسطة والفقيرة على ادخال ابنائهم إلى الإنخراط في هذه المهنة. وفي الوقت نفسه كانت توفر لهم فرصاً ذهبية للارتقاء الاجتماعي، مقارنةً بما هو متاح لهم من المهن الاخرى؛ كما كانت أغلبيتهم الساحقة من ابناء المدن، والمدن الكبيرة بالذات، حيث كانت فرص التعليم آنذاك، متاحة لهم دون غيرهم من ابناء القرى والمدن الصغيرة.. إذ ان مدارس التعليم الحكومي العام كانت متركزة في المدن الكبرى، اما المدارس العسكرية فقد

كانت في بغداد والسليمانية فقط. لذا لم ينخرط، الا ما ندر، من ابناء رؤساء العشائر، المعادين بطبيعتهم للسلطة المركزية وقواتها القمعية، آنذاك على الاقل، والى الجيش التركي خصوصاً، نظراً لما قام به من اعمال قمعية بالغة القسوة والوحشية، ولما احدثته عمليات التجنيد القسري، من ردود فعل سلبية ومأساوية، لا تزال مطبوعة في ذاكرتهم و سميت في حينها بـ (السفر برلك)، عندما كان يساق المجندون، من الفلاحين والفقراء، إلى ساحات الحروب ولم يعد إلى ذويه إلا من ندر منهم. كل هذا ولّد ردود فعل شعبية قوية ضد الانخراط في الجيش بصورة عامة، وكان من نتائجها محاولات الكثيرين التخلص من التجنيد، وذلك إما بتغيير جنسيتهم وتبني الجنسية الإيرانية عوضاً عن العثمانية، أو إلى تسجيل أبنائهم في سجل الإناث لدى الدوائر الرسمية.

أما الأصول الإثنية والمذهبية لهؤلاء الضباط، فالغلبة المطلقة منهم، هم من العرب أو المستعربين من أصول قوقازية أو شركسية أو جورجية، ومن سُنة بغداد وشمالها: [سامراء وتكريت والموصل وماجوارها] والمنطقة الغربية. ولم يكن بينهم الا القلة النادرة ممن ينتسبون إلى الاثنيات القومية الاخرى كالأكراد، والمذاهب كالشيعة، والديانات كالمسيحية[37]. وهذا نتاج للسياسة الطائفية التي كانت تمارسها الدولة العثمانية على كافة الاصعدة، وسارت على خطاها، الأغلبية المطلقة للحكومات العراقية المتعاقبة، إذ ظلت هذه السياسية تلازم الجيش العراقي منذ تأسيسه ولحد الآن، حتى باتت تمثل إحدى القواعد اللامكتوبة التي تتحكم، في سياسة القبول في الكلية العسكرية، باستثناء **المرحلة التموزية / القاسمية النيرة**، التى أنهت التفرقة الطائفية، ليس على صعيد المؤسسة العسكرية فحسب، بل على كافة الاصعدة السياسية/الاجتصادية، وهذه **كانت إحدى ما ميز هذه المرحلة المضيئة من تاريخ العراق عن باقي المراحل، حيث ساهمت بقوة في تعزيز مرتكزات الهوية الوطنية العراقية.**

أما بصدد **ثقافتهم ومعارفهم**: فيلاحظ على هؤلاء ان مستواهم الثقافي العام، هو أرقى مما كان سائداً، نتيجة لتحصيلهم الدراسي العالي، وإتقانهم للغات عديدة، وأحتكاكهم الواسع بالثقافات الاخرى. وكانت ثقافتهم مسيسة إلى حد كبير جداً. خاصةً ان أغلبهم قد تأثر بالثقافة التركية عامةً، والعسكرية على الاخص، من خلال معايشتهم لطبيعة الاوضاع التي سادت تركيا منذ بداية القرن، والتي افرزت مكانة وسلطة حقيقية للضباط، مما دفع بالعديد من الضباط العرب، والعراقيين خاصةً، إلى التماثل وإياهم، والولوج في عالم السياسة وتكتلاتها السرية والعلنية، كما اقتبسوا وتشبعوا بالسمات

الرئيسية للعسكرية التركية المعتمدة على مبدأ القوة كأداة للتغيير، وحل لإشكاليات الحياة ومعضلاتها، حتى أمست الاتاتوركية، كأسلوب، المثل الاعلى لأغلبهم، مما طبع سلوكهم السياسي والإداري، عندما أداروا دفة الحكم في العراق لاحقاً، خاصةً في العقود الثلاثة الاولى لنشوء الدولة، وتسنموا المناصب الرئيسية فيها. أي بمعنى آخر (أنهم يحملون الذهنية العثمانية بكل ما فيها، من شدة وإنضباط وتعصب، و تعالي المدينة على الريف؛ السنة على الشيعة. إذ كانت نشأتهم ودراستهم وتدريباتهم ذات القيم التركية، التي نشأوا وتطبعوا عليها، قد كونت النسيج النفسي والسلوك اليومي لهم في حياتهم الخاصة والعامة](38). وهذا ما سنلاحظه عند دراستنا لزحفهم نحو السلطة لاحقاً.

ومن جانب آخر.. وبقدر ابتعاد أغلب هؤلاء الضباط عن الواقع الجغرافي والسياسي الاجتماعي للعراق، إبان الحرب العالمية الاولى ولغاية تشكيل الدولة، وبالتالي عدم اطلاعهم ومعرفتهم، بطبيعة اتجاهات الرأي العام، وبالمطلبية السياسية اللتين سادتا آنذاك، والمناهضتين، بالشكل والمضمون، لقوى الاحتلال ومشاريعه. فقد أصبحوا، ان جاز التعبير، أحراراً نسبياً وذوي مرونة في سلوكهم السياسي، وغير مرتبطين بالتوجهات الشعبية السائدة. وهذا ناجمُ عن عوامل عدة منها:

- كما قلنا الابتعاد الجغرافي عن العراق.

- وكونهم غير خاضعين اقتصادياً لتأثيرات القوى الاجتماعية التقليدية.

- ولطبيعة ثقافتهم العسكرية ومهنتهم التي تقوم على الخضوع للرتب الاعلى.

- كما كان العديد منهم يرغب في جذب انتباه قوى الاحتلال لهم، بغية الحصول على مناصب حكومية أرقى في الدولة الجديدة.

هذه العوامل وغيرها أدت بهم إلى تحررهم النسبي من الالتزامات الوطنية والمطلبية السياسية اللتين سادتا وكان يلتف حولهما العديد من مختلف القوى الاجتماعية، سواءً بصدد الاستقلال و/أو طبيعة نظام الحكم والعلاقة مع بريطانيا. مما أهلهم إلى الارتقاء الوظيفي في الدولة، وأدى بهم إلى تعاون أغلبهم مع قوى الاحتلال والعرش المستورد، ورموا بثقلهم وراء الدولة الجديدة، باعتبارها الممول المادي الوحيد لهم، بعد فقدانهم حاضنة امتيازاتهم ومناصبهم ومكانتهم الاجتماعية من جهة، وبغية تحقيق طموحهم الذاتي، الذي فُقد بعد هزيمة تركيا في الحرب، من خلال مؤسسات الدولة دون سواها من جهة ثانية، طالما انهم أصبحوا ضباطاً عاطلين ولا يجيدون مهنةً غيرها من جهة ثالثة. وهذا يفسر

في بعض جوانبه، طبيعة الدوافع التي كانت تقف وراء الصراع، الذي خاضه المؤسسون الاوائل للجيش في العشرينات ومطلع الثلاثينات، من اجل توسيعه وجعل الخدمة فيه الزامية وليست تطوعية.

إن هذا الارتقاء السريع للضباط في هيكلة الدولة الجديدة، أوجد في الوقت ذاته، حركة قوية اجتماعية (**طاردة**) لهم، تمثلت بقوى المؤسسات **الاجتماعية التقليدية** وزعاماتها من مشايخ، وسادة، ومن الارستقراطية القديمة، حيث عارضت تسللهم إلى المناصب العليا، باعتبارهم:(**ليسوا من علية القوم؛ ولامن العوائل المعروفة**)؛ **ولا (من اصحاب العراقة في العرق والمولد)** و منهم من ينحدر من (**أناس الطبقة الثالثة**)[39]. كما طعنوا بأصولهم القومية، باعتبار، ان أغلبهم من أصول غيرعربية، جاءت عوائلهم مع الولاة العثمانيين. مما حدا بهذه القوى، إلى مطالبة العرش والمندوب السامي البريطاني، عبر رسائل الاحتجاج، الشفوية والمكتوبة، ومختلف طرق الضغط المعنوي، إلى الحد من تسلل هؤلاء الضباط إلى مناصب الدولة. وهذا ما أشارت إليه المس بيل في إحدى رسائلها بعد عودتها من مؤتمر القاهرة إذ قالت: (إن الأعيان المتعالين بانتمائهم الطبقي الرفيع كرهوا ان يروا الشبان الذين حكموا سورية تحت حكم فيصل، وهم في الغالب **لا ينتمون إلى عائلات معروفة**، قد يحكمون العراق أيضاً)[40]، (التأكيد من المؤلف).

وبالمقابل، ومن اجل امتصاص حركة المعارضة هذه، والحد من تأثيراتها، قام هؤلاء الضباط، والشريفيون بخاصةً، بعدة اجراءات مناهضة، بغية تشتيت قوة هذه التأثيرات المناهضة لهم، وكذلك تثبيت مواقعهم في مراكز القرار على مختلف مستوياتها منها:

1 - التماثل أكثر فأكثر مع المشروع البريطاني، لأجل اكتساب التأييد السياسي لهم. إذ كانوا يستمدون مصادر قوتهم الحقيقية من دعم وإرادة قوى الاحتلال لهم في المرحلة الاولى، ومن قوة بريطانيا في المراحل اللاحقة، عبر سفارتها.

2 - الإلتفاف حول العرش وتقويته، بغية توطيد مركزية الدولة، التي هي في الوقت نفسه تقوية لنفوذهم من جانب، وإضعاف مواقع القوى التقليدية والحد من تأثيراتها من جانب آخر.

3 - التعاضد المتبادل فيما بينهم، وهي بمثابة رد فعل لهذه المعارضة، وكانت بحد ذاتها من دوافع تآزرهم، وقد عززتها تجربتهم العسكرية المشتركة السابقة في الجيشين العثماني والعربي في سورية. وقد حققوا هذا التعاضد من خلال **علاقات المصاهرة العائلية**. طالما ان العائلة ومصاهراتها، هي ليست تجمعاً انسانياً فحسب، بل تحمل في مضامينها

ابعاداً سياسية، وتمثل، في عين الوقت، احد مصادر القوة للحكم، خاصةً في بلدان عالم الأطراف.

وهكذا أمست عوائل هؤلاء الضباط متداخلة بالزيجات، فيما بينها[41] في البدء؛ وبينهم وبين عوائل القوى التقليدية لاحقاً، مثل: **العسكري؛ السعيد؛ السعدون؛ السويدي؛ السهروردي؛ الشابندر؛ الباجه جي؛ سري؛ المدفعي؛ الهاشمي؛الوادي؛ الأيوبي؛ كنه؛ سليمان؛ الدفتري؛ الكيلاني؛ الجادرجي؛ الراوي؛ الجميل؛ العمري؛ مرجان.... وغيرها من العوائل التي احتكرت الحكم السياسي في المرحلة الملكية برمتها، والتي ضمت ما بين 20 - 30 عائلة، أقامت فيما بينها تحالفات قرابية، لتغدو احد مصادر القوة لهم، من خلال** المصاهرة، ومن خلال:

- المصالح المشتركة التي اخذ هؤلاء الضباط ينسجونها مع كبار الملاكين، وأصحاب الثروة، حتى أصبحوا جزءاً من مجموعة المصالح المالية والزراعية، وأمسوا يملكون مصادر قوة مركبة، مما اهلهم للتأثير في صنع القرار السياسي، حتى وإن كانوا خارج السلطة.

- إن عدم وجود سنن لتداول السلطة، ولتنظيم اطر العمل السياسي، نظراً لحداثة نشوئهما آنذاك، دفع هؤلاء الضباط، المراتب الصغيرة منهم على الاخص، إلى تبني مبدأ **الولاء الشخصي**، لأية جهة حاضنة لمصالحهم، من اضلاع مثلث الحكم [**العرش والوزارة وقوى الانتداب**].. بالإضافة إلى ذات المؤسسة العسكرية، خاصةً بعد ان اخذت تكون نخبتها وتشق طريقها التأثيري على قوة القرار السياسي للدولة.

ومما ساعدهم على تسهيل هذة المهمة، هو تحكمهم بسلطات الدولة عامةً والتنفيذية خاصةً، وبالتالي فسح المجال إلى صعود العديد منهم إلى مصاف النخبة السياسية، و أصبحوا جزءاً منها حتى منتصف الثلاثينيات، ونواتها الرئيسية فيما بعد هذا التاريخ ولغاية ثورة 14 تموز.

- 4 -

من سمات تطور المؤسسة العسكرية العراقية

4 - 1 - مرحلة التأسيس: 1921 - 1932

اعتبر الاجتماع التداولي الذي دعا إليه جعفر العسكري باعتباره وزير دفاع، الحكومة المؤقتة [27/ 1/ 920 - 9/ 9/ 921] المشكلة قبل انشاء المملكة وتنصيب عرشها، بمثابة تاريخ تأسيس الجيش العراقي، وذلك في 6 كانون ثاني عام 1921 ، والذي احتفل رسمياً به لأول مرة كعيد للجيش عام 1943. لقد تداول الوزير مع عشرة من الضباط الشريفيين، حول امكانية تأسيس الجيش العراقي، والطلب من قوى الاحتلال البت في الأمر، وبالتالي تحديد حجمه ومكوناته ومهامه الأساسية وما يرتبط بها من امور مادية ومستلزمات فنية.

وقد ساند هذه الرغبة المندوب السامي البريطاني آنذاك، برسي كوكس، الذي ابرق بدوره إلى لندن، طالباً اليها التسريع في تحقيق ذلك وتسهيل عودة الضباط العراقيين، الذين عملوا، ضمن قوام الجيش العربي، مع وزير الدفاع جعفر العسكري الذي كان ساعتها [مع لا شئ يدافع به ولا شئ يدافع عنه] حسب قول جون فيلبي.

لقد تمت المصادقة على هذا الطلب وإقراره من قبل وزير المستعمرات البريطانية تشرشل، الذي ترأس مؤتمر القاهرة[42] المنعقد في 12 من آذار من العام ذاته، بحضور المندوب السامي البريطاني في العراق، الذي اصطحب معه من العراقيين للمؤتمر، كلاً من

جعفر العسكري وساسون حسقيل، وزيري دفاع ومالية الحكومة المؤقتة، بصفتهما مستشارين. وقد تم في هذا المؤتمر، بقدر ما يخص العراق، معالجة أربع قضايا مركزية تمحورت حول المواضيع الساخنة آنذاك وهي:

1 ـ المصادقة على اقرار ملك الدولة الجديدة.

2 ـ تخفيض النفقات العسكرية البريطانية.

3 ـ وضع منطقة كردستان العراق.

4 ـ وأخيراً إقرار تأسيس الجيش العراقي وتحديد مواصفاته.

وبقدر تعلق الامر بموضوعنا، فالذي يهمنا هوالقضية الرابعة. إذ تبنى المؤتمر قرار المندوب السامي في العراق، بصدد تكوين جيش محلي قوامه 15 الف فرد، وبميزانية سنوية قدرها 15 ٪ من الإيرادات العامة للدولة، على أن لا تزيد عن 25 ٪ منها، بأي حال من الأحوال. وبعد عودة الوفد، وفي 26 أيار / مايس، طلب المندوب السامي من الحكومة المؤقتة، برئاسة عبد الرحمن النقيب الكيلاني، اقرار موضوع تأسيس الجيش العراقي، وتمت المصادقة عليه في اليوم ذاته من قبل مجلس الوزراء. **وبعد حوالي ثلاثة اسابيع، أي في 14حزيران/ يونيو، أعلن تشرشل في مجلس العموم عن موافقة بريطانيا، على تأسيس الجيش العراقي**، وقد ارسل الموافقة وأرفقها بجملة من: (التعليمات التي اصدرتها وزارة الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي في العراق السير برسي كوكس، فقد كانت وزارة الحرب العراقية في نظرهم [كما ورد في نص هذه التعليمات]، مهمة إلى درجة انه لايمكن تركها في أيدٍ عراقية. وتضمنت هذه التعليمات حرمان وزير الحرب العراقي من اية صلاحية تخوله فرض سيطرته على الحامية البريطانية المذكورة في العراق لحماية خط المواصلات الامبريالي البريطاني)[43].

وفي 22 من الشهر ذاته، أذيع بيان في بغداد عن تأسيس وزارة الدفاع وتشكيلاتها[44]، والتي قامت بحث الناس على التطوع، وذلك بأن حددت لكل محلة ضابط تجنيد للقيام بهذه المهمة.. علماً بأن الجيش العراقي قد تأسس في البدء على أساس مبدأ [التطوع]، الذي نظمه وحدد طبيعته، [قانون التطوع المؤقت] الذي صدر في أيار/ مايس من نفس العام. والذي حدد شروط التطوع بـ:

ـ يحق التطوع في الجيش لكل عراقي، من عمر 18 ـ 40 سنة.

ـ يُلزم المتطوع بالخدمة في الجيش لمدة سنتين لصنف المشاة، وثلاث سنوات للصنوف العسكرية الأخرى.

آنئذ قام، وزير الدفاع بتوجيه دعوة إلى الضباط العراقيين، الذين سبق لهم الخدمة في الجيش العثماني للعمل والانضمام إلى الجيش الجديد، المشكل على غرار ما هو معمول به في الجيش البريطاني. وأثناء عملية استكمال تشكيل الفوج الاول، **اقترح الملك المعين، أن يطلق عليه اسم فوج [المس بيل]، في حين ارتأى نوري السعيد، أن يطلق اسمها على احد الجحافل لاحقاً، لذا سُمِيَ باسم [فوج موسى الكاظم] كما اقترحه جعفر العسكري**[45]. وقد عُزف النشيد الوطني البريطاني، عند تشكيله بدلاً من النشيد الوطني العراقي، الذي ربما لم يكن قد أُلّف بعد آنذاك. وكان مقر الفوج في البدء، في خان «الكابولي» في الكاظمية، ومن ثم نقل إلى الحلة، بعد انسحاب الحامية البريطانية منها.

ووفقاً لقانون التطوع اعلاه فقد، قسم العراق إلى ثلاث مناطق تدريبية، فأصبح متطوعو كركوك والموصل [بقيت السليمانية وأربيل خارج نطاق التجنيد، لأن قوى الاحتلال لم تحسم آنذاك وضع هذه المناطق بعد] يتدربون في الموصل، ومتطوعو الفرات الاوسط والجنوب يتدربون في الحلة، ومتطوعو المنطقة الوسطى في بغداد.

أما الدوافع الأساسية التي حفزت على التفكير في تأسيس الجيش العراقي، فقد تمثلت في ثلاثة عناوين رئيسية حسب اعتقادنا هي:

1 ـ القرار السياسي الذي اتخذته بريطانيا في مؤتمر القاهرة والخاص، بكيفية ادارة المناطق التي استُولي عليها في المنطقة العربية، والذي تبنى طريقة الإدارة غير المباشرة، وذلك من خلال تكوين حكومات [وطنية] محلية. لذا كان من الطبيعي ان يكون لهذه الحكومات جيش محلي يسندها ويدعم مركزها وقرارها السياسي، و يحفظ الامن الداخلي والى حدٍ ما الخارجي.

2 ـ أُجبرت الحكومة البريطانية، تحت ضغط الرأي العام البريطاني، على تخفيض قواتها في العراق إلى الثلث، للتخفيف عن كاهل دافع الضريبة البريطاني. مع الإشارة إلى ان تخفيض هذه القوات، كان يتزامن و درجة استكمال بناء اجهزة الدولة العراقية الحديثة. وقد اقترن ضغط الرأي العام البريطاني، بضغطٍ آخر مارسته حكومة الهند البريطانية، التي رفضت الإستمرار في تسديد حصتها والإيفاء بتعهداتها المالية للجيش البريطاني في العراق، بعد ان رفض مؤتمر القاهرة وجهة نظرها، بصدد ما اقترحته لواقع وطبيعة مستقبل الحكم في العراق.

3 ـ وجود عدد كبير من الضباط العراقيين الذين عادوا إلى الوطن، وهم يتطلعون إلى العمل ضمن مؤسسات الدولة الجديدة، والحصول على مراكز مهمة فيها، وخاصةً الجيش.

وأصبحوا يمثلون قوة ضغط كبيرة، تَتَوْأمتْ وتزامنت مع ما افرزه واقع العراق ما بعد ثورة العشرين ونتائجها، وما يتطلع إليه المؤسسون الاوائل للدولة وطبيعة الجيش المراد تكوينه، وما ارتأته قوى الاحتلال بما يلائم مصالحها.

وبالاقتران مع الظروف الموضوعية والذاتية التي سادت آنذاك، فقد حددت قوى الاحتلال جملة من المواصفات للجيش المزمع اقامته، بحيث تتوافق ونظراتها إليه من حيث المهام، حتى لا تتعارض واستراتيجيتها بعيدة المدى سواءً في العراق أو المنطقة بصورةٍ عامة، وما يتعلق بالتجسيد الواقعي «لوعد بلفور»، فيما يخص فلسطين خاصةً. لذا رأت في الجيش ان يكون ذا مهام داخلية بحته، **كأداة قمع وقسر؛ محدود الحجم؛ ذا معدات تتناسب وهذه المهمة؛ ودون الطموح الادنى للعرش وللضباط العراقيين؛ ويشرف عليه الضباط البريطانيون مباشرةً. ولقد قُنِّنَتْ كل هذه التصورات في الاتفاقية العسكرية الملحقة بالمعاهده العراقية ـ البريطانية لعام 1922، التي رسمت الخطوط العامة للجيش منها**[46]:

ـ تحديد مهمته الأرأسية: وهي قمع (الهياج الشعبي) بالإشتراك مع القوات البريطانية وبقيادتها.

ـ تعيين حجمه وآفاق توسعه اللاحق.

ـ رسم الحدود القصوى لمقدار ميزانيته.

ـ منح قائد القوات البريطانية حق تفتيشه متى رأى ذلك ضرورياً.

ـ اشترطت منح الاعتبار الكامل لرغبات المندوب السامي البريطاني في الشؤون المتعلقة بعمليات الجيش العراقي وتوزعه الجغرافي.

ـ استمرار وجود القوات البريطانية في العراق، وحرمان وزير الدفاع العراقي، من اية صلاحيات تخوله فرض رقابته وسيطرته على شؤون هذه القوات وتوزيعها.

ـ السماح لبريطانيا بتجنيد وتشكيل قوات محلية تحت ادارتها، بحيث يصبح قوامها في حدود 7500 مجند، معززة بستة اسراب من الطائرات البريطانية.

ـ التشاور المتبادل في كل ماله علاقة بالأعمال العسكرية الخاصة بحفظ الامن الداخلي أو الدفاع الخارجي.

ـ تدريب ضباط الجيش العراقي في المعاهد البريطانية قدر الإمكان.

- تزويد الجيش العراقي بالمدربين البريطانيين عند الحاجة اليهم.

وتأسيساً على منطوق المعاهدة اعلاه ومؤتمر القاهرة المذكور سابقاً، فقد اسست قوى الاحتلال ما يطلق عليه بـ : [قوات الليفي][47]، مجندي العراق. وهي عبارة عن جيش موازٍ للجيش العراقي، بقي قائماً لفترة طويلة قبل حله، بعد انتهاء الإنتداب وإدماج من رغب من منتسبيه، من المراتب الدنيا، في الأستمرار في الخدمة بالجيش العراقي، بينما تم فرض قبول الضباط في قوامه.

وكانت هذه القوات، قبل حلها، تتكون أغلبيتها من الآشوريين. كما كانت، في بدء تشكيلها، أكثر عدداً وأحدث تسليحاً من الجيش العراقي لغاية 1925 . واستقر قوامها كما حددتها الاتفاقيات الثنائية، حتى بلغت 4 افواج عام 1927 ، ثم خُفضت إلى فوجين بعد ذلك. وكانت البعثة الإستشارية البريطانية تولي هذه القوات الاهتمام البالغ، مما اثار حفيظة ضباط الجيش العراقي وزاد من كرههم لها.. ومما عزز ذلك ان افراد هذه القوات كانوا يستلمون رواتب سخية اعلى من نظرائهم في الجيش العراقي، كما كانت تناط بهم العمليات والواجبات المهمة، مما اعتبرها ضباط الجيش العراقي اهانة لكرامتهم. وأدى كل ذلك إلى تعميق الخلاف بينهم وبين قوات الليفي والبعثة البريطانية على السواء، خاصةً من قبل تلك الجماعات المناهضة للمشروع البريطاني بصورةٍ عامة.

وقد عبر عن جوهر هذه الخلافات، العديد من الضباط العراقيين، وذلك بالامتعاض من تصرفات وسيطرت البعثة البريطانية على مقدرات الجيش العراقي وتدخلها في كل نواحيه، فلا ترقية أو تقاعد الا بموافقتها عبر مستشاريها في الوحدات، كما لا يمكن ترويج اية معاملة لشراء أسلحة أو معدات عسكرية الا بموافقتها، حتى ان غلوب باشا /الضابط الانكليزي المشهور، قد لمس هذا الكره والامتعاض، والذي عزاه إلى سلوك بعض الضباط الانكليز الذين يعاملون زملاءهم العراقيين بروح من الاستعلاء، ويفصحون عن كراهيتهم لهم علانيةً، مما ادى إلى ازدياد كره الضباط العراقيين وبخاصة صغار الرتب للاحتلال وقواه ومعاضديه المحليين.

لقد كان موضوع توسيع وتحديث المؤسسة العسكرية، احد اهم محاور الصراع السياسي في البلد، سواءً بين قوى الاحتلال والحكومة، أو بين كتل النخبة السياسية الحاكمة، وخاصةً من ذوي الأصول العسكرية فيها والمدعومين معنوياً من قبل العرش، إذ اصطدمت رغائبهم الخاصة بتوسيع قوام الجيش، وتطوير كفاءته، وتحديث معداته، بموقف البعثة الاستشارية البريطانية[48]، حيث نظروا اليها بمثابة رقيب على تصرفاتهم وخططهم،

لذا ضغطوا بدورهم على الحكومات المتعاقبة وطالبوا، ولأسباب أخرى ضمن لعبة الصراع بين اعضاء النخبة السياسية، في كانون اول 1928 الوزارة السعدونية الثالثة [14/1/928 - 27/4/929]، بأن تكون السيطرة الفعلية على الجيش لهم وليس للبعثة البريطانية. ونجم هذا الاختلاف بين الضباط العراقيين والبريطانيين، عن تباين وجهات نظر كل من الطرفين، نحو مهام المؤسسة العسكرية بالتوافق مع الاستراتيجيات المستقبلية لكل منهما.

فقوى الاحتلال كانت تريده كما حددتها اتفاقية عام 1922 وملحقاتها، حيث كانوا يعتقدون ان تشكيل جيش وطني بحجم كبير ومكتفٍ ذاتياً، سيقوي عضد القوى المناهضة لهم والطامحة إلى الاستقلال الحقيقي، خاصةً في اوقات المجابهة المحتملة ضدهم من جهة؛ والى تخوفهم من ان يكون اداة لنشر الافكار الوطنية /القومية، مما يعرض البلد إلى اهتزازات غير محسوبة النتائج وفقاً لمنظورهم وإستراتيجيتهم من جهة ثانية؛ كما ان العراق ليس لديه، كما اشاروا، المقدرة المالية الكافية لتلبية متطلبات التوسيع والتحديث من جهة ثالثة؛ كما ويعني اخيراً ان هذا التوسع المرغوب سيقلل مستقبلاً من درجة اعتماد العراق على بريطانيا.

لذا سلكت هذه الاخيرة، عدة طرق لكبح جماح تحقيق رغبة ضباط المؤسسة العسكرية العراقية والعرش معاً، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تخفيض رواتب الجنود المتطوعين بنسبة 25 ٪ عام 1922.

- اغلاق العديد من مراكز التطوع في الكثير من مدن العراق عام 1925.

- كما حددت نسبة التطوع ب 100 متطوع شهرياً اعتباراً من الاول من تموز عام 1926. كلُ ذلك بغية تحقيق التوازن بين المقبلين على التطوع وما رسمته هي لمقدار حجم الجيش.

التجنيد الإجباري

وبالضد من ذلك، حاولت وبرغبة عارمة القيادة العسكرية العراقية وبعض كتل النخبة السياسية، المقترنة بموافقة العرش الخفية والمعلنة ومساندة بعض المثقفين العروبيين، بناء جيش كبير ومستقل نسبياً عن تحكم قوى الإنتداب. وقد تُرجمت هذه الرغبة وتحولت بالملموس، إلى صراع سياسي مكشوف تبلور حول مواضيع مُعبرّ عنها ومشتقة من الموضوع الرئيسي، وأهمها الموقف من الخدمة العسكرية وطبيعتها. إذ أرادتها السلطة العراقية ان تكون إلزامية

وليس تطوعية كما فرضتها وسنتها سلطة الإنتداب وكما كان معمولاً به آنذاك، لأنه حسب ادعائهم:

- يوفر عدداً كافياً لحماية الامن الداخلي والخارجي.
- ويوفر قوة احتياطية مركزية تستخدم في الأزمات.
- ويوفر قوة مناسبة تحل محل القوات البريطانية(49).

يوضح تاريخ العراق السياسي، أن موضوعة التجنيد الإجباري احتلت (المرتبة الثانية من الاهمية في ذلك الوقت، ذلك ان الحاجة إلى تعزيز العراق عسكرياً كانت تدخل ضمن مطاليبه في ان يكون هوالسيد الوحيد في بلاده).

لذا شجع **العرش**، انطلاقاً من تصوراته، موضوعة إحلال التجنيد الإجباري محل التطوع. كما صارت الوزارات المتعاقبة تتسابق إلى تبني تطبيقها، أو على الاقل، اعطائها الاولوية في برامجها الوزارية منذ الوزارة السعدونية الثانية [925/6/26 - 26/10/20]، عندما درست امكانية تجسيدها واقعياً عام 1925 . و لما جاءت الوزارة العسكرية الثانية [926/11/21 - 928/1/13]، وافقت في جلستها المنعقدة في 24 آذار 1927 على قبول **«لائحة قانون الدفاع الوطني»**. الا انها لم تُقر بصورة نهائية الا في شباط عام 1934 ، في زمن الوزارة المدفعية الثانية [34/2/21 - 34/8/25]، التي علقت تنفيذها على قرار من مجلس الوزراء، والذي بت به نهائياً في الوزارة الهاشمية [ياسين] الثانية [350/3/17 - 36/10/29]، حيث استصدرت إرادة ملكية بذلك. وقد اعتبرت النخبة السياسية الحاكمة، ان تنفيذ القانون هو بمثابة اكتمال استقلال البلد وممارسته لسيادته بصورة كاملة.

يستطيع المرء من دراسته لتاريخية هذه الموضوعة، إدراك حجم المناهضة التي جوبهت بها، سواءً اكان ذلك من قبل قوى الاحتلال، ذات الزخم الأكثر تأثيراً، أو من أغلبية القوى الاجتماعية في المجتمع العراقي، الذين انطلقوا في معارضتهم لفكرة المشروع، من منطلقات سياسية اجتماعية /دينية متباينة بعضها عن البعض الاخر. لذا فإن:

1 ـ قوى الانتداب:

عارضت قوى الإنتداب، ممثلةً بالمندوب السامي البريطاني، مشروع قانون التجنيد الإجباري خوفاً من ظهور قيادات عسكرية مناهضة لها، ترفض الانصياع للقيادة البريطانية،

كما نصت عليها المعاهدات العراقية ـ البريطانية غير المتكافئة من جهة، ومن جهة ثانية كانت سلطات الإنتداب تخشى من توريط القوات البريطانية المرابطة في العراق، في ملاحقة رافضي التجنيد الإجباري من أبناء القبائل الكردية والفرات أوسطية، على الاخص، الرافضة لإجبار أبنائها [قوة العمل الشابة] على الخدمة الإلزامية، مما يضعهم في حالة مواجهة عسكرية مكلفة مادياً وبشرياً هم في غنىً عنها، خاصةً ان هذه المناطق ليست على وئام لا مع السلطة العراقية، ولا مع سلطة الإنتداب. وهذا ما عبرعنه مضمون رسالة المندوب السامي الموجه إلى رئيس الوزراء، والتي يقول فيها: (إن حكومة صاحب الجلالة، بعد التفكير في هذا الامر، بينما تستحسن رغبة الحكومة العراقية في اقامة جيش كفوء، وإدارته بأدنى نفقة ممكنة، قررت ان من الامور المضرة و المخالفة لمنافع العراق الكبرى، ان تؤمر القوات البريطانية بإكراه الشعب العراقي على الدخول في الجيش على أساس التجنيد الإجباري، وان من الواجب عليها ان تطلق يد الحكومة العراقية في التشبث بتطبيق احكام المشروع، استناداً لمعونة الجيش والشرطة العائدين لها، اذا استصوبت هذا العمل). مع الإشارة إلى أن قوى الانتداب، [ثم السفارة بعد 1932]، في موقفها هذا، كانت تحاول، حسب اعتقادي، الموازنة بين ثلاثة عناصر هي:

- بناء الجيش ذي المهام الداخلية.
- وتأمين ولائه للنظام.
- وأخيراً حماية مصالحها ومشاريعها الآنية والمستقبلية، في العراق والمنطقة.

لذا كانت سياستها العملية ضد التوسع الكمي للجيش وتحديثه، والمقترن بإحكام سيطرتها على المفاصل الرئيسية فيه. وهكذا ركزت قوى الانتداب، من الناحية العملية، جهودها لعرقلة تطبيق اقرار مشروع القانون من خلال عدة مسارات منها ما ذكر اعلاه ومايلي:

1 ـ تثبيت نظام التفتيش البريطاني للجيش وزيادة عدد اعضاء البعثة العسكرية إلى 46 ضابطاً.

2 ـ إعطاء السلطة التنفيذية والقيادة في الجيش العراقي للضباط البريطانيين.

3 ـ معارضة قانون التجنيد وتحويل موقف بعض قطاعات الرأي العام العراقي الموجه ضد الانتداب إلى موقف ضد فكرة بناء جيش عراقي)[50].

وقد هدد المندوب السامي البريطاني، حكومة جعفر العسكري الثانية،[1926/11/21 ـ 1928/1/13]، عندما حاولت عرض مشروع [قانون التجنيد الإجباري] على مجلس

الامة، كما مر ذكره، بالقول: بأن بريطانيا لن تقدم للعراق اية مساعدة في حالة حدوث ردود فعل مضاد للقانون. في الوقت ذاته حرض المندوب السامي العديد من العشائر، الموالية لهم، على الوقوف بوجه تشريع القانون. وهذا ما حدث بالفعل في العديد من مناطق البلد قُبيل الاستقلال.

2 ـ الأكثرية الشعبية من العرب الشيعة والأكراد واليزيديين:

إن تشريع القوانين وتطبيقها، وتحديداً ذات الطبيعة الخاصة كالتجنيد الإجباري، هو استجابة لحاجة اجتصادية/سياسية، أو لظرف موضوعي ملموس للبلد ولتركيبته الاجتماعية. ويتوقف سلامة التطبيق على درجة تطور الوعي العام، والإحساس بالمواطنة الحرة، كتعبير وتجسيد للهوية الوطنية المشتركة، ومدى احترام وصيانة الدولة لحقوق المواطنة الفردية والاجتماعية. لقد ساد العراق منذ تكوين الدولة حالة من عدم الرضى، طالت فئات ومكونات اجتماعية عديدة، نتيجة لكون الدولة وهيئاتها لم تكن تعبرعن واقع البلد ولا عن تركيبته الاجتماعية المتعددة. كما لم تكن سياستها العامة مستجيبة لهذا الواقع ومتطلباته، مما عمق التناقضات الاجتصادية والسياسية وكبح تعزيز الهوية الوطنية الموحدة.. هذه الظروف وغيرها اثرت بصورة موضوعية في تقبل الأغلبية الشعبية للعديد من توجهات الدولة العملية، ومنها القانون المذكور. وقد تعمقت هذه النظرة، نتيجة فشل حكومات مرحلة العشرينيات والثلاثينيات، في تحقيق التنمية المرجوة والمتاحة، والعدالة الاجتماعية، جغرافياً وطبيعياً والإحساس بهما. ان هذه الأكثرية الشعبية انطلقت في موقفها من القانون، من منطلقات متباينة، فبالإضافة إلى انها شعرت من خلال تجربتها التاريخية ومن سليقتها المتنفضة، مدى المرارة التي تكبدتها مع كافة الجيوش (العثمانية والبريطانية والعراقية)، فإنها ادركت، أيضاً، ان هذا المشروع هو:

1 ـ استلاب لعناصرها الشابة.

2 ـ ويرتب عليها واجبات دون حقوق.

3 ـ كما عَمّقَ هذه النظرة، التركيبة الطائفية للنخبة السياسية الحاكمة عامةً وقيادة المؤسسة العسكرية خاصةً.

4 ـ كذلك عُمق الخراب المادي والمعنوي الذي اصاب مناطق هذه الأكثرية اثناء انتفاضتها السابقة، والتي تصدت لها المؤسسة العسكرية بعنف ووحشية بالغتين، إذ تم اعدام العشرات من ابنائهم من قبل الجيش العراقي الوليد.

بمعنى آخر، لم يلقَ المشروع وفكرته تأييد العناصر التي اكتوت بنار هذه الخدمة في

العهود الظلامية العثمانية السابقة وقاست الامَرَّين من هولها، ومن جيوش الاحتلال، وأخيراً من الجيش العراقي وحكومته، التي (خلال الفترة الواقعة بين 1921 وسنة 1932 ، طلبت الحكومة العراقية تدخل القوة الجوية البريطانية لمجابهة حركات التمرد في 130 مرة ومناسبات مختلفة)[51]. وتكرر الامر بقساوة أشد في فترة ما بعد الإنتداب [الاستقلال!] وخاصة في النصف الاول من الثلاثينيات.

لقد وقف **اليزيديون** ضد مشروع قانون الزامية التجنيد الإجباري، لأنه يتعارض وماهية مبادئهم الدينية، التي تقضي بالابتعاد عن الخدمة العسكرية، ولهذا اعفتهم الدولة العثمانية منها، وقدموا الاسباب ذاتها إلى الحكومة العراقية، لكنها رفضت فكرة اعفائهم، مما حدا بهم إلى معارضة المشروع وفكرته ومناهضته بالقوة. ورداً على ذلك قامت الحكومة بإعلان الاحكام العرفية في مناطقهم، بعد استنفار قوة قمع عسكرية كبيرة، وإرسالها إلى هناك، حيث دكتها بالقنابل وأبادت العديد من الناس، وهدمت الكثير من الدور السكنية، كما تم اعدام تسعة من ابناء المنطقة، وزج بالكثير منهم في غياهب السجون[52].

كما وقف العديد من زعماء الأكراد ضد مشروع القانون، انطلاقاً من تجاربهم السابقة ذات الميراث المأساوي الطويل والمقترن بالسخرة والإبتزاز وإذلال الذات الفردية والقومية ايام العثمانيين، والتي تعمقت بخيبات الامل نتيجة نكوث بريطانيا، عن تطبيق اتفاقية لوزان بصدد الإدارة الخاصة بهم. وأكملتها الممارسة الوحشية للجيش البريطاني لقمع انتفاضاتهم المتعددة وبصورة خاصة لحركة الشيخ محمود الحفيد عام 1919 ، و تلك الانتفاضات التي تم قمعها على يد الجيش العراقي الوليد ذو القيادة البريطانية عامي 1924 - 1925 ، وكذلك الانتفاضة البرزانية الاولى بقيادة الشيخ احمد عام 1932 . وقد عبر عن هذا المضمون الرافض، نائب اربيل، اسماعيل الراوندوزي في كلمته المنشورة في جريدة الاوقاف البغدادية في 927/11/12 ، التي قال فيها: (... ان بعض الناس يظن ان المخالفين للتجنيد الإجباري هم اخواننا الشيعيون فقط، وأني آسف لغفلة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الآن، وهي ان الاكراد مخالفون للتجنيد الإجباري... ان قانون التجنيد الإجباري لا يتفق ووضعنا السياسي وسويتنا العلمية الحاضرة ونحن نعتقد ان قانون التجنيد الإجباري ليس مفيداً، ويسبب في الوقت الحاضر مضاراً عديدة وسيكون قنبلة هائلة لبلادنا المحبوبة ولذا نوصي الحكومة بالانصراف عن هذه الفكرة في الوقت الحاضر)[53].

أما الأكثرية العربية الشيعية: فقد تزعمت معارضة فكرة مشروع القانون منذ ان

طُرح لأول مرة من قبل الوزارة العسكرية الثانية [926/11/21 - 1/13 /928]، وقاد حزب النهضة [الشيعي التوجه] عبر جريدته [النهضة] حملة المعارضة هذه، انطلاقاً من موقفها الصريح المناهض للاحتلال وحكوماته ومشاريعهما التي لا تعبر عن طموحات الثورة العراقية [ثورة العشرين]، ولا عن الأماني المنتظر تحقيقها، ولا عن صيغة الحكم الذي تم اقراره. وكان مضمون جوهر دعوتها، بقدر ما يتعلق بموضوعنا، هو الوقوف ضد عسكرة المجتمع التي ازدادت شوكتها قوة، وبالأخص عندما اخذ الضباط العراقيون والنخبة السياسية ذات الأصول العسكرية، عثمانيو النزعة والأسلوب، بالتماثل والعسكراتية السائدة في كل من تركيا، والى حدٍ ما في إيران، عندما استولى العسكر هناك على مفاصل السلطة. وأرادوا تبني ذات الدور والموقف، من خلال توسيع الجيش. لذا طالبت هذه الأكثرية، المسحوقة مادياً وسياسياً، بتخصيص الاموال نحو تطوير القاعدة الاقتصادية والبنى التحتية وتحديث المؤسسات التعليمية، بدلاً من توجيهها نحو المؤسسة العسكرية وأدواتها القمعية. كما عبر، في الوقت نفسه، بعض سياسيي هذه الأكثرية، عن ضرورة تعديل الاتفاقية العسكرية العراقية - البريطانية، قبل المصادقة على مشروع التجنيد الإجباري، لئلا يكون هذا الجيش مجرد حامية بريطانية[54]، حتى يتسنى لهم تأييد المشروع، باعتباره احد ادوات تحقيق الهوية العراقية، كما كانت تروج له النخبة الحاكمة ووعاظها من المثقفين. ولكي يستكمل ابعاده، طالبوا بإلغاء الهيكلة الطائفية لمؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية وتعريقها وفقاً للمكونات الأثنية/الدينية، والواقع الموضوعي، وليس كما كانت عليه، ولاتزال منذ ايام العثمانيين. وعبروا عن هذه الحالة بمرارة بتعبير [**منا الجنود ومن غيرنا الضباط**]. كما عبر عن الشكوى ذاتها فيصل الاول في رسالته الاخيرة، التي اعتبرت بمثابة وصيته، مورداً التعبير ذاته أعلاه.. بمعنى آخر، طالبت الأغلبية الشعبية من العراقيين، بتغيير معادلة القوى المتحكمة بالسلطة وتركيبتها بما فيها ادارة المؤسسة العسكرية بالتلاؤم المتناسب والواقع الموضوعي لتركيبة المجتمع العراقي، حتى يتسنى لهم تأييد مشروع القانون.

يضاف إلى ذلك الإرث التاريخي من التعسف والاضطهاد الذي لاقته هذه الأكثرية من كافة الجيوش على تعدد مسمياتها (العثمانية، البريطانية والعراقية)، وما مارسته من قمع وحشي ضد انتفاضاتهم المطلبية ذات السمات الوطنية العامة، سواءً، في انتفاضة الحلة أو النجف 1918 أو ثورة العشرين وجملة الانتفاضات الفلاحية التي قامت حتى النصف الاول من الثلاثينيات. وقد عبر محمد باقر الشبيبي، نائب المنتفك [محافظة

ذي قار] حالياً، عن فكرة الرفض هذه بمقالته المنشورة في جريدة العالم العربي، العدد 1090 في 2/7/ 1927 بالقول: (ينظر العراقيون إلى التجنيد الإجباري و يعارضون فكرته ما دامت الامور على ماهي عليه الآن مع عجز المسؤولين عن تحقيق رغبة من رغبات الامة، أو تدارك حاجة من حاجاتها الكبرى وقد علت بها اصوات المخلصين وفاضت بيسطها انهار الصحف في العالمين)[55]. وبعبارة اخرى اذا اردنا دراسة وتحليل موقف الأكثرية العربية الشيعية من موضوع الجيش والخدمة فيه، فينبغي العودة إلى دراسة موقفهم من شروط الانتداب، ومن طبيعة تركيب السلطة ومضامين خطابها السياسي وممارساتها العملية.

كما لا يغيب عن البال ان نسبة العشائر، المستقرة والرحل، في التركيبة السكانية لعراق العشرينات والثلاثينات، كانت عالية جداً. وكانت تسودها في الوقت ذاته، منظومة قيم سيسيولوجية لقاحية مستنبطة من قيم البداوة وواقعها المادي من جهة، ومن وقيم المجتمعات الزراعية المستندة على العلاقات الابوية/ البطريكية من جهة ثانية، والتي كانتا بمجمليهما ترفضان الخضوع إلى مركزية الدولة وقيمها وقراراتها.. هذا الظرف يفسر إلى حد كبير بعض حالات الرفض للتجنيد الإجباري من مختلف الفئات الاجتماعية. لذا قاومت العديد من العشائر، اول عملية أُجريت لإحصاء السكان في العشرينيات لأنها اثارت مخاوفهم من فرض التجنيد الإجباري عليهم، إذ لا تزال ذاكرتهم طرية عن التجنيد العثماني ومشاكله. وحتى بعد إقرار القانون وفرضه بالقوة، المادية والمعنوية، فقد كانت نسبة الفارين من الخدمة من ابناء العشائر عالية جداً. ومما عمق مناهضتهم للقانون هو ما اعتراه من (نقص، وذلك لأن مناطق عشائرية واسعة قد أُعفيت من تطبيق هذا القانون عليها، في حين استغلت المناطق التي يمكن الوصول اليها، وكذلك المناطق الضعيفة لتطبيقه عليها، ولكن المقاومة المسلحة ضد تطبيق القانون، كما شاهدناه، لم تكن متواصلة في حين كانت حركات التهرب من التجنيد شائعة)[56].

أما مبررات تبني هذا المشروع من قبل مؤسسة الحكم ومؤيديها في المؤسسة العسكرية، فقد كان يقف وراءه، حسب رأيي، جملة مسببات ودوافع منها:

1 ـ تخفيض الجانب المالي.. ان تكاليف توسيع الجيش وفقاً لمبدأ التطوع المعمول به أكبر بكثير مما لوأخذ بمبدأ الزامية التجنيد من جهة، وضمن محدودية القدرة المالية للدولة الوليدة، وما هو مخصص إلى وزارة الدفاع من جهة ثانية، ثم إن فرق التكاليف الناجمة عن الاخذ بإلزامية الخدمة ممكن ان تخصص إلى استيراد المعدات والأسلحة من جهة ثالثة، كما ان الاتفاقية العسكرية العراقية ـ البريطانية، قد حددت السقف العلوي لميزانية

الدفاع بما لا يتجاوز 25 ٪ من الميزانية العامة، كما مر بنا. خاصةً اذا علمنا ان العديد من الانتقادات قد وجهت إلى المخصصات المالية الكبيرة لوزارة الدفاع والى كيفية انفاقها.

2 ـ من اجل ايجاد مناصب عمل للعديد من الضباط الذين امسوا عاطلين عن العمل بعد عودتهم للعراق في مطلع العشرينيات، ولأجل التوأمة بين الترقيات التي حصلوا عليها، عند إعادة تعيينهم في الجيش العراقي، وبين ملاءمتها لقاعدة الجيش المراد توسيعه. لذا اسرعوا في تأسيس الفوج الثاني بين تشرين ثاني 1921 إلى نيسان 1922 ، وأُرسل إلى الموصل، حتى بلغ قوام الجيش حوالي 4000 متطوع خلال سنتين.

3 ـ الجانب الذاتي لقادة المؤسسة العسكرية الطامحين إلى المناصب الرئيسية في الدولة والولوج إلى النخبة السياسية، من خلال الحصول على مصادر قوة لهم تتمثل بجيش قوي ذي تأثير واسع على الواقع الاجتماعي.

4 ـ وطالما السلطة، **سلطة القلة غير منتخبة ولا تعبر عن مكونات الواقع الاجتماعي،** لأنها مفروضة عليه، يدفعها هذا موضوعياً إلى الاعتماد على وسائل قسر مادية وغير مادية متكاملة بغية ديمومة بقائها، ومن اهمها فعالية هي المؤسسة العسكرية باعتبارها اداة عنف منظم. لذا بذلت السلطة جهدها لأجل توسيعها وتحديثها، من خلال تبني المشروع، بغية اخماد قوى المعارضة الفعالة والمسلحة وخاصةً في ارياف الفرات الاوسط وكردستان. ومما له دلالته هو ان السلطة قامت خلال الفترة 1921 ـ 1932 ، وبمساندة القوة الجوية البريطانية، بإخماد حركات العشائر في 130 مرة ومناسبة مختلفة لعدم قدرة وكفاية قواتها من المشاة ولتقليل خسائرها البشرية كما مر معنا.

5 ـ التفاف الجناح (العروبي) من المثقفين والسياسيين، حول فكرة مشروع القانون والدعاية له، بغية ترجمة طموحاتهم القومية إلى واقع ملموس، من خلال جيش واسع يُعجل في(صهرا) مختلف التكوينات الاثنية في بوتقة الوطن الواحد ومن ثم ينطلق نحو تحقيق البعد القومي، وكذلك من اجل تضخيم نسبتهم القليلة مقارنةً بمجموع السكان، عند اندماجهم مع الأقطار العربية الاخرى. وكان على رأس هذا التوجه ساطع الحصري، سامي شوكت، يوسف زينل، ونادي المثنى وغيرهم. وقد ترافقت هذه الدعوة بالتضاد مع الشعار الواسع الصدى في الشارع السياسي الا وهو (شعار شعب عراقي واحد والعراق للعراقيين أكثر قبولاً من شعار شعب عربي واحد الذي رفعه القوميون العراقيون من الشباب المثقف والذي كان يحظى في بعض الأحيان بدعم الملك نفسه ومن الضباط الذين كانوا معه في جيش الحجاز)[57].

6 ـ كما وقف العرش أيضاً وراء تبني فكرة مشروع القانون، وازدادت وتائر ضغوطه للإسراع في تحقيقها، خاصةً بعد اعتلاء غازي للعرش عام 1933 ، والذي رأى في وجود جيش كبير الحجم أداة فعالة لحفظ كينونته من جهة، وبغية تطمين أبعاد طموحاته الذاتية المتمثلة في مملكة قوية ترنو نحو توسيع سيادتها خارجياً [الكويت كانت المحطة الابرز و سورية] من جهة ثانية. ومن المعلوم ان فيصل الاول كان يرغب في توسيع الجيش للحفاظ على كيان المملكة. وقد ضمن رئيس التجنيد العام، في منشور الدعوة إلى التطوع، هذه الرغبة وأفصح عنها بالقول: [إن الملك أمر بزيادة راتب الجندي العراقي]، تحبيذاً لزيادة وتائر التطوع. وسار على المنوال ذاته وأكثر ابنه، الملك غازي، الذي تأثر بالمحيط العسكري العراقي اثناء دراسته في الكلية العسكرية العراقية، إذ فهم دور الجيش بالنسبة إلى طموحات العرش، وازدادت قناعته بذلك في أعقاب سلسلة العمليات الناجحة التي خاضها الجيش العراقي ضدَّ العشائر المنتفضة في مطلع الثلاثينيات. وهذا ما يفسر إلى حد ما، تحركات غازي لإيجاد مصادر اخرى للسلاح من خارج بريطانيا وقد قننت هذه العملية وفقا لمنطوق مصالحها في العراق والمنطقة.. فاتجهت انظار الملك نحو المانيا وايطاليا، وقد توضحت أبعادها في رسالته عام 1937 إلى هتلر وموسوليني، والمرسلة مع قائد الانقلاب بكر صدقي والتي [يعتقد]، ان مضمونها كان ينصب حول تزويد الجيش العراقي بالخبرات والمعدات. لكن الرسالة لم تصل بسبب اغتيال بكر صدقي واختفاء حقيبته اليدوية الحاوية للرسالة وقائمة متطلبات الجيش معها[58].

7 ـ ونظراً لما لعبه الجيش في اخماد الانتفاضات المسلحة، في مختلف مساحات الوطن، فقد كان هذا القمع مبرراً قوياً للنخبة السياسية، ليس في المطالبة بتبني فكرة مشروع القانون حسب، بل في تحديثه وتوسيعه. كما ان كتل هذه النخبة استخدمت الجيش كوسيلة لحل خلافاتها وتحقيق طموحاتها الذاتية، لذا تبارت في كسب ود قيادة الجيش من خلال تبني مشاريعها، والتي كان احدها الاخذ بمبدأ الزامية الخدمة العسكرية. مع العلم ان هذه الفكرة كانت إحدى محاور التنافس بين الكتل.. فالكتلة التي لم تكن في السلطة، كانت تتبنى المشروع و تؤلب لأجل تحقيقه، لكنها تتملص منه قدر الإمكان اذا ما وليت الحكم!!. وهذا يفسر بعضاً من سبل كيفية الوصول للحكم وطبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين كتل النخبة، التي هي بمجملها حصيلة دوافع ذاتية / انوية أكثر مما هي موضوعية مبدئية. فعلى سبيل المثال: (موقف نوري السعيد الذي عارض توسيع الجيش على أساس التجنيد الإجباري، بالرغم من انه في سنة 1929 ،

عندما كان وزيراً للدفاع، كان يلح على وجوب زيادة قوات الجيش بقصد الاستعداد لتحمل المسؤولية عند دخول العراق إلى عصبة الامم. وقد نبه الملك نوري السعيد إلى مواقفه المتناقضة هذه)[59]. بعبارة أخرى أصبحت مسألة تطوير الجيش [وضمنها التجنيد الإجباري]، كأختها مسألة تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية، إحدى القضايا الأساسية في الساحة السياسية وإحدى عتلات الصعود إلى النخبة ومن ثم إلى السلطة، بمفهومها العام. لذا كانوا يطالبون، بأصوات عالية، بضرورة توسيع الجيش وإلزامية الخدمة فيه، وهذا ما سارت عليه كل وزارات العقدين الاولين من عمر الدولة، وعندما كانت الوزارة تفشل في تجسيد ذلك عملياً، تتنحى جانباً لتأتي غيرها وترفع من جديد عقيرة المطالبة اللفظية حول المسألتين ذاتهما.

8 ـ من الملاحظ ان معظم جيوش بلدان عالم الأطراف، تتألف تشكيلاتها من المشاة، خاصة في المراحل الاولى لتكوينها، مما يستوجب توفير ضباط بأعداد مناسبة، ونظراً لوجود العديد من [العاطلين] منهم عن العمل في عراق العشرينيات، لذا وقف الضباط العراقيون في الجيش العثماني السابق، وراء توسيع الجيش وجعل الخدمة فيه الزامية، لأن التجنيد الإجباري يضاعف عدد الجنود بمقادير كبيرة مقارنةً بالتطوع، وبالتالي تتولد الحاجة إلى تعيين هؤلاء الضباط العاطلين. (فمن هذا المنظور يمكن اعتبار التجنيد والتسليح بمثابة مقاييس للحرب والدفاع عن الوطن والتحرر، بقدر ما يمكن اعتباره باباً من ابواب الإرتقاء الاجتماعي... فلا عجب والحالة هذه ان يُنفذ العسكر الحاكم سياسة التسليح والتجنيد الإجباري)[60]. وهذا ما كانوا يدعون إليه، وما كان تفصح عنه تركيبة الجيش العراقي آنذاك.

وهكذا وجدت فكرة المشروع طريقها نحو التنفيذ بعد الاستقلال. فقد تم إعادة صياغة لائحة القانون من جديد في سنة 1931 ، بحيث صُمم ليشمل تجنيد كل الذكور للخدمة لمدة أمدها سنتين. وفي شهر كانون الثاني عام 1934 ، في الوزارة المدفعية الاولى [2/21/ 933 ـ 2/20/ 934]، تم الإعلان عن مشروع قانون يحتوي أحكاماً مماثلة للمشروع الأول الذي سبق ذكره، ونشرته جريدة الوقائع العراقية الصادرة في الاول من تموز 1934 ، وتم اقراره في الوزارة المدفعية الثانية [2/21/ 934 ـ 8/25/ 934]، واستصدرت الإرادة الملكية رقم 237 بذلك، وأصبح نافذ المفعول، ونشر باسم: (قانون **الدفاع الوطني**) رقم 9 لسنة 1934 .

لقد تميزت فترة اقرار القانون وتطبيقه، بالهيجان وانعدام الاستقرار السياسي، وكثرة

الانتفاضات العشائرية، التي سادت العديد من مناطق الوطن، وفقدان الامن الاجتماعي الذي طال جمهرة واسعة من الفئات الاجتماعية المدينية، وتأثرت بها كتل النخبة السياسية.

وقد تضمن القانون المذكور اعلاه الامور الأساسية التالية:

1 ـ تحديد عمر المكلف بالخدمة في الجيش ممن بلغوا سن التاسعة عشرة.

2 ـ تحديد مدة الخدمة بعشر سنوات على النحو التالي:

أ ـ الدور الاول: خدمة العلم ومدتها، ماعدا مدة التدريب سنة ونصف للمشاة، وسنتان للصنوف الفنية والراكبة.

ب ـ الدور الثاني: خدمة الاحتياط الاول، ومدتها اربع سنوات وشهران للمشاة وثلاث سنوات ونصف للراكبة، وثلاث سنوات وثمانية اشهر للفنيين.

ج ـ الدور الثالث: خدمة الاحتياط الثاني ومدتها اربع سنوات لجميع الصنوف.

3 ـ يعفى المكلف من خدمة العلم بدفع بدل نقدي مقداره ثلاثون ديناراً شريطة ان يخدم مدة التدريب)[61].

التطورات الأخرى:

شهدت المؤسسة العسكرية في العشرينيات و حتى قبل اقرار قانون الخدمة الإلزامية، تطوراً كمياً ونوعياً كبيرين نسبياً، إذ ارتفع قوامها من [3618] عسكرياً إلى [5772] ومن ثم إلى [7500] في الأعوام 1922[62]، 1924 ، 1925 على التوالي، وبقي الرقم ثابتاً تقريباً لغاية عام 1933 . بمعنى تضاعف العدد إلى الضعف خلال ثلاث سنوات، حتى امست هذه الزيادة الكمية سُنة عامة للمراحل اللاحقة، خاصةً بعد تطبيق قانون الخدمة الإلزامية، وان اختلفت وتائرها بين فترة وأخرى.. علما بأن هذه الارقام لا تتضمن قوات ليفي [levy]، التي كانت تابعة لإدارة المندوب السامي البريطاني.

أما تطوره النوعي، فقد تمثل في فتح الكلية العسكرية في 20 تموز من عام 1921 ، وباسم المدرسة العسكرية المؤقتة، وقد التحق بها 156 ضابطاً، تتراوح رتبهم ما بين مقدم وملازم ثاني. ولكن تم اغلاقها سنة 1923 ، ليعاد فتحها عام 1924 من صف واحد، ثم استمرت بالتطور حتى أصبحت تتألف من ثلاثة صفوف عام 1926 ، وكان طاقمها

التعليمي يتألف من الضباط العثمانيين مسلكاً وتفكيراً، وبعض من البريطانيين المستلهمين لنظم وبرامج الدراسة المطبقة في كلية «ساند هرست» العسكرية البريطانية، بعد تحويرها لتلائم الاحوال المحلية. اما مواضيع الدراسة فقد كانت تشمل المواد التالية:

اللغة العربية؛ اللغة الإنكليزية؛ التاريخ العسكري؛ الجغرافية العسكرية؛ الطبوغرافيا؛ الرياضيات؛ هندسة الميدان (الاستحكامات)؛ التاريخ العام؛ ادارة وقوانين؛ التعبئة؛ والتدريب العسكري. كما تم لاحقاً فتح قسم للترجمة أُلحق بالكلية.

أما طبيعة منتسبي الكلية، فقد كانوا حتى عام 1932 ، يتكونون من ثلاث فئات من الطلبة، حسب تقسيم وزير الدفاع آنذاك نوري السعيد، هم:

- القسم المتعلم الذي اكمل الدراسة الثانوية.

- القسم الوسط، وهم الذين اكملوا الدراسة الابتدائية و درسوا صفاً أو صفين في الدراسة المتوسطة.

- ابناء رؤوساء العشائر... كان يكفي لقبولهم في المدرسة أن يعرفوا القراءة والكتابة... لذلك (تعطى لهم دروس خاصة قبل ان يتم إدماجهم مع الآخرين). وكانت مدة دراستهم خمس سنوات، اما بالنسبة للآخرين، فقد كانت ثلاث سنوات[63].

عارض هذا التقسيم ومضمونه، رئيس الوزراء توفيق السويدي، في أثناء وزارته الاولى [28 - 4 - 29 / 25 - 8 - 29]، حيث اجرى إعادة تنظيم قبول ابناء العشائرعلى الشكل التالي:

1 - يقبل من كان ابناً لشيخ عشيرة حقيقي.

2 - يقبل من اكمل الدراسة المتوسطة على ان يدرس ثلاث سنوات في المدرسة العسكرية.

3 - يرسل من لم يكمل الدراسة الابتدائية، ممن كان في الصف السادس الابتدائي إلى مدارس وزارة المعارف لإكمال دراستهم المتوسطة على نفقة وزارة الدفاع)[64].

وتم في سنة 1927 افتتاح كلية الاركان، لتنمية الكفاءات والمعلومات العسكرية للضباط، وكان نظامها يتماثل مع نظام الدراسة في كلية كمبرلي البريطانية للأركان. كما بدأت وزارة الدفاع منذ 1924 بإصدار مجاميع القوانين والمراسيم والأنظمة العسكرية المختلفة.

ومنذ عام 1927 بدأت الاستعدادت لتشكيل القوة الجوية، وذلك عندما وافقت بريطانيا على قبول 6 طلاب عراقيين للتدريب على الطيران، وفي الوقت ذاته تم قبول 16 طالباً في مدرسة الصناعة في بغداد لكي يتخرجوا عام 1931 ، ومن ثم يلتحقوا بالقوة الجوية المزمع تشكيلها. ومنذ ذلك الحين بدأت ايفادات الطيارين والميكانيكيين للتدريب في الخارج. وقد شُكل السرب الاول في 20 نيسان 1932 ، وكان يتألف من خمس طائرات، ثم تشكل السرب الثاني للمواًصلات، في الاول من حزيران 1933 . وفي السنة ذاتها تم انشاء مدرسة الطيران. وازداد عدد الطائرات، في حكومة ياسين الهاشمي الثانية [17/ 3/ 35 - 29/ 10 /36] حتى وصلت إلى اربعة اسراب، بلغ تعداد طائراتها 72 طائرة. ثم قفز العدد إلى 7 اسراب عام 1940 ، نتيجة اهتمام حكومة [الانقلاب] حكمت سليمان [29 /10 /36 - 17 /8 / 37]، بتوسيع الجيش وخاصةً القوة الجوية، إذ تضمن منهاجها الوزاري، كبقية حكومات المرحلة، التأكيد على (توسيع الجيش وعلى الاخص القوة الجوية). وقد نفذت الوزارة تعهدها عندما اوفدت قائد القوة الجوية محمد علي جواد إلى أوربا وتخويله حق تمثيل الحكومة العراقية ومنحه الصلاحيات المطلقة في شراء الطائرات والمواد الحربية الاخرى، فاشترى خمس طائرات قاصفة نوع سافوي مركيتي من ايطاليا، كما اشترى سرباً كاملاً من طائرات بريدا [Breda] بلغ عددها خمس عشرة طائرة[65]. وفي هذا التوجه تكمن بعض اسباب اغتيال بكر صدقي ومحمد علي جواد اللذين كانا وراء هذا الاندفاع، من قبل بريطانيا وبعض قوى التيار القومي السلطوي آنذاك.

وعند تحليل **التكوين الاثني** للمؤسسة العسكرية لتلك الفترة، فسوف يلاحظ تلك الاستمرارية التي كانت عليها إبان المرحلة العثمانية، من حيث البعد الطائفي، الذي أصبح قاعدة راسخة تسير عليها المؤسسة ولم تزل حتى الآن، إذ ظلت قيادة المؤسسة طيلة العشرينيات ومطلع الثلاثينيات، تقتصر على الضباط العرب السنة، والذين أغلبهم من أصول اجتماعية وسطى أو قريبة منها ونادراً ما كان بينهم من القوميات والطوائف الاخرى، وكانت هذه سياسة مقصودة لسطوة الاقلية الطائفية الحاكمة.

أما **قاعدة المؤسسة**، أي الجنود، فأكثريتهم من المسحوقين اجتماعياً من فقراء الريف، ومن المناطق الجنوبية على وجه الخصوص. وكان يقف وراء ذلك جملة من العوامل منها:

- كان التطوع في الجيش يدر دخلاً شهرياً مضموناً، يفوق في معدله العام، ما كان يحصل عليه الفلاح من عمله الزراعي.

- الطرد الكثيف لقوة العمل وخاصةً الشابة منها، نتيجة تغيير واقع الملكية الزراعية منذ العشرينيات وسيادة العلاقات الشبه إقطاعية.

- عمق القسوة والأضطهاد الذي ترتب على هذا التغيير، المقترن بعمق التخلف الاجتماعي/ الحضاري وصعوبات الحياة وقسوتها، مقارنةً بالمدينة، كانت من **«العوامل الطاردة»** لقوة العمل من الريف.

- طبيعة الحياة في المدن وما توفره من العوامل الاجتماعية / النفسية /الحضرية، **«الجاذبة»**، والتي تؤدي وغيرها من العوامل، إلى تمركز هؤلاء النازحين الفقراء في قاعدة المؤسسة العسكرية والأمنية، والذين هم من الأكثرية العربية الشيعية والكردية. إذ بلغت نسبتهم في حدود 70 ٪ منذ منتصف العشرينيات، وبقيت هذه النسبة محافظة على معدلها أو ما يقاربه طيلة المرحلة الملكية، والى الآن.

أما **وجود الاكراد** في سلك الضباط، رغم قلتهم آنذاك، فيعود تاريخياً إلى قيام الحكومة العثمانية بفتح متوسطة عسكرية في السليمانية في نهاية القرن الماضي كما ذكرنا سابقاً، وهذا ما يفسر وجود بعض الضباط من ذوي الأصول الكردية الذين استمروا في الخدمة بعد تشكل الدولة، من امثال بكر صدقي، بهاء الدين نوري، عبد الوهاب محمود، امين زكي، جمال بابان، جلال بابان وتوفيق وهبي وغيرهم ممن احتلوا مناصب مدنية. ومع ذلك مثلوا اقلية مقارنةً بنسبتهم من السكان.. وهذا الامر يسري أيضاً على المسيحيين، حيث كانوا قلة قليلة جداً، لم يصل أي منهم إلى مراكز قيادية كأقراهنم الشيعة طيلة المرحلة إلا ما ندر.

وعليه يمكننا القول بأن تركيبة المؤسسة العسكرية والقيادية منها على الاخص، لم تعكس واقع العراق الاجتماعي/ الاثني/ الطائفي، منذ تلك المرحلة والى يومنا هذا، باستثناء المرحلة القاسمية النيرة، التي غيرت من مكونات تركيبة السلطة عامةً وألغت حالة التمييز الطائفي / الأثني فيها، إلى درجة كبيرة جداً، وان لم يُقضَ عليها كاملةً. وقد عادت الحالة إلى سابق عهدها، منذ انقلاب شباط الدموي عام 1963، الذي كان من احد اسباب قيامه الأرأسية، في الإطاحة بحكم الزعيم عبد الكريم قاسم، هو الغاء هذا الاخير للطائفية السياسية في مؤسسات الحكم عامةً والمؤسسة العسكرية خاصةً. هذا الواقع الطائفي/الأثني هو انعكاس لمنظومة مفاهيم نخبة وعوائل الحكم وممارساتها السياسية، الذي ادى، ضمن ما

ادى اليه، هو كبح تعزيز الاندماج في الهوية الوطنية العراقية و تبلورها، بالاضافة إلى العديد من الإشكاليات التي تواجه عراق المستقبل حالياً.

4 ـ 2 ثلاثينيات الانطلاق 1932 ـ 1941:

تميزت مرحلة الثلاثينيات في العراق (المستقل)، بميزة أساسية مضمونها العام **الخروج الاول للمؤسسة العسكرية من ثكناتها، التي لم تعد اليها عملياً، طيلة تاريخ العراق المعاصر، واستيلائها المباشر وغير المباشرعلى الحكم**، ومساهماتها الفعلية في صنع القرار السياسي، سواءً من خلال نخبتها التي تشكلت في العشرينيات ووسعت من قوامها وبلورة ذاتها في الثلاثينيات، او/ و من خلال فرض ارادتها كمؤسسة بصورة مباشرة، عن طريق الانقلاب العسكري كما حدث في عام 1936 ، انقلاب بكر صدقي، وحركة العقداء الاربعة مايس 1941 ، أو غير المباشرة من خلال قوة الضغط الذي مارسته على الحكم عبر سلسلة الانقلابات المستترة منذ النصف الثاني من ذلك العقد والتي كانت كما يلي:

- 1937/8/11 حركة امين العمري ـ عزيز ياملكي؛
- 1938/12/24 حركة الزعماء السبعة [حسين فوزي، وأمين العمري، وعزيز ياملكي والعقداء الاربعة وهم صلاح الدين الصباغ محمد سلمان، فهمي سعيد، وكامل شبيب]؛
- 5/ 1938/8 حركة الزعماء السبعة؛
- 21/ 1940/2 حركة العقداء الاربعة ضد حركة امين العمري وتأييداً للسعيد؛
- 2/1 /1941 حركة العقداء الاربعة.

كل هذه الحركات المكشوفة والمستترة، نجحت في تحقيق **أهدافها بوسائل العنف المادي أو التلويح به**. وعبرت في الوقت نفسه عن إحدى سمات مراكز القوة والضغط التي ملكتها ومارستها المؤسسة العسكرية، بعد نموها الكمي والنوعي، لذلك غدت اهم قاعدة، ان لم تكن الأساسية، التي يستند اليها الحكم بصورة مباشرة منذ ذلك الحين، وإن بدت بصورة غير مكشوفة بعد عام 1941 .

لقد نُفذت هذه الانقلابات بمبادرة عدد صغير من طاقم قيادة المؤسسة العسكرية، وهذه سمة الانقلابات عامةً، ومن الممكن تفسيرها بدوافع عدة منها:

- الدوافع الذاتية للضباط الذين قادوها؛
- أو /و بتآمر سياسيين طموحين؛
- او/و باستلهام تجارب الانظمة العسكرية في إيران و تركيا على وجه الخصوص.

إذ أن أغلب القيادة العسكرية العراقية آنذاك، كما مر بنا، هم من خريجي المدرسة العسكرية التركية، إذ حاولوا تتبع خطاها والتماثل وإياها، وذلك بالاستيلاء العسكري على الحكم كما حدث في تركيا قبل الحرب العالمية الاولى وإيران في العشرينيات.

لقد نجحت على العموم الانقلابات المذكورة اعلاه، وحققت أهدافها، باستثناء الأخير [حركة مايس]، لأنها كانت تعبرعن ميول ومطاليب، معبرعنها في الحياة العملية وإن تباينت في المضمون، كالإصلاح الاجتصادي/ السياسي؛ الوحدة العربية؛ معارضة النفوذ البريطاني؛ أو مجرد استبعاد كتلة أو بعض من اعضاء نخبة الحكم، ضمن لعبة الصراع فيما بينهم من ناحية. ومن ناحية ثانية أصبح القرار السياسي في هذا العقد بيد قيادة الجيش و ليس ملكاً لأعضاء نخبة الحكم السياسية. كما اوضحت هذه الانقلابات، من ناحية ثالثة، عن مدى تغلغل الشللية والحزبية [بالمفهوم الضيق] في رحم المؤسسة العسكرية، والتي افرزت آنذاك اتجاهين رئيسيين، يختلفان في تصوراتهما لواقع تركيبة وأهداف الحكم وطبيعته في العراق، وعلاقاته مع العالم العربي، وللمؤسسة العسكرية ومهامها الداخلية والعربية، هما:

1 ـ الاتجاه العراقوي

وهو الاتجاه الذي ينطلق من العراق، أساساً، في رؤيته المستندة إلى خصوصية تركيبته الاجتماعية وضرورات وحدته الوطنية ذات الاثنيات المتعددة، عند تحديد، الأبعاد المستقبلية للعراق وامتداداتها الطبيعية نحو الأمة العربية. وكان أغلب زعماء ومناصري هذا الاتجاه، هم من خريجي الكلية العسكرية العراقية، لكنه كان الاضعف عددياً، كما كان يتضمن جناحاً كردياً صغيراً، لم يكن له أي طموح انفصالي كما يصمه، على غير حقيقته، العديد من مناهضي الاتجاه العراقوي، والذي كانت له صلة مع حركة المعارضة الوطنية العراقية ذات الاتجاه الديمقراطي والمتمثلة آنذاك بجعفر أبو التمن وجماعة الاهالي، التي ضمت العديد من الشخصيات قبل توزعها على مختلف احزاب التيار الديمقراطي منهم: محمد حديد وكامل الجادرجي وعبد القادر اسماعيل وعبد الفتاح ابراهيم وغيرهم.

وقد الف أبو التمن لجنة سرية بعد انقلاب بكر صدقي (عقدت عدة اجتماعات

درست السبل الضرورية لتحقيق أهدافها. وتعتبر اول تنظيم سياسي سري تشكل، غير ان تأليفها المختلط واستبعادها الضباط القوميين وعدم تبنيها الافكار القومية، اثار عليها حفيظة الكتلة القومية في الجيش، التي كان يتزعمها صلاح الدين الصباغ. وقد اتُّهمت اللجنة بالأقليمية والشعوبية. فلاقت دعوة الكتلة القومية وخصومتها لحركة بكر صدقي واللجنة السرية تشجيعاً وترحيباً من الساسة الذين تضرروا من الانقلاب، امثال نوري السعيد وجميل المدفعي وشجعتهم السلطات البريطانية من وراء الستار[66]. وقد ضمت اللجنة عدة شخصيات من ابرزهم: المقدم محمد علي جواد آمر القوة الجوية والذي اغتيل مع بكر صدقي، علي غالب اسماعيل، جمال جميل، و مصطفى علي.

وقد انهار هذا التكتل، أو بالأحرى ضعف، بعد مقتل بكر صدقي، في مؤامرة شارك في الاعداد لها و تنفيذها الكتل المتضررة من الانقلاب / والمتحالفة فيما بينها وبين بريطانيا، التي يُفهم موقفها، من جملة ما كان مخططاً له من اجراءات تنوي حكومة الانقلاب (حكمت سليمان) تنفيذها والتي كانت مناهضة في جوهرها لمصالح وإستراتيجية بريطانيا. إذ بدأت بكسر طوق استيراد السلاح من الدول المعادية لبريطانيا، مخالفةً بذلك بنود اتفاقية 1930 ، والتي كانت تعني الإيذان بتعديلها وضرب المصالح البريطانية، لذا شعرت بريطانيا بخطورة الموقف، في ظرف تأزم الوضع الدولي المنذر بالمواجهة العالمية، لذا قررت القضاء على بكر صدقي وإزاحة حكومته وخططها بأيدٍ عراقية. ومما عجل بهذه الخطوة هو مطالبة كامل الجادرجي وزير الاقتصاد والمواصلات آنذاك، بضرورة إعادة النظر في اتفاقية النفط المبرمة مع شركة نفط العراق وتعديلها لصالح العراق.

(على ان قلق بريطانيا قد ازداد بصورةٍ اخص من السياسة العسكرية التي اخذ الفريق بكر صدقي يجدّ في تحقيقها، وكانت ترمي إلى خلق قوة حقيقية من الجيش العراقي، مع زيادة عدده وعدته والعناية بتدريبه. وقد استطاع الحصول على عتاد من بعض دول اوربا الوسطى، بعد ان تلكأت بريطانيا في اجابة طلبه حسب احكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية، كما حصل على سرب من الطائرات الايطالية التي كانت لها حينذاك شهرة عالمية، وكان اهتمام العراق بقوته الجوية من اهم مفاخر هذا العهد)[67]. كما ان بكر صدقي سبق وان هدد الوجود البريطاني في العراق، وهذا ما اشار إليه الضابط القومي محمود الدرة عندما قال ان: (ما فعله الفريق بكر صدقي، يوم ان اشترى من ايطاليا سرباً من المقاتلات، ورفاً من طائرات سافوي القاذفة، فاحتفل بوصول هذه الطائرات بخطاب

القاه في حشد من قادة وضباط الجيش العراقي في المطار المدني، هدد فيه الإنكليز بإخراجهم من العراق... ووعد بتحرير فلسطين بهذه الطائرات)[68].

2 ـ الاتجاه العروبي

بدأ هذا الاتجاه بالتكون، ككتلة متميزة، منذ اواخر العشرينيات وذلك عندما الف صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد، اللذان كانا متأثرين بأفكار شقيق صلاح الدين/ النقيب حسن شوقي الصباغ، الذي ترأس في مطلع العشرينيات مجموعة من الضباط المناهضين لمشاريع جعفر العسكري وزير الدفاع، ونوري السعيد، وكيله ومدير الشرطة العامة في الوقت ذاته. وكانت مجموعة صلاح الدين الصباغ تعتبر اول تكتل، بالمفهوم الدقيق، من نوعه في الجيش ذو أهداف سياسية، ذات مضمون قومي اطلقوا عليه اسم (الميثاق القومي العربي)[69]. في حين أطلق عليه آخرون اسم (كتلة الضباط القوميين).

لقد تبنت هذه الكتلة فكرة رفض المشروع البريطاني/ الفيصلي بكليته في الساحتين العراقية والعربية، وكان المنتمون إليها، يتطلعون إلى تحقيق الطموحات القومية التي سبق وان اعلنتها ثورة الشريف حسين، عندما كانوا مساهمين غير مؤثرين في مصائرها وقراراتها، وقد هالهم نكوث بريطانيا بوعودها الخاصة بالدولة العربية المستقلة وعدم تحقيقها. ونظراً لكونهم كانوا من الضباط الصغار آنذاك، فلم يستطيعوا التأثير على المجريات العامة للأمور.

وقد اخذت الكتلة بالتوسع الكمي، بعدما تسنمت المجموعة المتنفذة فيها، مناصب وسطى في هرم المؤسسة العسكرية وفي الكلية العسكرية خاصةً، مكنتها من التأثيرعلى بعض الضباط والصغار منهم على وجه الخصوص. كما اقامت الكتلة، في الفترة 1927 ـ 1933 ، صلات مع الحزب الوطني المعارض، وتحديداً مع رئيسه جعفر أبو التمن[70]، لكنها لم تستمر طويلاً وإنقطعت بعد هذا التاريخ. وقد مثل هذا الاتصال، اول بداية جدية للتعامل المشترك بين مناهضي المشروع البريطاني/ الفيصلي وهما: (الحركة الوطنية المعارضة والمؤسسة العسكرية).

وقد اشتد أزر هذا الاتجاه بعد مقتل بكر صدقي وإنضمام الثلاثي المتكون من حسين فوزي، عزيز ياملكي وأمين العمري اليهم، مما اهلهم للسيطرة على المراكز القيادية والمفصلية في الجيش، حيث ساهموا في أغلب، إن لم يكن كل، الانقلابات التي حدثت في الفترة ما بين 1937 ـ 1941 . وقد انتهت هذه الكتلة بعد فشل حركه مايس 1941 ، لكنها ظلت

تُلهم الاتجاه القومي في الجيش العراقي لفترةٍ طويلة. وأمست احد دوافع التكتل الغائي لجاميع «ظاهرة الضباط الاحرار».

وبالإضافة الى هذين الاتجاهين الرئيسيين، فقد وجدت تكتلات صغيرة ذات طابع سياسي بحت، من اهمها تكتل الضابط حسين فوزي، احد خريجي المدرسة العسكرية العراقية، المشبع لحد التخمة بمثله الاعلى كمال اتاتورك، وقد ضم هذا التكتل، حسب العديد من المصادر، حوالي 70 ضابطاً. كما كانت نظرته أكثر راديكالية في مناهضة المشروع البريطاني والمتعاونين معه في عموم المشرق العربي، حتى شمل الشريف حسين وعبد العزيز بن سعود. وأنفرط عقد هذه الكتلة بعد انقلاب بكر صدقي، وتوزع اعضائه على الاتجاهين المذكورين اعلاه.

وهكذا غدت، في عقد الثلاثينيات، التكتلات السياسية في الجيش، المعارضة للسلطة اوالمؤيدة لها، إحدى الظواهر المزمنة فيه ووسمت تاريخيته والحركة السياسية العراقية، التي افرزت، في إحدى جوانبها السلبية، ثقافة انقلابية /عنفية طبعت العقل السياسي العراقي، منذ ذلك الوقت، فما بالك والعقل العسكري!؟. وقد تبلورت هذه الظاهرة، أكثر فأكثر، بعد ان غرست الحزبية الحديثة قواعدها داخل الجيش، مما مهدت إلى توسيع وإنضاج اشكال من التعاضد المتبادل بين الحركة الوطنية المعارضة والجيش، وإن اختلف مداها وفعاليتها بين فترة وأخرى، حسب طبيعة الظرف السياسي السائد في البلد. ومما عمق هذا التعاضد هو فشل انظمة الحكم المتعاقبة في نيل اعجاب الجيش، ومما زاد في تعميقه، هو فقدان السياسيين التقليديين لسمعتهم بسبب مؤامراتهم ودسائسهم فيما بينهم، وعدم قدرتهم على حل اشكالياتهم كأعضاء نخبة، بصورةٍ ديمقراطية، خاصةً في الثلاثينيات، عندما استخداموا الجيش بشكل متزايد في قمع حركات العشائر في الارياف والتي كانت، أغلبها، من حيث الجوهر تعبيراً عن تلك المؤامرات. وفي الوقت الذي كانوا يجنون فيه ثمار هذه الحركات.. **طرح الجيش على نفسه سؤالاً تمحور حول دوره في وضع حد لتناحرات كتل النخبة واستلام السلطة مباشرةً**. لذا عجت الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات بالمحاولات الانقلابية العسكرية. وأخذت بعداً أكثر عمقاً ونضجاً وبرمجة في الخمسينيات والتي كانت محصلتها الجدلية انضاج الظرف الذاتي للتغيير الجذري الكبير/ ثورة 14 تموز 1958 .

ومن نافلة القول ان الضابط الاحتياط **حكمت سليمان**، العثماني الثقافة والتكوين،

وأحد اعضاء النخبة الطامحين إلى السلطة آنذاك، كان أول من طبق فكرة استخدام الجيش كأسلوب لحل خلافات النخبة السياسية. وقد نجح في اقناع جماعة الاهالي بقبولها[71]، وان كان أغلبهم متوجساً منها دون أن يرفضها، في حين رفض عبد الفتاح ابراهيم دون غيره من الجماعة تبني هذا الاسلوب. وقد اقام حكمت سليمان صلة سياسية مع بكر صدقي تحديداً، عندما برزت المكانة العسكرية لهذا الاخير، بعد إخماده لحركات الآشوريين، ومن ثم عشائر الفرات الاوسط والجنوب، والتي توجته كبطل للحروب الداخلية، التي تم أغلبها بايعاز أو/ و بتآمر من بعض كتل النخبة السياسية المتخاصمة. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن نوري السعيد هو اول من بذر وتبنى فكرة استخدام الجيش لأغراض سياسية فئوية ذاتوية، منذ مطلع تكوين الدولة، عندما اشارت اصابع الاتهام إليه بالتحريض على اغتيال الضابط والوزير توفيق الخالدي.

ومنذ ذلك الوقت، امست العلاقة بين المؤسسة العسكرية وحركة المعارضة الوطنية، الهاجس الدائم لكل من: العرش والنخبة السياسية وحتى لبريطانيا، الذين لم يخفوا قلقهم وتخوفهم من تطورها إلى اشكال نوعية ارقى، والتي تحققت بالفعل، نتيجة لما افرزته الظروف الموضوعية للبلد والمنطقة، من عوامل ساعدت على انضاجها، وزادت من شدة وتائرها وتعمق تلاحمهما، خاصةً بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق، وعلى الاخص بعد العودة غير المظفرة للجيش العراقي من حرب فلسطين الاولى 1948 ، كما يُدلل على ذلك تاريخية حركة الضباط الاحرار.

أما عن الظواهر الأرأسية والمتعلقة بالمؤسسة ذاتها التي ميزت عقد الثلاثينيات فيمكن اجمالها كما يلي:

1 ـ توقف الاشراف البريطاني المباشر على المؤسسة العسكرية، نتيجةً لإنتهاء الانتداب عام 1932 ، إذ أصبح الاشراف غير مباشر، من خلال البعثة العسكرية البريطانية، تماشياً وبنود معاهدة 1930 .ونظر الضباط العراقيون إلى البعثة العسكرية، نظرة شك وريبة، باعتبارها العائق الرئيسي امام خلق جيش قوي وعصري، قادرعلى تنفيذ المهام الداخلية والخارجية، وليس كقوة شرطة وجدت لمعالجة المشاكل الامنية داخل البلاد. مما ولّدّ تذمراً لديهم ضد الوجود البريطاني عامةً منذ العشرينيات ولغاية ثورة 14 تموز 1958 .

2 ـ التأييد المعنوي الكبير الذي منحه العرش للجيش، سواءً:

الملك فيصل الاول الذي دعا إلى عقد مؤتمر في 30/ 5/ 32 في البلاط الملكي حضره (فيصل الاول ووكيل وزير الدفاع جعفر العسكري والجنرال روبتسن ونوري السعيد

والسير كورنواليس ولولو هيوث وكيل المعتمد السامي)[72]، للنظر في ما يخص الجيش وسبل تطويره من حيث العدة والعدد.

أو الملك غازي عند توليه العرش، حيث عمل بكل امكانياته المعنوية، على تهيئة الاجواء لإعداد البلاد عسكرياً، وتحقيق ذلك بقدر امكاناته المتاحة. كما سعى، الملك غازي، إلى تمتين علاقاته بضباط الجيش وقادته، وأخذ يتدخل حتى في العديد من صغائر امورهم، مثل التعيينات والتنقلات، كما حدث عندما تدخل شخصياً وضغط معنوياً لإعادة قائد القوة الجوية، محمد علي جواد، إلى منصبه عام 1934 ، بعد ان فرضت البعثة العسكرية البريطانية، العقيد ابراهيم حمدي الراوي محله. وهناك العديد من الحالات المشابهة والمدونة في ارشيفات البلاط. لقد أثار هذا التوجه العام للملك غازي، حفيظة السفارة البريطانية التي اتهمته بعدم اعارة الانتباه والاهتمام لشؤون البلد الأهم[73].

3 ـ اهتمام كتل النخبة السياسية الحاكمة بالمؤسسة العسكرية، خاصة ذوي الأصول العسكرية منهم والطامحين إلى تبوؤ مراكز اقوى مثل: نوري السعيد، وياسين الهاشمي، اللذين كانا يطمحان إلى زعامة البلاد بدلاً من الملك (الشاب وقليل الخبرة) غازي، مما دفعهما إلى كسب ود العسكريين من خلال الاهتمام بالجيش و قيادته عبر: الترقيات وزيادة الرواتب؛ وتحديث المعدات؛ وتوسيع عدد الوحدات العسكرية؛ والذي رافقه توسيع دوائر وزارة الدفاع وذلك بإحداث دوائر جديدة فيها وزيادة مخصصاتها المالية.

ومن الملاحظ أن كافة وزارات الثلاثينيات، قد خصصت فقرة خاصة في مناهجها الوزارية تدعو فيها إلى تقوية الجيش وتطويره، فعلى سبيل المثال، نص المنهاج الوزاري لوزارة حكمت سليمان [29 /3/10 6 ـ 37/8/17] على: (وضع اسس ثابتة لتوسيع الجيش وعلى الأخص القوة الجوية وتنظيم الجيش وتسليحه على الطرق الحديثة وذلك بصورة تؤمن حاجات الدفاع الوطني وسلامة المملكة). كذلك الحال بالنسبة إلى وزارة المدفعي الرابعة [38/8/17 ـ 38/11/24]، التي نصت الفقرة الخامسة من منهاجها على: (الاستمرار في تزييد كفاءة الجيش ورفع مستواه من الوجهتين المادية والمعنوية حتى يبلغ المنزلة التي يمكن معها من القيام بواجب الدفاع عن كيان المملكة و إعلاء شأنها وذلك بـ: مضاعفة الجهود في تدريبه وتزييد وحداته وتجهيزها بالأسلحة والمعدات الحديثة على اختلاف انواعها... الخ). وهذا ما ذهب إليه منهاج الوزارة السعيدية الثالثة [38/11/25 ـ 39/4/6]، الذي سرى مفعوله بالنسبة إلى وزارتيه الرابعة [39/4/6

- 40/2/18] والخامسة [40/2/22 - 40/3/31] عندما أكد على وجوب: (تقوية الجيش وتزييده مع تجهيزه بالمعامل والمعدات الكافية، والوسائل اللازمة وملاحظة الحاجات العسكرية ومقتضيات الدفاع الوطني...)[74]. وهكذا عكست برامج النخبة الحاكمة مدى اهتمامها بالمؤسسة العسكرية، بدرجة لا يضاهيها ما تم في العقود الأخرى من المرحلة المبحوثة.

4 - التوسع الكمي لمنتسبي المؤسسة العسكرية، والذي بلغ نسبةً عالية جداً، مقارنةً بالقطاعات الحكومية الأخرى، المنتجة أو غير المنتجة، والجدول التالي يوضح زيادة هذه الكمية خلال عقدين من عمرها.

جدول رقم (2)

يوضح التطور الكمي والرقم القياسي لمنتسبي الجيش للفترة 1921 - 1941 وعددهم النسبي لكل الف من السكان سنة الأساس 1922

السنة	العدد	الرقم القياسي (*)	العدد النسبي لكل ألف من السكان	الملاحظات
1922	3618	100	-	-
1924	5772	160	-	-
1925	7500	207	-	-
1933	11500	318	4	-
1936	20300	561	6	منهم 800 ضابط
1939	28000	774	-	منهم 1426 ضابط
1941	47000	1299	11	منهم 1745 ضابط

* النسب من استخراجنا ومقربة

المصدر: الارقام جمعت من مصادر متعددة منها، حنا بطاطو الجزء الاول، سمير الخليل: (جمهورية الخوف)، جرجيس فتح الله (آراء محظورة). وعبد الرزاق الحسني، (تاريخ الوزارات)، الجزء السادس.

ومن الجدول أعلاه يتضح ان زيادة الكمية لمنتسبي الجيش كانت مطلقة، وبلغت في حدود ثلاثة عشر ضعفاً خلال العقدين الاولين من عمر الجيش. واتسم العقد الثاني منه

بوتائر نمو اسرع مقارنةً بالأول الذي ازداد فيه حجم الجيش أكثر من ثلاثة اضعاف، في حين بلغت الزيادة أكثر من اربعة اضعاف في العقد الثاني، إذ ارتفع قوام الجيش من 11500 منتسب عام 1933 ليصبح في حدود 47000 ، بعد اقل من عشر سنوات.

بمعنى آخر ارتفع العدد النسبي للعسكريين لكل الف من السكان، من 4 اشخاص إلى 6 ، ومن ثم إلى 11 في السنوات 1933 ، 1936 ، 1941 ، على التوالي. اما اذا قارنا نمو عدد العسكريين مع نمو قوة العمل الفعلية، أي بعدد العاملين فعلاً في القطاعات الاخرى، فإن النسبة ستكون عالية مقارنة بالأرقام المطلقة المشار اليها اعلاه. أي ان وتيرة الزيادة في حجم القوات المسلحة كان الاسرع مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الحكومية الاخرى.

ويمكن الاسترشاد بمعيار آخر للمقارنة، وذلك من خلال معرفة نسبة الموظفين في جميع قطاعات الدولة إلى كل الف من السكان، والتي كانت 3 لكل الف خلال عام 1938 ، وبقيت النسبة محافظة على حالها لغاية 1958 . في حين كانت النسبة في القوات المسلحة لكل الف من السكان أكثر من ضعف هذا الرقم عام 1938 ، لتصبح اربعة اضعافها عام 1941 ، وإن اخذت هذه النسبة بالهبوط بعد هذا التاريخ، لكنها ازدادت بعد عام 1949 . (للمزيد راجع الجدول رقم 9 في الملحق). اى يمكن اعتبار ذلك دلالة رقمية على عسكرة المجتمع في الثلاثينيات. إذ (بلغ قوام الجيش قبل حركة 1941 ، نحو 1800 ضابط، و45000 ضابط صف وجندي، و13000 حيوان. وكانت قوته المحاربة تتألف من 42 فوج مشاة، و21 بطارية مدفعية، و4 كتائب خيالة، و 4 أسراب جوية لمختلف الاغراض. وبطارية مضادة للطائرات والحرس الملكي. بمعنى آخر كان هناك 4 فرق مشاة.. اثنتان كاملتان ويكاد ملاكهما يكون كاملاً بالنسبة لملاك الفرق المعمول بها في الجيش البريطاني، والأخريتان ملاكهما سائر نحو التكامل بصدد المشاة و مدفعية إحداهما ليست كاملة.. ولم يكن ملاك الصنوف المعاونة كاملاً في كلتيهما. أما التجنيد فقد كان سائراً نحو التكامل وبلغ الحد الاعلى من الملتحقين بخدمة العلم لمواليد عام واحد هو 13500 مجند، اما الاحتياط الذين لبوا الدعوة فقد كان عددهم 7500 جندي)[75]. مع العلم بأن الوحدات المجندة كانت اوطأ مهارةً من مستوى القوات المسلحة بسبب انضمام الكم الهائل من الذين شملهم التجنيد الإجباري، الذي بطبيعته ذو مدة محدودة، والذي لم يكن يرافقه ما يستوجب من

المستلزمات والتجهيزات الفنية بسبب الشروط التي فرضتها بريطانيا على التسليح والتجهيز.

ويسري ميل النمو هذا هو الآخر على منتسبي الامن الداخلي، الذين ازداد عددهم من 2500 منتسب عام 1920 إلى 12266 عام 1941 ، أي ان الزيادة كانت في حدود خمسة أضعاف.

على العموم، تصاعدت وتاثر هذا النمو الكمي بقدر تزايد تمركز الدولة وبسط نفوذها وسيطرتها على بؤرالانفلات الامني وخاصةً في الارياف. اما مصدر هذا التوسع، فقد تأتى من مصدرين أساسيين هما:

الأول: من فائض قوة العمل، الشابة خاصةً، المطرودة من الريف عامةً ومن المنطقة الجنوبية على الاخص، نتيجة تغيير واقع الملكية وسيادة العلاقات شبه الإقطاعية فيه، باعتبارها من اهم العوامل الطاردة، إذ وجدت قوة العمل هذه في مؤسسات قوى العنف المنظم ملاذاً لها، لتطمين حاجاتها المادية والاجتماعية، لا بل حتى النفسية منها، لأنها تُشبع ميولهم السيسيولوجية / النفسية إلى الفعل الجماعي الذي كانوا يمارسونه في محيطهم الزراعي قبل التحاقهم بالخدمة العسكرية، التي تتسم بمنوال العمل الجماعي ذاته.

الثاني: من خلال الاخذ بمبدأ [التطوع]، بدلاً من مبدأ [الإلزام] في الخدمة العسكرية، منذ عام 1934 ، الذي اوجب على كل عراقي بلغ الثامنة عشرة من العمر الخدمة في الجيش مدة لاتقل عن سنه ونصف مع وجود تباينات تتعلق بالمستوى الدراسي.

5 ـ كما شهد الكادر الوسطي من [الضباط] تطوراً نوعياً وكمياً، وذلك من خلال تبني سياسة توسيع القبول في الكلية العسكرية، منذ عام 1932 ، والذي اقترن بتغير مستلزماته التي اوجبت الحصول على شهادة الدراسة الثانوية كشرط أساسي للقبول. بغية تحسين المستوى المعرفي/ المهني، بعد ان (كان الكثير من ضباط الجيش آنذاك لم يكونوا قد تلقوا غير التعليم الابتدائي)[76].

في هذا العقد جذبت هذه المهنة ابناء الفئات الوسطى في المدن على وجه الخصوص. في حين لم يكن لها صدى لدى ابناء العوائل الارستقراطية القديمة وشيوخ العشائر، رغم المغريات التي وفرتها لهم بريطانيا واستثنتهم من شرط الحصول على الشهادة المدرسية، عندما اقترحت تخصيص ما يقارب 25 ٪ من مجموع الضباط إلى ابناء

رووساء العشائر، بغية تعزيز النظام السياسي من خلال هؤلاء، ومع هذا لم يتم سوى ادماج عدد قليل من ابناء عشائر العزة (في ديالى) والجبور (في شرقاط) والبيات (في ديالى وكركوك)[77]. وهذا عكس ما كانت عليه الحالة في مصر وسورية ولبنان، حيث انضم إلى المدارس الحربية عدد كبير من ابناء العائلات الزراعية ذات الاملاك الواسعة. في حين تأخذ هذه الظاهرة بُعداً اخر في معظم البلدان الاسيو ـ افريقية، إذ ان عدد الضباط من ابناء عوائل الموظفين والمعلمين أكبر بكثير من عدد ابناء مثقفي العواصم.

وقد ازداد عدد الضباط من 800 ضابط عام 1936 إلى 1795 عام 1941 ، أي ازداد عددهم إلى أكثر من الضعف خلال خمس سنوات. كما أُدخلت تغييرات جذرية في بنية الكلية العسكرية وفي موادها الدراسية و طبيعتها وكادرها الذي طُعم بالمدرسين من خريجي المعاهد العسكرية في بريطانيا والهند، حتى امسى الضابط أكثر مرونةً وحداثةً ومعرفة عسكرية، مقارنةً بالضباط الاوائل من خريجي المدرسة العثمانية الذين يملكون زمام القيادة في الجيش. وهذا ما رصده أيضاً لونكريك اثناء مقارنته لمستوى ضباط المؤسسة العسكرية العراقية إذ قال: (أصبح ذوو الرتب العسكرية من صغار الضباط في مستوى أفضل من المستوى الذي أمسى فيه ذوو الرتب العالية)[78].

ومن زاوية ثانية، فقد تأثر طلبة هذه الكلية بالأفكار والمفاهيم الوطنية والقومية والاجتماعية التي غزت افكارهم، بصورة غير معلنة في مطلع الثلاثينيات، مما احدث شرخاً كبيراً بينهم، كضباط للمستقبل، وبين قيادات المؤسسة العسكرية /العثمانيي الثقافة والنزعة. وتطور هذا الشرخ إلى تناقض، بلغ حداً تناحرياً، ان جاز التعبير، في العديد من المفترقات الزمنية اللاحقة، اسفر عنه طرد وإحالة على التقاعد المبكر للمئات من خريجي المدرسة العراقية، وهذا ما حصل خلال الفترة ما بين 1941 إلى 1948 .
حتى باتت هاتان المدرستان (الاتجاهان) متعارضتين في نوعية ودرجة:

- الولاء للعرش وحدوده.
- في طبيعة مستقبل العراق اللاحق وامتداداته القومية وإلتزاماته ازاءهما.
- في العلاقة مع بريطانيا ومدى تطابق استراتيجيتها ومصالح الوطن.
- في الدور المناط بالمؤسسة العسكرية وحدوده.
- في تحديث المؤسسة وأجهزتها وفي الثقافة العسكرية وتلاؤمهما وروح العصر.

علما أن هذا التمايز في الموقف، كان انعكاساً لواقع توجهات النخبة السياسية الحاكمة،

كما انه في الوقت ذاته تجسيداً لموقف القوى الوطنية المعارضة، الذي وجد صداه في مواقف الفئة الواعية من الضباط.

6 ـ دخول المؤسسة العسكرية إلى حلبة الصراع السياسي المباشر وغير المباشر، إذ أصبحت احد اهم مراكز القوة في البلد، وأحد المداخل إلى مصاف النخبة السياسية، بعد ان نَحّتْ جانباً، بجبروت قوتها، قوى العشائر من مراكز التأثير الاولى الذي امتلكته منذ تكوين الدولة والى منتصف الثلاثينيات، عندما كانت عاملاً أساسياً وراء العديد من التغيّرات الوزارية. لكن هذه الظاهرة لم تدم طويلاً، حيث هُزمت من قبل الجيش، ذي الاسلحة الأكثر حداثةً وتطوراً والأكثر تنظيماً.. وعلى خلفية هذه الحالة وغيرها، برزت المؤسسة العسكرية كعامل أرأس تجلى في جملة من المظاهر منها:

6 ـ 1: شيوع التكتلات بين ضباط المؤسسة العسكرية وتكوين مراكز قوة ضاغطة على الحكم برمته، سواءً بعزل وزارة ما واستبدالها بأخرى، أو التاثير على قراراتها وقرارات البرلمان. وقد تجلى ذلك بكل وضوح عند تحديد الوصاية على العرش، بعد مقتل الملك غازي. إذ مارس الجيش ضغوطاً مكثفة لأجل انتخاب عبد الإله وصياً على العرش. وهذا ما اشار إليه توفيق السويدي بالقول:

(أن المرحوم السيد محمد الصدر اخبرني بأنه كان يرأس المؤتمر الوطني البرلماني للنظر فيمن يتولى الوصاية، ففاجأه طه الهاشمي وزير الدفاع وأخبره ان ترشيح الامير عبد الإله ضروري وإذا لم يتحقق هذا الترشيح **فقد يكون الجيش مضطراً إلى الانتفاض ضد الحكومة والمجلس)**[79]. كما وأكد هذه الفكرة العديد من اقطاب النخبة السياسية الحاكمة آنذاك، ومنهم علي جودت الايوبي الذي ذكر: (أن طه الهاشمي قال له: إذا لم ينتخب الامير عبد الإله وصياً **فإن الجيش سيتدخل لصالحه)**[80]. ويؤيده صلاح الدين الصباغ في هذا الامر بالقول: (كان **للجيش اليد الطولى في حل هذه العقدة... لصالح عبد الإله)**، ثم يستطرد بالقول: (أسمعنا الامير (ويقصد عبد الإله ـ الناصري) كثيراً من الحمد والثناء على ما بذلنا من جهد لإقامته وصياً). ويشير في موقع آخر إلى **أن**: (حادثة عبد الواحد سكر، هي القبس الاول لفكرة تدخل **الجيش في انتقاء الوزارات**.[يعني عام 1935 ـ الناصري]). ويعترف الصباغ حول هذه النقطة بالقول: **(وكيف لا أتمسك بعبد الإله وكيف لا أدافع عنه ونحن بذلنا اقصى الجهد لنقيمه وصياً؟... فلما نجح نوري السعيد ونجح تلميذه عبد الإله... جاء دور الجيش)..]**، وهكذا تم فرض الوصاية من قبل ضباط الجيش وتهديدات رئيس الاركان حسين

فوزي، ومن ورائه العقداء الاربعة، الذين أبدوا استعدادهم لسفك الدماء إلى الركبة [حسب تعبيرهم]، اذا ما حاول احد عرقلة ترشيح عبد الإله للوصاية. وقد أيد الوصي هذه الوضعية، وأثنى على دور العقداء الاربعة وما قاموا به في مسألة فرض وصايته على العرش.

ويستمر الصباغ في استكمال رسم لوحة واقع العمل السياسي، بألوان فاقعة للبصائر، عندما يحدد مكائد اعضاء كتل النخبة فيما بينهم، ومدى تزلفهم إلى قواد الجيش بالقول: (ورأينا توفيق السويدي يتقرب الينا ليحرضنا على إسقاط وزارة زيد، بدعوى انه كذا، ورأينا صبيح نجيب وإبراهيم كمال يشجعاننا على اسقاط وزارة عمرو لأنه كذا... فرستم شيعي ويشجع الشيعة، والآخر خائن، وغيره شيوعي...الخ وقد شاءت الاقدار ان نناصر جميلاً و نوري و كلاهما **اقترح وشجع على مبدأ اشراف الجيش على الوزارات، ونادى بضرورة ذلك**)[81]. [كل التوكيدات منا ـ الناصري]

6 ـ 2: وفي هذا العقد بدأت مرحلة الانقلابات العسكرية المكشوفة والمستترة، والتي كانت الاولى من نوعها في العراق وبلدان المشرق العربي. وبما ان الانقلابات العسكرية هي نتاج موضوعي لانعدام الإستقرار السياسي، المشتق بدوره، من التوتر الاجتماعي، والناجم عن جملة اشكاليات التخلف الاجتصادي وآلية العلاقة غير المتكافئة مع المراكز الرأسمالية، (بريطانيا هنا تحديداً)، وغيرها من العوامل المتعددة الداخلية والخارجية المتداخلة جدلياً، مع طبيعة القوى المكونة لمثلث الحكم والمتكونة من: ضلعيه المتناظرين وهما العرش (البلاط) والوزارة (السلطة التنفيذية) وقاعدته بريطانيا.

6 ـ 3: مساهمة المؤسسة العسكرية في قمع الحركات والانتفاضات الشعبية المحلية، بصورة بالغة القسوة والوحشية كما حدث في كل من:

حركات كردستان:

- حركة أحمد البارزاني (كانون اول 1931)
- حركة الآشوريين النساطرة (آب 1933)
- حركة البارزاني الثانية (آب 1935)
- حركة اليزيديين (تشرين اول 1935)

حركات الفرات الاوسط والجنوب:

- الدغارة ـ الديوانية (آذار 1935)

- الرميثة الاولى - الديوانية (مايس 1935)
- سوق الشيوخ - الناصرية (مايس 1935)
- المدَيْنة - البصرة (31 آب 1935)
- بني ركاب - الناصرية (شباط 1936)
- الرميثة الثانية - الديوانية (نيسان 1936) (82)
- السماوة - الديوانية (حزيران 1937)

وغيرها من الحركات الصغيرة. حتى تبوأت المؤسسة العسكرية وقادتها مكانتهم الطبيعية باعتبارهم اخصائيين محترفين للعنف المنظم.

6 - 4: اعتماد النخبة السياسية الحاكمة، على هذا الجناح أو ذاك من قيادات المؤسسة العسكرية، و استخدامها كوسيلة لحل نزاعاتهم الذاتية، إذ يُلاحظ، ونتيجة لجملة الظروف الموضوعية والذاتية؛ الاجتصادية / السياسية، للبلد وللمؤسسة العسكرية، حدة الانقسامات والصراعات، وتعدد الولاءات بين كتل النخبة التي انعكست، بصورة واضحة، داخل المؤسسة العسكرية، إذ اخذ الضباط الكبار يكونون تكتلاتهم المناصرة لهذا العضو أو ذاك، لهذه الكتلة أو تلك.

لقد اكتست التكتلات العسكرية هذه بالأنوية، وتلحفت بالذاتوية، وتحصنت بالأطر الضيقة، بالمفهوم العام، كما اتسمت بالهلامية وبالحدود غير المستقرة، فالكتل المؤثرة تتسع او/ و تتقلص حسب الظرف، وبالتالي يتغير قوامها تبعاً لذلك. فمثلا اعتمد نوري السعيد، بعد اغتيال بكر صدقي، في 11 آب 1937 ، على تأييد مجموعة السبعة. وبعد تسرب الخلافات اليها، انقسمت إلى مجموعتين: الاولى ضمت الثلاثة الكبار وهم: حسين فوزي وأمين العمري وعبد العزيز ياملكي، الذين وقفوا ضد سياسة السعيد وطه الهاشمي.. اما الثانية فقد ضمت العقداء الاربعة وهم صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهمي سعيد ومحمد سلمان، الذين استمالهم السعيد ليصبحوا إحدى اهم قوى الضغط في البلد التابعة له، مما وفر الفرصة له ليُلحِق الهزيمة بخصومه. وقد (أقنعهم بأن تشكيل الحكومات يجب ان يعتمد على موافقة الجيش)[83]. وقد سبق له، عندما كان خارج العراق اثناء حكومة انقلاب بكر صدقي، وبعد مقتل هذا الاخير (أن أوفد ولده صباح ليقابل العقداء الاربعة ويستوضح منهم اذا كانوا لا يرون مانعاً من عودته إلى العراق...) في الوقت الذي كان جميل المدفعي، رئيس الوزراء آنذاك، (...

يعارض في عودة السعيد إلى العراق معارضة شديدة، لكن صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد اصرا على المدفعي بوجوب الموافقة على هذه العودة للعراق، فوافق على ذلك مكرهاً وعلى شرط ان لا يتدخل نوري في الامور السياسية(84).

6 ـ 5: هذه الوضعية القلقة ادت إلى حراك وظيفي سريع في قمة المؤسسة العسكرية، غدا واحداً من ابرز مظاهر المؤسسة في عقد الثلاثينيات، من خلال الاحالة على التقاعد، إذ يتم استبعاد بعض الضباط الذين يناوئون الكتلة التي في الوزارة، والتي بمجرد تغييرها بكتلةٍ اخرى، يُعاد المحالون على التقاعد إلى الخدمة مجدداً، وفي الوقت نفسه يُخرج المساندون للوزارة المستقيلة من الخدمة، أو على الأقل من الجيش، أو ابعادهم عن الوحدات والمراكز الفعالة. وهذا ما حصل في وزارات: المدفعية الرابعة [17 ـ 8 37 / 24 ـ 11 ـ 38] والسعيدية الثالثة [25 ـ 11 ـ 38 /6 ـ 4 ـ 39] والكيلانية الرابعة [12 ـ 4 ـ 41 /29 ـ 5 ـ 41].

وهكذا كانت التكتلات والشللية بين قادة المؤسسة العسكرية، عرضة للتبدل المستمر وحسب الظروف الحسية، فأصدقاء اليوم لتحقيق هدف آني، يصبحون اعداء بعد تحقيقه. فعلى سبيل المثال ألّف الضباط القوميون تكتلاً كبيراً وجمعية سرية تعمل للإطاحة بيكر صدقي وحكومته، وللقضاء على كل سياسة تسعى إلى المبادئ الهدامة(!!)، حسب تعبيرهم. وكانت الكتلة تضم مجموعة من كبار الضباط منهم: صلاح الدين الصباغ؛ فهمي سعيد؛ محمود سلمان؛ كامل شبيب؛ سعيد يحيى؛ نظيف الشاوي؛ سعيد التكريتي؛ يوسف العزاوي وغيرهم. وبعد ان نجحت الجمعية في تدبير مقتل بكر صدقي، اختلف الاعضاء الكبار فيما بينهم بصدد الموقف من وزارة المدفعي، التي رفعت شعار إسدال الستار على الماضي، فانشق كل من التكريتي والعزاوي والشاوي وأصبحوا يساندون المدفعي، وخالفهم البقية التي عملت على الاطاحة به بشكل سافر وفرض السعيد بدلاً عنه في رئاسة الوزارة.

أدت هذه الحالة، في الوقت ذاته، ببعض اعضاء النخبة السياسية الحاكمة آنذاك إلى رفع مطلب (إبعاد الجيش عن السياسة). لكن هذا المطلب اصطدم، بصخرة الرفض، من أغلبية الاعضاء الكبار المؤثرين من النخبة السياسية، والذين يُعتبر الجيش اهم مصادر قوتهم، كـ /السعيد والكيلاني وطه الهاشمي وغيرهم. كذلك رُفض هذا المطلب من قبل العقداء الاربعة وكتلتهم تحديداً(85). في حين وقفت بريطانيا، قاعدة مثلث الحكم، مع المطلب اعلاه في ذلك الوقت تحديداً، لأنها كانت تتخوف من تعاظم دور الجيش،

بعد تلمسها، في الوقت نفسه، انتشار الشعور المناهض لها في اوساطه ونزوعها إلى الاستقلال عنها بشأن المعدات والمعونة الفنية، في وقت كانت نذر الحرب العالمية تلوح في الافق. لذا ألحت على ضرورة تحجيم دور الجيش ومنع استخدامه في الصراع السياسي. وتأسيساً على ذلك، اقترحت على الوزارة السعيدية الرابعة [39/4/6 - 18/ 40/2] اللجوء إلى كسب البرلمان والوزراء للحد من نفوذ الجيش عامةً والعقداء الاربعة وتكتلهم خاصةً.. وهذا ما حصل فعلاً وأدى إلى فك ارتباط الكتلة بالسعيد والتفاف الكيلاني حولها.

7 - في هذا العقد بدأت التنظيمات الحزبية الحديثة بالتسلل، غير المعلن، إلى المؤسسة العسكرية. إذ بدأ الحزب الشيوعي العراقي، ولأول مرة، بغرس اولى خلاياه في رحمها في عام 1935 ، والتي اشرف عليها زكي خيري ويوسف متى. وقد كُشف التنظيم عام 1937 ، فتم اعتقال 65 عسكرياً، جلهم من ضباط الصف والجنود، وحكم على ثلاثة منهم بالإعدام، ليستبدل بالحكم المؤبد، بفعل الضغط السياسي لحركة المعارضة الوطنية والذي قاده جعفر ابو التمن. ومن الجدير بالذكر ان قانون العقوبات، قد عُدل بإضافة مادة جديدة تنص على **عقوبة الإعدام لمروجي الافكار الهدامة داخل القوات المسلحة**، وفقا لقانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938[86].
وإتضح لاحقاً، ان للحزب الشيوعي قواعد واسعة، مقارنةً بالأحزاب الاخرى خاصةً في قاعدة المؤسسة العسكرية، وفي الصنوف الفنية التي تضم العناصر الأكثر وعيا وثقافة مقارنةً بالصنوف العسكرية الاخرى، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من خلال عدد العسكريين الشيوعيين الذين نَشرت أسماءهم مديريةُ الأمن العامة، ضمن موسوعتها الجنائية في نهاية الاربعينيات.

في الوقت ذاته، عقدت قوى الاتجاه العروبي، ممثلةً بنادي المثنى (1935 - 1941)، نواة حزب الاستقلال، روابط سياسية **مع فئة الضباط دون سواهم**، وبتأييد من العقداء الأربعة، الذين كان لهم تأثيراً واسعاً على الضباط القوميين، وقد استمر طويلاً، حتى ان الثأر من إعدامهم، بعد فشل حركتهم عام1941 ، كان أحد الدوافع الرئيسية، التي آلت إلى القطيعة فيما بينهم، وبين العائلة المالكة الهاشمية، في المراحل اللاحقة، ومن ثم العمل على إسقاط حكمها.

8 - في ذلك العقد توسعت وزارة الدفاع بدرجة كبيرة، مقارنة بسواها من الوزارات. إذ عُدل نظامها الداخلي عام 1935 ، في عهد وزارة الهاشمي الثانية [17 / 3 / 35 - 29

/ 10 / 1936] بغية استيعاب التوسع الكمي الذي حدث في الجيش. كما أُقر التوجه إلى تأسيس معامل عسكرية صغيرة لتسد بعضاً من احتياجاته. هذا التوسع استلزم التهام حصة كبيرة من الميزانية العامة للدولة، تتناظر والتوسع في عدد الافراد واستيراد المعدات. وقد بلغت ميزانية وزارة الدفاع لعام 1935 ، ما مقداره 2.596.720 ديناراً، أي أكثر بقليل من نصف المبلغ الاجمالي لميزانية الدولة والبالغة 4728780 ديناراً، أي استحوذت الوزارة على ما نسبته 55 ٪ تقريباً من الميزانية العامة، بعد ان كانت هذه النسبة في الاعوام 22 ، 24 ، 25 ، 1927 ما مقداره، 17 ٪، 23 ٪، 26 ٪، 23 ٪،على التوالي[87]. هذه الزيادات كانت نتيجة منطقية لاهتمام العرش و نخبة الحكم بعسكرة البلاد حيث بالإضافة إلى ذلك:

9 ـ تم عسكرة مناحي الحياة الطلابية، وذلك من خلال تكوين المنظمات شبه العسكرية، كمنظمة الفتوة التي تشكلت وفقاً لـ : (نظام الفتوة رقم 50 لسنة 1935)، الذي أصبح الانتماء إليها إلزامياً في جميع المدارس المتوسطة والاعدادية والصنائع ودور المعلمين، كما اقترن التدريب العسكري بمواد الدراسة، بغية، كما برروا آنذاك، احياء الروح العسكرية بالتماثل مع ماكان سائداً في المانيا. فمثلاً نص منهاج الوزارة السعيدية الثالثة [25 ـ 2 ـ 38 / 6 ـ 4 ـ 39] على (تعميم التدريب العسكري في المدارس وبث روح الجندية في الشباب وتنظيم المؤسسات المساعدة في الجيش...)[88]. وعلى نطاق آخر تأسست (جمعية الجوال)، التي كانت تدعو إلى تقوية القدرات العسكرية وحث الشبيبة على الانضمام إلى الجيش. وكان نادي المثنى بمثابة الموجه الايديولوجي لهذه النزعة المؤطرة بالبعد القومي، وبمباركة مجموعة المثقفين القوميين.

10 ـ حاولت حكومات ما بعد الاستقلال [1932]، توسيع وتنويع مصادر التسليح، وقد نجح بعضها في ذلك، فتم استيراد قسم من المعدات من: حكومة الهند البريطانية، التي زودت العراق ب 64 رشاشاً، مع 4 طواقم في عام 1934؛ جيوسلوفاكيا في عام 1935؛ الدنمارك في عام 1936؛ ايطاليا في عام 1937؛ الولايات المتحدة في عام 1939؛ اليابان في عام 1940؛ وأخيراً من المانيا عام 1941 . لكن هذا التنوع المتعدد لم يكن كبيراً ومؤثراً مقارنةً بالمورد الأرأس ـ بريطانيا.

11 ـ انحسار الدين كعامل ولاء مشترك، منذ قيام الدولة العراقية، في اعقاب انهيار الدولة العثمانية التي كانت قائمة على الولاء الديني للسلطة، وبالتالي انحسار حجم ونفوذ

العثمانية كتيار في الحياة السياسية عامةً والمؤسسة العسكرية خاصةً، منذ النصف الثاني من العشرينيات، وأمست الوطنية «العراقية»، و «القومية» العربية هما الأساس السياسي الجامع للحركات السياسية المدنية منها والعسكرية.

12 ـ وبالرغم من دخول المؤسسة العسكرية إلى الحياة السياسية وبروز دورها، إلا انها لم تستطع ان تُكوّن لها قاعدة اجتماعية تعتمد عليها، ولا قائداً يحتذى به، ولا برنامجاً يستقطب القوى الاجتماعية، ولا وضوحاً سياسياً في ادارة الحكم الآني والمستقبلي يفوق ما كانت كتل النخبة الحاكمة تعتمده. وكانت أغلب القيادات العسكرية، التي برزت آنذاك، ينقصها النضج السياسي ووضوح الرؤيا العلمية والمعرفية لواقع العراق، ودوره وامتداداته القومية سواءً بكر صدقي، أو مجموعة العقداء الاربعة اوغيرهم. ويتضح ذلك جلياً عند قراءة مكونات برنامج «الميثاق القومي»، الذي افصحت مفرداته عن مطلبية تشوبها غلبة الاماني وعدم معرفة بقوانين الواقع الاجتماعي وصراعاته، وضبابية آفاق المستقبل، وهي مؤشرات الوعي البسيط غير المتطور والذي لا يتلاءم والمهام المطروحة آنذاك بأبعادها الاجتصادية / السياسية، الداخلية والخارجية[89].

وهكذا كان عقد الثلاثينيات، احد اهم المراحل التي غرزت المؤسسة العسكرية ذاتها في خلايا المجتمع وفي القرار السياسي ومسامات مساراته، بعد تعاظم وتوطيد سلطة الدولة المركزية من خلال ذات المؤسسة، التي احكمت، منذ ذلك الحين، قبضتها على مفاتيح التغيير في البلد **وأصبح الجيش هو السلطة الحقيقية في الواقع العملي**، نظراً لما يملكه من ادوات قسر مادي متطورة وما أنيط به من دور تصاعدت وتائره وتوسعت حلقاته ومهامه بأشكال نوعية مختلفه مع انتقال المجتمع من مجتمع عشائري متشظي قائم، بالأساس، على الملكية المشتركة للأرض، إلى مجتمع جديد متعدد الأنماط سمته الأساسية سيادة العلاقات شبه الإقطاعية في الريف، المقترن بالنمط السلعي الصغير وبالنمط الحكومي (الإنتاجي والخدمي) ذي الأفق الأكثر امكانيةً للتطور في المدينة.

هذا الانتقال الاجتصادي ترافق مع نمو الفكرة القومية الداعية إلى انشاء الدولة العربية الموحدة، في المشرق العربي على الاقل، من خلال دعم المؤسسة العسكرية بغية تحقيق الارحب القومي بعد استكمال البعد الوطني، وصهر مختلف التكوينات في بوتقة الوطن الواحد. وقد مثلت الاتاتوركية، نموذجها الامثل، بالنسبة للعسكريين والنازية للمدنيين.. المتناغم والموروث السيسيولوجي والفكري السائدين بصدد وحدانية المركز والزعامة الصمدانية [الكرازمية] والعلاقات البطريكية / الابوية.

وحتى بالنسبة إلى المدرسة الإصلاحية العراقية النزعة، التي تزعمها أبو التمن وجماعة الاهالي، فقد رأت هي الاخرى في الجيش وسيلة للوصول إلى الحكم، بعد ان يئست من تزوير اللعبة الانتخابية التي كان يديرها مثلث الحكم، والتي كانت تتم آنذاك، حسب قول توفيق السويدي (بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم، الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء. وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخاب، إذ تبلغ بالتلفون ويطلب ان يبذلوا جهدهم لإنجاحها). هذه اللعبة ونتائجها المعلومة فرضت عليهم التحالف مع بعض اجنحة المؤسسة العسكرية عام 1936 ، كما هو معروف. ورغم الانفراط السريع لهذا التحالف وعدم تحقيق المبتغى منه، فقد عاود ابو التمن، بعد فشل حركة مايس 1941 ، إلى مد أواصر العلاقة مع بعض الضباط، لمعاودة الكرة بشكلٍ أرقى، أو على الأقل لتكوين قوة ضغط تابعة للمعارضة الوطنية وعدم ترك مثل هذا الدور لكتل النخبة الحاكمة وحدها.. لكن وفاته المبكرة عجلت بإجهاض فكرة التحالف مع الضباط ولم تر النور آنذاك، وإن عاودها الجادرجي بشكل غير مباشر في الخمسينيات من خلال دعمه المعنوي لحركة الضباط الاحرار[90].

وعلى ضوء خلفية ما ذكر اعلاه يمكننا القول، **بقوة الحقيقة الموضوعية، أن الجيش أصبح القوة الأكثر تأثيراً في الساحة السياسية العراقية في عقد الثلاثينيات، وإن اختفى هذا الدور وراء صيغ البرلمانية الشكلية. كما يمكننا ان نطلق عليه و بموضوعية، عقد المؤسسة العسكرية في العراق، وذلك عندما انطلقت منه زمنياً وعملياً وبزخم علني كثيف ولأول مرة نحو الحياة السياسية.. كما يمكن ان نطلق عليه وما تلاه اسم المرحلة الحاكية الاولى، تميزاً عن الثانية ـ المرحلة الجمهورية.**

وبما أن المؤسسة العسكرية ـ هي في الوقت ذاته، مؤسسة اجتماعية ذات طبيعة خاصة، مما يُمكن الباحث من دراستها وتحليلها، كأية ظاهرةٍ اجتماعية، من خلال سيرورة تطورها الارتقائي الذي لابد من مروره بمراحل صعود وارتقاء، انكفاء وتراجع. وهذه الصيرورة تمثل إحدى قانونيات التطور بحد ذاته.. وهذا ما سنبحثه في الفقرة التالية.

4 ـ 3 ـ أربعينيات الإنكفاء 1941 ـ 1949

مرت المؤسسة العسكرية العراقية خلال تطورها، بمرحلة يمكن ان نطلق عليها مرحلة الانكفاء. إذ انكفأت على ذاتها من حيث الحجم الكمي والنوعي، وانخفض مفعول تأثيرها، نتيجة لفعل عوامل موضوعية وذاتية متعددة، سواءً اكان هذا يخصها كذات، أو في ما يتعلق بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة في صنع القرار السياسي، أو/ و تحديد اتجاهات الحكم وعلاقاته المستقبلية، أو/ و في المهام المناطة بها، وبالمحصلة العامة بالتطور الاجتصادي / السياسي للبلد.

بدأت هذه المرحلة، في اعقاب فشل حركة مايس التحررية عام 1941 ، التي قادها العقداء الاربعة، بعدما تخلوا عن تأييدهم لنوري السعيد، وفكّوا تحالفهم معه. وذلك عندما اتضح لهم قوة ارتباطه بالمشروع البريطاني للعراق وللمنطقة برمتها؛ وبأنه معهم بمقدار تناغم موقفهم العام وما يعتقد هو به للعراق؛ ولمصلحته الذاتية / الانوية في توطيد مكانته وشلته في الحكم؛ وفي مجابهة خصومه من الاعضاء الآخرين للنخبة، قبل خضوعهم إلى النواة المركزية ذات القطب الواحد والتي تمثلت بنوري السعيد نفسه، منذ فشل الحركة ولغاية ثورة 14 تموز 1958 .

فبعد دخول القوات البريطانية واحتلالها الثاني للبلد وعودة الوصي محمولاً على بوارجها.. بدأت مرحلة انكفاء دور المؤسسة العسكرية، بخطىً واسعة وشمولية أكثر اتساعاً، لتُصيب خريجي المدرسة العسكرية العراقية في الأغلب، وكذلك بعضاً من خريجي المدرسة التركية، الذين التحقوا بالجيش العراقي بعد تأسيسه في 1921 ، وكانوا ضباطاً صغاراً آنذاك، ومن ذوي الاتجاه القومي. مما ادى إلى صعود دور المدرسة العثمانية / البريطانية ثانيةً، عبر رموزها من الضباط الكبار، **وخاصةً الشريفيون منهم**.. بعد ما اصابهم شئٌ من التحجيم المؤقت، خاصةً في فترة العقداء الاربعة ما بعد عام 1938 ، وقد ساهموا مع العديد من اعضاء النخبة ذوي الأصول المدنية، في تسهيل عملية الاحتلال البريطاني الثاني للعراق، وبالتالي ضمنوا بقاءهم في ممارسة السلطة سواءً في المؤسسة العسكرية ذاتها، أو ضمن نخبة الحكم لغاية 14 تموز 1958 . إذ (أن معظم الضباط الشريفيين السابقين وقفوا من دون لبس إلى جانب القوة البريطانية والوصي عبد الإله.. وهذا ما ضمن لهم الفوز في

صراعهم الطويل الامد مع العائلات القديمة[91]، مما عزز مكانتهم أكثر فأكثر ضمن نخبة الحكم السياسية وأصبحوا ضمن نواتها المركزية.

لقد واجه كل من الوصي على العرش عبد الإله، وقوى الاحتلال، بعد فشل حركة مايس، معضلة أساسية تتمحور ماهيتها في امكانية تصفية الجيش العراقي كليةً، حيث كان آنذاك ولايزال، بنظرهم، يُمثل مصدر خطر عليهما في العراق، وعلى الاستراتيجية البريطانية في المنطقة. لذا قررا اتخاذ كافة الاجراءات المتاحة والممكنة لتحقيق ذلك بغية الحيلولة، على الاقل، دون تكرار مسلسل الحركات الانقلابية السابقة وإحباطها، إن وقعت، حتى ولو بالتدخل المباشر من قبل القوات البريطانية. وما الاحتلال الثاني الا الترجمة العملية لهذه الاجراءات، التي أعقبتها سلسلة من الاجراءات الاخرى، تمثلت بإعادة [التنظيم!!] الشامل للجيش العراقي، والتخلص من كافة العناصر المشكوك في ولائها لكليهما، بناءاً على توصيات مركز المخابرات البريطاني المشترك في العراق. وقد عبر عن واقع هذه الحالة، عضو النخبة السياسية المزمن توفيق السويدي بالقول: (كانت التعليمات تصدر من لندن ومقر الحلفاء في الشرق الاوسط والقيادة العامة في العراق وإيران والترتيبات تتخذ والحكومة تصرح بتنفيذها).

كما عبرت إحدى الوثائق البريطانية عن هذه الافكار التي كانت تدور في دهاليز وأفكار كل من سلطة الاحتلال الثاني في العراق وفي لندن.. تقول الوثيقة المرسلة من وزارة الخارجية إلى سفارتها في بغداد:

1 ـ من المشاكل الآنية التي نواجهها نحن والوصي، هي الطريقة المثلى في اتخاذ القرار للتعامل مع الجيش العراقي.

2 ـ يجب اتخاذ كافة الخطوات الواضحة للضمان ضد خطر احتمال قيام الجيش، وفي أي وقت، بدعم وإسناد انقلاب آخر موالٍ للألمان، أو حمل السلاح ضدنا مرة اخرى، ويتوجب وضع الضباط الذين يعتمد عليهم في جميع القيادات العليا. ولا يمكن ان تحصل مثل هذه الفرصة المواتية مرة اخرى. ويتوجب على الوصي أن لايدع هذه الفرصة تفلت من يديه.

3 ـ **وربما يستوجب إجراء تصفية شاملة وتقليص حجم الجيش تماما والتخلص من العناصر التي لا يعتمد عليها.**

4 ـ سأكون مسروراً الاطلاع على رأيكم وتوصياتكم حول المعضلة بأكملها وأريد ان اعرف بشكل خاص فيما اذا كنتم تعتقدون بأن هناك أية اجراءات يمكن اتخاذها

لتحويل الجيش إلى قوة قادرة على تنفيذ بعض الواجبات المفيدة لقضيتنا بالمستقبل)[92].

إن موافقة الوصي، التي تزامنت مع، تدخل البريطانيين على حل الجيش العراقي أو تحجيمه، قيل كما أُشيع في حينها، هي بمثابة رد الجميل اليهم، مقابل مساعدتهم له في العودة للحكم[93].

وإذا حاولنا استكشاف، اهم سمات هذه المرحلة المتداخلة زمنياً مع المرحلة اللاحقة (الخمسينيات)، فيما يخص أرأسيات شؤون المؤسسة العسكرية، لرصدنا ان معظمها مستوحى من افكار الوثيقة البريطانية اعلاه ومستنبطة من واقع عملية الاحتلال وما كانت تخطط له لندن للمنطقة، وتمحورت هذه السمات في:

1 ـ دخول القوات البريطانية ثانيةً واحتلالها للبلاد، الذي استمر لغاية عام 1947 ، وإدارتها بصورة شبه مباشرة للمؤسسة العسكرية العراقية، بواسطة البقية الباقية من الضباط الشريفيين ومن غيرهم، الذين انتقتهم النخبة السياسية والعرش والبعثة البريطانية، لقيادة الجيش العراقي. كما كان من عواقب ذلك زيادة حجم البعثة العسكرية البريطانية التي تشرف على المؤسسة العراقية من خلال المستشارين الذين تم إعادة تعيينهم في مختلف صنوف ومرافق الجيش. و كان معظم هؤلاء المستشارين، ممن سبق لهم ان عملوا في الجيش العرااقي في بدء تأسيسه، وقد اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية ونظرتهم الاستعلائية، فسيطروا على الجيش سيطرة شبه تامة كما ترتب على هذا الاحتلال، زيادة حجم الوحدات البريطانية الثابتة في العراق في قاعدتي الحبانية والشعيبة، حتى إلى ما بعد انهاء احتلالهم المباشر عام 1947.

كما شرعت السفارة البريطانية، بتأسيس دائرة علاقات عامة ومستشارية سياسية، أُنيط بها القيام بمهمة حلقة الوصل بين جيش الاحتلال والسلطات المحلية.. كما تغلغل المستشارون السياسيون في كل المفاصل الرئيسية للسلطة التنفيذية في المدن الرئيسية.

في الوقت عينه شكلت السفارة البريطانية ومراكزها الثقافية، منظمات خاصة اجتماعية / ثقافية المظهر، لكنها سياسية الجوهر والمضمون، كإخوان الحرية. لتقوم بدراسة وتحليل الواقع الاجتصادي/ السياسي، ورصد التحركات المناهضة لبريطانيا بمختلف أشكالها، في الشارع السياسي المعارض لها وللنظام.

2 ـ حاولت قوى الاحتلال والوصي على العرش، حل الجيش العراقي واستبداله بقوة من الشرطة. إذ اقترح رئيس البعثة البريطانية الجنرال رنتن: تقليص (وحدات الجيش وإلغاء فرقتين من الفرق الاربعة والاكتفاء بفرقتين، فرقة كاملة، وفرقة للتدريب، متخذاً من

نواقص ملاك الوحدات العسكرية وعدم تمكن السلطات الادارية في مختلف انحاء العراق من تطبيق التجنيد الإلزامي وعدم خضوع العشائر للقانون المذكور وسيلة لهذا التقلص)[94]، لأنه كان من العسيرعليهما، عملياً وسياسياً، الغاء الجيش العراقي دفعةً واحدة، لذا عمدا إلى الإبقاء على هيكله العام فحسب، خاصةً إذ علمنا بأن هذه الرغبة قد اصطدمت بعقبات عديدة منها: تخوف بعض اعضاء النخبة السياسية ذاتها من العواقب التي قد تنجم عن مثل هذا الاجراء اذا طُبق لذا:

3 ـ تم صرف النظر عنه والاستعاضة عن ذلك بتقليص حجم المؤسسة العسكرية، عبر الطرد والإجبار على الاستقالة، وكذلك ايقاف عمليات التطوع فيها.. مما ادى عملياً، إلى الغاء العديد من التشكيلات العسكرية ذات الطابع القتالي، بلغت أكثر من فرقة، بما فيها كتائب مدفعية كاملة. لذا (فقد الجيش في صيف 1943 حوالي ثلاثة ارباع رجاله الذين كان عددهم يصل في مطلع عام 1941 إلى 44217 رجلاً)[95]. أي أكثر من 30 الف عسكري. منهم حوالي 605 ضباط، أي أكثر من ثلث ضباط الجيش البالغ عددهم آنذاك 1745 ضابطاً ممن كانوا في الخدمة الفعلية. ويصف، مصدر آخر، مصائرهم ومآلهم بتفصيل أكثر دقةً، على الشكل التالي:

(كان عدد الضباط المحالين على التقاعد 145 ، والمطرودين من الجيش 103 ، والذين ألقي القبض عليهم 163 ، ولجأ إلى إيران 90 ضابطاً، والى سورية 43 ضابطاً، والى تركيا ضابط واحد. وهذا يعني ان عدد الضباط الذين تضرروا نتيجة مؤازرتهم لحركة مايس بلغ ما يقارب 605 ضباط، وشملت هذه التصفية كافة قادة الفرق والألوية... كما تم الغاء فصيل واحد من كل سرية مشاة، وجندي واحد من كل حظيرة، فانخفضت قوة فوج المشاة إلى 250 ـ 300 جندي، كما وتم الغاء فرقة مشاة واحدة من نظام معركة الجيش العراقي، الذي بقي بثلاث فرق ضعيفة. وأخيراً تقلصت قوة الجيش من 40 الف رجل، في اوائل 1941 إلى حوالي 25 الف رجل في حزيران من ذلك العام، وأكدت وزارة الخارجية البريطانية رغبتها في قيام رئيس الوزراء نوري السعيد بحل الجيش العراقي تماماً على حد تعبير الوزارة بتقريرها المؤرخ في تشرين ثاني 1941 والذي رفعته إلى وزارة الحرب البريطانية)[96] مما ادى، بالإضافة إلى عوامل اخرى، الى:

4 ـ ازدياد حدة الكره والحقد لبريطانيا، اللذين بلغا كمّاً، تحوّل إلى تناقض تناحري بكل أبعاده وتحقق وجوده. لقد تلمست قوى الاحتلال ومؤسساتها، ذلك بصورة مادية ملموسة، من خلال التقارير المرفوعة لها من قبل مستشاريها ومواليها العاملين بوحدات

الجيش والذين كانوا على تماس مباشر بالضباط العراقيين. وللدلالة على ذلك نسوق ما جاء في احد هذه التقارير التي نصت:

(أن من الحصافة استعمال هذه القوة (الجيش) التي لم يكن موقفها معروفاً (من الوثبة) وكانت **قيادتها تضم في اقسام منها اولئك المتشددين في عدائهم للإنكلين**)[97].

5 ـ تم منذ مطلع الاربعينيات، انشاء منظومة حاميات عسكرية صغيرة، ذات فعالية محدودة في أغلب مناطق العراق، وخاصةً في مناطق إنتاج النفط ومرور انابيب نقله: مثل كركوك، الموصل، الفلوجة، وحديثة. وإعداد هذه الحاميات لمساعدة الشرطة المحلية لصيانة الامن. كما تم، في الوقت نفسه، توسيع وتطوير القواعد العسكرية الانكليزية الثابتة [في الشعيبة والحبانية]، وتوسيع ميناء البصرة والسكك الحديدية حتى أصبح (وضع البريطانيين هذا مهيمناً بكل جلاء، وكانت هيمنته تلك مرغوباً فيها من قبل بريطانيا. غير ان هذه الهيمنة لم تكن في الواقع، تهتم بتقوية يد الحكومة العراقية أكثر من اهتمامها بشلّها عن العمل) بعد حركة مايس 1941 ، كما يقول لونكريك[98].

6 ـ وبعد فشل الحركة، ومن ثم تعديل الدستور [1943] تحديداً، أُنيطت شؤون الجيش بالوصي عبد الإله وانفرد بمعالجة شؤونه إلى درجة سد (منافذ مراقبتها وتفهم حاجاتها وما كان يجري في داخلها)، يعاونه في ذلك رئيس اركان الجيش ونوري السعيد الذي أيد بدوره، هذا الاحتكار ليبعد الآخرين من اعضاء النخبة السياسية، من مناقشة هذه المسألة وبالتالي ايجاد موطئ قدم لهم مؤثر داخل المؤسسة العسكرية.

وبعد تولية الملك فيصل الثاني العرش عام 1953 ، بقيت هذه المهمة من اختصاص رئيس الاركان من الناحية الشكلية الادارية، وعملياً بإشراف كل من الوصي، وعلى نوري السعيد على الأخص، الذي كانت له الباع الطولى في شؤون الجيش، مقارنةً بكل اعضاء النخبة، التي أصبح السعيد نفسه يمثل قطبها المركزي، منذ فشل حركة مايس ولغاية سقوط الملكية.

7 ـ تم إعادة تنظيم الجيش بإشراف البعثة البريطانية، على أساس مهمته الأرأسية والتي سبق لبريطانيا ان رسمتها له، وقننتها الاتفاقية العراقية ـ البريطانية لعام 1922 ، الا وهي حماية الامن الداخلي، لذا تم تدريبه على قاعدة (الحروب غير النظامية) انسجاماً مع الفكرة اعلاه.. بغية الا يكون كفوءاً في الحروب النظامية، وهذا يتزامن وينسجم مع ما كانت تخطط له بريطانيا استراتيجياً آنذاك، لمستقبل المنطقة [القضية الفلسطينية الأكثر بروزاً]،

ولتفادي ما كان متوقعاً حدوثه من ردود فعل ضباط الجيش العراقي. هذه الاجراءات ادت الى:

8 - هبوط كفاءة المؤسسة العسكرية، نوعياً وكمياً من حيث: الاعداد والتدريب؛ طبيعة القيادة ومدى عصريتها؛ الاسلحة وحداثتها؛ البرامج التدريسية وتطابقها ومعطيات ما افرزته الحرب العالمية الثانية من نظريات وأفكار عسكرية جديدة...الخ. وكان محصلة ذلك تجريد الجيش من القيادة الكفؤة وروح القتال، ومن الوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية. وقد عبرعن هذه الحالة رئيس الاركان بالوكالة آنذاك، اسماعيل نامق بالقول: (والآن قد نظفنا المسدس، ويعني الجيش، وزيتناه). أي أصبح الجيش في وضع لا (يستطيع من القيام بمهمته لأنه كان سيء الاعداد، رديء القيادة، ليس مسلحاً بالشكل الملائم، و يعاني من نقص في الاعداد، نتيجة السياسة التي اتبعها الانكليز ومستشاروهم في العراق، والتي كانت تتناغم و ترجمة وعد بلفور ليكن واقعاً ملموساً) وقد اشتكى من حالة عدم تجديد بريطانيا لسلاح الجيش العراقي، أحد اقطاب النخبة السياسية صالح جبر، عندما كان رئيسا للوزراء [47/3/29 - 27/ 48/1] حين اوفد وزير دفاعه شاكر الوادي في [47/9/10] إلى بريطانيا، ليعرض على وفدها المفاوض حاجة الجيش العراقي من العتاد والسلاح إذ قال، في كتاب مخطوط له نشرت بعض فصوله آنذاك:

(أن الجهات البريطانية لم تعرض على البعثة الا معدات عتيقة وطفيفة فقط). وقد اكد هذه الحقيقة المستشار لدى الحكومة العراقية والضابط البريطاني السابق لونكريك في كتابه [العراق 1900 - 1950]، وذلك عندما وصف واقع حالة الجيش قبل حرب فلسطين الاولى بالقول: (وتحركت القوات العراقية بقيادة الجنرال صالح صائب، وكان استعدادها ضعيفاً، وتجهيزها رديئاً، وتنقصها المؤونة والاحتياط بشكل واضح. وقد خرجت من مواقعها بعدد يتراوح بين عشرة آلاف واثني عشر الفاً...)[99]. ويشير ذات المصدر إلى الحالة بعد عودة الجيش من تلك الحرب، وتحديداً في مطلع الخمسينيات، بالقول: (بقي الجيش غير راضٍ عن التجهيزات التي توفرت له وعن قلة الشواغر المتوفرة لطلاب الكلية العسكرية في إنكلترة، وراح الجيش يحاول بكل اصالة تحسين كفاءته ويتطلع عبثاً إلى الحصول على المساعدات الأمريكية)[100].

9 - (طلبت الحكومة البريطانية من الجيش العراقي اعارتها مالديه من معامل وذخائر حربية لتعزيز «المجهود الحربي». فسلبت معمل الاسلحة وما يدخره من تجهيزات و ادوات

فنية...). بالإضافة إلى أنهم، زيادة في الاحتياط، وبالاتفاق مع ضلعي مثلث الحكم (العرش والوزارة)، طبقوا في الجيش سياسة (سلاح بلا عتاد) و (جهاز حربي تنقصه الادامة). وتجلت نتائج هذه السياسة،بعد سنوات من فشل حركة مايس 1941 ، في حرب فلسطين الاولى... فقد كانت الطائرات لا تملك حتى العتاد الذي تقاتل به لحماية نفسها، وان وجد القليل من العتاد، فقطع الغيار كانت تعوز محركاتها، وان وجد القليل من المدرعات الحديثة فإن مدافعها كانت تنقصها، وان وجد المدفع فالقنابل مفقودة... علماً ان المدفعية العراقية كانت تشكو في هذه الحرب قلة في العتاد. ومن الجدير بالذكر ان الجيش كان لديه آنذاك عدة معامل منها: معمل لعتاد الاسلحة الخفيفة، وآخر لصنع البنادق وثالث لصنع قنابل المدفعية (في دور التأسيس)، وورش كاملة لمختلف صنوف الجيش الفنية والآلية[101].

10 ـ نتيجةً للواقع الدولي الذي افرزته الحرب الثانية، وما أعقبها من استقطاب دولي.. حاولت بريطانيا، من خلال بعثتها الاستشارية، اضافة مهمة جديدة للجيش العراقي، منذ منتصف 1947 ، الا وهي (إعاقة العدو، ويقصد به الاتحاد السوفيتي، والمحافظة على المواصلات والقواعد التي يستحيل تقديم النجدات البريطانية والعمليات العسكرية دونها). لكن هذه المهمة، لم تتكلل بالنجاح في البدء، نتيجة اسقاطها مع سقوط معاهدة بورتسموث. لكن تم تحقيقها بعد ابرام اتفاقية حلف بغداد عام 1954 ، من قبل وزارة نوري السعيد الثانية عشرة [3/ 8/ 54 ـ 55/11/17]، إذ تضمنتها المعاهدات والاتفاقيات المشتركة والثنائية المنبثقة عن الحلف. وتم النظر إلى هذه المهمة من منظور المصالح الغربية عامةً والبريطانية خاصةً، وليس من مصالح العراق الاقليمية والدولية، مما رتب عليه أعباءً ومهاماً ناجمة عن حشره في بؤرة الصراع الدولي والحرب الباردة التي كانت قائمةً بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي آنذاك. أي بمعنى آخر جعل العراق القاعدة الرئيسية للمعسكر الرأسمالي في الشرق الاوسط ضد الاتحاد السوفيتي، لأن جغرافية مكانته الاستراتيجية تلعب دوراً مهماً في ذلك. فبالإضافة إلى (أن العراق يعني لبريطانيا قاعدة لقواتها وخط مرور جيد يوصلها إلى الهند وإيران وتركيا ومنابع بترول غنية، فهو أيضاً محل اهتمام الأمريكان ورغبتهم بإنشاء قاعدة جوية كبيرة في البصرة)[102]، حسب قول تشرشل.

كما عبر عن العراق العسكرية ذاتها، بالنسبة للغرب، احد المختصين البريطانيين بالقول:

(أن الحقيقة الرئيسية الحاسمة هو موقع الحبانية، قاعدة سلاح الطيران البريطاني في شمال غرب بغداد، فهي تتمتع بمركز فريد ممتاز في الصراع القائم وهي تقع على بعد 600 ميل من باكو مركزالنفط السوفيتي وعلى بعد 600 ميل من السويس، وعلى بعد 600 ميل من حيفا، وهي لهذا تستطيع ان تكون قاعدة مثالية للطيران البعيد المدى في الاتجاهات الثلاثة، وهي القاعدة الوحيدة في الشرق الاوسط التي تستطيع ان تقدم الحماية للطائرات المقاتلة، وان تكون قاعدة العمليات لقاذفات القنابل لكي تهاجم كل المواقع الروسية القريبة من الشرق الاوسط على حدود إيران الشمالية أو تركيا الشرقية، وهي أيضاً القاعدة الوحيدة التي تقع على قدر كافٍ من الأمان من قواعد قاذفات القنابل الروسية، وهذه ميزة لا تتمتع بها أكثر القواعد الجوية الجديدة التي اقيمت بمساعدة أمريكا في شرق تركيا)[103].

كما كان العراق، واحداً من أفضل مناطق التدريب للقوات الجوية البريطانية، لما يقدمه من تسهيلات لها، كما يُعتبر، في الوقت ذاته، مكاناً مثالياً لتحشيد القوات البريطانية الاحتياطية. مما يجعله عنصراً مهماً لأمن حقول النفط في المنطقة برمتها سواءً في إيران أو الجزيرة العربية، واعتبار قواتها في العراق هي القوة الرادعة، لأي تهديد محتمل لمصالحها في عموم الشرق الادنى وحتى الهند.

علما بأن بريطانيا اصرت، اثناء مفاوضات معاهدة بورتسموث [1947 - 1948] وخلافاً لرغبة الجانب العراقي، على الاحتفاظ بقاعدتي الشعيبة والحبانية. وقد تُرجم هذا الإصرار إلى واقع ملموس ودُوِّنَ في [الفقرة د من المادة الاولى]، من مسودة ملحق المعاهدة الملغاة، بفضل المناهضة الوطنية لها.

11 ـ انتشار روح التذمر ضد العائلة المالكة الهاشمية، بلغ نقطة اللاعودة معها، خاصةً بين الضباط الشباب من خريجي المدرسة العراقية، الذين تسنى لهم، منذ نهاية الأربعينيات تسنم مستويات القيادة الوسطى وجزءاً من القيادة العليا للجيش.. والذين استقطبوا محور التكتل اللاحق في ما يعرف بـ (**حركة الضباط الاحرار**). وقد تلمس هذا التذمر الذي أصبح عداءً، العائلة المالكة نفسها، والعديد من اعضاء النخبة السياسة الحاكمة، كذلك العديد من المؤرخين والباحثين.

هذا العداء شمل هو الآخر، وبدرجة أكبر، بريطانيا وما لعبته من ادوار ورسم مصائر الوطن بما يتلاءم ومصالحها، وما لعبته من اضعاف قوة وقدرة الجيش ذاته. وحول هذه النقطة الاخيرة وما اثارته من ردود فعل لدى ضباط الجيش، اشار صالح جبر في

مخطوط مذكراته بصدد المفاوضات مع بريطانيا لتثبيت اسس التعديلات المنوي ادخالها على معاهدة 1930 ، إلى انه:

(منذ سنة 1936 ، اخذ الانطباع يزداد في نفوس افراد الجيش، بل يزداد في الحقيقة بين جميع طبقات الشعب، وهو أن بريطانيا العظمى كانت تتعمد ابقاء الجيش العراقي ضعيفاً، فكان هذا احد الاسباب الكبرى لمعاداة بريطانيا و الانقلاب العسكري الذي حدث عام 1941 وإن كان هذا خطأً، لكن هذا الانطباع لا يزال مستمراً حتى صار خطراً على دوام الصداقة بين البلدين ولا يمكن ازالته الا اذا تقدمت بريطانيا العظمى لمساعدة هذا البلد لا بالأقوال بل بالأفعال.. ان رئيس الوزراء بوصفه وزيراً للداخلية يستطيع كبح جماح **أعداء بريطانيا، لكن ذلك يكون مجرد تدبير وقتي)**[104].

12 - و بعد العودة، غير المظفرة، من حرب فلسطين الاولى، وخوفاً من انفجار ردود الافعال المحتملة الناجمة عن الحرب وعواقبها من جهة، واستراتيجية بريطانيا من جهة اخرى، مارست السفارة البريطانية عبر البعثة الاستشارية، مع العرش وبعض اعضاء النخبة السياسية، ضغوطاً مكثفة على الجيش العراقي، تمثل في احالة اعداد كبيرة من الضباط على التقاعد، حتى بلغ عددهم، بالإضافة إلى الذين أخرجوا بعد فشل حركة مايس، أي خلال الفترة [1941 - 1948]، حوالي 2879 ضابطاً، منهم: 1419 ، أي ما يقارب 49,3 ٪، لم يكملوا خدمتهم التقاعدية، وجلهم من الضباط الشباب، اما الباقون وعددهم 1460 ضابطاً، أي حوالي 50,7 ٪، ففيهم الكثير من القادة وضباط الاركان الذين يستحقون التقاعد. وكان هؤلاء الضباط يؤلفون العمود الفقري للجيش العراقي آنذاك[105]. وكان من بينهم العديد من الكوادر الكفوءة، المناهضة للمشروع البريطاني في العراق والمنطقة.

(ومن الجدير بالذكر، أن السفير البريطاني كان يساهم في تحضير قوائم بأسماء بعض الاشخاص الذين يشكلون خطراً على الحكومة العراقية ويناوئون بريطانيا، ويُذكر بأنه حضر قائمة تحتوي على 75 ضابطاً وسلمها إلى وزير الداخلية وحث على اعتقالهم)[106].

وقد نفذ نوري السعيد، بناءً على طلب بريطانيا، خلال وزاراته: السادسة [941/10/9 - 42/10/3] والسابعة [942/10/8/ 943/4/19] والثامنة [43/12/25 - 44/4/19]، أكبر خطوة.. (ضمن هذا السياق، وهي اضعاف قدرة الجيش العراقي بشكل ملحوظ، وذلك لتلافي اية محاولة محتملة الوقوع على غرار ما حدث في مايس 1941. كما

أنه استطاع ان يلغي تماماً دور الجيش في التأثير على السياسة، بعد ان سيطر على مجريات الحياة السياسية طيلة خمس سنوات [1936 - 1941 - الناصري] كانت من الفترات المتميزة في تاريخ العراق لما رافقها من تحولات وأحداث خطيرة.

لقد عمد نوري السعيد، إلى تقليل حجم القوات العسكرية العراقية وإضعاف كفاءتها ومقدرتها القتالية. وجعل العسكريين البريطانيين يسيطرون بقوة على مؤسساته الرئيسية. وبذلك ازال خطر الجيش العراقي المحتمل على النفوذ البريطاني في العراق[107].

13 - ومن اجل محاولة استرضاء الضباط بعد انتشار التذمر بينهم خاصةً بعد العودة الخائبة من فلسطين، فكرت السلطة آنذاك في زيادة الرواتب والمزايا والمكافآت التقاعدية لهم، لذا تم تعديلها وإقرارها في المرة الاولى عام 1947 والثانية في عام 1954 ، أي اثناء مفاوضات تكوين حلف بغداد. إذ ازدادت رواتب الضباط في اواخر العهد الملكي [حسب الاحصائيات المتوفرة]، بنسب كبيرة مقارنةً بما كان عليه عام 1939 . إذ ارتفعت هذه النسبة بمقدار 156 ٪ لأعلى رتبة آنذاك (مشير)، والى 253 ٪ لأدنى رتبة (ملازم ثاني). اما اذا قارنا الرواتب لهاتين الفئتين، كمثال، بما أصبح عليه سنة 1954 مقارنةً بسنة 1947 ، فسنلاحظ ان راتب (المشير) أصبح مقداره 256 ديناراً شهرياً، بعد ان كان 149 ديناراً، أي ازداد بنسبة 175 ٪ . وأصبح راتب (الملازم ثاني) 60 ديناراً، بعد ان كان 35,5 ديناراً شهرياً. أي ازداد بنسبة 169 ٪ و هكذا الامر بالنسبة إلى الرتب الاخرى (للمزيد راجع الجدول رقم 4 في الملحق).

14 - عمدت النخبة السياسية الحاكمة آنذاك، إلى القيام بمجموعةٍ من الإجراءات العملية، لإعادة انتشار الوحدات العسكرية في المناطق الجغرافية للبلد، حيث أبعدت الوحدات الفعالة [الضاربة] إلى خارج بغداد، بحيث أصبحت اقرب وحدة عسكرية فعالة في [مدينة المسيب]، التي تبعد حوالي 70 كم عن بغداد. وعلى ان تكون بلا ذخيرة عند مرورها بالعاصمة، تجنباً للعواقب غير المحتملة.

15 - في الوقت ذاته كانت النخبة السياسية تتردد في استخدام الجيش في مواجهة الانتفاضات الشعبية، إذ لم تسمح به الا في حالات الضرورة القصوى، كما حدث عند استخدامه كقوة قمع في اخماد حركة البارزاني مصطفى الاولى، وفي الانتفاضات الشعبية للأعوام 1948 ، 1952 ، 1956 . وقد ترددت النخبة الحاكمة بداية في استخدامها للجيش، لكنها وبعد تأزم الحالة في الشارع السياسي، اضطرت إلى ذلك نتيجة عدم تمكن قوى الامن الداخلي من فرض سيطرتها على الوضع، لذا:

16 ـ تم الاعتماد أكثر فأكثر على الشرطة، كأداة قمع داخلية، إذ تم انشاء وحدات جديدة متخصصة تأخذ على عاتقها مكافحة الانتفاضات المطلبية للحركة السياسية / الاجتماعية في المدن الرئيسية والعاصمة. منها على سبيل المثال «الشرطة السيارة» وغيرها من المديريات المتخصصة الاخرى التي طورت مكوناتها النوعية والفنية. كما عمدت النخبة السياسية إلى التوسيع الكمي المضطرد للشرطة، إذ ازداد حجم منتسبيها بنسب عالية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

يوضح التطور الكمي للشرطة العراقية والرقم القياسي لها للفترة 1920 - 1958

سنة الأساس 1920

السنة	العدد	الرقم القياسي ٪	الملاحظات
1920	2470	100	-
1928	2732	111	بالإضافة إلى 93 ضابط انكليزي
1931	7974	333	= = 17 = =
1939	10500	425	
1941	12266	497	
1945	19000	769	
1947	21730	880	
1958	23383	947	

المصدر: تم تكوين الجدول من عدة مصادر هي: سمير الخليل، جمهورية الرعب، عراق صدام حسين دار الثقافة الجديدة، الطبعة العربية 1991 القاهرة ص75 ، اما بالنسبة الى عامي 1928 و 1931 فمستقاة من هنري فوستر، ص 390 ، مصدر سابق. وبالنسبة لعام 1947 فمن عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات الجزء السادس ص 198 ، اما بالنسبة إلى عامي 1939 و1945 فمن لونكريك ص507 مصدر سابق.

كما ازدادت مخصصات الشرطة السنوية من (834457) ديناراً، للسنة المالية 1941 / 1942 ، إلى (2088450) ديناراً في الميزانية العامة للسنة المالية 1945 / 1946 . أي ازدادت ميزانيتها بنسبة 250 ٪ خلال 4 سنوات فقط. في حين ازدادت مخصصات وزارة الدفاع لذات الفترة بمقدار 223 ٪ . إذ ارتفعت من (2306166) ديناراً، إلى (5362805) دنانير للفترة ذاتها. وهذه هي المرة الوحيدة في تاريخ الميزانية العراقية حيث ميزانية الشرطة تنمو بنسب اسرع من ميزانية وزارة الدفاع.

17 ـ ونتجة لازدياد وتفاقم عدم ثقة العرش والنخبة السياسية بالمؤسسة العسكرية عموماً بعد عام1941 ، وازدياد حدتها بعد 1949 ، فقد ادى ذلك من جانب آخر إلى جملة من الظواهر الداخلية والخارجية منها: تكتل النخبة السياسية والتفافها حول العرش وحماية النظام برمته، وتكاتفها نتيجة لإنعدام التباين الكبير في وجهات نظرها حول أرأسيات الامور، وتعزيز نفوذ رؤساء العشائر ونمط الإنتاج السائد في الريف، و الاعتماد المتزايد على التحالف مع الغرب و بريطانيا خاصةً. مما وسع في الوقت ذاته من شقة الخلاف بينهم ككل، وبين النخبة الواعية من ضباط المؤسسة العسكرية.

18 ـ رُصد، في هذه المرحلة، الدخول غير المعلن والمكثف للأحزاب السياسية الحديثة، إلى المؤسسة العسكرية، مما ادى إلى خلق مناخ من الثقة المتبادلة، ومن انضاج صيرورة الوعي السياسي للضباط. و بالتالي فتح المجال إلى بداية **تكتلاتهم الغائية** والقائمة ليس على الولاءات الدنيا (الشخصية، أو العائلية، أو العشائرية، أو المحلية، أو الطائفية)، وإنما على أساس أهداف اجتصادية / سياسية وطنية عامة، بعد ان لمسوا ان تحقيقها يتطلب، ضرورة تغيير نظام الحكم برمته، وليس ترميم بعضٍ من اجزائهِ.

19 ـ بعد استكمال حلقات اضعاف الجيش العراقي وإخراج دولة إسرائيل إلى حيز الوجود، فقد [[رتأت!] الحكومة البريطانية، انهاء وجود بعثتها العسكرية في العراق. خاصةً بعد ان لمست مدى الكره الذي يكنه لها أغلبية ضباط الجيش العراقي، لما لعبته من ادوار خطرة، حتى باتت مبعث مشاكل كثيرة، ولكي تظهر بمظهر المنفذ لرغائب الجيش والشعب العراقي. لذا أوعزت إلى رئيس بعثتها الميجر جنرال رنتن، ان يقدم تقريراً إلى الحكومتين العراقية والبريطانية يشير فيه، إلى ان الجيش العراقي قد بلغ مرحلة من الكفاءة بحيث أصبح في غنى عن وجود البعثة الاستشارية، اعتباراً من 16 آيار.. أي بعد قيام دولة اسرائيل بيوم واحد.

كل هذه الظواهر وغيرها اثرت بصورةٍ مباشرة في عقلية ونفسية الجيل الجديد من الضباط العراقيين، الذين ينحدر أغلبهم، من عوائل الفئات الوسطى والأقل منها، والمتحسسين، إلى ماهية طبيعة الاوضاع الاجتصادية/ السياسية العامة وما تتطلبه من تغيّر.. مما هيأ الظرف الذاتي إلى نمو حالة تكتلية جديدة الا وهي **«التكتلات الغائية»**، والتي كانت تمثل مرحلة جديدة لم يسبق للمؤسسة العسكرية العراقية ان شهدتها بذات الأهداف وأشكال التحقق، من خلال ظاهرة **«الضباط الاحرار»**.

4 ـ 4 ـ خمسينات التكتل والتغيير المنتظر

بدأت المؤسسة العسكرية خلال الخمسينيات، ثانيةً، بالنمو الكمي والنوعي لمنتسبيها وخاصةً الضباط وضباط الصف، نتيجة لازدياد البعثات الدراسية والتطبيقية إلى الخارج، وفقاً لما أملته ضرورات التطور الكمي لقاعدة المؤسسة ذاتها؛ وما افرزه، على الخصوص، الوضع الدولي، الذي استلزم بدوره التحديث النسبي للمعدات والأسلحة والمعرفة العلمية العسكرية. لذا عاد بالارتفاع قوام المؤسسة ليصل إلى حدود 45 الف عسكري من مختلف الرتب عام 1949 . وكان العدد النسبي للعسكريين في حدود تسعة عسكريين، لكل الف من السكان. واستمرت وتائر النمو النسبي لمنتسبي المؤسسة ليصبح في حدود 50 الف عسكري، بعد ثورة 14 تموز مباشرةً. لكن هذا النمو الكمي المطلق رافقه انخفاض نسبي مقارنةً بنمو السكان، إذ أصبح العدد النسبي لهم سبعة عسكريين لكل الف من السكان في نهاية عام 1958 . وبقيت هذه االنسبة شبه ثابتة **طيلة المرحلة التموزية / القاسمية النيرة**، والسبب يعود، حسب رأينا، إلى عاملين هما: **كبح النزعة العسكرية في المجتمع؛ وزيادة وتائر نمو السكان الذي كان يزداد بخطى اوسع من السابق.**

كما لوحظ في هذه المرحلة (الخمسينيات)، ازدياد دور العسكريين العراقيين في تقرير مصائرالجيش؛ وانكماش دور المستشارية البريطانية، كأفراد وليس كبعثة رسمية، بحيث انخفض عدد منتسبيها إلى حدود 40 مستشاراً في النصف الاول من الخمسينيات.

وفي الفترة ذاتها وبمثابة خطوة تطبيقية لمبدأ ترومان، في المنطقة، ذات العناصر الثلاثة [التحالفات العسكرية، وتشجيع الحركات السياسية ذات الطابع الديني، وتشجيع الحركات المحافظة]، انشأت الحكومة الأمريكية بعثة عسكرية دائمة لها في بغداد، اقامت علاقات واسعة مع القيادات العسكرية العراقية، وهذا بالأساس، نابع من تفضيل أمريكا التعامل مع العسكريين وليس مع حكومات دستورية حقيقية. وكان من المفردات العملية لهذا المبدأ، هونقل تجاربها في الانقلابات العسكرية من أمريكا اللاتينية إلى دول المنطقة والشروع بها، والتي طُبقت في سورية منذ نهاية الاربعينيات في البدء، ومن ثم في مصر 1952 .

لقد اتسمت المرحلة أيضاً، باستحواذ المؤسسة العسكرية [الجيش والشرطة] على النسبة الاعلى من ميزانية الدولة السنوية كما كان في السابق. إذ بلغ، في مطلع

الخمسينيات، (ما خصص خارج نطاق الإنفاق الاعتيادي البالغ مقداره 24 مليون دينار، نسبة 41 ٪ للجيش و الشرطة [30 ٪ للجيش و11 ٪ للشرطة]، 16 ٪ للتعليم، 13 ٪ للإدارة العامة، 8 ٪ للخدمات الصحية، 22 ٪لكل الدوائر والوظائف الاخرى)[108].

كما شهدت هذه المرحلة ازدياد موجة الاتفاقيات العسكرية العراقية مع بعض دول الجوار، التي كونت فيما بعد حلف بغداد من ناحية. ومن ناحيةٍ اخرى تبلورت فكرة لدى قيادات المؤسسة، متكونة من ثلاثة ابعاد مترابطة مضمونها ان:

- العسكرية أصبحت مهنة متخصصة.

- ونموذجاً للتنمية.

- ومؤسسة تعكس، الى حد أكبر من السابق، مكونات المجتمع الاثنية / الدينية. وإن بقيت التفرقة الطائفية بكل أشكالها وأبعادها ملازمة لها.

هذه الفكرة كانت، في احد جوانبها تعني التطور الذاتي للضباط المسيسين ونضوج تصوراتهم المستقبلية والآنية لواقع البلد والمؤسسة العسكرية ذاتها. وكانت تمثل مظهراً من الظاهرة الأرأسية لهذه المرحلة التي تمثل جوهرها في تراكم جملة متغيرات وعوامل، منها ما يتعلق بالمؤسسة ذاتها؛ وأخرى بطبيعة الاوضاع الاجتصادية / السياسية للبلد وثالثةً بامتداداتها الخارجية، سواءً نحو العالم العربي أو بقية البلدان الاخرى. ادت كل هذه إلى بلورة وعي نوعي جديد، افصح عن مكنوناته في ما أُطلق عليه اسم **«حركة الضباط الاحرار»**، التي ضمت بين جوانحها جملة الضباط المسيسين الذين تلمسوا ضرورة التغيير بأنفسهم، نتيجةً لعجز الحكومات المتعاقبة عن تحقيق التغيير الاجتصادي المنشود، والإصلاح السياسي المبتغى تحقيقه بالطريق السلمي من خلال منظومة آلية الحكم ذاته او/ و مؤسساته الرسمية واللارسمية؛ أو من خلال القوى السياسية المعارضة، العلنية منها أو السرية، وغيرها من العوامل المحفزة.

لقد تبلورت هذه الفكرة في البدء، لدى هذا الضابط أو ذاك، ثم نضجت لدى هذه المجموعة أو تلك، وتم تبنيها، أو ما مرادف لها، كتكوين مكتب او/و لجنة عسكرية، لدى هذا الحزب أو ذاك الاتجاه السياسي. لقد كانت الفكرة مجرد حلم يقظة وموضوعة لم تكتسب جديتها ولا الظروف الملائمة لانبثاقها في الفترة التي سبقت حركة مايس 1941 . بعد هذا التاريخ اخذت تظهر اشكالها الجنينية، ذات الروابط التنظيمية الواهنة / الظرفية، ثم تطورت لاحقاً، ضمن مستجدات الاوضاع، إلى تنظيمات ذات هياكل وآلية عمل،

وتمحورت في النهاية، في حدود عام 1956 ، حول كتلة رئيسية تدور في فلكها، أو بالقرب منها، تكتلات فرعية تابعة لها أو مستقلة عنها، (قد) تربطها وإياها علاقات تنظيمية أو أهداف غائية متشابهة.

لقد كانت حرب فلسطين الاولى، والعودة الخائبة للجيش، **أحد الاسباب الأرأسية** لتشكيل مثل هذه التنظيمات، ليس في العراق فحسب، بل في عموم المشرق العربي وعلى الاخص في كل من: مصر، العراق، سورية والأردن. لقد مثلت هذه الحرب وطبيعة ادارتها؛ والنتائج التي تمخضت عنها؛ وتواطؤ الزعامة العربية الحاكمة وتخاذلها؛ وازدياد نفوذ ودور السياسة البريطانية، سواءً قبل الحرب أو خلالها، واستراتيجيتها المؤيدة لاسرائيل والداعمة لقيامها؛ وتخلف الجيوش العربية في معداتها و قيادتها وغيرها من العوامل، التي ادت إلى انبعاث فكرة **«الضباط الاحرار»** لكي يلعب الجيش ادواراً غير تلك المنوطة به، **ويعيده ثانية إلى واجهة القوى المؤثرة على مركز القرار مباشرةً، إن لم يكن هوصاحبه**، سواء اكان ذلك في البلدان التي يظهر فيها الجيش لأول مرة على مسرح الاحداث السياسية المؤثرة كما في مصر، أو في تلك التي سبق وان لعب فيها دوراً مؤثراً، كما في العراق في الثلاثينيات، وسورية في نهاية الاربعينيات. ولذا فلا عجب ان رأينا ان اول تنظيم، عراقي عسكري للضباط الأحرار بكل ما تحمل المقولة من معنى، تأسس في ثناء هذه الحرب، وتحديداً في فلسطين كجغرافية ودافع. وانتقلت الفكرة إلى واقع مادي ملموس بعد فترة غير طويلة، وان اعترت هذا التنظيم الكثير من عوامل الوهن وكبح الاستمرارية وتشتت اعضائه وتوزعهم على عدة كتل، لكنه مثّل بداية الانطلاق اللاحق[109].

إن هذه الخطوة مثلت البداية الجدية ذات المضمون الجديد، لعودة الجيش إلى الحياة السياسية في العراق، وكانت ذات طبيعة سرية، وعقلية نوعية جديدة؛ وذات طابع جماعي و ليس فردياً [110]؛ وغير مرتبطة بالنخب السياسية الحاكمة ذات الشللية، كما كانت عليه في الثلاثينيات؛ متخذةً اسلوباً تنظيمياً، ذا آلية مرنة، مشتقة من روح وجوهر قوانين وأعراف المؤسسة العسكرية؛ وذات أهداف ومضامين وطنية عامة، لها امتدادت عربية؛ كما ولها صلات بالقوى الاجتماعية، وخاصةً الجديدة منها، وأحزابها السياسية؛ كما ان تصاعد درجة الاغتراب، الذي انتاب المؤسسة العسكرية عن النظام السياسي ومؤسساته، والذي اختمر في احشائها، زاد من تصميمها على ممارسة الفعل السياسي. وكان هذا الاغتراب يتصاعد بفعل ممارسة السلطة لسياستها العامة، الداخلية والخارجية وعلى الخصوص العربية

منها، المنافية لمصالح العراق وامتداده القومي الطبيعي. مما عمق وسرع في انخراط العسكريين في صيرورة الصراع من اجل التغيير الجذري للنظام. علماً بأن هذه الجذرية ذات طابع بنيوي تتناسب طردياً مع درجة حدة الصراع السياسي بين كتل النخبة، ومع عمق التذمر الاجتماعي وحدة تناقضاته، ومع مستوى تطور الوعي الاجتماعي العام / والفكري للقوى والأحزاب السياسية في البلد.

واعتباراً من بداية الاربعينيات، على وجه الخصوص، رمت بثقلها مضامين الظروف الموضوعية والذاتية؛ الداخلية والخارجية (عربية - إقليمية - دولية)، على البلد والمؤسسة العسكرية ذاتها، لتجسد قدرة الجيش في أداء دوره المستقل والفاصل. وغدا من جديد القوة الحاسمة للتغيير، في ظرف تزامن مع نهوض المطلبية الشعبية، الطامحة هي الاخرى إلى تغييرجذري لأوضاعها الاجتصادية / السياسية وتغيير آليات السلطة وركائزها، بغية الخروج من مأزق الحكم والسير بخطى واسعة نحو الإصلاح والارتقاء المنشود، ومن اجل كسر حلقة عوائل الحكم الضيقة، خاصةً في ظروف بداية تبلور نشوء الطبقات الاجتماعية الجديدة الفعالة، والتي شدت امامها، بصورة مصطنعة لا قانونية، منافذ مشاركتها في تولي مهام وإدارة السلطة وفي تحقيق ذاتها الاجتماعية والذاتية. أي بمعنى آخر، أُغلقت في وجهها هي، والقوى الاجتماعية الاخرى المسارات السلمية الدستورية للتغيير، مما فتح المجال على مصراعيه امام قوى العنف المنظم للقيام بهذه المهمات.

لقد (كنا نلاحظ ان الروح الوطنية في صفوف الجيش اخذت بالاتساع، لا سيما وأنه قد تلمس خيانة الفئة الحاكمة في حرب فلسطين بصورة لا تقبل الشك، وبينما اخذ الناس يعتقدون ان لا فائدة ترجى من إصلاح حكام البلاد الطغاة الفاسدين، سرت هذه العقيدة نفسها في الجيش... وكلما كانت المنظمات الوطنية تزداد إيماناً بحق الثورة، بعد ان استنفذت كل الوسائل السلمية للسير بالبلاد سيراً ديمقراطياً، رسخت العقيدة لدى الجيش بأنه المؤسسة الوحيدة التي تملك فرض إرادة الشعب بالقوة)[111].

لقد اخذت المؤسسة العسكرية المبادرة في تنظيم نفسها نحو الغائية الاجتماعية/ السياسية، في ظرف تميز بالتوتر الاجتماعي، وحراكه المستمر الذي نجم عنه انعدام الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الظروف والعلاقات الدولية المنبثقة عن (جغرافية مكان) العراق الاستراتيجية وثرواته الطبيعية الكامنة فيه، النفطية وغير النفطية. المقترنة بتصاعد تيارحركة التحرر الوطني/ القومي في البلدان العربية، وتصاعد حدة الصراع العالمي، وتصادم المصالح في المنطقة.

إن اسقاط نظام ما في بلدان الأطراف، يمكن تحقيقه، بسهولة كبيرة نسبياً، عندما لا تستطيع او/و لا ترغب المؤسسة العسكرية في الدفاع عنه وحمايته. وهذا ما تحقق في يوم **التغيير الكبير - يوم 14 تموز 1958 ، اذ أثبتت الوقائع التاريخية للعراق المعاصر، أن التغيرات الجذرية والعميقة كانت تتم عبر المؤسسة العسكرية أو بمباركتها. أما الانتفاضات الشعبية، وحدها وعلى كثرتها، فهي إرهاصات لإنضاج الظروف اللازمة لتحقيق مطلبية التغير، الذي يصطدم دائماً بجدار القوى المحافظة الرافضة له، والمحتكرة للوسائل العنفية في الوقت ذاته.**

لقد وعت ولمست الكوادر الشابة المسيسة في المؤسسة العسكرية ضرورة التغيير هذه، منذ نهاية الاربعينيات تحديداً و بصورةٍ محسوسة، واستوعبت ماهية قدراتها وطبيعة الدور المناط بها، حتى باتت تمثل منعطفاً جديداً في امكانية تحقيق هذه الصيرورة المرتقبة، ليس في جزء من مكونات نظام الحكم والنخبة، بل في كليته الشمولية شكلاً وجوهراً، وبالقاعدة الاجتماعية الضيقة التي استند عليها. ومن هنا بدأ التحرك نحو التكتل المنظم والغائي، بعد بروز جملة محفزات ودوافع تزاحمت وتناكبت، على بلورة مثل هذه القناعة / الفكرة لدى هؤلاء الضباط خريجي المدرسة العراقية، منها:

1 ـ الظروف الذاتية للمؤسسة العسكرية

تكاثفت جملة التغيرات التي حدثت في ذات المؤسسة والتي بدأت منذ انكفاء حركة مايس وما آل عنها من طرد وتسريح وإحالة على التقاعد، لأعداد كبيرة من منتسبي الجيش، مما ادى إلى تقزيمه كمياً وانحطاط قدراته نوعياً، من قبل السلطة المنفذة لمقترحات البعثة البريطانية؛ وكذلك العودة غير المظفرة والأداء الواهن في حرب فلسطين واكتشاف التواطؤ بين الحكام العرب والصهاينة، وموقف الدول الغربية عامةً وبريطانيا خاصة اثناء هذه الحرب، كل هذه العوامل (جعلت عدداً أكبر وأكبر من الضباط يتخلى أكثر فأكثر عن الاوهام بخصوص العائلة الهاشمية الحاكمة)[112]. ومما زاد في تعميق هذه الفكرة، ان العرش والنخبة السياسية القت باللوم على الجيش في اخفاقه في هذه الحزب. مما ادى بالكوادر الوسطى من الضباط، الذين كانوا يغلون حقداً على الرؤوس التي ادارت هذه اللعبة المتواطئة وعلى تلك التي كانت طرفاً فيها من حكام ودول، إلى تلمس وعي ضرورة التغيير، خاصةً وان المزاج «الثوري» الذي رافق وثبة كانون 1948 وما بعدها، بدأ يتسلل إلى الجيش بصورةٍ غير مُعلنة في البدء، بفعل التراكم الكمي للأحداث وتطورها النوعي،

ونتيجة لدخول الحزبية السياسية الحديثة والمتعددة المشارب إلى المكونات الاجتماعية، وكذلك إلى المؤسسة العسكرية ذاتها وتأثر عناصرها الشابة بها سواءً من الضباط الصغار أو من المراتب الأدنى، «ضباط الصف والجنود»، مما اثمر وعياً أكثر نضجاً وتوثباً وتألباً ضد العرش والنظام برمته، وأنضجت علاقات ارقى نوعياً مما سبق، بين الكتل العسكرية أو بعض من قيادتها مع الاحزاب السياسية المعارضة. سواءً بصورة منفردة [مع الشيوعي؛ الاستقلال؛ الوطني الديمقراطي؛ والى حدما مع البعث]، أو مجتمعة كما هي مع جبهة الاتحاد الوطني.

ومن العوامل الاخرى الخاصة بالمؤسسة العسكرية، التي لعبت دوراً في بلورة واستيعاب وعي التغيير وتبنيه، هو الأصل الاجتماعي لمنتسبي الجيش سواءً اكانوا ضباطاً، والصغار منهم بخاصةً، أو من المراتب الادنى. إذ توسعت القاعدة الاجتماعية للطبقات الوسطى في المجتمع منذ النصف الاول من الخمسينيات، بخطى واسعة ومتسارعة حتى بلغت نسبتها في حدود 28 ٪ من مجموع السكان، أي في حدود 740 الف فرد في مطلع 1958[113].. مما أفسح المجال لأبنائها، للانخراط في المؤسسة العسكرية، لهذا نرى ان أغلبية الضباط، منذ منتصف الاربعينات، ينحدرون من هذه الفئات الاجتماعية بمختلف شرائحها المتوسطة والصغيرة، والتي غالباً ما تكون طامحة نحو التغيير والراديكالية بحكم تكوينها ونفسيتها وموقعها في التركيب الاجتماعي في عالم الأطراف.. كما انها غالباً ما تكون متناقضة في مصالحها وتوجهاتها مع نخبة الحكم السياسية والقوى الاجتماعية المستندة إليها.

والحالة هذه تكون جذريةً أكثر، بالنسبة لقاعدة المؤسسة العسكرية التي تضم ضباط الصف والجنود، وخاصةً المتطوعين منهم، الذين ينحدرون من قاع الطبقات والفئات الاجتماعية المسحوقة في الريف والمدينة، وهم الأكثر تضرراً من غيرهم، من فشل السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، ومن تعسف وجور علاقات الإنتاج شبه الكونيالية عامةً، وشبه الإقطاعية السائدة في الريف خاصةً، وهم المتلظون من جور واقع التخلف، مما يدفع بالعديد من قواها العاملة والشابة إلى الانخراط في المؤسسة العسكرية. هذا الواقع الموضوعي يدفعها إلى تبني البرامج الأكثر راديكالية، التي تعبرعن جوهر طموحاتها وتتلاءم معها. وهذا ما يكتشفه الباحث عند تحليل الاتجاهات السياسية / الاجتماعية التي غزت الجيش منذ ان غرست الحزبية ذاتها بين صفوفه في اواسط الثلاثينيات، واشتدت مع مطلع الخمسينيات.

وهنا لابد من الإشارة إلى دور منظومة العوامل الذاتية / النفسية للضباط، كحوافز

لتبني فكرة التغيير. إذ يلعب الطموح الشخصي والبعد الذاتي، الذي تغذي نزعته طبيعة وخصوصية المؤسسة العسكرية وعلاقاتها؛ ودرجة التفاعل النفسي/ الاجتماعي السائد، والمتماثل مع نزعة [**الزعامة الملهمة، الصمدانية**] و [**عبادة الابطال**]، والمستنبطة من التراكم الثقافي ـ السيسيولوجي العام؛ من القيم والمعتقدات ذات البعد التاريخي؛ ومن الانوية ـ الذاتية.

ويضاف إلى ما سبق، ما تشيعه انظمة المؤسسة العسكرية ذاتها، بصورة مباشرة اوغير مباشرة، وتغذيه بصورة دائمة الابعاد التاريخية لدور الجيش في تكوين السلطة العراقية، المنطلق من فكرة مفادها [بأنهم ليسوا خدماً للدولة، بل اسياداً لها].. وقد حققت هذه الفكرة ذاتها في الثلاثينيات، بعد ان رافقت نشوء الدولة.. ومن ثم احتجبت عن الظهور بعد فشل حركة مايس 1941 ، لتستعيد نفسها ودورها منذ نهاية الاربعينات.

هذة العوامل وغيرها، دفعت بالقوى الواعية من منتسبي الجيش إلى تبني فكرة / فعل التغيير خاصةً عندما اقترنت بالعوامل الموضوعية للمؤسسة ذاتها والبلد بصورةٍ عامة.

2 ـ الظروف الموضوعية للبلد: الداخلية والخارجية

أما بصدد العوامل الداخلية للبلد، والمحفزة لتكتل الضباط، كوسيلة بقصد التغيير، فقد تمثلت في العديد من المحاور الأرأسية منها:

الأزمة البنيوية للنخبة السياسية وسياساتها، وآليات وظروف عملها، ومضمون توجهاتها وما اصابها من فشل، ادت جميعها إلى ان تكون عرضة إلى الحراك الافقي الدائم والتبدل المستمر والى عدم الثبات في ادارة السلطة العامة، ضمن دائرتها الضيقة، خاصةً بعد المخاض الكبير لوثبة كانون 1948؛ وجملة الانتفاضات الشعبية اللاحقة، وعلى الاخص في عامي 1952 ، 1956 . سواء الشاملة منها أو الجزئية لمساحات الوطن؛ للبعض من فئاته أو طبقاته؛ للمطلبية العامة أو المحدودة.. والتي عبرت كلها عن ذاتها بمختلف اشكال الحراك الاجتماعي ذي الايقاع السريع، من اضراب إلى اعتصام، من مناشدات إلى مصادمات، والتي عكست في جملتها، حالة الرفض لسياسة النخبة، التى وجدت نفسها في حالة صراع تناقضي تناحري مع هذا الحراك الاجتماعي، سواءً بصدد توسيع القاعدة الاجتماعية للحكم أو تغيير آليته؛ في افساح المجال للفئات الوسطى والمثقفة، أو من اجل بناء وتوطيد مؤسسات المجتمع المدني واستقلاليتها عن الدولة؛ في التوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ في تعجيل التنمية الاجتصادية المتوازية جغرافياً واجتماعياً، بغية الحد من

منطق قانون التطور اللامتكافئ لكافة مناطق البلد.. وغيرها من المطاليب المنبثقة والمشتقة عما ذكر اعلاه.

إن ردود فعل النخبة السياسية والعرش، على هذه المطاليب المُعبر عنها، والذي اقترن في الكثير من الأحيان بالعنف الشرس، قد نجم عنه أيضاً تبلور فكرة الإبتعاد النهائي، الذي لا رجعة فيه، عن العائلة الهاشمية الحاكمة وعرشها في العراق، وعن القوى الاجتماعية المساندة لها، التي اوجدت نظاماً سياسياً عقيماً لم يؤدِ حتى إلى إعادة إنتاج ذاته، بدرجةٍ ارقى نوعاً وأوسع كماً وأكثر تلاؤماً ومتطلبات الواقع الاجتماعي المتغيّر، مما ادى به إلى كبح القدرات الذاتية لآليته على تجاوز ازمته البنيوية الداخلية وإنعكاساتها الخارجية. وكانت نتيجتها الطبيعية اغلاق منافذ التغيير لديه، ناهيك عن القوى الاخرى من خارجه، وإجترار نفسه، والهيمنة شبه المطلقة للعقلية التي تجاوزها الزمن روحاً وممارسةً.

كما لمست عمق ازمة الحكم هذه، العديد من القوى الوطنية بل وحتى الاجنبية، منها سفارات بعض الدول الغربية، كبريطانيا وأمريكا على وجه الخصوص، اللتين رأتا ضمن منطق مصالحهما، ان هنالك ضرورات موضوعية وذاتية للتغيير. وقد أشارتا إلى العديد من اعضاء النخبة الحاكمة والى العرش، بضرورة إصلاح بعض البنى وتحسين جزء من آلية الحكم وتحديث وتوسيع قوام النخبة السياسية، وذلك بفتح المجال أكثر فأكثر امام العناصر المثقفة والفئات الجديدة. كما اقترحتا إبعاد الرموز التقليدية المسيطرة على الحكم، من امثال عبد الإله ونوري السعيد وغيرهما من المخضرمين من الضباط الشريفيين. لكن هذه الرغبة اصطدمت بصخرة الرفض من قبل هؤلاء، مما دعا **البريطانيين والأمريكان، كلاً على حدة، الى التفكير باستخدام الجيش للقيام بانقلاب فوقي بإشرافها لتدارك حدوث ما لا تحمد عقباه. وقد فاتحوا بالفعل بعضاً من قيادات المؤسسة العسكرية للقيام بذلك**[114].

كما لعبت العوامل **الاقتصادية** وبخاصةً ما يتعلق منها بالبناء الاقتصادي وسيادة الأنماط الاقتصادية المتخلفة التي لا تنسجم ولا تتناسب وضرورات التنمية وروح العصر، وخاصةً في الريف حيث العلاقات شبه الإقطاعية الكابحة لزيادة الإنتاج القومي، كما ان تباطؤ الإنتاج الاجتماعي وإعادة إنتاجه، والتوزيع السيء للثروة الاجتماعية، وعقم الآلية الاقتصادية للدولة، كمنتج ومبدد للريوع النفطية وغيرها، عوامل ساعدت على ايقاظ جذوة **«ضرورة التغيير»، لدى المسيسين من الضباط**. وقد انعكس ذلك كله في المطالب الشعبية المُعبر عنها، في الأهداف التي تم تبنيها من قبل أغلب كتل الضباط الاحرار.

وفي الوقت ذاته، لعبت، كما سبق وذكرنا، **سياسة السلطة الخارجية**، عربياً ودولياً،

دوراً في انضاج فكرة التكتل لأجل التغيير، وخاصةً تلك العوامل الناجمة عن الارتباط الشمولي بالغرب عامةً وبريطانيا خاصةً، والتي كانت وراء ما حدث في فقدان فلسطين وما آل إليه الواقع العربي من تشتت وتخلف. ثم امتدادات هذه السياسة، التي جسدها حلف بغداد وغائيته، وما انبثق عنه من علاقات وآلية عمل وهدف؛ وما تمخض عنه من أحلاف اقليمية ودولية، ساهمت في ابعاد العراق عن حركة التحرر العربية الناهضة في حينها، والهادفة لتحقيق ذاتها والحصول على موقع مؤثر لها في الزمن الحضاري.

كما كان من جملة العوامل التي عجلت في بلوغ مرام التكتل وغائيته، هي جملة التغيرات التي **شهدتها دول الجوار، العربية والإقليمية**، منها:

ـ النجاح السهل للثورة المصرية، الذي أعاد الامل، وفي الوقت ذاته أسرع في انضاج البعد الذاتي لتشكيل حركة الضباط الاحرار، والتماثل وإياها في العديد من المحاور. إلى جانب كثرة الانقلابات العسكرية ونجاحها السهل في سورية، لقد ساعد كل ذلك في إيقاظ الجيش العراقي وإحساسه بقدرته، على استعادة الدور الذي كان يلعبه في الثلاثينيات، وطموح بعض من قياداته آنذاك على التماثل مع ما جرى في المنطقة.

ـ كما ان كسر طوق احتكار السلاح الذي نجحت فيه الثورة المصرية، قد ساهم في تحريك مطلبية التماثل وإياها، أو على الاقل، تحديث مكونات سلاح الجيش العراقي، ضمن الظرف الملموس الناجم عن حلف بغداد، حيث أن ما اشتراه العراق من حلفائه، لا يمكن مقارنته بما استلمته الثورة المصرية من جيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي السابقين، ولا بشروط بيعه. وقد زاد هذا من علامات استفهام الضباط الواعين والمسيسين وشكوكهم نحو الحكم وحلفائه، خاصةً اذا علمنا ان مطلبية تحديث معدات الجيش العراقي كانت، منذ تكوين الدولة مدار نقاشات ساخنة مع العرش والوزارات وحلفائهما، وكانت من إحدى دوافع القضاء على بكر صدقي وحكومته، عندما تجرأ وطلب من دول المحور تحقيق ذلك. وتجددت ذات المطلبية عند الاستعداد لحرب فلسطين الأولى، حيث امتنعت بريطانيا عن تزويد الجيش بما يلزمه من احتياجات ضرورية بحجج واهية، حتى باعتراف بعض اعضاء النخبة السياسية كما مر بنا.

ـ نمو حركة التحرر العربية سواءً في المغرب العربي عامةً والجزائر خاصةً، أو في لبنان والخليج وعمان، وما لعبته عملية تأميم قناة السويس، من تثوير للذات الاستقلالية، كما أن الموقف المعادي ، أو على الاقل، غير المبالي إزاءها من قبل نخبة الحكم السياسية، أدى إلى ازدياد وتائر النقمة العامة ضد نخبة الحكم هذه وعجل في بلورة فكرة اسقاطها كنخبة

وكمشروع سياسي / اجتصادي.

ـ تفاعلات عملية تأميم النفط من قبل حكومة مصدق في إيران، والتي اثارت مجدداً، موضوعة النفط وضرورة الاستفادة منه والحصول على أكبر ما هو ممكن من عوائده. خاصةً اذا، علمنا بأن النفط وكيفية استغلاله والموقف من الاتفاقيات النفطية، كان احد اهم المقايس التي تقاس بها مدى وطنية وجدية اية حكومة. وهذا ما طبع العقل والسلوك السياسي العراقي برمته منذ اكتشاف النفط. وكانت مطلبية كامل الجادرجي لتعديل اتفاقية النفط، عندما كان وزيراً في حكومة انقلاب بكر صدقي، وما اثارته بريطانيا من ردود فعل ضدها لاتزال ماثلة في الاذهان.

ـ وأخيراً تنامي الظرف الدولي الملائم لحركات التحرر التي تناضل من اجل استقلال اوطانها السياسي والاقتصادي؛ المقترن بتصاعد وتائر الصراع ضد الاحلاف العسكرية في عالم الأطراف، ومنها في عالمنا العربي بعامة ومشرقه على وجه الخصوص.

هذه العوامل وغيرها جردت نظام الحكم / النخبة من مقوماتها الشرعية، ومن مبررات إدارتها للسلطة ودوام بقائها. مما دفع بحركة الضباط الاحرار، نحو استكمال بعدها الذاتي والارتقاء به إلى مستوى الطموح المنتظر والمتمحور حول تشكيل حركتهم، الذي اقترن بالفعل الملوس من جهة، ومن جهة أخرى بإحساس الضباط، والمسيسين منهم خاصةً، بقدراتهم الذاتية على إحداث التغيير، بما يمتلكوه من ادوات قسر مادي، بالتماثل مع ما ساد في المنطقة. أي بمعنى آخر تفاعلت هذه العوامل بصورةٍ مجتمعة جدلياً وأثمرت في بلورة كل من:

- **شكل الظاهرة:** تنظيمات عسكرية متعددة، تبلورت في مركز واحد يدور في فلكه أو قريباً منه، تنظيمات اصغر حجماً، يجمعها.

- **مضمون الظاهرة:** المنصب على تبني التغيير المنشود في شكل وجوهر الحكم، وذات مضامين اجتصادية / سياسية تتلاءم، إلى حد كبير، والواقع العراقي وامتداداته العربية.

هذه التفاعلات الداخلية في المؤسسة العسكرية، كانت ذات طابع سري، لم تتطابق مع ظاهر الحالة. حيث ان الشكل العام للظاهرة، تم التعبير عنه بالقول: [**الجيش هادئ هنا**] في حين ان مضمونها كان ينبئ عن قوة تغييرية كامنة ولم تُكتشف ماهيتها ولا غائيتها ولا

مكوناتها[115] للنخبة السياسية الا لماماً، ولم يعرقل سير الحركة من بلوغ المرام المخطط له.

وهكذا تجلت ظاهرة جديدة، كانت تتفاعل داخلياً مع الظواهر الاخرى، لترسم وتؤرخ لواقع العراق المستقبلي.. ألا وهي حركة الضباط الاحرار. وهذا ماهو مخطط لدراسته في الجزء الثاني من هذه الدراسة الموسعة.



ـ 5 ـ

النخبة العسكرية
والاستيلاء على السلطة

«السلطة: هي الخضوع لإرادة الآخرين»

5 ـ 1 ـ من تاريخية مكونات السلطة في العراق

تطورت نظرية القانون الدستوري، في سياق تكامل أركانها في العصر الحديث، لتستقر في إحدى جوانبها الأرأسية على التمييز بين السلطات الثلاث العامة، والتي تكونت عبر سياقات وصيرورات الإرتقاء التاريخي لمنظومة المفاهيم القانونية العامة، وعبر تعمق التخصصية لهذه القوانين في تنظيم وتقنين تناقضات المصالح، سواءً الفردية منها أو العامة والتي تنشأ استجابةً لحاجات الحياة الاجتصادية وسيرورات تطورها.. وفي درجة ارتقاء الوعي الاجتماعي / الحضاري العام.. وفي الموقف من السلطة، بوجه خاص، وسلطة الدولة على الاخص، منذ ان اجرى مونتسكيو هذا التقسيم عام 1748 ، والذي أصبح احد أرأس المذاهب في فلسفة القوانين والنظرية الدستورية التي اخذت بها الدساتير الحديثة، والذي يناهض في جوهره وغاياته مركزة السلطة في مصدرٍ واحد، تلك التي تعبد الطريق نحو الاستبداد حتماً.

يوضح تاريخ علم السياسة، ان السلطة الحديثة، قد توزعت بين ثلاثة مجاميع رئيسية متخصصة ومتداخلة جدلياً فيما بينها وهي:

ـ سلطة تصنع القانون ـ السلطة التشريعية.

ـ وأخرى تفسرالقانون ـ السلطة القضائية.

ـ و ثالثة تنفذ القانون ـ السلطة التنفيذية.

تُمثل عملية الاستقلال التخصصي بين هذه السلطات، معياراً لتقدم الحياة السياسية عامةً والدستوريةً خاصةً. وفي الوقت ذاته، فإن هذا التكثيف العام لمهام كل سلطة لا يعني الانفصال التام بين هذه السلطات، بل انها تُكمل بعضها البعض، ضمن السياق المُنظم لها، الا وهو الدستور أو ما يطلق عليه «القانون الأساسي».

تؤكد العلاقة العضوية الحية، والتفاعل المتبادل المُثمر بين هذه السلطات في الانظمة الدستورية الحديثة، على جملة مبادئ رئيسية يجب توفرها في ذات القانون الأساسي المنظم لهذه العلاقة منها:

- أن الفصل بين هذه السلطات بقدر ماهو ضرورة موضوعية، فإنه بالقدر ذاته يجب ان تكون العلاقة بين السلطات مرنة ومتبادلة من حيث الرقابة والمحاسبة والمسؤولية.
- أن تقوم على أساس الانتخاب المباشر والسري، مع ضمان الترشيح والانتخاب لكافة الافراد، بغض النظر عن الجنس والانتماء الفكري والأثني والديني، وضمن الأطر التي يحددها القانون.
- التأكيد على مبدأ الممارسة العملية لجوهر ومضمون المبادئ الدستورية، وليس الشكلية النظرية فحسب.
- منح سلطة تفسير القانون، الاستقلال التام عن مؤثرات السلطتين الاخريتين وعن سلطة النفوذ الاجتصادي للأفراد الطبيعيين والمعنويين.
- عدم احتكار السلطات في مركز واحد، لأن ذلك يؤدي، لامحال، إلى الاستبداد.

لقد اقتبست أغلب بلدان عالم الأطراف، أو فُرض عليها، العديد من القوانين الدستورية العامة المعمول بها والمستقاة من تجارب البلدان المتطورة، التي لم تكن انعكاساً لواقعها الموضوعي، ولا لقيمها الاجتماعية ولا لمنظومة قوانينها وأعرافها المحلية. مما ادى إلى تشويه الحالة الدستورية واضطراب مكوناتها والإخلال بالعلاقة بين السلطات الثلاث. إذ اخذت العلاقة بينها شكلاً عمودياً تسلطياً. فغالبا ما تتركز السلطة الفعلية بيد الملك أو / رئيس الجمهورية أو الدولة، الذي يُخضع لسلطته، السلطة التنفيذية، التي بدورها تُخضع السلطة التشريعية لمشيئتها، وتنتهك استقلالية السلطة القضائية، طالما ان النظم الدستورية المطبقة في هذه البلدان لم تكن نتاج لواقع تطورها الموضوعي ولا استجابة إلى متطلباته.

لأن النقل الميكانيكي وعدم مراعاة الظروف الحياتية الملموسة، سيؤدي حتماً إلى مسخ جوهر النظم الدستورية وتشويه غائيتها وكبح آليتها.

هذه الحالة الاخيرة وجدت صداها في العراق الحديث، ويمكن رصدها بوضوح عند تحليل تاريخية تطور النظام الدستوري وطبيعة مفرداته والعلاقة التي حكمت عناصره وآليات ادارة وتكوين السلطات الثلاث والعلاقات المتبادلة فيما بينها وأخيراً، وهو العامل الأهم، التطبيقات العملية لمبادئ ومواد القانون الأساسي النافذ المفعول.

لقد عمد العراق، بدافع من قوى الاحتلال، بعدما قررت ان تُديره بصورةٍ غير مباشرة، عبر الجماعات المحلية، إلى اقامة هياكل سياسية وإعادة تنظيم بعض النزر مما كان قائماً فيه، ليتلاءم والوضع الجديد، عقب نيل الاستقلال السياسي أو حتى قبل ذلك. إذ أُنشئت انظمة ذات سمات هجينية مركبة تجمع بين الحديث الغربي والتقليدي المحلي الموروث.. فأقامت نظاماً دستورياً، مقتبساً من الهيكل العام للأنظمة الدستورية الغربية التي اخذت بمبدأ تقسيم السلطات المتخصصة، (التشريعية؛ القضائية؛ والتنفيذية)، والتي أُريد لها ان تعمل، وفقاً لآلية مماثلة لمحيطها الأصلي الذي اقتبست منه، في مجتمع يختلف جذرياً في كل مقوماته الاجتصادية / السياسية، وفي درجة تطور الوعي العام والقانوني منه بصورةٍ خاصة. لكن ما اعتُمد نظرياً تباين عملياً. فعلى سبيل المثال، أصبحت **السلطة التنفيذية** مهيمنة، دون غيرها من السلطات، على القرار المركزي الاول في الدولة، وبالتالي المؤثرعلى كل مستويات قرارات السلطات الاخرى الرسمية، التشريعية والقضائية، وحتى اللا رسمية منها، كمؤسسات المجتمع المدني من منظمات وأحزاب ونقابات، وفي كثير من الأحيان، على المؤسسات الدينية وسلطتها الروحية، وغيرها من التجمعات اللارسمية غير المرتبطة بالدولة.

هذه الحالة هي نتاج للظروف الموضوعية والذاتية التي افرزها واقع التخلف والسيطرة الاستعمارية القديمة [العثمانية]، والجديدة [البريطانية]، وما نجم عنهما من تخلف طال كل المكونات الحياتية بالنسبة إلى الاولى، ومن علاقات غير متكافئة تستهدف تعجيل تصدير فائض القيمة الاقتصادي إلى المراكز الرأسمالية، بالنسبة إلى الثانية، حيث كيّفت هذه الاخيرة، واقع نشاطها الاقتصادي /السياسي في بلدان الأطراف ومنها العراق، بما يخدم أهدافها الانية والبعيدة المدى. أي بمعنى آخر، اقيمت في هذه البلدان، اثناء أو بعد خروج المستعمرين، انظمة مقتبسة من النظام السياسي للدولة المستعمِرة. هذه الانظمة المستوردة زُرعت في ارضية اجتماعية / سياسية / فكرية غير ممهد لها، ولم تكن متكيفة مع الواقع

الموضوعي السائد فيها آنذاك، مما ولد هجائن متباينة، في مجمل منظومة القوانين العامة والدستورية، انعكس في الممارسة الحياتية، سواءً على ذات الطبقات الحاكمة أو الارستقراطية القديمة أو على مختلف النواحي الاجتماعية / السياسية البعيدة، كل البعد، عن المضامين الحقيقية لجوهر تلك الانظمة وما استهدفته، حتى انها كفت عن العمل الواعي والغائي، وأصبحت مجرد مظاهر شكلية خالية الوفاض من مضمونها، وبالتالي أصبحت عاجزة عن تحقيق ذاتها وعن الآمال المرتجاة منها.

في الوقت ذاته لابد من الإشارة إلى الظروف الموضوعية لهذه البلدان والمتمثلة في: ضعف التطور العام فيها، وتعددية الأنماط الاقتصادية، وبخاصة ما قبل الرأسمالية، وضعف قاعدتها الاقتصادية المادية، وتنوع البنى الاجتماعية المناظرة لها، وما تفرزه من علاقات اجتماعية وروحية بطريكية / ابوية. كلها عوامل هيأت الظروف المادية للاستبداد، وعلى الأخص، عندما حُصرت أهم القرارات في مركز واحد. وهذا ما انعكس عملياً في الحياة الدستورية، ان وجدت فعلاً. وذلك عندما تركزت القرارات الأرأسية بيد **السلطة التنفيذية المركزية** والمؤسسات المشتقة منها، وعلى الاخص مؤسسات العنف المنظم، التي في ظروف تاريخية معينة، ترتقي وقتياً وبصورة ظاهرية، كما لو انها فوق المجتمع ومغتربةً عنه، أي ظهورها بصورة مستقلة نسبياً.

تاريخية العراق المعاصرونظامه الدستوري، لا يبتعدان عن هذه الحالة الا في جزئياتها المشتقة عن خصوصيته الزمانية / المكانية. حيث صيغ الدستور واقتُبست، أغلب مواده، من دساتير البلدان الغربية، ومن القانون البلجيكي على وجه الخصوص، وأقيمت هياكل للسلطة منبثقة عنه، متماثلة مع ما كان سائداً في تلك البلدان، دون ان تأخذ بعين الاعتبار واقع درجة التطور التاريخي للحياة التشريعية والدستورية فيه، وما كان سائداً في الواقع العراقي.

وتأسيساً على ذلك، استُحدث العرش واستُورد له ملك، وكانت العلاقة بينه وبين الوزارة مفقودة التكافؤ والتوازن، إذ ان قرارات هذه الاخيرة لا تصبح نافذة المفعول الا بعد مصادقة الاول عليها، الذي بإمكانه اقالة الوزارة (المادة 25 الفقرة 6 من الدستور)، في الوقت الذي كانت سلطة الملك تقوم على قاعدة «مصون غير مسؤول». وعلاوةً على ذلك منح دستور عام 1925 الملك، ضمنياً، حق اقالة الوزارة، والذي أصبح حقاً صريحاً بعد تعديله عام 1943 .

كما مارست السلطة التنفيذية، دوراً فاق ما هو منصوص عليه دستورياً، إذ سيطرت

على كافة ابعاد السلطتين الاخريتين، فقد نصت (م 26 ، ف 2) من القانون الأساسي على إعطاء الحرية لمجلس الوزراء في حل مجلس النواب دون ضوابط، ومنحه والملك حق تشريع المراسيم في اثناء عطلة مجلس النواب، أو فضه أو حله (م 26 ، ف 3). وبعبارةٍ أدق (نجد هذه الفقرة قد صيغت بشكل يُمكن السلطة التنفيذية من تطبيق أحكام المراسيم سنين عديدة، دون ان تلزم السلطة التشريعية بتقرير رأيها حول تلك المراسيم... وهذا معناه شل السلطة التشريعية والافتئات على سلطتها)[116]. كما لعبت السلطة التنفيذية دوراً كابحاً للسلطات اللارسمية، الا بما يخدم مآربها، وسلبتها من ممارسة مهامها الرقابية.

كذلك الحال بالنسبة إلى السلطة التشريعية / مجلس الامة [الأعيان والنواب]، وخاصةً الاخير، الذي أصبح العوبة بيد السلطة التنفيذية، منذ تأليف اول مجلس نيابي وممارسة أعماله سنة 1925، الذي جرت الأعمال التحضيرية اللازمة لانتخاب اعضائه في وزارة الهاشمي الاولى [2 - 8 - 24 / 21 - 6 - 25] وانتهت في الوزارة السعدونية الثانية [26 - 6 - 25 / 1 - 11 - 26]. منذ ذلك الحين أصبح المجلس النيابي طوع بنان يد كل حكومة قائمة. وذلك لأن فساد طريقة الانتخاب صارت تمكن كل وزارة من حله وإجراء انتخابات جديدة، اذا رغبت في جمع مجلس مشحن بالأنصار والموالين لها، مما ادى إلى اضعاف السلطة التشريعية واختلال التوازن بينها وبين السلطة التنفيذية[117]. وقد وصفت، هذه الوضعية بعبارة مكثفة للغاية، ما صرح به رئيس الوزراء السابق احمد مختار بابان أمام محكمة الشعب، قائلاً: (ان كل رئيس وزراء يجري انتخابات، يتفاهم مع البلاط ويتفقوا على الأسماء. وهذه الحقيقة يعرفها الكل)[118]. ويؤكد هذا الرأي رئيس الديوان الملكي السابق في عهد فيصل الثاني عبدالله بكر، بصدد كيفية اجراء انتخابات الدورة السادسة عشرة عام 1958 ، بالقول أن: (نوري السعيد - رئيس الوزراء وسعيد قزاز وزير الداخلية جلبوا قائمة وعرضوها على الملك والأمير عبد الإله واتفقوا عليها)[119]. وهذا بحد ذاته مناهض للدستور العراقي الذي شرعوه بأنفسهم.

بمعنى آخر، ومن خلال التجربة العيانية الملموسة للعملية الانتخابية، يمكننا القول بالتوافق مع الحقيقة الموضوعية، بأنه لم تُمارس اية انتخابات حرة، طيلة عمر التجربة البرلمانية، إذ كانت الحكومة تتدخل لتزيفها، بحيث سارت كلها على وتيرة واحدة. فالقوائم تُعد سلفاً من قبل مثلث الحكم الذي ضلعاه المتناظران هما الوزارة والعرش وقاعدته بريطانيا (عبر مندوبها السامي لحين 1932 ، والسفارة بعد ذلك)، ومن ثم الفوز بالتزكية أو

بالتزوير، أو بإكراه عناصر المعارضة على سحب ترشيحهم. إذ وصلت التدخلات (إلى درجة رفض مراجعة البعض بشأن ترشيح انفسهم... وتهديدهم في حالة اصرارهم على الترشيح)، كما عبر عن ذلك عضو النخبة وزير العمل والشؤون الاجتماعية داود الحيدري في كتاب استقالته المرفوع إلى رئيس الوزراء محمد الصدر عام 1948[120]. وقد أيد مثل هذه الواقعة المرشح لانتخابات الدورة السادسة عشر نوئيل رسام الذي (اضطر إلى الانسحاب قبل بدء عملية الانتخاب وتحت تأثير الضغط الشديد الذي واجهه من رجال البلاط وإدارة الشرطة... وقال انه كان قد رشح نفسه في انتخابات سابقة لكن نوري السعيد كان يشطب اسمه)[121]. وأكثر من ذلك ما اعلنه صراحةً نوري السعيد نفسه عام 1944 ، وبإصرار ومعرفة مسبقتين، عندما تحدى بعض النواب مخاطباً اياهم: (نظام الحكم يقضي بإجراء انتخابات في المملكة وللشعب ان ينتخب من يعتمد عليه ليراقب ويسيطر على امور الدولة. هذا هو أساس الحكم، ولكن بالنظر إلى قانون الانتخابات الموجود بأيدينا هل بالإمكان، أُناشدكم الله، ان يخرج احد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة، مالم تأت الحكومة وترشحه. فأنا اراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقيل الآن ويخرج، ونعيد الانتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائباً؟)[122].

وعلى هذا المنوال أجرت وزارة نوري السعيد الحادية عشر [50/9/1 - 52/1/21]، خلافاً لروح ومواد الدستور، تعديلاً على قانون الانتخاب الذي بموجبه وضع مبدأً جديداً اعتبر الطعن في الانتخابات التي تجري بمقتضى القانون جريمة يعاقب عليها الفاعل بالحبس لمدة لا تتجاوز السنتين أو بغرامة لا تتجاوز ال 500 دينار، اذا حصل هذا الطعن بعد تصديق المضابط الانتخابية، وقد تم التصديق عليه في 28 حزيران 1952 . هذا التعديل جعل وزارات الخمسينيات تمتلك حرية واسعة في التلاعب بنتائج الانتخابات تحت حماية القانون[123].

ومن المخالفات الدستورية الواضحة المتبعة آنذاك ان القوائم كان يتم إعدادها أحياناً دون الرجوع إلى رأي النائب المرشح، لذا كان العديد منهم لا يعرفون عن أي لواء (محافظة) هم مرشحون. ويعترف احد اعضاء النخبة بأنه، سمع عن فوزه بالنيابة من الراديو، في الوقت الذي لم يرشح نفسه لها مطلقاً[124]. **مما يمكننا من القول ان عملية الانتخابات كانت شكلية بحته، ولا تمت إلى مفهوم الانتخاب بصلة.** انها إن لم تكن

تعييناً مسبقاً، فهي الاقرب جداً إليه من الانتخاب مما ادت إلى عدم تراكم ممارسات انتخابية حقيقية وفعالة.

إضافة إلى ذلك لم تكن المجالس النيابية المُعينة هذه تمارس دورها الرئيس، كرقيب على السلطة التنفيذية، وإنما بالعكس، كانت تابعة لها، رغم تشدق النص الدستوري، الذي حدد أبعاد هذا الدور، ورسم حدود تحرك هذه المجالس وآلية أعمالها. وتدل التجربة التاريخية على ان مسلك الحكومات المتعاقبة تجاه البرلمان، **يُظهر منها أن البرلمان، عملياً، مسؤول امام الحكومة و ليس العكس كما هو مفترض دستورياً**، إذ اشترطت العديد من الحكومات علىالعرش، حل البرلمان قبل تأليفها، أو تقوم بحله بالاتفاق معه بعد تشكيلها. علماً أن الدستور، وفقاً للمادة 66 منه، اناط بالبرلمان وحده سحب الثقة من الوزارة، أو من بعض اعضائها لغاية 1943 . بعد ذلك شاركه في هذا الحق الملك (أو الوصي على العرش)، الذي مارسه مراراً كذات دستورية. **في حين لم يمارس البرلمان حقه الدستوري في سحب الثقة، ولا مرة طيلة عمره، من وزارةٍ ما ولا حتى من وزير واحد من الوزراء الذين بلغ عددهم 778 وزيراً طيلة المرحلة، بالرغم من توفر ما يستوجب ذلك.** و (لم تسقط أو تشكل وزارة واحدة من الوزارات العراقية الثمانية والخمسين تحت قبة البرلمان)[125]. ويُعلِمُنا التاريخ السياسي للوزارات العراقية أن أغلب وزاراته، كانت تسقط بسبب الخصومات الذاتوية / الانوية ضمن الوزارة الواحدة؛ أو بسبب عدم تأييد العرش لها، مما يُثير الخصومة بين اعضائها عندما لا تستقيل الوزارة بنفسها، ولم يكن سقوطها ناجماً عن مطلب الأغلبية الشعبية أو ممثليها في البرلمان، ان كانوا ممثلين حقيقيين لها، فمثل (هذه الوزارات لم تكن تمثل الديمقراطية البرلمانية، وإنما كانت حكومات وزارات ليس إلا) حسب تعبير لونكريك.

في الوقت نفسه كان مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية)، يمارس ضغطه المعنوي على مجلس الأمة من خلال الوزراء انفسهم والذين هم اعضاء فيه، وُجوباً حسب نص الدستور. كما أن النواب كانوا مدينين للوزارة في تبوئهم عضوية البرلمان. إذ كل دورة برلمانية هي حصيلة اجراءات غير شرعية ولا دستورية نتيجة للتزوير المفضوح، التي يعترف بها كحقيقة واقعة أحد أعمدة النخبة بالقول: (إن مشكلات البلد ناشئة في الدرجة الاولى من ضعف الوزارات التي قامت في البلاد، لأنها لم تستند إلى مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً حراً لتمثيلها تمثيلاً صحيحاً، إن فقدان التمثيل النيابي الصحيح هو الذي باعد بين الشعب والحكومة، فلو ان مجلساً تشريعياً تجري انتخاباته على وجه صحيح، وقام في البلاد لقلت هذه المشكلات إلى درجة محسوسة). وأضاف (أنه زامل نوري السعيد في

وزارته الثامنة واتفق وإياه على ضرورة تبديل قانون الانتخاب و بشكل يضمن عدم التدخل الحكومي، ويضمن للمجالس النيابية حرية العمل، دون ان تهدد بالحل، وعلى هذا فإن الدورة المقبلة يجب أن تكون حيادية أو إئتلافية، وتكون مهمتها حل المجلس القائم وانتخاب مجلس جديد على أساس قانون انتخاب جديد)[126]. ويشير عضو النخبة ذاته إلى كيفية اجراء الانتخابات بالقول: (استمرت عملية الانتخابات واستمر الضجيج والتشاحن خلالها حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ووزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء...)[127]، وكانت قائمة الترشيح هذه، تبقى عادةً، مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتلفون إلى المتصرفين [المحافظين]، في بعض الدورات، وفي بعضها الآخر، كان البلاط (يجمع المتصرفين بصورة خاصة في العاصمة ويصدر إليهم التعليمات اللازمة بِشأن المرشحين الذين يختارهم.. متجاهلا رئيس الوزراء) كما تم بالنسبة للدورة النيابية الحادية عشر عام 1947[128]. ويطلب منهم ان يبذلوا جهدهم لإنجاحها. لهذا السبب خلا البرلمان من المعارضة الحقيقية والفعالة الا نادراً. ذلك لأنَّ النخبة السياسية الحاكمة انطلقت من فكرةٍ، كما عبر عنها احدهم، عقيمة وضيقة الافق، مفادها أن حرية الانتخاب هي اداة (سوف تستعمل لمساعدة المشاغبين والموتورين وحلفائهم الشيوعيين والغوغائيين، وعندما انتهت الانتخابات أصبح عدد من هؤلاء نواباً... ولما كُلف السعيد بتأليف الوزارة عام 1954، اشترط حل المجلس فوافقت السلطات العليا على ذلك فحُل)[129].

وقد سبق هذا التاريخ العديد من المحاولات المشابهة والتي مارسها أغلب رؤساء الوزارات كـ/ نوري السعيد؛ حمكت سليمان؛ الكيلاني؛ السويدي؛ العسكري؛ المدفعي؛ السعدون وغيرهم من اعضاء النخبة [للمزيد راجع الجدول رقم 10 في الملحق]. وعَبَّر أيضاً عن ذات الفكرة، علي جودت الايوبي الذي أجرى الانتخابات البرلمانية بصورة مخالفة للدستور وقوانين الانتخابات، ليضمن فوز مرشحيه، مما واجه انتقادات شديدة من قبل المعارضة في البرلمان، إلا أنه واجههم بصراحة القول: (إن الاساليب التي اتبعت في الانتخابات هي نفس تلك الاساليب التي طبقت في الانتخابات السابقة)[130]. وقد أيَّد الفكرة ذاتها المندوب السامي البريطاني السابق، هنري دوبس ووصف الانتخابات في مقالة له في جريدة التلغراف اللندنية بالقول: (إن الساسة في العراق كلهم ضدنا وضد ما يسمونه حلف البلاد ودار الاعتماد، ولولا **أساليب انتخابية خاصة** لما حصل مجلس رضي بالتصديق على المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاخيرة)[131]. [التوكيد منا ـ الناصري]. ويصف ذات الحالة لونكريك بالقول: (وكان النواب انفسهم، في مجلس النواب، يتم

اختيارهم بالقليل من اصوات الناخبين الذين يخضعون للتعليمات والذين لا وجود لهم، بدلاً من تعيينهم من قبل الوزراة القائمة في دست الحكم. ذلك ان قوائم المرشحين يتم نقلها إلى المحافظين باعتبار انها تضم أسماء المرشحين الذين تريدهم الحكومة مع استثناءات غير متواصلة بالنسبة لأسماء النواب)...(وحتى مجلس النواب كان يتم اختياره بشكل اشبه بالتعيين من الانتخاب)[132].

كما يشير الوزير/عضو النخبة آنذاك علي الشرقي، في كتابه «الأحلام»، إلى الظاهرة ذاتها، إذ يقول: (إن ارشد العمري كان بإندفاع وهمة هستيرية يدير الانتخابات في الظاهر بصفةٍ حيادية، ولكن معمل الترشيح كان في غرفة رئيس الديوان الملكي. وكانت المحاولة للمجيء بأكثرية بلاطية... حسب الخطة المرسومة) وهذا الامر امسى احد القواعد غير المدونة لتأليف الوزارة العراقية إبان المرحلة الملكية، وُسنة تسيرعليها كل وزارة جديدة تقريباً.. فالوزارة الجديدة ما تكاد تتسلم امور البلاد حتى تستصدر الإرادة الملكية بحل مجلس النواب. حتى باتت المعركة من اجل الانتخابات الحرة والتصويت المباشر احد اهم مطالب الحركة السياسية المعارضة طيلة تلك المرحلة[133]. والتي كانت تجابه بصخرة الرفض من قبل مثلث الحكم. حتى ان احد الوزراء (عمر نظمي)، استقال من منصبه احتجاجاً على رئيس الوزراء محمد الصدر [29/1/ 48 - 16/6/48]، الذي نزل عند رغبة القوى الوطنية للشارع السياسي المعارض لاتفاقية بورتسموث، والتي سماها الوزير المذكور (رغبة رجل الشارع). وبلغت عملية التزييف ذروتها حين نشرت جريدة الرائد (قائمة اعدتها وزارة الداخلية بأسماء النواب الذين سيفوزون!! في الانتخابات قُبيل يوم من اجرائها. وكانت مطابقة بالضبط لنتائج اليوم التالي، سوى ان النائب الحكومي (المزمن) سلمان الشيخ داود فاز في العمارة بدلاً من الرمادي).

في تلك الحقبة الزمنية، موضوعة الدراسة، كان من المفروض انبثاق ثمانية مجالس نيابية طيلة الفترة (1925 - 1958).. لكن الواقع العملي، للحياة البرلمانية اللادستورية، التي ذكرت بعضاً من خروقاتها اعلاه، افرزت ستة عشر مجلساً، أي ضعف المقرر دستورياً، علماً بأن عمر الدورة الواحدة هو اربع سنوات. لكن لم تُكمل سوى دورة واحدة مدتها القانونية كاملة طيلة هذه المرحلة، وهي الدورة التاسعة [2/6/1939 - 9/6/1943]. وحتى هذه الدورة لم تستكمل مدتها القانونية، إذ: (أن الفضل في ذلك لا يعود إلى احد، انما الصدف، نعم الصدف أو حسن الصدف هي التي اوجبت اكمال المجلس دورته، فقد اتضح ان الدعاية المغرضة في الخارج كانت تبث دعايتها بعدم مشروعية الحكومة الحاضرة،

فكان خير جواب عليها عدم حل المجلس النيابي، لإفهام من في الخارج بأن المجلس لم يتغير ولم يؤت بمجلس جديد لتأييد الوضع الحاضر) حسب تعبير نوري السعيد[134].والأكثر من ذلك ان احداها، الدورة الرابعة عشر، لم تُكمل سوى سويعاتٌ من عمرها الفعلي، إذ بعد الانتخابات مباشرةً، والتي انتهت في 1954/7/26 ، تمتع المجلس بعطلته الصيفية، وحُل في 1954/8/3 بعد جلسة الافتتاح والقاء خطاب العرش مباشرة، نتيجةً لفوز (11) نائباً وطنياً معارضاً من خارج نخبة الحكم.

ومن نافلة القول ان نشير إلى واقعة، توضح مهزلة الانتخابات ومدى تلاعب اضلاع مثلث الحكم فيها، وخاصة السلطة التنفيذية متمثلةً برئيس الوزراء، مفادها ان عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء، رشح السيد عطا الخطيب للنيابة (فأوعزت وزارة الداخلية لمتصرف ديالى من جهة والى متصرف الكوت من جهة اخرى ترشيح الخطيب للنيابة عن اللواء التابع لهما، وظهرت النتائج فإذا عطا الخطيب يُعلن اسمه نائباً عن هذين اللوائين خلافاً للأعراف القانونية والدستورية... إذ اعلن الخطيب في الجلسة الافتتاحية للمجلس ان الانتخابات مزورة بدليل انتخابه عن لواء الكوت وهولا يعرف احداً بهذا اللواء...وأنه لم يرشح نفسه عن الكوت)[135].

أما بصدد حرية التعبير والمناقشة في مجلس النواب، فمن خلال الاستقراء الموضوعي لواقع الحياة البرلمانية في العراق الملكي يمكننا الإشارة، **بقوة الموضوعية العلمية، إلى ان الخط البياني لروحية هذه المجالس وطريقة عملها ونزاهة انتخابها، كان يسير نحو الإنحدار السلبي المستمر، إذ كانت كل دورة انتخابية هي أسوأ من سابقتها، حتى آل الامر إلى سخرية انتخابات التزكية، بحيث أصبح النواب، كالموظفين الحكوميين، لا يملكون من حرية اتخاذ القرار إلا ما ندر، من هذه الشخصية أو تلك، في هذه المناسبة أو في أخرى.** مما رفع بالمقابل من وتائر مطلبية القوى الاجتماعية الجديدة بالانتخابات الحرة والنزيهة. حتى آثر العديد من اعضاء النخبة السياسية الابتعاد (نوعا ما عن الحكم وترك المجال مفتوحاً لنوري السعيد ليحكم كيفما يشاء. نعم لقد تولى كثيرون رئاسة الوزارة كالأيوبي والمدفعي والسويدي والهاشمي والباجةجي حمدي والباجةجي مزاحم والصدر والعمري مصطفى ونور الدين محمود وصالح جبر والجمالي ومرجان وغيرهم. لكن عمر وزاراتهم كان قصيراً وكان يؤتى بهم لظروف خاصة أو استثنائية ملحة، وكثيراً ما توضع في طريقهم العراقيل، وكان بعضهم لا يقوى على مواجهة المجلس لأن أكثريته من حزب نوري السعيد أو من كتلته النيابية فيضطر هذا إلى طلب تأجيل جلسات المجلس

النيابي أو مسايرته ليضمن على الاقل تسيير أمور وزارته، وإذا ما طلب أحد رؤساء الوزارات حل المجلس لا يجد أكثر الأحيان استجابة من الامير عبد الإله على هذا الطلب فيضطر إلى الاستقالة)حسب قول عضو النخبة جميل الأورفه لي[136].

ومن هذا العرض، يمكننا استنتاج حالة يمكن تعميمها على حكومات المرحلة الملكية برمتها، باعتبارها ذات واجهة لصيغ ديمقراطية شكلية تبرز من خلفها، ومن واقع ممارساتها لحل المعاضل الاجتماعية، صور من الاستبداد والاضطهاد والتعسف، عكست في بعض أوجهها الانانية، بكل دلالات المفهوم، التي كست ممارسات النخبة السياسية لسلطة الحكم. تلك النخبة التي لم تتمتع الا بتنوع ضئيل جداً في وجهات النظر نحو الأهداف الاجتصادية / السياسية المراد بلوغها، مما حرمها من التنافس على اسس مبدئية ومن خلال تبني مناهج لا معدي عنها بصفة اصيلة، مما ادى في إحدى نتائجها إلى التبدل السريع في قوام كلا السلطتين التنفيذية والتشريعية، وخاصةً مجلس النواب. (وأن تصبح حظوظ الوزارات معتمدة ليس على مواقف النواب الممثلين الذين يستطيعون بإبداء تلميح، من اسقاط الوزارة، بل على الفتن الشخصية التي كانت تجري وراء ظهورهم. لقد غدا واضحاً تماماً بأنه اذا لم تنغمس اليد الوحيدة التي تملك السلطة في امثال هذه الدسائس الشاقة، فإن تلك اليد سوف يتم رفعها من قبل الملك، حيث تتوفر الفرصة، أو الحتمية في الغالب، امام بعض السلطات الاخرى للتدخل في اتخاذ قرار في الامر، **وذلك هو الدور الذي يقوم به الجيش في مثل هذه الحالة**)[137]. رغم ان هذا الدور قد تغيّر من حيث الشكل فحسب، بعد عام 1941.

وهكذا.. فالأصل في الانتخابات هو أن القوى السياسية [سواءً احزاب أو عناصر مستقلة]، هي التي تقدم مرشحيها، ولا يتوجب على السلطة التنفيذية ان تقوم بذلك، أي لا تهيئ مرشحين عنها، طالما ان مهمتها الدستورية تنحصر، وجوباً في اجراء عملية الانتخاب بصورة محايدة. لكن الذي كان يجري آنذاك هو عكس ذلك. إذ كانت السلطة التنفيذية تسهم بصورة مباشرة في اعداد قوائم مرشحيها بالإتفاق مع ضلعي مثلث الحكم، وتمارس شتى الاساليب لفوزهم من خلال التأثير على سيرورة عملية الانتخاب بكليتها. وكان التزوير احد أكثر الاساليب المؤثرة وضوحاً. وقد اختلف دور كل ضلع من اضلاع مثلث الحكم من مرحلةٍ لأخرى وحسب طبيعة الظرف.. فقوى الاحتلال مارست هذا الدور بقوة أكبر في العقدين الاولين من تاريخ تأسيس الدولة، ومن ثم ضعف امام القوة الدستورية التي منحت للعرش منذ الاستقلال وعلى الاخص منذ عام 1943 . كما

كان يتوقف الدور التأثيري للوزارة على شخصية رئيسها الذي قد ينافس المضلعين الآخرين في هذا المضمار، وهذا ما امتلكه السعيد دون غيره، حيث كان له ثقله المعياري في هذا المجال، مقارنةً برؤساء الوزراء الآخرين. وقد تجلى هذا عندما فرض شروطه، وهو في خارج العراق، على الوصي، والقاضية بوجوب حل مجلس النواب المنتخب في الدورة الرابعة عشرة، قبل موافقته على تأليف الوزارة. وهذا ما تم له، إذ سافر الوصي اليه، بناءً على نصيحة السفير البريطاني، لمصالحته وإبلاغه بالموافقة على شروطه.

أما بصدد **مجلس الاعيان**.. فدستورياً هو مجلس يُعين **اعضاؤه** من قبل العرش، من (الأفراد البارزين في الحياة العامة، ممن قدموا خدمات متميزة لبلدهم)، وكان عددهم حسب دستور1925 ، يتكون من 20 عضواً، وأصبح يتكون من ربع عدد اعضاء مجلس النواب، وفقاً لتعديل الدستورعام 1943 .

إن الوقائع كانت تشير إلى سيطرة شيوخ القبائل وكبار التجار والملاكين والعوائل الارستقراطية القديمة على المجلس، لأن أغلبهم كانوا صنيعي قوى الاحتلال والسلطة المركزية. وقد احتفظ أكثريتهم بعضوية المجلس لأكثر من دورة، التي امدها دستورياً 8 سنوات، وبعضهم كان يحتفظ بها وبعضوية الوزارة في آن واحد.. مما وَلّد تداخلاً وظيفياً وازدواجية في ممارسة السلطة، ادت في نهاية المطاف إلى تقوية موقع السلطة التنفيذية على مجلسي الامة [الأعيان والنواب]، خاصةً إذا علمنا أن قرارات الوزارة كانت تُعتمد في السلطة التشريعية من قبل نفس الوزراء وبتأثيرهم[138]. أما بصدد تعيين الأعيان فقد كان هنالك ازدواجاً في اللجنة المخولة بالتعيين وفقاً لدستور 1925 ، إذ كانت رئاسة الوزارة تشارك في بعض الأحيان في تقديم مرشحين للعضوية بناءً على طلب الملك، وعليه (إن اشراك رئيس الوزراء في توقيع قرار التعيين [الإرادة الملكية]، يغطي الممارسة الحقيقية لهذا الحق من جانب الملك. فهو اذن يتستر بهذه الواسطة وراء رئاسة الوزارة. ان هذا الازدواج في جهة تعيين الاعيان مع تغلب دور الملك على دور الوزارة، قاد إلى قيام حالة غير منطقية ومنافية للروح البرلمانية. إذ أصبحت الوزارة مسؤولة عن تعيين اعضاء مجلس الاعيان باعتبار ان رئيسها يوقع على ارادات التعيين، في حين ان الملك هو المسؤول الحقيقي)[139]. أي ان رئاسة الوزارة أصبحت مسؤولة عن فعل لم يكن لها فيه دور أساسي وتتحمل مسؤوليته الدستورية. وهذا يُعد انحرافاً دستورياً.

وقبل الخوض في دراسة تركيبة السلطة التنفيذية وتحليل عناصرها حسب الأصول المهنية (عسكري، مدني)، لابد لنا من إلقاء الضوء، على بعض نقاط الضعف في الكيان

الدستوري الذي ساد والذي يمكن ايجاز نقائصه البارزة بقدر الموضوع الذي نبحثه لنقول:

1 ـ ان وجود مجلس الاعيان المعين من قبل الملك، والذي يملك سلطات مماثلة لسلطات مجلس النواب، يخالف كل القواعد العلمية في التمثيل الحر للشعب.

2 ـ ان حق اقالة الوزارة وإن يكن الدستور غير مدون في إنكلترة كان يمنحه للملك، لكن هذا الحق أصبح منعدماً فعلاً، إذ لا يمكن التوفيق بين القاعدة القائلة بأن «الملك يسود ولا يحكم» وبين إعطائه حق اقالة وزارة متمتعة بثقة ممثلي الامة. «وهذا ما ينطبق على النظام البرلماني في العراق وخاصة بعد تعديل الدستور عام 1943»

3 ـ ان الفقرة الخاصة بإصدار المراسيم (م، 26 ، ف، 3 من الدستور ـ الناصري) يجب ان تعدل تعديلاً جذرياً بحيث يحول دون تمكين السلطة التنفيذية من الاستيلاء على اختصاصات السلطة التشريعية وشلها...

4 ـ ان جعل عطلة المجلس ستة اشهر يراد به تخليص السلطة التنفيذية من مراقبة السلطة التشريعية اطول مدة ممكنة...

5 ـ ان ما جاء في الفقرة الاولى من المادة 64 من القانون الأساسي[الدستور] من جواز صيرورة الشخص وزيراً وإن لم يكن عضواً في احد مجلسي الامة مدة ستة اشهر، معناه في التطبيق العملي ان الوزارة قد أصبحت مرتبة نهائية من مراتب التوظيف. بينما يتطلب النظام الديمقراطي السليم ان يكون الوزراء اولاً وقبل كل شيء رجال سياسة ورجال دولة يحملون افكاراً سياسية معينة معلنة من قبل، يلتزمون بها ويحاسبون عليها من قبل الرأي العام والسلطة التشريعية.

6 ـ ولا شك ان القانون الأساسي العراقي بحاجة إلى إصلاح جدي شامل لتقوية مركز السلطة القضائية و تحقيق استقلالها استقلالاً تاماً. ويجب فوق ذلك ان تكون «المحكمة العليا»، محكمة قضائية بالمعنى الدقيق، غير مكونة من رجال سياسيين كما هو الحال بالعراق. إذ نصت الفقرة الثالثة من المادة 82 من الدستور العراقي على تكوين المحكمة العليا من ثمانية اعضاء عدا الرئيس ينتخبهم مجلس الاعيان، اربعة من بين اعضائه وأربعة من حكام محكمة التمييز أو غيرهم من كبار الحكام...

7 ـ ولا شك ان أي إصلاح دستوري لا يمكن ان يتحقق ما لم توجد وسيلة قوية تمكن الافراد من التعبير عن ارادتهم تعبيراً حراً صادقاً وهذا لا يأتي الا بإصلاح طريقة الانتخاب...)[140].

8 ـ لم يمنح الدستور المرأة حق المشاركة بالانتخابات سواءً بالترشيح أو التصويت، مما ادى

إلى استبعاد نصف المجتمع عن المساهمة في اختيار ممثليه. وهذا يعتبر خرقاً لقواعد القانون الدستوري ولميثاق حقوق الإنسان الذي صادق عليه العراق، لكنه لم يضمه إلى التشريع الوطني المعمول به. كما ان الدستور منع افراد القوات المسلحة من الترشيح والانتخاب، واستثنى الضباط الذين لهم الحق في الترشيح وفقاً لتعديل 1943 .

نخلص إلى القول ان، التوازن كان مفقوداً بين السلطات الثلاثة، فالحكومة اقوى من الشعب، والسلطة التنفيذية اقوى من السلطة التشريعية، ومجلس الاعيان اقوى من مجلس النواب، وطريقة الانتخابات لا تمكن من اختيار مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً صادقاً. وكان الملك فوق كل هذه السلطات، خاصةً بعد تعديل الدستور الذي منحه سلطات واسعة خلافاً لروح وماهية الأنظمة الدستورية الحديثة.

وهكذا يتضح ان السلطة التنفيذية قد سيطرت على المفأصل الأرأسية للسلطة العامة، وشلت السلطات الاخرى من القيام بواجباتها، كما كونت من بينها جماعة الحكم وعوائله، أي بمفهوم علم الإدارة ما يطلق عليه اسم (**النخبة السياسية**)[141] التي تعاقب اعضاؤها على تسنم المناصب الرئيسية والثانوية للوزارة، وانغلقت، كنخبة، على ذاتها وأصبح الدخول اليها أمراً في غاية الصعوبة، الا بما تستوجبه أو تفرضه الظروف وقانون الطبيعة [الوفاة]. حتى ان بعضهم قد شعر بضرورة توسيع دائرة الحكم وهذا ما عبر عنه عام 1946 ، الوصي عبد الإله بالقول: (إعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات، فلقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين بثقافة عالية من شبابها. لكن هذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيه الصحيح الذي قوامه فسح المجال لأكثر عدد ممكن من الشباب للاضطلاع بمختلف المهام وتمكنه من تبوؤ المناصب الكبرى).علماً بأن هذه الرغبة، المنقولة عن الوصي عبد الإله، كانت في أساسها متأثرة بالمناخ الدولي والانفتاح الديمقراطي الذي ساد العالم عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والقضاء على الفاشية والنازية، كما انها لم تكن تعبر عن رأي الوصي بذاته، قدر ما كانت تعبر عن رأي قاعدة مثلث الحكم (السفارة البريطانية) التي كتبت الخطاب اعلاه، والتي لمست جملة التغيرات في العالم والمنطقة وأهمها:

دخول الولايات المتحدة كعنصر جديد في المنطقة؛ وتأثيرات النموذج السوفيتي، بكل ابعاده، وتسربه إلى ضمائر وعقول القوى الاجتماعية الجديدة؛ ما ساد العالم من نفحة الديمقراطية وازدياد وتاثر حركات التحرر في عالم الأطراف؛ عقم انظمة الحكم القائمة في المنطقة؛ تهيئة الظروف لقيام دولة اسرائيل. وغيرها من العوامل التي أرغمت بريطانيا وتبعها

ضلعا مثلث الحكم، على تخفيف القيود التي يرسف فيها العراقيون، بغية امتصاص الاحتقان وركوب الموجة التجديدية التي اجتاحت العالم. لذا فكروا بتوسيع النخبة السياسية وإدخال عناصر جديدة اليها والى حد ما من العناصرالشابة والمتعلمة.. الا ان هذه الرغبة / الضرورة لم تتحقق وأهملت بدرجة كبيرة. وهذا ما يوضحه الحجم الكلي لأعضاء النخبة والقوى التي دخلت فيه من جهة، ودرجة المقاومة التي قادها المخضرمون من اعضاء النخبة والذين انضم اليهم الوصي بذاته، كما ذكر ذلك الوزير المقرب له خليل كنه[142]. من جهة ثانية وهذا ما سنعود إليه لاحقاً.

5 ـ 2 ـ تحليل بنية الوزارة وفقاً للأصل المهني

لقد شُكلت، طيلة الحكم الملكي 58 وزارة، احتوت على (778 منصباً وزارياً، تناوب على احتلالها 166 شخصاً فقط)[143]، فكان المعدل العام للمرات التي استوزر فيها عضو النخبة السياسية [الوزير]، قد بلغ في حدود 4,7 مرة. مع العلم **بأن نسبة كبيرة من اعضاء النخبة، هم من ذوي الأصول العسكرية، أو ممن كانوا ضباطَ احتياط في الجيش العثماني لمدة زادت عن ثلاث سنوات.** وهذا يعزز الفرضية التي انطلقنا نحو إثباتها في دراستنا هذه، وهو ما سوف نبرهن عليه الآن:

لقد افرزت ظروف، مرحلة تكوين الدولة في العشرينيات، الموضوعية والذاتية؛ الداخلية والخارجية؛ طبيعة البناء الاقتصادي وأنماطه.. ارهاصات ولادة نواة للنخبة العسكرية من الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني، ذات منزلة سياسية متميزة، لها حضورها الفعال ضمن نخبة الحكم السياسية. وقد بدأت بالتكوين آنذاك واستمدت، على العموم، مكونات قوتها من عدة مصادر متداخلة، رسمية وغير رسمية، ومتغيرة من فترةٍ إلى اخرى، تتضمن في ذاتها مقومات القوة.

ومن المعلوم ان السلطة، بمفهومها العام، تتكون وتتبلور مكوناتها بالأساس من ثلاثة مصادر أرأسية، تتفاعل فيما بينها جدلياً. و غالباً ماتختبئ خلف الادوات الداعمة لها. هذه المصادرهي:

- الشخصية ومقوماتها؛
- الملكية والثروة؛
- التنظيم: الرسمي واللارسمي.

وعلى العموم تظهر هذه المصادر العليا للسلطة بصورة متداخلة بعضها بالبعض الآخر بشكل دائم تقريباً، خاصةً في المجتمعات الصناعية المتطورة ذات الاسلوب الرأسمالي، متحدة بشكل دائم تقريباً. فالشخصية ومقومات الزعامة تتعزز أكثر فأكثر بالثروة والملكية والعكس بالعكس. وذات الشيء ينطبق على القوة المستمدة مقوماتها من التنظيم، بغض النظر عن شكل تواجده (الاجتماعي، أو رابطة الدم، الرسمي أو اللارسمي، الحديث أو التقليدي)، التي ستعزز مكانتها من خلال قوة وجاذبية الشخصية القيادية فيها، أو/ و مع مصادر تمويل التنظيم. وستزداد مصادر القوة فعاليةً إذا ارتبطت الملكية والثروة بالتنظيم، وكذلك بالشخصية الآسره و مقوماتها.. وحتى التنظيم نفسه يتدعم و يزداد دوره وتأثيره اذا ما اقترن بالملكية و مقوماتها والزعامة الشخصية وقدراتها الجاذبة، لتكون جميعها مصادر نوعية وكمية مؤثرة للقوة.

وبالرغم من الدور المستقل لكل مصدر في تعزيز السلطة، الا انه في الوقت ذاته يرتبط بطبيعة جوهر السلطة ان كانت قسرية / دكتاتورية، أو سلطة قائمة على الإقناع المتبادل أو تلك المتضمنة في ذاتها على محفزات وترغيبات ذات مضامين تآزرية تكافلية. كما ان ما يؤثر على فعالية السلطة هو طبيعة ونوعية اسلوب الإنتاج والتطور الاجتصادي المتحقق في البلد، حيث تختلف تبعاً لذلك كيفية ممارسة السلطة نوعاً وشكلاً. فالتاريخ الإنساني يوضح لنا تلك العلاقة القائمة بين قوة الشخصية والسلطة.. فهناك قادة وزعماء اكتسبوا واغتصبوا السلطات ومارسوها بفضل قوتهم الجسمانية، في حين هناك آخرون استولوا عليها بفضل مواهبهم وكفاءاتهم وقدرتهم على الاقناع وتغيير آراء الآخرين وبالتالي اخضاعهم لآرائهم ومقاصدهم، ساعدتهم في ذلك قنوات عديدة كانت بمثابة حلقة الوصل بينهم وبين الجماهير مثل: المؤسسات الاجتماعية او/ و الدينية، أو /والسياسية. تداخلت في سياق ممارسة السلطة نفسها مع المصادر الأرأسية الاخرى.

تتفرع المصادر الأرأسية للسلطة بدورها إلى فروع رئيسية مشتقة منها. وتتباين اشكالها حسب طبيعة التطور الاجتصادي/ السياسي للبلد وجغرافية مكانته واستراتيجية موقعه. أي بمعنى آخر ان شكل تحققها وقوة تأثيرها ليست متساوية فهي تختلف من بلد لآخر ومن مرحلة لأخرى، حسب درجة التطور في السلم الحضاري لذلك البلد وعلاقاته الدولية.

لقد توصلنا من خلال تحليل واقع ومصادر السلطة، في عراق النصف الاول من

القرن العشرين وبداية تكون الدولة، إلى ان مصادر القوة للنخبة السياسية الحاكمة آنذاك قد تمثلت بمجموعة من المصادر امتلك عضو النخبة بعضاً منها، أهلته إلى الولوج في دهاليز السلطة.هذه المصادر هي:

- قوى الاحتلال البريطاني.
- رابطة الدم (العلاقات الأسرية ـ العشائرية ـ القبلية).
- الملكية والثروة.
- الروابط الشللية والعصبوية.
- الشهرة والوجاهة الاجتماعية.
- الكفاءة والمقدرة.
- امتلاك أو التصرف بوسائل العنف المادي.
- التجمعات الرسمية واللارسمية وحركة الجماهير الشعبية.

ان مصادر القوة هذه تخضع، من حيث المرونة والثبات وفعالية التأثير ودرجة الاولوية، إلى طبيعة تطور المجتمع ودرجة نضج المؤسسات الدستورية. فهناك مصادر قوة مستقرة نسبياً، بغض النظرعن المرحلة أو الظرف الحسي الملموس للعلاقات الاجتماعية، كالثروة التي تعطي لمالكها مصادر قوة حتى وإن كان خارج السلطة السياسية. ومنها ما له قوة تأثير تتوقف على طبيعة الظرف السائد. فمثلاً لم يستمد العديد من شيوخ العشائر سلطتهم وقوتهم، إبان مرحلة الاحتلال، من المقومات الذاتية لمؤسسة العشيرة، بقدر ما كانت هناك قوى خارجية تضخ فيهم مقومات القوة والحياة بصورة اصطناعية، أي بفعل الدعم المادي والمعنوي لسلطة الاحتلال لهم، ومن ثم سلطة الدولة المركزية بعد ذلك. وذلك من خلال تغير واقع الملكية في المشاعية الريفية للعشيرة لصالح رئيس العشيرة ومن ثم خضوعها لمنظومة قوانين خاصة بها كـ (قانون دعاوي العشائر لعام 1918 والأعراف المعمول بها داخل الريف)، مما عزز سلطته ومكانته داخل مؤسسة العشيرة. كما ازدادت هيبة وسلطة هؤلاء الشيوخ عندما سُمح لهم امتلاك قوة قمع قسرية محدودة (الحوشية).

كذلك بالنسبة إلى العرش، الذي لم يستمد قوته من خلال الإرث المعنوي للملك وحده فحسب، بل من دعم ومساندة قوى الانتداب التي عينتهُ. وهذا يسري على كافة

المكونات الأرأسية التي كونت القاعدة الاجتماعية للدولة العراقية، وعلى جميع اعضاء النخبة السياسية الحاكمة.

أما بالنسبة للضباط، بخاصة الشريفيون منهم، موضوع دراستنا، فلم تكن مصادر قوتهم ناجمة عن قدراتهم وكفاءتهم الذاتية فقط، بل من دعم وتأييد قوى الاحتلال لهم بالأساس، في المراحل الاولى على الاقل، ومن ثم امتلاكهم لأكثر من مصدر من مصادر القوة المذكورة اعلاه، وخاصةً ما يتعلق بامتلاكهم المعنوي، وبالتالي تصرفهم بوسائل العنف المادي، و من ثم ما كونوه من روابط الشللية واعتمادهم على رابطة الدم..الخ. وهذه الحالة تسري كما اشرنا اعلاه على بقية القوى الاجتماعية التي كونت قاعدة الحكم الجديد. لكن الواقع الموضوعي والذاتي افرز مكاناً خاصاً لقوى العنف المنظم [الضباط].

ومن ناحية اخرى، كان اعضاء النخبة السياسية يستبدلون مصادر قوتهم ويراكمونها في الوقت ذاته، حسب الفترة الزمنية المعاشة، وحسب طبيعة الظرف المادي الملموس وتناقضاته التناحرية واللاتناحرية. وبغية توضيح ذلك سنحاول إيراد نماذج ملموسه، لبعض اعضاء النخبة ونرى ماهية مصادر القوة التي اعتمدوا عليها:

فبالنسبة **لرشيد عالي الكيلاني**، أحد الاقطاب المؤثرة لغاية 1941، فإنه استمد عناصر قوته في البدء، من العناصر التالية:

- الإرث المعنوي المستمد من نسبه العائلي ومكانة أسرته الدينية.
- تحصيله الدراسي وكفاءته الشخصية.
- من التنظيم الحزبي (شارك في عدة احزاب منها حزب الإخاء، من ثم الإخاء الوطني).
- وفي الثلاثينيات اعتمد على قوة العشائر.
- وفي مطافه السياسي الاخير استبدلها واعتمد على قوة الجيش وعلى الاخص على تأييد العقداء الاربعة.

وحول أهمية العامل الاخير، فقد أشار نفسه إلى ذلك كما جاء في مذكرات طه الهاشمي الذي قال فيها: (اجتمعت بالكيلاني وعرضت عليه فكرة تسليم رئاسة الوزارة لناجي السويدي ليتفرغ إلى الشؤون الداخلية. ولفت نظره إلى ضرورة التقرب من البلاط، إذ لا يصح ان يصطدم بالانكليز ويعاكس البلاط... فلم يوافق على هذا الرأي وعلى اثر

ذلك سألته عن القوة التي يستند اليها في حالة اصطدامه مع البلاط فقال قوة الجيش)[144]. وهكذا يتضح ان الكيلاني كغيره من اعضاء النخبة، كان يستبدل اولوية عناصر القوة حسب الظروف الموضوعية، ودرجة ثبات وديمومة ذلك المصدر ومدى قوة تأثيره نسبة إلى قوة وقدرة خصمه.

وتنطبق هذه الحالة، في خطها العام، على **توفيق السويدي**، الذي استمد عناصر قوته في البدء من:

- المركز الاجتماعي لعائلته.
- تحصيله المهني كضابط احتياط في الجيش العثماني.
- كفاءته الدراسية والعلمية.
- ومن ثم من علاقات المصاهرة، التي كونها من خلال زيجته من بنت اخ رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، الذي أصبح مصدر قوته الأساسية وسنده في صعوده إلى قوام النخبة وتكوين وزارته الاولى [29/4/28 - 29/8/25]، وقد اعترف بذلك، حيث يصف، في مذكراته، أن عم زوجته كان ملجأه ومصدر قوته[145].

أما نوري السعيد، الذي (كانت آماله معلقة على دعم الجيش والتفافه حوله في كل الوقائع السياسية التي حصلت خلال الاربعين سنة الماضية (المقصود المرحلة الملكية - الناصري)... فبقوة الجيش تمكن نوري السعيد من ان يؤلف 14 وزارة، فحاز قصب السبق على اقرانه السياسيين، و بقوة الجيش كان يسمع صوته للملك والحكومة ويفرض ارادته عليهم كلما تأزمت الامور واشتد أوارها، وقد بذل نوري السعيد جميع جهوده ليكافيء الجيش على مؤازرته له في السياسة والمواقف الحرجة لتقوية نفوذه ومركزه حتى انه أصبح يصارع كل القوى المعارضة لتوسيع الجيش من حيث العدد والعدة و يحول دون مناقشة ميزانية الدفاع، مدعياً بأن كل مناقشة تفشي سراً للعدو لا يجوز كشفه)[146]، كما قال توفيق السويدي. بمعنى آخر ان نوري السعيد استمد مصادر قوته من عناصر متعددة ومركبة في آنٍ واحد:

- فبالإضافة إلى كفاءته السياسية وخبرته.
- ومقومات شخصيته.
- خبرته التي استمدها من خدمته في الجيش العثماني ومن ثم الجيش العربي في سورية.

- كما استمدها، بصورةٍ أساسية، من دعم بريطانيا له؛ وهذا ينطبق على الأغلبية المطلقة من اعضاء النخبة، وإن كانت له خصوصية في ذلك.

- من الشللية التي نسجها.

- ومن المصاهرة التي كونها وما نجم عنها.

- من العلاقات التي اقامها مع القوى الاجتماعية التي استند النظام اليها كالعشائر والعوائل التقليدية.

- ومن ممارسته الطويلة جداً للسلطة ذاتها التي منحته، في العشرية الاخيرة من عمره، مصادر قوة كبيرة جداً، مقارنةً بنظرائه الآخرين من اعضاء النخبة السياسية.

وهذه الحالة كانت تسري، بشكلها العام، على كافة اعضاء النخبة السياسية الحاكمة وبالأخص على مركز نواتها، وان تباينت من حيث شكل وتعدد مصادر تكوينها، واستمرار ديمومتها وطبيعة ظروفها الزمنية. فكلما كثرت مصادر القوة لدى عضو النخبة السياسية، كلما ازداد عدد مرات استيزاره أو/ و إشغاله لمناصب مؤثرة في القرار السياسي.

وفي الوقت نفسه، امتلكت مؤسسات الدولة والمجتمع، أو بعضها على الاقل، مصادر قوة تأثيرية على مسارات القرارات المركزية مثل: العشائر والقوى التقليدية والدينية وعلى الاخص المؤسسة العسكرية، التي اخذت تشق طريقها للتأثير من خلال:

- ما أُنيط بها من دور.

- وبما تملكه من وسائل قسر مادية متطورة.

- وما مَلَكَ ضباطها من كفاءة وخبرة. وغيرها من المقومات، مقارنةً بما هو سائد آنذاك. كل هذا أهَلّهم والشريفيون، على وجه الخصوص، من الزحف نحو مراكز السلطة والقوة، وتداولوها فيما بينهم، وأغلقوا، ما استطاعوا، من منافذ التسلل إلى هذه المراكز المفصلية مثل: رئيس وزراء، وزير، عين، نائب، متصرف (محافظ)، و مدير عام....الخ. بعد ان نزع أغلبيتهم البدلة العسكرية، وليس عقليتها التركية المتشبعة بروح الغطرسة والاستعلاء و الاستبداد، والتي كانت مدعمة على الأغلب من قوى الاحتلال. وهذا ما يمكن الوقوف عليه عند دراسة وتحليل واقع السلطة التنفيذية.

فخلال الفترة 1920 - 1941 ، تشكلت 30 وزارة، تداول رئاستها 13 شخصاً.. كان 7 منهم من ذوي الأصول العسكرية، أي بنسبة 54 ٪، تداولوا رئاستها 21 مرة، أي بنسبة 70 ٪ . في حين ان الذين تداولوها من ذوي الأصول المدنية، لم يتجاوز عددهم سوى 5 اشخاص، أي بنسبة 46 ٪، تداولوها 9 مرات فقط، أي بنسبة 30 ٪ .

أما اذا وسعنا دراستنا للظاهرة ذاتها لتشمل المرحلة بكاملها (1921 - 1958) فيلاحظ (من الجدول رقم 6 في الملحق)، بأنه تسنم وتعاقب على رئاسة الوزارة 23 شخصاً. كان منهم 15 شخصاً من ذوي الأصول العسكرية، أي ما نسبته أكثر بقليل من 65 ٪ . في حين لم يترأس الوزارة من ذوي الأصول المدنية سوى 8 اشخاص، أي بنسبة اقل بقليل من 35 ٪ . أما بصدد عدد مرات ترؤس الوزارة خلال المرحلة برمتها والتي هي الاخرى تصب في الاتجاه العام للظاهرة التي نحن بصدد اثباتها، فهذا ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم(4)

يوضح الأصل المهني لرئيس الوزراء خلال الفترة 1920 - 1958 ونسبتهم المئوية

الأصل	العدد(*)	النسبة المئوية ٪	الزمن المفترض بالشهر(**)
المدنيون	23	39.7	184
العسكريون:	35	60.3	280
الشريفيون	29	50	232
آخرون	6	10.3	48
المجموع	58	100	464

المصدر: حنا بطاطو، ط عربية. الجزء الاول ص220 مصدر سابق.
النسب والزمن من استخراجنا.
(*) لم تحتسب هنا الوزارة النقيبية الاولى لكونها شُكلت قبل تأسيس الدولة العراقية.
(**) احتُسب الزمن على أساس المعدل العام لعمر الوزارة العراقية والذي هو 8 اشهر، وإن كان اقل من ذلك بقليل.

ومن الجدول اعلاه، يلاحظ ان الذين تسنموا رئاسة الوزارة 58 شخصاً، كان 23 منهم من ذوي الأصول المدنية أي بنسبة لم تتجاوز الـ 40 ٪، في حين بلغت هذه النسبة أكثر بقليل من 60 ٪ لذوي الأصول العسكرية الذين سيطروا على رئاسة الوزارة 35 مرة. وعند تحليل مكونات هذه الاخيرة، نلاحظ ان الضباط الشريفيين، الذين كونوا نواة النخبة

العسكرية، قد أصبحوا، نواة النخبة السياسية الحاكمة ومحورها المركزي، حيث استولوا على ما نسبته 50 ٪ من رئاسة الوزارة. أي بمعنى آخر ان ذوي الأصول العسكرية وجهوا وأداروا سياسة الحكم طيلة المرحلة الملكية.

أما من **الناحية الزمنية**، فإذا احتُسبت على أساس **المعدل الافتراضي العام** لعمر الوزارة الواحدة إبان المرحلة والذي احتسبناه على أساس، تقسيم زمن المرحلة على عدد الوزارات التي تشكلت فيها، فسيكون اقل بقليل من 8 اشهر، فيلاحظ ان ذوي الأصول العسكرية قد حكموا ما يقارب 280 شهراً، أي أكثر بقليل من 23 سنة من أصل 38 سنة، أي أكثر من 60 ٪ من العمر الزمني للمرحلة برمتها. وبمقابل ذلك نجد أن ذوي الأصول المدنية لم يحكموا سوى 184 شهراً، أي في حدود 15 سنة، أي اقل من 40 ٪ .

وسوف يتضح جوهر الظاهرة، اذا حللنا (الجدول رقم 5 في الملحق)، الذي يبين ان 36 وزارة مكثت في الحكم اقل من 8 اشهر، في حين ان البقية، وهي 22 وزارة، مكثت أكثر من المعدل العام المفترض، لذا سوف يزداد الوزن المعياري لذوي الأصول العسكرية، لأن الوزارات التي ترأسوها، مكثت في الحكم اعلى من المعدل العام المذكور اعلاه، كوزارات الفريق نوري السعيد: الاولى، الثانية، الرابعة، السادسة، السابعة، العاشرة، الحادية عشر، الثانية عشر، والثالثة عشر، والتي بلغ مجموع زمنها الكلي 148 شهراً، أي حوالي 35 ٪ من زمن المرحلة الملكية.

كما تسري هذه الحالة على اعضاء النخبة الآخرين من ذوي الأصول العسكرية، كوزارات السعدون الاولى والثانية والثالثة؛ ووزارتي العسكري الاولى والثانية، والمدفعي الرابعة. [الأرقام مستقاة من الجدولين رقم 6 و13 في الملحق]. كما ان جميع الوزارات التي مكثت في الحكم أكثر من 10 اشهر والبالغ عددها 19 وزارة [راجع الملحق جدول رقم 5]، ترأسها جميعاً ذوو الأصول العسكرية، بإستثناء اثنتين. اما الوزارات التي مكثت أكثر من سنة والتي كان عددها 12 وزارة، فجميعها تسنم رئاستها ذوو الأصول العسكرية. وسوف يزداد الوزن المعياري للحكم العسكري، أكثر فأكثر، اذا عرفنا ان العديد من الوزارات التي تسنمها ذوو الأصول المدنية، كانت قد حكمت وفق القوانين الاستثنائية من خلال سريان مفعول الاحكام العرفية من جهة؛ وكون العديد منها قد حكمت اقل من المعدل العام [8 اشهر] من جهة ثانية. فوزارة احمد مختار بابان [أقل من شهرين من 5/19/ 58

إلى 58/7/14]، ووزارة فاضل الجمالي الثانية [أقل من شهرين من 54/3/8 إلى 54/4/29]، ووزارة عبد الوهاب مرجان [أقل من ثلاثة اشهر من 57/12/15 إلى 58/3/3]، وزارة السيد محمد الصدر [أقل من 5 اشهر من 48/1/29 إلى 48/6/25]، ووزارتي رشيد عالي الكيلاني الاولى [أقل من 6 اشهر من 33/3/20 إلى 33/9/9] والثانية [شهران من 33/9/9 إلى 11/8/ 33] وهكذا دواليك.

أما اذا اخذنا بمعيار **العمر الواقعي لوزارات** كلتا الفئتين، فسوف نرى ان وزارات ذوي الأصول المدنية مكثت في الحكم مدة زمنية اقل بكثير جداً مما ذكر اعلاه افتراضاً، إذ بلغت ما يقارب من 72,5 شهراً فقط، من أصل 430 شهراً تقريباً. أي بنسبة 16,9 ٪ من مجموع زمن المرحلة. بمعنى آخر كانت مدة حكمهم الاجمالي الفعلي **في حدود ستة سنوات فقط**. وبالمقابل بلغ حكم ذوي الأصول العسكرية الفعلي في حدود 357,5 شهراً، والتي تقارب 29 سنة. أي ما نسبته 83.1 ٪ من المدة بكاملها. (راجع الجدولين رقم 6 و13 في الملحق، حيث العمر الواقعي لكل وزارة).

وقُبيل الولوج في تحليل جوهر معيار الظاهرة، وهو توزيع الحقائب الوزارية بين الفئتين،[ذوي الأصول العسكرية والمدنية]، لابد من الإشارة إلى الحالة رقمياً، والمتعلقة بالمناصب الوزارية للمرحلة بكاملها حيث:

- بلغت مجموع المناصب الوزارية 776 منصباً تداولها:

- 166شخصاً (وزيراً) كانوا يمثلون النخبة السياسية (كما ذهبت اليها الدراسة تحديداً). منهم:

- 64 شخصاً من ذوي الأصول العسكرية، أي كانت نسبتهم 38.6 ٪ من المجموع الكلي.

- 102 شخصاً من ذوي الأصول المدنية، أي كانت نسبتهم 61.4 ٪ من المجموع العام

- تداول 77 شخصاً منهم، مناصب وزارية رئيسية وثانوية معاً، ليس بالضرورة في آنٍ واحد، أي

بنسبة 46.4 ٪ . كان منهم:

- 47 شخصاً من ذوي الأصول العسكرية، أي بنسبة 61 ٪ . في حين كان،

- 30 شخصاً من ذوي الأصول المدنية، أي بنسبة 39 ٪ .

- أما مجموع الذين تسنموا مناصب وزارية ثانوية فقط فقد كان عددهم 89 شخصاً منهم:

- 17 شخصاً من ذوي الأصول العسكرية، أي بنسبة 19.1 ٪؛

- 72 شخصاً من ذوي الأصول المدنية، أي بنسبة 80.9 ٪ .

ولو سرنا بالتحليل بهذا الاتجاه ووسعنا من محتوى الظاهرة، وذلك بدراسة توزيع حقائب [وزارات] السلطة التنفيذية بين اعضاء النخبة من خلال معيار آخر، ألا وهو المنصب الوزاري الرئيسي والثانوي لذات الفترة بالاستناد إلى المعطيات المذكورة اعلاه، لاتضح لنا بجلاء، ذات الاتجاه العام للظاهرة، حيث الغلبة لذوي الأصول العسكرية في احتلالهم للمناصب الأرأسية للسلطة التنفيذية. وهذا ما يوضحه الجدول أدناه بالنسبة للمناصب الرئيسية فحسب.

جدول رقم (5)

يوضح عدد شاغلي المناصب الوزارية الرئيسية(*) فقط وعدد مرات تسنمها حسب الأصول المهنية للفترة 1921 - 1958 ونسبها المئوية

1 - عدد شاغلي المنصب الرئيسي: من ذوي الأصول المدنية	٪	من ذوي الأصول العسكرية	٪	المجموع
30	39	47	61	77
2 - عدد مرات تسنم المنصب:				
115	32.1	243	67.9	358

(*) يقصد بالمنصب الوزاري الرئيسي هو وزير وزارات [القوة] كل من: الدفاع والخارجية والداخلية والمالية، اما بقية الوزارات فهي الوزارات الثانوية.

احتسبت الارقام واستخرجت النسب من قبلنا.

المصدر: بصدد التحقق من الأصل المهني اعتمدنا على: العقيد الركن احمد الزيدي - مصدر سابق ص 433 وما بعدها؛ جرجيس فتح الله، آراء محظورة، مصدر سابق ص 129 وما بعدها؛ د.رجاء حسين الخطاب، (تأسيس الجيش...)، مصدر سابق.

- اما مجاميع الارقام فمصدرها كتاب د. نزار حسو، (الصراع علىالسلطة في العراق الملكي) مصدر سابق ص213 وما بعدها. وقد وجدنا تضارباً بين الجداول المذكورة في ص 77 و78 من الكتاب وتلك الارقام الواردة في ملحقه، حيث اعتمدنا عليها لدقتها الأكثر، وإن كان الاختلاف ضئيلاً ولا يؤثر على الاتجاه العام للظاهرة.

وعند تحليل الجدول اعلاه، يتضح انه من مجموع 77 شخصاً، وهم الذين تسنموا فقط مناصب رئيسية طيلة المرحلة الملكية، كان 61 ٪ منهم من ذوي الأصول العسكرية، إذ بلغ عددهم 47 شخصاً. في حين لم تكن نسبة ذوي الأصول المدنية سوى 39 ٪، إذ كان عددهم 30 شخصاً فحسب. هذه الظاهرة ـ ظاهرة تفوق ذوي الأصول العسكرية، ستكون اوضح عند معرفة عدد مرات تسنم المنصب الرئيسي بين هاتين الفئتين. إذ تسنم ذوو الأصول العسكرية 243 مرة هذه المناصب من أصل 358 ، أي ما نسبته 67.9 ٪ . في حين ان الفئة الثانية، من ذوي الأصول المدنية، لم تتسنم سوى 115 مرة فقط، أي بنسبة لم تتجاوز 32.1 ٪ . بمعنى آخر ان الفئة الاولى ركزت مصادر القوة في يدها من خلال تبوئها لهذه المراكز الأرأسية والتي تمثل عصب السلطة التنفيذية وقرارها المركزي، مما مكنهم من توسيع مصادر قوتهم وبالتالي تركيز أكبر للقوة في ايديهم وبالتالي سيطرتهم على المفأصل الرئيسية للسطلة التنفيذية.

والصورة ستكون أكثر جلاءً ويزداد وزنها المعياري، عند استبعادنا للأشخاص الذين تسنموا المناصب الرئيسية لمرة واحدة فقط، علماً ان أغلب هؤلاء هم من ذوي الأصول المدنية مثل / جعفر ابو التمن؛ محمد الصدر؛ خليل كنه؛ سعد صالح؛ سلمان البراك والعديدين غيرهم.

أما اذا درسنا الاتجاه الكمي لعدد مرات شاغلي المناصب الرئيسية والثانوية معاً، سواءً في آن واحد أو في وزارات مختلفة، وتوزيعها وفقاً لمعيارنا الأساسي حسب الأصول المهنية [عسكري أو مدني] الذي انطلق منه الافراد ليصبحوا في عداد النخبة السياسة الحاكمة، فإن الصورة ستأخذ بُعدين متباينين هما:

ـ الاول يمثل الاتجاه العام للظاهرة، وهذا ما يتعلق بشاغلي المناصب الرئيسية والثانوية معاً.

ـ اما الثاني فهو يعاكس الاتجاه العام للظاهرة، وهذا ما يخص شاغلي المناصب الثانوية في الوزارة. هذه الحالة يوضحها ويعكسها احصائياً الجدول ادناه.

جدول رقم (6)

يوضح عدد مرات شاغلى المناصب الوزارية (الرئيسية والثانوية) وتوزيعها حسب الأصول المهنية ونسبها المئوية للفترة 1921 ــ 1958

1ـ الفئة الاولى: العدد الاجمالي للذين تسنموا مناصب وزارية رئيسية وثانوية:								
77								
عدد المناصب الرئيسة			عدد المناصب الثانوية			المجموع الكلي للمناصب		
عسكريون ٪	مدنيون ٪	المجموع	عسكريون ٪	مدنيون ٪	المجموع	عسكريون	مدنيون	الكلي
243 67,9	115 32,1	358	105 54,4	88 45,6	193	348	203	551
						٪ 63,2	٪ 36,8	
2 ـ الفئة الثانية: العدد الاجمالي للذين تسنموا مناصب ثانوية فقط:								
			89					
-	-	- -	46 20,4	179 79,6	225	46 79	225	
3 ـ المجموع الكلي للفئتين			166					
243	115	358	151 267	418 394	382	776		
							٪ 50,8	49,2

جدول رقم (7) المصادر: اعددنا الجدول واستقينا الأرقام بالاستناد إلى كتاب د. نزار حسو، مصدر سابق ص 78 . اما التحقق من الأصول المهنية فحسب المصادر المذكورة في الجدول السابق.

النسب من استخراجنا.

من الجدول اعلاه نتوصل إلى ان:

* **معدل تسنم كل فرد من الفئة الاولى (ذات الأصول العسكرية) = 551: 77 = 7.2مرة.**
* **ومعدل تسنم كل فرد من الفئة الثانية (ذات الأصول المدنية) = 225: 89 = 2.5 مرة**
* **معدل تسنم الفرد من كلا الفئتين = 776: 166 = 4.7 مرة.**

ويتضح لنا أيضاً، ان الحجم الكمي للنخبة السياسية التي تسنمت **مناصب وزارية**، سواء كانت رئيسية أم ثانوية أم كليهما، بلغ مجموعها العام 166 فرداً، تناوبوا على تسنم 776 منصباً وزارياً، أي بمعل 4,7 مرة لكل عضو منهم. اما اللذين تسنموا كلا المنصبين (رئيسي وثانوي)، والمذكورين في الفقرة رقم واحد من الجدول اعلاه، فقد كان عددهم 77 فرداً، شغلوا ما مجموعه 551 منصباً وزارياً منها: 348 منصباً رئيسياً، و193 منصباً ثانوياً، أي بمعدل 7,2 مرة لكل منهم. وهذه نسبة تعتبر عالية جداً في المجتمعات البرلمانية، وتدل، في الوقت نفسه، على مدى صغرحجم النخبة السياسية الحاكمة ومدى انغلاقها المحكم على ذاتها من جهة، والذي دلل عليه سرعة تداولها للمنصب الوزاري من

جهة ثانية. ويعبرهذا، كعلامة، على الصراع داخل النخبة نفسها. لقد كان هذا الانغلاق على الذات وصغر حجم النخبة، من الأسباب الأرأسية لتبني فكرة التغيّر لدى الضباط المسيسين في المؤسسة العسكرية، وبالتالي قيام ثورة 14 تموز 1958 .

لقد ترتب على هذا الانغلاق الذاتوي للنخبة نتائج سلبية،منها بقدر ما يخص الموضوع: منع تداول الحكم سلمياً ودستورياً بين مختلف القوى الاجتماعية، وخاصةً الجديدة منها، المكونة للمجتمع العراقي؛ كما فتحت في الوقت ذاته، أو بالأحرى **أعادت ثانيةً فتح المسالك، لمؤسسة العنف المنظم، للولوج إلى معترك الحياة السياسية بصورةٍ مباشرة.** وقد سبق لنخبة الحكم الاعتماد عليها، واستخدامها المتكرر لحل اشكالياتها وصراعاتها الذاتوية فيما بينها كنخبة لغاية 1941 ، او/ و ضد القوى الاجتماعية الاخرى والمطلبية الشعبية طيلة المرحلة. وقد استخدمت الجيش قرابة 45 مرة (147) ناهيك عن استخدامها المتعدد للشرطة.

ولو عدنا إلى **الفئة الاولى**، المذكورة في الجدول السابق اعلاه، والتي تسنمت مناصب رئيسية وثانوية، وحللناها وفقاً **لأصولها المهنية**، فسوف نلاحظ مدى تركز القوة لدى ذوي الأصول العسكرية، والذين بلغ عددهم 47 شخصاً، ركزوا في ايديهم 348 منصباً وزارياً رئيسياً وثانوياً. أي استولوا على ما يقارب 63,2 ٪ من مجموع هذه المناصب. في حين ان ذوي الأصول المدنية تداولوا فيما بينهم 203 منصباً وزارياً فحسب أي مانسبته 36,8 ٪ من المجموع..

وإذا ما سرنا بالتحليل في ذات الاتجاه، بالنسبة إلى الذين **تسنموا المناصب الوزارية الرئيسية فقط** والتي بلغ عددها 358 منصباً، فقد كان نصيب العسكريين منها هو 243 منصباً، أي احتلوا ما نسبته 67,9 ٪ من مجموع المناصب الرئيسية. في حين كان نصيب المدنيين في حدود 115 منصباً وزارياً، أي ما يعادل في حدود 32,1 ٪ (148).

أما بصدد **الفئة الثانية** والخاصة بتوزيع **المناصب الوزارية الثانوية فقط**، بين ذوي الأصول العسكرية والمدنية.. فإن اتجاه الظاهرة في هذه الحالة يعاكس الاتجاه العام للفئة الاولى، إذ نرى هنا غلبة لذوي الأصول المدنية، في تسنمهم لهذه المناصب، على ذوي الأصول العسكرية. إذ بلغ العدد الاجمالي لشاغلي هذه المناصب 89 وزيراً، تناوبوا على 225 منصباً وزارياً ثانوياً، فبلغ معدل دوران المنصب فيما بينهم في حدود 2,5 مرة لكل واحد منهم.

أما توزيعها حسب الأصل المهني، فقد تسنم العسكريون من اعضاء النخبة ما

مجموعه 46 منصباًوزارياً، أي ما نسبته 20,4 ٪ من مجموع المناصب الثانوية، في حين تداول المدنيون بقية المناصب البالغ عددها 179 منصباً، أي بنسبة 79.6 ٪ من مجموعها العام. بمعنى آخر ان مراكز القوة الحقيقية، حسب معيار أهمية المنصب الوزاري، قد تركزت في ايدي العسكريين طيلة المرحلة المبحوثة. خاصةً عند مقارنة حجمهم العام بحجم النخبة الوزارية، كما اشرنا اليها سابقاً، فيما يتعلق بالمناصب الوزارية الرئيسية صاحبة القرار الاجتصادي / السياسي.

وإذا حللنا **المجموع الكلي للمناصب الوزارية (الرئيسية والثانوية معاً)** والتي بلغ مجموعها 776 منصباً وزارياً في الفترة [1921 - 1958]، فنرى ان نصيب ذوي الأصول العسكرية كان 394 منصباً وزارياً، وهذا يعني أكثر بقليل من نصف مجموع المناصب الوزارية. أي انهم شغلوا ما نسبته 50,8 ٪ . في حين كان نصيب ذوي الأصول المدنية 382 منصباً وزارياً، أي بنسبة 49,2 ٪ من المجموع الاجمالي العام للمناصب الوزارية في المرحلة الملكية.

تكشف لنا هذه الارقام الصماء وتعكس مدى كثافة الحضور المادي والمعنوي للمؤسسة العسكرية، من خلال نخبتها التي أصبحت منذ الأربعينات نواة النخبة السياسية الحاكمة. وقد بسطت سيطرتها على المناصب الوزارية الحساسة [وزارات القوة] والمؤثرة في القرار السياسي والمركزي. ومن الناحية الموضوعية لابد للباحث من الإشارة إلى ان اتجاه الظاهرة [ظاهرة سيطرة العسكريين]، اخذ يبتعدُ قليلاً عن مركز محورها، كما يبدو للعيان، منذ النصف الثاني من الخمسينيات، مقارنةً بالمراحل السابقة. لكنه لم يؤثرعلى الاتجاه العام في جوهره، لأن سلطة النخبة السياسية ظلت تعتمد بدرجةٍ كبيرةٍ جداً، على مؤسسات العنف المنظم، للحفاظ على ذاتها وإعادة إنتاجها وديمومة بقائها في الحكم، وليس على المؤسسات الدستورية التي الغت دورها الفعلي والعملي، وكبحت مضامين صيرورة تطورها وآلية عملها لتكون وسيلة لحماية النظام وذاتها. مما حرم المجتمع المدني ومؤسساته من تراكم وتعميق التجربة البرلمانية.

أما إذا انتقلنا إلى دراسة الأصل المهني للذين **تسنموا منصب وزارتي الدفاع والداخلية** للمرحلة بكاملها، فإن الاتجاه العام للظاهرة سيحافظ على ذاته، أي بمعنى سيطرة ذوي الأصول العسكرية على هذين المنصبين الرئيسيين والبالغَي الحساسية. لقد بلغ عدد المناصب الاجمالي لهما 134 منصباً وزارياً، استولى ذوو الأصول العسكرية على الحصة الأكبر منها، إذ تسنموا ما مجموعه 75 منصباً، أي ما نسبته 56 ٪ من المجموع الكلي

لهذين المنصبين. في حين كانت حصة ذوي الأصول المدنية هي 59 منصباً فحسب، أي ما نسبته 44 ٪ . وهذا ما يمكن الوقوف عليه إحصائياً من الجدول ادناه:

جدول رقم (7)

يوضح عدد مرات شاغلي منصب وزارتي الدفاع والداخلية حسب أصولهم المهنية للفترة 1920 - 1958 والنسبة المئوية

مجموع المناصب	ذوو الأصول العسكرية	٪	ذوو الأصول المدنية	٪
134	75	56	59	44

- المصدر: تم تكوين الجدول استناداً إلى بطاطو - الجزء الاول ص 396 مصدر سابق، كذلك د. نزار حسو. ص 158 وما بعدها، مصدر سابق.

وإذا حاولنا توسيع مفهوم المنصب الرئيسي وذلك بإضافة منصبي رئاسة مجلسي الاعيان والنواب، فستتركز صورة سيطرة ذوي الأصول العسكرية عليهما أيضاً. فمن [الجدولين رقم 14 و15 في الملحق] يتضح ان مجلسي السلطة التشريعية / الاعيان والنواب (مجلس الامة)، قد تعاقب على رئاستيهما 49 شخصاً. كان 24 منهم من ذوي الأصول العسكرية، أي كانت نسبتهم 49 ٪ تقريباً. علماً بأن هذه النسبة كانت متباينة من مجلس لآخر.

فمجلس الاعيان، الذي يعين العرش اعضاءه حسب نص الدستور، قد تعاقب على رئاسته 13 شخصاً، كان منهم 5 اشخاص من ذوي الأصول العسكرية، أي مانسبته حوالي 38,5 ٪ . في حين ان هذه النسبة سترتفع بالنسبة إلى مجلس النواب لتصبح في حدود 52,8 ٪، إذ تعاقب على رئاسته 36 شخصاً، كان 19 منهم من ذوي الأصول العسكرية(149).علماً بأن الاهمية التشريعية هي من نصيب مجلس النواب، حسب نصوص الدستور الذي كان معمولاً به. إذ كان دور مجلس الاعيان اضعف من ناحية الرقابة والتشريع مقارنةً بمجلس النواب، وهذا مستنبط من طبيعة مهامه وحجم عضويته، لقد كان عدد اعضاء مجلس الاعيان عشرين عضواً لغاية 1943 ، ثم أصبح عددهم بعد تعديل الدستور في العام المذكور، ما يعادل ربع عدد اعضاء مجلس النواب.

تعكس هذه الإحصائيات، مدى سيطرة ذوي الأصول العسكرية على المفأصل الرئيسية للسلطة وخاصةً السلطة التنفيذية، والذين سوف يزداد ثقلهم المعياري من خلال تأثيرهم المزدوج [الرسمي واللارسمي]، على مركز القرار. خاصةً اذا علمنا بأن العديد منهم، قد عمقوا تركيز القوة في أيديهم من خلال التداخل الوظيفي، أي تسنم الفرد

مسؤوليتين في آن واحد.. فكل الوزراء، هم بالضرورة اما اعضاء في مجلس النواب، أو في مجلس الاعيان وفقاً لأحكام الدستور. كما ان هناك العديد من الوزراء تسنموا منصبين وزاريين في آن واحد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، نلاحظ ان نوري السعيد تسنم 47 منصباً وزارياً رئيسياً، اضافةً إلى عضويته الدائمة في مجلسي النواب أو الاعيان. وغالباً ما كان يجمع وزارات القوة في يديه، مثل الدفاع او/ و الخارجية مع منصب رئاسة الوزارة. وقد احتل منصب وزيرالدفاع 16 مرة من مجموع 60 منصباً طيلة المرحلة، أي بنسبة 36,6 ٪ . هذا الاتجاه ينطبق، وان اختلفت نسبته، على العديد من ذوي الأصول العسكرية كالسعدون؛ والمدفعي؛ والعسكري؛ والباجه جي وغيرهم.

ومن جانب آخر، ونتيجة لإنحسار **الدور المباشر** للمؤسسة العسكرية في مرحلة ما بعد 1941 ولغاية سقوط النظام، فقد كان هذا التاريخ بمثابة **الحد الفاصل في انهاء اختلاف وجهات نظر اعضاء النخبة نحو العرش والتفافهم حوله والاعتماد على الدول الغربية في السياسة الخارجية، من أجل الحفاظ على النظام السياسي، الذي يمثل مركز استقطابهم، كما وقد اتفقوا حول استبعاد الجيش كوسيلة مواجهة وحل الخلافات فيما بينهم**، وتحويله، أكثر فأكثر نحو تثبيت النظام والأمن الداخلي ومقوماتهما.

كما ويجيء استبعادهم الجيش لسبب آخر هو عدم ائتمانهم له كمؤسسة ولضباطه كأفراد. ومؤسسة الجيش كانت في جوهرها معادية لتوجهات السياسة العامة للسلطة، فيما اذا استبعدنا قادتها الكبار والموالين للسلطة، والذين هم مدينون لها في تبوئهم لهذه المناصب. وإزاء هذا الوضع اغدقت النخبة السياسية والعرش على المؤسسة العسكرية الخيرات والامتيازات المادية والمعنوية، كي تكون سنداً للنظام، سواءً اثناء الخدمة أو عند التقاعد. وقد فاقت تلك الخيرات أقرانهم المدنيين بنسب عالية.

كما أصبح تأثير ذوي الأصول العسكرية في النخبة السياسية، أكثر زخماً وقوةً من خلال شبكة العلاقات الشخصية التي اقاموها مع كبار الضباط واستمالتهم اليهم لأجل ترجيح قوتهم ازاء بقية اعضاء النخبة في صراعاتهم الانوية/ الذاتوية الدائمة. كما امتد تأثيرهم إلى كافة الاصعدة الاجتصادية ومسارات قراراتها، حتى وإن كانوا خارج السلطة.

ومن زاوية أخرى، ومن خلال استقراء **حِراكية التجديد في قوام الوزارات العراقية** [راجع الملحق، الجدولين الحادي عشر والثاني عشر]، فيلاحظ ان نسبة التجديد، تكاد تكون معدومةً، في الوزارات التي ترأسها ذوو الأصول العسكرية، وخاصةً منذ العقد الثاني لتاريخ تأسيس الدولة. فالوزارات التي لم يجدد قوامها، أي التي لم تستوزر وزراء جدد لأول مرة، كان عددها 13 وزارة.. شكل منها ذوو الأصول العسكرية 9 وزارات، أي

ما نسبته 75 ٪ . في حين ان وزارات ذوي الأصول المدنية كانت 4 وزارات فقط، أي بنسبة 25 ٪ . وهي: الوزارة النقيبية الثالثة [30 - 9 - 22 / 16 - 11 - 22] والكيلانية الثانية [9 - 9 - 33 / 28 - 10 - 33] والجمالية الثانية [8 - 3 - 54 / 19 - 4 - 54]، وكلها وزارات استقالت بصورة شكلية، وأُعيد تشكيلها من اعضائها السابقين تفادياً لأزمةٍ وقتية أو حسب نص دستوري، فبالنسبة الىالوزارة الكيلانية الثانية، حيث استقالت الوزارة دستورياً بعد صعود غازي العرش وأُعيد تشكيلها من نفس اعضائها السابقين، اما الرابعة فهي البابانية التي تألفت في 19 نيسان 58 وأنهتها ثورة الرابع عشر من تموز. في حين ان الوزارة النقيبية الثانية، والجمالية الاولى، فقد كانت نسبة التجديد فيهما على التوالي 57 ٪ و56 ٪، وكليهما من وزارات ذوي الأصول المدنية.

أما وزارة ناجي شوكت، العسكري الأصل، [3 - 11 - 32 / 18 - 3 - 33] فكانت نسبة التجديد فيها في حدود 86 ٪، وهي التي تألفت في اعقاب وزارتي السعيد الاولى والثانية [23 - 3 - 30/ 27 - 10 - 32] التي وقعت معاهدة 1930 ، فقد رغب العرش والمندوب السامي في تجديد قوام النخبة السياسية لأول وزارة في العراق (المستقل!!)، بغية امتصاص الصدمة والنقمة التي احدثتها سياسة وزارتي السعيد السابقتين. كذلك الحال بالنسبة إلى الوزارة السليمانية [الضابط الاحتياط حكمت سليمان] فقد كانت نسبة التجديد فيها ما مقداره 66 ٪، بسبب كونها حكومة الانقلاب الاول، كما كانت تضم 4 اعضاء من جماعة الاهالي. وهذا ينطبق أيضاً على الوزارة السويدية الثالثة [23 - 2 - 46 / 30 - 5 - 46] حيث كانت نسبة التجديد فيها في حدود 50 ٪، لأنها وزارة مرحلية أُريد لها ان تكون ائتلافية.

كما ان حركة التجديد، في قوام النخبة السياسية، سارت بعد الحرب الثانية، بخطوات اوسع نسبياً مقارنةً بما كان عليه قبلها، حيث اقتصرت المناصب الوزارية آنذاك، على نخبة صغيرة جداً من الافراد، إذ كان ذوو الأصول العسكرية يتحكمون بالمناصب الرئيسية [وزارات القوة] فيها، نتيجة لعوامل موضوعية وذاتية عديدة يقف على رأسها انخفاض نسبة فئة العناصر المثقفة في التركيبة الاجتماعية، بالإضافة إلى العوامل السياسية التي لعبت دوراً في كبح العناصر المؤهلة والمناهضة لمشاريع وتوجهات قوى اضلاع مثلث الحكم. وقد عبر عن هذه الحالة العامة بصورةٍ تهكمية المندوب الخاص للرئيس روزفلت، الذي زار العراق عام 1942 ، وصرح، عند استقباله من قبل اعضاء النخبة السياسية، بالقول: (وقد علمت ان كل وزير تقريباً تولى في وقت ما، كل وزارة في الحكومة)، مما حدى بأحد اعضاء النخبة السياسية إلى تبرير هذه الوضعية المزرية، بصورة ذاتوية، بالقول:

(أنت ترى عندما لا تجد بين يديك الا اعداداً قليلة من ورق اللعب، تضطر إلى خلطه مراراً)(150).

وعليه يمكن القول رغم المظاهر الشكلية للبرلمانية المشلولة، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، ان لم يكن غيابها شبه التام، و سيطرة السلطة التنفيذية التي أغلب قيادتها المؤثرة من أصول عسكرية على مجريات الحياة السياسية، يوصلنا كل ذلك إلى نتيجة مفادها:

أن العسكريين احكموا سيطرتهم على السلطة، ومركز القرار منذ بداية تكوُّن الدولة العراقية، وخاصةً من قبل الضباط العراقيين في الجيش العثماني، الذين تسلموا السلطة من جيش الاحتلال البريطاني. لذا يمكننا القول أن: [الجيش مَلَكَ الدولة]

5 ـ 3 ـ القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية

تعمد السلطة التنفيذية في النظم البرلمانية المستقرة، وفي احوال استثنائية جداً، وتحت ضغط ضرورات آنية ووقتية ملحة، إلى ممارسة مهام السلطة التشريعية، فتصدر قرارات، تسمى قانونياً باسم المراسيم، يكون لها نفس مفاعيل القوانين، لكنها لا تتميز بصفة الدوام، طالما انها مشتقة من طبيعة ضغط الضرورة والظرف اللذين اقتضياها. ولذا ينتهي سريان مفعولها دستورياً، بإنتهاء مسببات تشريعها، الا في حالة موافقة السلطة التشريعية عليها وإقرارها مما يحولها إلى قانون.

ان جوهر العملية اعلاه، هو ان السلطة التنفيذية تمارس سلطة صنع القرار وتشريعه، وهذا يعتبر خرقاً لأهم مبادئ النظم البرلمانية، الا وهو مبدأ الفصل بين السلطات واستقلاليتها. لكن لا يمنع من ان تكون هذه الممارسة في حدود الضرورة والاستثناء فحسب. وهذا ما اقرته النظم الدستورية الحديثة، وما سارت عليه وأخذت به العديد من الدول المتطورة دستورياً والتي استقرت فيها النظم البرلمانية، التي اغتنت مضامينها بالممارسة العملية الواعية، كالدول الاوربية وبعض الدول الآسيوية.

وقد نقلت بعض التجارب البرلمانية العربية جوهر الموضوعة اعلاه، وضمنتها منظومة قوانينها الدستورية والتي اجازت السلطة التنفيذية اصدار قرارات تشريعية، كدستور مصر الناصرية لعام 1964، حيث اجازت المادة 119 منه على انه (إذا حدث فيما بين ادوار انعقاد مجلس الامة، أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأجيل، جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون. ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الامة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها اذا كان المجلس

قائماً، وفي اول اجتماع له في حالة الحل. فإذا لم تعرض، زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى اصدار قرار بذلك. اما اذا عُرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة القانون من تاريخ الاعتراض)[151].

تُعبرالحالة اعلاه عما يطلق عليه بالفكرة التقليدية لاصدار المراسيم.. وهذا ما سار عليه الدستور العراقي لعام 1925. لكنه كالمصري وكغيره من النظم البرلمانية المنحرفة ذات الهيمنة الرئاسية، التي تمنح السلطة التنفيذية، المتمثلة سواءً برئيس الجمهورية أو الملك أو رئيس الوزراء، سلطات اوسع في اصدار مثل هذه المراسيم، كما نصت عليه [المادة 26 الفقرة 3] من الدستور العراقي، الذي توسع في مفهوم «الضرورة» هنا، أكثر من اللازم. إذ اعتبر، على سبيل المثال، ان تنفيذ العراق (للقيام بواجبات المعاهدات) الدولية المبرمة، حالة من حالات الضرورة، مما يخول السلطة التنفيذية ممارسة سلطة التشريع. وهذا، في الواقع، ما اقترحه وزير المستعمرات البريطاني، بغية ابرام المعاهد العراقية ـ البريطانية. ففي كتابه المرسل إلى المندوب السامي البريطاني في العراق قال فيه انه (يكفي في جميع الظروف ان تعطى للملك صلاحيات اصدار تشريع عند الضرورة بشكل مرسوم يضمن تحقيق التزامات الحكومة العراقية المدرجة في المعاهدة)[152]. وهذا ما تم تضمينه متن دستور عام 1925 والذي على ضوئه تم عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية بمرسوم صادر عن الملك، ومن ثم تم عرضها فيما بعد على مجلس الامة للتصديق عليها.

وبالرغم من الصفة الإستثنائية لإصدار المراسيم من الناحية الدستورية، التي مُنع التوسع فيها وُربطت بالظرف الطارئ، الا ان الواقع المادي لممارسة السلطة في العراق، قد حول هذا الإستثناء إلى قاعدة اعتيادية، مارسته السلطة التنفيذية، سواءً رئيس الوزراء أو الملك، وخاصةً بعد تعديل الدستورعام 1943 ، تجاوزاً على حالات الضرورة والإستثناء الحقيقيتين. كما انها عمدت إلى تكييف الدستور مع ذلك الغرض، عندما نص على ان تكون عطلة مجلسي الامة [الأعيان والنواب]، ستة اشهر في السنة، مما سيفسح حرية المجال لها (السلطة التنفيذية) في ادارة الحكم عن طريق اصدار المراسيم من جهة، لكن الدستور لم يُلزِم خَذَ موافقة السلطة التشريعية حول شرعية هذه المراسيم، بل اكتفى بعرضها على المجلس من جهة ثانية. وهذا ما حدى بالعديد من النواب إلى المطالبة بالتخلي عن فكرة اصدار المراسيم كليةً، نتيجة لتجاوزها حتى على الدستور ذاته، وذلك عندما شرعت العديد من الحكومات، مراسيم تحد من الحريات العامة التي اقرها الدستور. وما جملة المراسيم التي

صدرت قُبيل عقد حلف بغداد عام 1954 ، الا احد الادلة على الإستخدام التعسفي لحق اصدارها، التي يمكن ان نطلق عليها تسمية [القوانين الاستثنائية].

وسوف تكتمل الصورة قتامة، عندما تسري [الأحكام العرفية] في المجتمع ويتعطل مفعول الدستور والقوانين المدنية من السريان، وتحل محلهما القوانين العسكرية وآلية مساراتها ومفعولها. أي بمعنى آخر تعتبر هذه الحالة مؤشراً غير مباشرلحضور مؤسسات العنف المنظم وإدارتها للحياة العامة. وقد بلغ عدد المرات التي طُبقت فيها الاحكام العرفية منذ استقلال الدولة (1932) ولغاية نهاية المرحلة، في حدود 16 مرة (راجع الملحق جدول رقم 8)، وشملت عموم البلد مرات عديدة، واخرى بعضاً من اجزائه. أي انها غطت زمنياً أكثر من 40 ٪ من الفترة الملكية برمتها. واشتدت وتائرها منذ الاحتلال الثاني للبلد (1941). إذ بلغت مدة سريان الاحكام العرفية منذ التاريخ المذكور ولغاية الثورة، ما مجموعه 3138 يوماً، أي أكثر من 8 سنوات ونصف، من أصل 17 سنة.

ورغم تخوف النخبة الحاكمة من استخدام الجيش، خاصةً منذ فشل حركة مايس 1941 ، لكن هذا لم يقف حائلا دون استخدامه الحذر، ولعدت مرات، ليقوم بحفظ النظام كرديف للشرطة عند عجزها عن اخماد وقمع الإنتفاضات الشعبية..وهذا ما تم في الاعوام 1948؛ 1952؛ 1954؛ 1956.

وهذا يعني دستورياً، خروج كل حكومات المرحلة عن مضمون الدستور الأساسي الذي شرعته، عندما حكمت البلد بالقوانين الاستثنائية، بمعنى جمدت عمليا الدستور وأفرغته من محتواه الحقيقي. إذ بدأ اصدارهذه القوانين، منذ ان شكل نوري السعيد وزارته الاولى [23/3/30 - 19/10/31]، وبذا سَنَّ قاعدة سارت عليها كل الحكومات التي جاءت من بعده، إذ اصدرت وزارته اول مرسوم، يحد من حرية المواطن ويخالف النصوص الدستورية، الا وهو (مرسوم صيانة الامن في الاضراب رقم 90 لسنة 1931). وقد صدر إبان الحركة الإضرابية الجماهيرية التي قادتها جمعية اصحاب الصنائع، بالتضامن مع القوى الوطنية المعارضة للسلطة، ضد قانون رسوم البلدية الذي استهدف فرض ضرائب على اصحاب الحرف والمهن. علماً بأن مضمون الإضراب قد توسع إلى قضايا اجتماعية وسياسية اشمل. حتى أن المضربين رفعوا شعار اقامة الجمهورية. وكانت القسوة في قمع المتظاهرين قضية بحد ذاتها ساعدت على توسيع المحتوى السياسي للإضراب. وضمن ما

تضمنه المرسوم، ووفقا لمادته الرابعة التي اجازت (حجز أي رسائل بريدية، أو برقية يشتبه فيها... كذلك يجوز افشاءها إلى السلطات الادارية، وكذلك يجوز ان تفشى بهذه الصورة أي محادثة تلفونية من ذلك القبيل). وقد أصبح هذا المرسوم قانوناً في وزارة الكيلاني الاولى [20 /3/ 33 - 19 / 9 /1933]. وقد أصدرت حكومات المرحلة الملكية العديد من القوانين الشاذة نوردها في الجدول التالي (جدول 7).

جدول رقم (8) يوضح القوانين والمراسيم الاستثنائية التي صدرت إبان المرحلة 1931 ـــ 1958.

القانون والمرسوم	الرقم وسنة الصدور	الوزارة التي أصدرته
1 مرسوم صيانة الأمن في الإضراب	90 - 1931	السعيدية الأولى
2 قانون صيانة الأمن في الإضراب	70 - 1932	الكيلانية الأولى
3 مرسوم إسقاط الجنسية عن العراقيين	62- 1932	الكيلانية الثانية
4 مرسوم تعديل قانون المطبوعات	57 - 1934	الكيلانية الثانية
5 مرسوم مرسوم الإدارة العرفية	18 - 1937	الهاشمية الثانية
6 مرسوم صنع الدعاية المضرة	44 - 1937	المدفعية الرابعة
7 مرسوم منع الدعاية المضرة	20 - 1938	المدفعية الرابعة
8 قانون محافحة الآراء الهدامة	20 - 1938	السعيدية الثالثة
9 مرسوم الطوارئ	57 - 1939	السعيدية الثالثة
10 مرسوم مراقة النشر	54 - 1939	
11 مرسوم انضباط الموظفين	7- 1939	السعيدية الرابعة
12 مرسوم صيانة الأمن العام وسلامة الدولة	56 - 1940	الكيلانية الثالثة
13 مرسوم ذيل مرسوم الإدارة العرفية	11 - 1941	المدفعية الخامسة
14 مرسوم تعديل قانون ملاك الموظفين	40 - 1941	الكيلانية الرابعة
15 مرسوم تعديل قانون انضباط الموظفين	61 - 1941	الكيلانية الرابعة
16 مرسوم ذيل قانون ملاك الموظفين	64 - 1941	الكيلانية الرابعة
17 قانون تعديل القانون الأساسي القاضي بشرعية المحاكم العرفية	1943	السعيدية السابعة
18 قانون تعديل قانون ذيل قانون العقوبات	11 - 1949	السعيدية العاشرة
19 مرسوم مكافحة المبادئ اليسارية بين الهيئات التدريسية والطلاب	5 - 1949	السعيدية العاشرة
20 مرسوم تعديل مرسوم الإدارة العرفية	29 - 1949	السعيدية العاشرة
21 مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات لمكافحة		
أنصار السلم والشبيبة الديمقراطية	16 - 1954	السعيدية الثانية عشر
22 مرسوم ذيل مرسوم إسقاط الجنسية عند ذوي الأفكار الهدامة	17 - 1954	السعيدية الثانية عشر

23 مرسوم مراقبة وتصفية نقابات العمال	18 - 1954	السعيدية الثانية عشر
24 مرسوم إلغاء الجمعيات والأحزاب والنوادي	19 - 1954	السعيدية الثانية عشر
25 مرسوم المطبوعات	24 - 1954	السعيدية الثانية عشر
26 مرسوم مراقبة الاجتماعات والتجمعات	25 - 1954	السعيدية الثانية عشر
27 مرسوم الطوارئ	10 - 1956	السعيدية الثالثة عشر

المصدر: جرجيس فتح الله ـ العراق فيعد قاسم ـ أراء وخواطر 1958 - 1988 ، ص 596

وهكذا بلغ العدد الإجمالي 27 قانوناً ومرسوماً غطت المساحة الزمنية من سنة 1931 ولغاية 1958 . وكانت موزعة حسب الحكومات التي شرعتها كالتالي:

حكومات	عدد القوانين والمراسيم
1 ـ نوري السعيد	15
2 ـ رشيد عالي الكيلاني	7
3 ـ جميل المدفعي	4
4 ـ ياسين الهاشمي	1

ومن مهازل تلك المراسيم، بالرغم من شراستها وقساوتها، وهي من مفارقات تلك المرحلة، ان وزارة الكيلاني الثالثة [40/3/31 ـ 41/1/31]، اصدرت في يوم 30 ايار سنة 1940 ، مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم 56 لسنة 1940 ، التي خولت الفقرة السابعة من مادته الخامسة (القبض على... المشتبه بإقلاقهم أو تشويههم للرأي العام وحجرهم في اماكن تعينها الحكومة، بعد صدور قرار بذلك من متصرف (محافظ) اللواء أو قائد فرقة). وقد اعترضت «المحكمة العليا» آنذاك، وأشارت إلى ان سلطة القبض على الافراد في المادة المذكورة، لا يحق لمجلس الوزراء ان يمارسها لأنها من اختصاص المحاكم، والأسوأ من ذلك انها بموجب المرسوم اعلاه، خولت متصرفي الالوية وقواد الفرق العسكرية أو من هم دونهم في الدرجة الوظيفية ممارسة هذا الحق. وبالرغم من ان هذا المرسوم لم يكتسب الصيغة الشرعية له، إذ وافق عليه مجلس النواب دون مجلس الاعيان الذي جمده لمدة خمس سنوات وأربعة اشهر وعشرين يوماً، بعدها قرر رفضه.. لكن مع هذا فإنه طيلة هذه المدة بقى ساري المفعول رغم عدم مشروعيته الدستورية من جهة، ومخالفته لأحكام القانون الأساسي من جهة اخرى. ومع ذلك فقد استغلته كل الوزارات التي تشكلت خلال مدة سريانه ولحين الغائه، والأنكى من ذلك انه طبق على الذين اصدروه ومنهم

الكيلاني نفسه والمؤيدين لحركة مايس 1941. ومن اخطر ما فيه انه يقوم على **مبدأ التجريم على النية**، وليس على اقتراف الجرم وارتكابه. إذ نصت المادة الثانية منه على: (تطبق احكام الفقرة الاولى من المادة 78 من أصول المحاكمات على **كل من يخشى منه** ارتكاب افعال أو اذاعة امور ـ شفاهاً كانت أو كتابة من شأنها الإخلال بسلامة الدولة...)[154].

أما بصدد **الانقلابات العسكرية**، كمظهر من مظاهر الحكم العسكري، والتي وسمت تاريخية الواقع السياسي العراقي، وعقلية النخبة السياسية الحاكمة، التي افرزت ثقافة انقلابية في الشكل والمضمون، في الغاية والوسيلة، مع مرور الزمن ازداد القمع. لقد كان **عقد الثلاثينيات**، كما اشرنا سابقاً، محور بداية ظهور هذه الظاهرة بصورةٍ مكثفة، إذ **بلغ عددها آنذاك، 7 محاولات انقلابية مكشوفة أو مستترة**.. بعضها بالتواطؤ مع الكتل المتنافسة للنخبة السياسية، حيث إثنان منها كانا بالاتفاق بين السعيد والزعماء السبعة وواحد بينه وبين العقداء الاربعة. وإثنان بين العقداء الاربعة والكيلاني. وواحد بين حكمت سليمان و بكر صدقي. والسابع عسكري محض ذو دوافع مرتبطة بالصراع على الحكم.

أما بعد **الاحتلال الثاني** ولغاية نهاية المرحلة في 14 تموز 1958، فلم نشهد اية **محاولة انقلابية مباشرة ضد السلطة**، [إذا استثنينا محاولة، الضابط في الجيش العثماني السابق ومن ثم العراقي، ومدير الشرطة العام علي الحجازي، إذ كانت حالة انفعال شخصي صدرت عنه وهو في حالة ثمل شديدة، أكثر منها حالة انقلاب غائية الأهداف]، لأن النخبة السياسية كما ذكرنا سابقاً، قد اتفقت ضمناً بعد عام 1941 على استبعاد الجيش، بعدما استبعدت العشائر بقوة الجيش نفسه، كوسيلة لحسم الصراعات فيما بينها؛ كما انها في الوقت ذاته قد انتقت قيادات المؤسسة العسكرية من بين قوامها، ان لم تكن قريبة جداً منها، أو ممن لها صلات معها من خلال المصاهرة أو رابطة الدم أو الشللية وغيرها من مختلف الروابط والصلات. لكن هذا لا يعني البته، انعدام دور المؤسسة العسكرية، اوعدم اعتماد النظام ونخبته على بقية مؤسسات العنف المنظم عامةً، بقدر ما انها غيرت في ادوارها ومسؤليتها، إذ تم الإعتماد على قوى الامن الداخلي بصورةٍ مباشرة أكثر فأكثر. اما الجيش فقد أصبح ظهير النظام برمته، واستُبعد من واجهة الصدامات المباشرة مع المعارضة الوطنية وإنتفاضاتها، واقتصر استخدامه على حالات الضرورة القصوى. وقد ادى كل هذا إلى نتائج عكسية وغير متوقعة وغير متوخاة، حين دخلت المؤسسة العسكرية طوراً جديداً تمثل في غائية سعيها إلى الغاء النظام السياسي ومكوناته وتجريد نخبته برمتها من مصادر قوتها وتحكمها، من خلال استقطاباتها السرية للضباط

المسيسين، بعيداً عن كتل النخبة السياسية. وهذا ما تم انجازه في يوم التغيير الجذري الكبير، من قبل ما أُطلق عليهم اسم **«الضباط الاحرار»**.

وهكذا شهد العراق منذ بداية تأسيس الدولة، تشكل نخبة عسكرية كان لها لغتها الخاصة بها، من مفرداتها، الأكثر بروزاً، التطلع نحو مركز القرار، بغية ملء ذاتها وعناصرها المتعطلة؛ وكذلك استخدام القوة في حل اشكاليات الحياة العامة. خاصةً، ان هذه الخاصية تتلاءم وما افرزته الاوضاع الاجتصادية / السياسية وتأثيراتها الثقافية والنفسية على الفرد والمجتمع، والمنسجمة مع موروثهما التاريخي ـ السسيولوجي؛ كما كان للنخبة العسكرية، قرارها المؤثر على النخبة السياسية عامةً، وعلى مركز القرار السياسي في بداية تشكل الدولة، حتى بدأت تدريجياً بالإرتقاء، إلى هذه النخبة لتشكل مركزها، كما انها نسجت جملة من العلاقات مع القطاعين المدني والعسكري لتزيد من مصادر قوتها وتلعب الدور الأرأس في الحياة العامة. حتى انها اخذت تتطلع نحو الخارج وزج الجيش في عمليات انقلابية في بلدان الجوار.. وكانت سورية محطتها الاكثف حضوراً، حيث اراد نوري السعيد اقحام الجيش العراقي في الشأن الداخلي السوري، منذ بداية البحث عن عرش للوصي عبد الإله في نهاية الاربعينيات وإستمر حتى بعد قيام الوحدة السورية / المصرية عام 1958[155].

وكان من ابرز من مَثَّلَ هذه النخبة، العسكرية الأصل، والتي تسنمت مناصب وزارية رئيسية وثانوية (مؤشر عددها إزاء كل منهم) كل من:

نوري السعيد (47)؛ توفيق السويدي (19)؛ عبد المحسن السعدون (15)؛ جميل المدفعي (14)؛ جعفر العسكري (13)؛ محمد امين زكي (13)؛ مصطفى العمري (13)؛ ناجي السويدي (11)؛جلال بابان (11)؛ صادق البصام(11)؛ علي جودت الايوبي (11)؛ ناجي شوكت (11)؛ أرشد العمري (10)؛ جمال بابان (10)؛ ياسين الهاشمي (10)؛ عبد الإله حافظ (10)؛ طه الهاشمي (8)؛ شاكر الوادي (8)؛ محمد علي محمود (7)؛ مزاحم الباجه جي (7)؛ نصرت الفارسي (7)؛ حكمت سليمان (6)؛ عبد العزيز القصاب (6)؛ رستم حيدر (6)؛ علي محمود الشيخ علي (6)؛حمدي الباجه جي (5)؛ تحسين علي (4)؛ نوري الدين محمود (3)؛ والعديد غيرهم، وكذلك من الذين تسنموا مناصب مهمة كرئاسة مجلسي الامة أو اعضاء فيهما من امثال مولود مخلص ورشيد خوجه؛ أو من تسنموا مناصب وزارية ثانوية فقط من امثال عزت الكركوكلي وعباس مهدي، وغيرهم كما ان هنالك مجموعة اخرى تسنمت مناصب ادارية كمدير

عام، أو متصرف، أو سفير. (راجع الملحق الجداول الثلاثة الاولى).

وهكذا يتضح مما سبق، مدى تأثير ذوي الأصول العسكرية في الحكم، وطبيعته غير المستقرة وبرلمانيته المشوهة وما نجم عن كل ذلك، من (احتمال اقل مسرة ولا معدى عنه، ذلك الاحتمال هو ان عدم الاستقرار... قد لا يمكن احتواءه... فلسوف يظل اللاستقرار هذا قائماً ينخر كيان الامة العراقية، ويبرهن على تدمير شعبها، ذلك لأنه في الوقت الذي تستطيع فيه اقلية مسلحة ان تستولي على الحكم وتمسك بزمامه، يصبح من الضروري جداً للنظام الديمقراطي ان يوطد أساسه بشكل ثابت على ولاء الجماهير المتلاحمة سياسياً، فمثل هذا النوع من الحكم لم يوجد في العراق. كما أن افراد طبقته الحاكمة والسياسية ـ كما يشعر بذلك المراقبون ممن هم اقل أملاً ـ لايستطيعون حمايته من عدم الاستقرار الشامل.

يبدو ان الظاهرة الحالية للحياة السياسية سوف تظل، لسنوات كثيرة مقبلة تعيق الامل في قيام حكم ديمقراطي اصيل... ذلك ان الحكم الديمقراطي الذي كان قائماً سنة 1950 كان اقل ديمقراطية وبدرجة قلّ نظيرها، فالنواب نادراً ما كانوا يمثلون الناخبين. وكانت الوزارات المتعاقبة تستطيع ان تتجاهل وجود النواب، بل انها كانت تتجاهل وجودهم فعلاً. اما الوزارة التي كان يتم اختيار اعضائها من قبل رئيس الوزراء والوصي، فقد كانت تقوم على أساس من التقبل الشخصي... ولم تكن تمثل لا الأكثرية البرلمانية ولا الكيان الثابت للقواعد)[156]. وقد بلغ الأمر بالكثير من الوزارات إلى اتخاذ العديد من القرارات والمواقف المهمة والخطيرة بمعزل عن مجلس النواب، حتى انها لم تكن تعلمه في بعض الأحيان بما اتخذته.

5 ـ 4 ـ استنتاجات عامة:

وقبل ان ننهي الموضوع لابد من الإشارة إلى جملة استنتاجات مستخلصة من طبيعة نظام الحكم الملكي ومما لها علاقة بموضوعنا وهي:

أولاً ـ انه بالرغم من تعاضد النخبة السياسية الحاكمة كمجموعةٍ واحدةٍ ضد القوى الاجتماعية الاخرى، إلّا أن هذه المجموعة (المتوحدة / المتناقضة)، كان ينتابها صراع الاضداد المتبادل فيما بينها. وكان المنصب الوزاري مسرح هذا الصراع ودلالته في نفس الوقت. ويمكن الإستدلال على ذلك من سرعة انهيار الوزارات، التي كان معدل اعمارها اقل من 8 اشهر بقليل، حتى ان احداها عمرت 11 يوماً فقط. كما حكمت 46 وزارة اقل من عام من أصل 58 وزارة (منذ تأسيس الدولة).

لقد كانت الدوافع الذاتية / الأنوية هي العامل الأرأس الذي يقف وراء هذا التبدل السريع. فبالرغم من وجود (العديد من الشخصيات المؤهلة لملء المناصب الوزارية والذين لم يكن خلافهم بسبب سياسة البلد، وإنما بسبب الصراع من اجل السلطة ونتيجة لذلك حصل دوران مستمر في الكراسي الوزارية)[157]. وهكذا افصحت هذه الحالة عن، تمركز وتشتت القوة في آن واحد، بين اعضاء النخبة، لكنها لم تخرج عن نطاقهم، من جانب، وإن ولّدت حالة عدم الاستقرار السياسي للبلد، خاصةً عندما استخدمت العنف، المادي واللامادي، فيما بينها لحسم الإشكاليات الناجمة عن عدم فعالية وقدرة النظام السياسي وأدواته الرقابية القادرة على توجيه سلوك اعضاء النخبة من جانب آخر.

ثانياً ـ لوحظ ان اعضاء النخبة يفصلون الهوية السياسية عن الإنتماء العائلي من خلال ابعاد المناوئين، وإبقاء المخلصين من ذات العائلة المنتمية إلى النخبة. فمثلا هدد ناجي السويدي، ليس النخبة وحدها فحسب، بل النظام برمته عامي 1936 و1941 ، لكن، مع ذلك استمر شقيقه الضابط الاحتياط توفيق السويدي كأحد اهم اعضاء النخبة، إذ تداول السلطة مرات عديدة بعد هذين التاريخين وما بعدهما. كذلك الحال بالنسبة إلى رشيد عالي الكيلاني وما قام به، عندما دفعه **طموحه الذاتي** إلى التعاون مع الحركة التحررية للعقداء الاربعة عام 1941 ، حيث هدد نظام الحكم بكليته، ومع ذلك احتفظ اخوته وأقرباؤه وأنسباؤه بعضويتهم ومكانتهم في النخبة، حتى بعد صدورحكم الإعدام عليه وهروبه إلى الخارج. وهذا ما ينطبق أيضاً على الضابط الاحتياط حكمت سليمان والملازم الاول ناجي شوكت وغيرهم من اعضاء النخبة الآخرين.

هذه الاجواء كانت تستهدف حماية النخبة السياسية من خلال خلق توازن في القوة بين اعضائها، بغية الحفاظ على النظام برمته من جهة، ومحاولة دخول اعضاء جدد لها من تلك العناصر القريبة منها، على ارضية روابط الدم والشللية والثروة والى حدٍ ما الكفاءة من جهة ثانية، نتيجة، لما فرضه التقادم الزمني وتقاعد العديد من الجيل القديم لأعضاء النخبة، وما تطلبته الظروف الجديدة التي سادت داخل البلد وفي الساحة الدولية من جهة ثالثة.

ثالثاً ـ استخدم العديد من اعضاء النخبة السياسية التنظيم الحزبي، الذي هو شكل متطورعن تلك التنظيمات الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك، ليس ايماناً منهم بأهمية التنظيم الحزبي ودوره في الحياة السياسية كوسيلة لحماية مصالح الفئات والطبقات الاجتماعية، بل لأنه أحد مصادر القوة لأجل ايجاد قاعدة اجتماعية للحكم.. لكن أغلب، ان لم يكن جميع، هذه الاحزاب كانت تتسم بالموسمية، واللا مبدئية وذات طابع

حكومي/ سلطوي، تنحل بمجرد خروج عضو النخبة المؤسس لها من رئاسة الوزارة، أو في احسن الاحوال بعد مدة من تشكيلها. كما لم يكن لها أي دور في تطوير مفهوم الممارسة الحزبية في الحياة السياسية / الاجتماعية. كما انهم لم ينظروا للأحزاب كحالة ضرورية لتطوير المجتمع المدني. فمثلاً الف عبد الرحمن النقيب، اول رئيس وزراء، حزبه السياسي! «العراق الحر». ولكن نظراً لكبر سنه ومكانته الدينية والاجتماعية ومنظومة قيمه وأفكاره منعته من مزاولة العمل الحزبي، لذا اناط تأليفه باسم أكبر ابنائه محمود عبد الرحمن النقيب. لكن سرعان ما انحلّ هذا الحزب بعد استقالة الوزارة النقيبية الثالثة والأخيرة له، وخروجه من الحياة السياسية. كذلك الحال بالنسبة لعبد المحسن السعدون الذي الف «حزب التقدم»؛ وياسين الهاشمي الذي اسس في البدء «حزب الشعب»، ومن ثم «حزب الإخاء» مع رشيد الكيلاني؛ كما قام نوري السعيد بتأليف «حزب العهد العراقي»، وأصدر جريدة الفرات لغاية واحدة، هي الترويج لعقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1930 ، وانحل الحزب بعد ذلك وأُغلقت الجريدة بعد اتمام توقيعها. كما اسس علي جودت الايوبي، بعد تأليف وزارته الاولى «حزب الوحدة الوطنية»، الذي كانت مسيرته السياسية مماثلة لأقرانه من الاحزاب الحكومية السابقة الذكر.

ومن الامثلة الصارخة على لامبدئية هذه الاحزاب، نشير إلى الوثيقة الإئتلافية التي أُبرمت بين الحزب الوطني العراقي الذي اسسه وترأسه محمد جعفر ابو التمن، وحزب الإخاء الذي اسسه الثنائي الهاشمي / الكيلاني، على أساس مناهضة اتفاقية 1930 . لكن ما إن تسنم الكيلاني المنصب الاول (رئاسة الوزارة)، حتى تخلى عن مضامين وثيقة الإئتلاف وأخذ يدافع عن المعاهدة السالفة. كما الف نوري السعيد في نهاية الاربعينيات حزباً آخر الا وهو «الحزب الدستوري»، وتبعه صالح جبر فأسس «حزب الامة الاشتراكي». وسار على ذات الخطى العديد غيرهم من اعضاء النخبة الآخرين.

ان جميع هذه الاحزاب الحكومية، كانت مجرد هياكل، لاحياة فيها، ولم يكن لها امتدادات خارج حلقة النخبة السياسية الحاكمة. كما انها كانت ذائبة في شخصية رؤسائها الذين يختارون اعضاءها القياديين ضمن مواصفات معينة، يجعلون منهم توابع لهم وليس للحزب وأفكاره. وهي أيضاً كانت تفتقد إلى الامتداد الجغرافي لتغطية العراق كله، حيث لم تكن لهذه الاحزاب فروع في المدن العراقية الاخرى. وبعبارة مكثفة، كانت السمة الأساسية لهذه الاحزاب انها: (أحزاب نخبوية، شخصية، محدودة الأهداف، لينة العريكة، سريعة الاستجابة للإغراء والترهيب، نفعية الطابع، محدودة الفعالية، ذات قواعد

ضيقة ـ جغرافياً واجتماعياً)، كما شخصها الباحث د. عبد الوهاب رشيد.

رابعاً ـ اعتمد أكثر اعضاء النخبة، بغض النظرعن اصولهم المهنية السابقة، على **القوة** كأسلوب **والصرامة** كخيار، في حل اشكاليات الحياة الاجتصادية / السياسية، واعتبارهما افضل الخيارات أو السبل لفرض سياساتهم.. وسرى هذا التوجه، حتى على طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين كتل النخبة، فكانت مفردات الانتقام والثأر والتراشق بالعبارات الشوقية البعيدة عن اللياقة والدبلوماسية، عناوين بارزة لها بين اصدقاء الامس وأعداء اليوم.. فقد ثأر الكيلاني من رفاق امسه لأنهم حجبوا عنه منصب وزير الداخلية، مما دفع العشائر الموالية له على التمرد ضد الحكومة؛ وانتقم حكمت سليمان من رفاق امسه عن طريق الجيش، لاستبعاده من ذات الوزارة؛ وفبرك السعيد مؤامرة مزعومة ضد هذا الاخير واستصدر حكماً بإعدامه، لأنه كان عضو النخبة المحرك للانقلاب الذي قُتل فيه نسيبه جعفر العسكري، كما كان يعلن جهاراً؛ وقد اعدمت الكتلة المنتصرة بعد فشل حركة مايس 1941 ، العقداء الاربعة وحكمت بذات الحكم على الكيلاني ذاته لأنهم هددوا النظام برمته وهكذا دواليك.

ورغم اشتداد التعاضد الشكلي المتبادل بين اعضاء النخبة بعد فشل الحركة الأخيرة، الا ان ذلك لم يقضِ على جوهر ومضامين الصراعات والمشاحنات فيما بينهم، وإن تميزت بشكلها المعنوي دون المادي. لذا ازدادت حدة الحروب الكلامية فيما بينهم، بغية تقويض المكانة الاجتماعية بعضهم للبعض الآخر. كما ارتفعت وتيرة المصالح الانوية والفئوية الضيقة، كدوافع محركة وأدوات للصراع فيما بينهم. لقد استقال توفيق السويدي من الوزارة السعيدية الحادية عشرة [50/9/25 ـ 52/7/11] احتجاجاً على عدم تعيين أخيه عارف السويدي بمنصب رئيس محكمة تمييز العراق. كذلك عمد صالح جبر والسائرون في ركابه، على اثارة المشاكل وحبك الدسائس ضد وزارة محمد الصدر [48/1/29 ـ 48/6/16]، التي رضخت تحت ضغط الشارع السياسي وألغت معاهدة بورتسموث التي عقدتها وزارة صالح جبر. وغيرها من الوقائع العديدة التي حدت بلونكريك إلى وصفها بالقول: (**إن الحلقات السياسية والعسكرية التي كانت روحية الجريمة لديها متوأصلة وأعمال الإنتقام اعتيادية، لم يكن من الهين كبحها وضبطها... قد خلقت تراثاً مدمراً من الشدة والصرامة بين المتمسكين بالعمل الوظيفي من المدنيين والعسكريين وأتباعهم**)[158].

خامساً ـ وإستكمالاً للفقرة السابقة، ونظراً لعدم موضوعية ولا مبدئية خلافات

اعضاء النخبة، التي ادت إلى عدم تكوين تراث من ممارسة الحكم الديمقراطي بين اعضاء النخبة نفسها من جهة، ناهيك عن الجمهرة الشعبية والقوى السياسية من خارج النخبة من جهة اخرى، كما انها ادت إلى عرقلة تراكم خبرات الممارسة البرلمانية، ومحاولة ارساء اسس ثابتة للبرامج التنموية التي كانت تتغير من وزارة إلى اخرى، ان لم تُجهض نتيجة عدم توازن القوة في الوزارة الواحدة.

سادساً ـ لم يتحصن أغلب اعضاء النخبة السياسية، بالانتماءات السياسية والفكرية التي انطلقوا منها، فكان سير الإنتماء متعرجاً وغير متجانس، فالقناعات تتغير والمواقف تتبدل، ولم تكن على نسق واحد لكونها غير مبدئية ولا موضوعية في كينونتها، بقدر كونها أنوية / مصلحية. لذا نراهم في سياق تاريخهم السلطوي، ينقلون ولاءاتهم وإنتماءاتهم من جهة إلى اخرى حتى وإن كانوا على نقيض منها.. ولنا من أغلب رؤساء الوزارات خير نموذج على ذلك، حيث غالباً ما يتبنون مطاليب الحركة الوطنية بهذه الدرجة أو تلك، عندما يكونون خارج الحكم، لكنهم سرعان ما يتناسونها عند تسنمهم المناصب، أي بمعنى آخر كانت السلطة بالنسبة، لأغلبيتهم الساحقة، الغاية والحلم الذي يحاولون بلوغه بغض النظر عن سبل البلوغ.

سابعاً ـ كانت الوزارات الأربعة عشر الاولى (من الحكومة المؤقتة إلى غاية «الاستقلال» 1932)، وزارات شكلية غير حاكمة بصورة فعالة، لأن قرارها السياسي والإجرائي لم يكن بيدها، بل بيد المندوب السامي، إذ كانت الوزارات تستمد منه القوة و ديمومة استمرارها في الحكم، بالإضافة إلى ان القرار النهائي على مستوى الوزارة / الوزير كان بيد المستشار البريطاني، الذي يشرف على كل صغيرة وكبيرة فيها. فعلى سبيل المثال كان تأليف وإستقالة الوزارات الثلاث الاولى بطلب من المندوب السامي، بالرغم من اصطدامها برغبة العرش.. إذ كان الملك فيصل الاول غير راغب في استمرارعبد الرحمن النقيب في ترؤسه لوزارتيه الثانية والثالثة.

أما بعد الاستقلال فقد لعبت السفارة البريطانية دوراً غير قليل في انتقاء اعضاء الوزارة حتى انها، على سبيل المثال، اجبرت الوصي على السفر إلى باريس لمصالحة نوري السعيد لكي يؤلف وزارته الثانية عشرة لتُبرم اتفاقية حلف بغداد. و يوضح تاريخ العراق السياسي لتلك المرحلة ان الوزارات، غالباً ما كانت تستقيل ليس لتنفيذها منهاجها، أو نتيجة لإحتجاج سياسي وطني عام، أو لإنتفاضة شعبية كما في الاعوام (1946؛1948؛ 1952؛ 1954؛ 1956)، بل كانت تترك الحكم بإشارة من احد ضلعي

المثلث العرش أو السفارة البريطانية. في الوقت ذاته لم يمارس مجلس النواب، طيلة حياته حقه في سحب الثقة من اية وزارة أو حتى التلويح بها.

ثامناً - لعب الملك أو (الوصي على العرش)، خاصةً بعد تعديل الدستور عام 1943[159]، والذي مَنحه حق اقالة الوزارة، دوراً في حل نزاعات النخبة والتوفيق بين مواقفها المتباينة، من خلال توزيع المناصب الوزارية أو المناصب المفصلية في مؤسسات الدولة، فيما بينها، متبعاً في ذلك (استراتيجيتين مختلفتين، كانت الاولى اشراك فئتين متناحرتين أو أكثر في الوزارة الواحدة من اجل خلق نوع من القوة المتوازنة فيها... والثانية تمثلت بضمان حصول شخصيات مقربة إلى البلاط... كان القصر بهذه السلوكية يهدف إلى خلق جماعة نخبة جديدة لكي توازن أو تقلل نفوذ فئات النخبة القديمة)[160].

وفي الوقت نفسه كان لبريطانيا مجموعة من السياسيين ترتبط مصالحهم بها مباشرةً، وقد ضمتهم إلى كتل النخبة السياسية منذ بدء تكوين الدولة. كما قامت الولايات المتحدة بتكوين مثل هذه الكتلة، منذ نهاية الاربعينيات، وأقامت علاقات وطيدة مع بعض قواد الجيش، خاصةً بعد ان نقلت، من بلدان أمريكا اللاتينية إلى الشرق الاوسط، فكرة استخدام الجيش كوسيلة للسيطرة على الحكم، لملء الفراغ اللاحق بالمنطقة بعدما قررت بريطانيا الإنسحاب من شرق السويس بعد عام 1948 تحديداً.

تاسعاً - لعبت وزارة الداخلية ومتصرفو (محافظو) الالوية دوراً بارزاً في تزوير سير العملية الانتخابية لصالح قوائم وأفراد مثلث الحكم.. وقد اعترف العديد من اعضاء النخبة بذلك الدور، سواءً في مذكراتهم أو في مداخلاتهم في مجلس النواب. ولنا من تجربة وزارة محمد الصدر، على سبيل المثال لا الحصر، خير دليل نسوقه في هذا المقام، إذ تدخل مصطفى العمري / وزير الداخلية، وأصدر ايعازاته إلى المتصرفين في الالوية والموظفين الاداريين في الاقضية والنواحي بتأييد مرشحي الحكومة، وحين بلغت الشكوى رئيس الوزراء، استدعى وزير الداخليه الذي اصدر اوامره هاتفياً بحضور رئيس الوزراء إلى المتصرفين وقال لهم: (إني اتكلم و بحضور فخامة رئيس الوزراء وأؤكد لكم أوامري السابقة بضرورة ترك الانتخابات تجري بكل حرية)، وقد فهم المتصرفون ان وزير الداخلية لا يزال الرجل القوي وأوامره هي النافذة دون اوامر رئيس الوزراء، فطبقوا الخطة التي ارادها الوزير.

عاشراً - من الظواهر الأرأسية البارزة في حكومات المرحلة الملكية، هو عدم الاستقرار في قوام الوزارة الواحدة.. حيث طغت ظاهرة الإستقالات، وبالتالي، التعديلات المستمرة

على الوزارات. فمن النادر ملاحظة وزارة ما، لم يطرأ عليها تعديل. هذه الظاهرة تعبر عن عدم الانسجام بين وزراء الوزارة الواحدة. وهذا ناجم عن عوامل عديدة منها: ان بعض رؤوساء الوزارات لم يكونوا أحراراً في اختيار وزرائهم؛ أو/ و ان التأليف الوزاري كان نتيجة لتحالفات هشة بين كتل النخبة؛ او/ و نتيجة الاختلاف في قراءة الواقع السياسي / الاجتماعي، او/ و الشأن الداخلي أو الخارجي؛ او/ و الخضوع للتوازنات السياسية الحساسة؛ او/ و نتيجة للسلوك الاداري لهذا الوزير او ذاك، أو الإدارة الفردية لرئيس الوزارة؛ او/ و لعدم رضى احد ضلعي المثلث على وزير ما أو الوزارة برمتها.

أحد عشر ـ كما سبق وان استنتجنا من ان العنف، [المادي وغير المادي] وما رافقه من قسوة ووحشية، كان وسيلة مهمة استخدمها اعضاء النخبة لأجل اخماد المطلبية الشعبية، إلى درجة اثارت حفيظة العديد منهم ودفعهم إلى استنكار ذلك. خاصةً بعد ان واجهت النخبة تحديات نوعية جديدة تمثلت بتكون الطبقات الجديدة من برجوازية وعمال، والفئات الاجتماعية الوسيطة والبينية من مثقفين وطلبة وموظفي الدولة والمهن الحرة وغيرها، والتي كانت تحلل واقع سيرورة الحياة الاجتصادية ومضامينها، السلطة وقواها الاجتماعية، الواقع السياسي وآفاق تغيّره. كما انها شعرت بالغبن، لعدم امكانية مشاركتها في الحكم أو ادارته من قبلها، نتيجة غلق منافذ التغيير السلمي والتحكم بآلية الانتخاب من قبل كتل النخبة السياسية.. هذا الوضع دفع بها إلى المساهمة بقوة في انضاج ظروف التغيير المرتقب، من خلال المساهمة في جملة الإنتفاضات الشعبية، خاصةً منذ اواسط الاربعينيات.

هذه المساهمة النوعية، نبهت في الوقت نفسه، النخبة السياسية ودفعتها إلى ضرورة رص، ما امكن، لصفوفها من جهة، وحماية ذاتها ومصالحها بوسائل العنف والقهر والإرهاب من جهة ثانية. وكان الجيش احد اهم عتلات العنف هذا، رغم حذرها منه. مما استوجب ان تبسط النخبة، أو بالأحرى مركز نواتها، نفوذها على الجيش من خلال توزيع المناصب الفعالة على الموالين لها، وكذلك رفع المستوى المادي للضباط عامةً والكبار خاصةً، وإبعاد ما امكن ابعاده، ممن يُشك بولائه أو يرتابون من طموحه، كما حصل بالنسبة إلى نور الدين محمود، الطامح إلى رئاسة الوزارة ثانيةً، وتعيينه عضواً في مجلس الاعيان، وكذلك الحال بالنسبة إلى صائب الجبوري ونجيب الربيعي وغيرهم ممن أُبعدوا عن الجيش. لكن كل هذه الاجراءات لم تمنع من قيام الضباط المسيسين في تبني عملية التغيير المنتظر.

اثنا عشر ـ وأخيراً، ونتيجة لتصاعد وتيرة النقمة الشعبية، والإستخدام المكثف والمنظم

للعنف، وعجز النخبة السياسية عن بلورة نموذج تنموي يطور الواقع الاجتصادي وينمي الرفاه الاجتماعي العام ويقضي على مواقع العوز والحاجة وما يشتق منهما، وعدم قدرتها على التجاوب ومتطلبات الواقع المادي للمجتمع وروح العصر وضروراته....الخ نتيجة ذلك كله اتسعت شقة الفجوة بين اعضاء النخبة وقاعدتها الاجتماعية الضيقة من جهة وبقية الطبقات والفئات الاجتماعية ذات الأكثرية الشعبية من جهة ثانية، هذا الوضع دفع بالنخبة السياسية إلى اللجوء للحماية الخارجية بغية الحفاظ على ذاتها وموقعها في الحكم بعد ان فقدت المؤسسة العسكرية ثقتها بها وبنظامها. فكانت الاحلاف والإتفاقيات العسكرية، مع اهم المراكز الرأسمالية [بريطانيا وأمريكا]، ومع دول الجوار المنضوية في حلف بغداد، احد ابرز علائم سياستها الخارجية خلال السنوات العشر الاخيرة من عمر النظام الملكي.

الخاتمة

توضح تاريخية النظام السياسي في العراق الحديث، حقيقة الدور الفعال الذي لعبته المؤسسة العسكرية، سواءً في تكوين الدولة أو في الحياة الاجتصادية / السياسية. إذ مثلت احد اهم الركائز التي استندت عليها الدولة والنخبة السياسية في ديمومة بقائهما، بالرغم من تباين درجة وضوح هذا الدور بين مرحلةٍ وأخرى. كما اتضح لنا من هذه الدراسة ان ذوي الأصول العسكرية كونوا في البدء نخبتهم، التي سرعان ما تبوأت مركز النواة في هذه النخبة؛ وتبوأ آخرون منهم المناصب الأرأسية، غير الوزارة، سواءً في السلطة التنفيذية أو التشريعية، وعلى مختلف المستويات الإدارية.

ومن هذا العرض المكثف الذي شملته الدراسة يمكن التوصل إلى استنتاج أرأسي مفاده:

أن قوى الاحتلال قد خلقت للضباط العراقيين في الجيش العثماني دولة، فامتلكوها من خلال النظام الملكي.. الذي ظاهره دستوري ـ برلماني؛ وجوهره عسكري بكل ابعاده.

إذ كان الجيش القاعدة الاهم للنظام السياسي وسنده طيلة المرحلة، رغم انه في الوقت نفسه، القوة الوحيدة التي هددته باستمرار وكانت هاجسه المقلق، في الوقت الذي كان النظام لا يمثل الا مصالح النخبة الحاكمة والقوى المستند اليها. إذ كان مصير العراق **السياسي والاقتصادي طيلة الفترة، تهيمن عليه وتقرر مصائره حوالي 50 عائلة من عوائل الحكم المتنفذة، بصورة عامة.** وكان الصراع والتنافس الشخصي بين افراد هذه العوائل هو احد الاسباب الأرأسية في التغيير المستمر للوزارات طيلة تلك المرحلة، وبسرعة خيالية، خالية من السند الدستوري والقانوني والرقابة والانضباط. فبعض الوزارات حكمت بضعة اشهر أو أقل، حتى ان احداها لم تمكث في الحكم سوى احد عشر يوماً، بينما

بعضها حكمت أكثر من سنه ونصف وكان أغلب رؤسائها من ذوي الأصول العسكرية، الذين استُوزروا لأكثر من مرة.

وعليه ان ثورة 14 تموز، لم تكن هي التي شرعت الابواب لقدوم العسكر إلى السلطة، بقدر ما هي محاولة واحدة، من عشرات المحاولات التي قامت بها النخبة السياسية ذاتها أو بعض من اجنحتها، لحل اشكاليات الخروج من المأزق الذي بلغه الحكم، لكن الميزة الأساسية **للتحرك العسكري**، للثورة كان في الجوهر تعبيراً **عن مطامح وإرادة أكثرية القوى الاجتماعية /السياسية، من خارج النخبة الحاكمة وقاعدتها، التي قادت المطلبية السياسية /الاجتصادية السلمية، طيلة أكثر من اربعة عقود من الزمن، والتي لم تفلح في الوصول إلى سدة الحكم وتداوله والمشاركة فيه بالطرق البرلمانية الدستورية، بغية تحقيق برامجها التي تستمد مقوماتها من مصالح الجموع المستَلَبة.**

ان الرأي الذي يُحمّل ثورة 14 تموز، جملة العواقب التي آل إليها الوضع في العراق المعاصر من دمار مادي و معنوي ونفسي، سواءً للشخصية الفردية أو الجماعية، ينطلق من فرضية الأمنية الاحتمالية (لو). والقول لولا الثورة لما فتحت ابواب الحياة السياسية للعسكر؛ و لما قُضي على المؤسسات الدستورية وأهمها البرلمان والدستور الدائم؛ و لما بلغنا ما نحن عليه الآن! إلى آخره من التساؤلات التي امست اتهامات للثورة.

ان هذا الاسلوب في المعالجة، اقل ما يقال عنه، أنه بعيد عن فهم جوهر حركة مكونات الواقع السياسي / الاجتماعي للعراق الحديث؛ كما وان منطقيته العلمية مرتبكة ومشوشة؛ بالإضافة إلى انه غير ملم بتاريخية العراق ونظامه السياسي والدستوري وتعثراتهما. أي بمعنى آخر انه لم يدخل إلى عمق الظاهرة بكل شموليتها، بل اكتفى بما يراه بارزاً على السطح. ولم يتعمق في مدى فعالية وآلية وتأثير الحكم البرلماني، رغم ضرورته لنا كحقيقة في السابق وفي اللاحق. ان الظواهرالاجتماعية لا تسير وفقاً لأمزجتنا وأمانينا وإرادوياتنا، بل ضمن منطوق قانونياتها وسننها الداخلية، ومن خلال تحقق صيرورتها.

ان ثورة 14 تموز، شأنها، شأن أي تغيّر اجتماعي عميق، لا يمكن فهمها ولا دراستها الا ضمن هذا الاسلوب، طالما ان عملية التطور وخاصةً في منعطفاتها الحادة، لا تتخذ طابعاً انسيابياً مستقراً هادئاً. بل حركة دؤوبة تتفاعل مع ذاتها وعناصرها المتناقضة بصورة جدلية، وبالتالي خضوعها لمنطق قوانين التطورالمرتبطه بالفعل الإنساني الواعي ومحيطه بكل ابعاده. ان هذه العملية وما ينجم عنها من تحولات كمية وبالتالي نوعية (لا تستأذن ارادة الافراد أو المصادفات أو نزوات القدر؛ كما انها لا تأتي في العادة متطابقة مع الارادة

الفردية أو الأُمنية والحلم، بل تتحقق كحصيلة أو نتاج لتراكم ارادات بشرية مترابطة، متوافقة أو متعارضة، تجسدها في النتيجة حالة من (الإرادة العامة) التي تتجلى اخيراً بصورة (الضرورة التاريخية). ولهذا تبقى النتيجة أو الحصيلة غير متطابقة كلياً مع إرادة الجميع، وبالتالي عرضة للاجتهاد والتعديل. كما تؤول في كل الاحوال إلى تكوّن وتكامل حالة جديدة من التناقض والصراع)[161] ولتوثيق هذا الحكم يمكن استنطاق واصطفاء بعض احداثه الكبرى، ولنا من ثورة 14 تموز مثلاً.

كما ان لهذه التغيُّرات، بالضرورة، اكلافاً مادية ومعنوية؛ روحية ونفسية، وكذلك هي بالتضاد من السكونية والرتابة الاجتماعية، شِئنا ذلك أمْ أبينا، هي حالة تفاعل مؤلم، كأي ولادة جديدة، ضربت عمق البناء الاجتماعي وغيرت من مكوناته؛ هي نقلة نوعية في القيم و المعتقدات؛ وهي حالة صراع مستمر بين المكونات الجديدة والقديمة، انها الحياة دائمة التجدد والخضرة. فالثورة كانت ضرورة موضوعية لدخول عالم الغد من خلال ازالتها للأنماط الاقتصادية التي تعيق حركة التطور والارتقاء، كالعلاقات شبه الإقطاعية في الريف وشبه الكولونيالية عامةً. أي كانت الثورة ايذاناً بولوج حضارة المدن والمستقبل بدلاً من المكوث في حضارة الريف ـ العشائر والسلف الماضي، إن جاز التعبير.

يأخذ هذا الرأي على الثورة تعطيلها للحياة الدستورية ـ البرلمانية والقضاء على الحكم المدني (وإن لم يكن مدنياً الا في المظهر). ان هذا التعطيل الذي قامت به الثورة، لم يكن احد الغايات المنشودة، قدر كونها ارجأته إلى حين مواءمة وملاءمة الظروف، لإنشاء منظومة دستورية تنطلق من الواقع الجديد وأفكاره المستقبلية ومن مطامح القوى الاجتماعية الجديدة وخريطتها السياسية. وهذا التأجيل بقدر ماهو ضروري فهو احد قانونيات الثورات والتغيرات الكبيرة. وحتى بالنسبة إلى الحكم الملكي في العراق، الذي مر بمرحلة انتقال، إذ انه لم يشرع الدستور فوراً، بل جاء بعد استتباب مكوناته، وتحديد معالم طريقه اللاحق، وتركيز سلطته وتأمين مسارات قراراته وبناء مقومات الدولة الأساسية...الخ، أي بعد مدة زمنية بلغ مداها اربع سنوات من نشوء الدولة وتسنم العرش. ترى لماذا لا ننظر إلى الثورة بذات المنظار والمعيار. والتي اخذت في السنة الاخيرة من عمرها القصير، تعمل على بلوغ هذا الهدف، وهذا ما اعلنه مؤسس الجمهورية الزعيم عبد الكريم قاسم ووعد به، في آخر مقابلة صحفية له في اوائل شباط 1963 ، من انه في عيد الربيع [21 اذار] سينشر الدستور الدائم وفي اعياد تموز القادم سنشهد ولادة الحياة البرلمانية.

ان النظرات الجزئية والضيقة إلى الوقائع الكبرى، لاتتلاءم مع ما يجب ان ننطلق منه

إلى فهم ماهيات مصيرية، تبحث عن كيفية ونوعية الخلاص من الدمار، للإنسان والطبيعة، بكل ابعادهما؛ وعن جملة مسببات هذا الدمار؛ عن بداياته والبعد الزمني لتحققه؛ بغية إغلاق منافذه وكبح نمو علاقاته ومكوناته؛ وصولاً لإنسان غير مستلب، متحرر من اللاءات الاجتماعية البالية التي يرضعها منذ الولادة ولا يفطم عنها حتى نقطة تلاشيه. وهذا هو الهدف الأرأس للثورة، كما اعلن الزعيم قاسم عنه في أكثر من مناسبة.

وإذا اردنا فهم ما نحن عليه، فلابد من الاخذ بالبعد التاريخي والمنطقي والعودة إلى الجذور الاولى للظروف التي رافقت نشوء الدولة والى الواقع الاجتصادي الذي كان سائداً من جهة؛ والى النظام السياسي الذي تأسس وكيفية ذلك باعتباره نتاجاً لثورة العشرين من جهة ثانية؛ والى المكونات الاجتماعية لنظام الحكم وما طرأ عليها من تغير في البيئة والبنية الاجتصادية من جهة ثالثة؛ وطبيعة النخبة السياسية التي احكمت الأنشوطة على منافذ التسلل اليها واحتكار تداولها للسلطة من جهة رابعة؛ والى طبيعة الثقافة السياسية التي ارستها النخبة والتي كانت (ثقافة انقلابات وثقافة استيلاء عنيف على السلطة،وثقافة صراعات دامية بين كتل شتى على مواقع السلطة)، كما شخصها الباحث السيسيولوجي فالح عبد الجبار، من جهة خامسة؛ والى تلك الفجوة الواسعة التي كانت قائمة بعمق بين النظام وأبناء الشعب، مما دفع بالنخبة السياسية الحاكمة إلى تمتين علاقاتها مع الغرب عامةً وانكلترا وأمريكا خاصةً، سعياً وراء حماية استمرار وجودها في الحكم، حيث اعتقدت هذه النخبة بأن هذه القوى ستتدخل لحمايتها وإنقاذها في حالة حدوث انقلاب عسكري، كما حدث عام 1941 ، من جهة سادسة.

توصلت دراستنا إلى ان نخبة الحكم تكونت بالأساس من ضباط المؤسسة العسكرية التركية، وعلى الاخص من الضباط الشريفيين، الذين قادوا مسيرة الحكم طيلة المرحلة الملكية، ولم تقم هذه النخبة بإرساء مؤسسات المجتمع المدني، ولا بتطوير الآلية الاقتصادية للسوق الوطنية بالمعنى الشامل لها، وما يشتق منهما من مهام ومؤسسات. مما اثر ضمن ما اثر في عدم تعزيز الهوية الوطنية العراقية، وكبح تلاحمها وعزل مكوناتها عندما: لم تنظر إلى تطلعات وحقوق الشعب الكردي والقوميات الاخرى؛ وكذلك عندما لم تشمل سكان الارياف بالقانون المدني، بل افردت لهم قانوناً خاصاً ألا وهو قانون دعاوى العشائر؛ وأيضاً لتمسكهم بالطائفية السياسية والتوزيع غير العادل للثروة الوطنية بمعناهما الواسعين؛ كما انها اكتفت بالجانب الشكلي من المجتمع المدني ولم تطوره، رغم مناشدات الإصلاح السلمي التي طالبت به قوى المعارضة، سواءً للنظام السياسي او/ و التوجه الاجتصادي؛

وغيرها من المطاليب التي ادخلت النخبة في ازمة بنيوية مستعصية، مما افسح المجال لقوى العنف المنظم من اخذ زمام مبادرة التغيير. أي بمعنى آخر ان **سياسة نخبة الحكم هي التي هيأت الظروف الموضوعية لدخول المؤسسة العسكرية ثانيةً إلى معترك الحياة السياسية،** بعد ان عجزت آلية البرلمان آنذاك والقوى السياسية عن تحقيق التغير المطلوب موضوعياً[160]. أي ان ضعف النظام السياسي المدني وغياب الآلية الدستورية القادرة على تأمين وتحقيق التغييرات والتبدلات المختمرة، فتحت المجال علىمصراعيه لقوى العنف المنظم، باعتباره القوة الوحيدة القادرة على القضاء على مثل هذه الآلية. وهذا ما اشار إليه الزعيم عبد الكريم قاسم/ مؤسس الجمهورية، عندما علل اسباب قيام الجيش بالثورة، وقد رد ذلك إلى ضعف وعدم قدرة الجماهير الشعبية وتنظيماتها المختلفة من اجراء التغيّر المطلوب، عندما قال: (**لو اعتقدنا ان باستطاعة الشعب ان يزيل كابوس الظلم الجاثم على صدره لما تدخلنا بالقوة المسلحة، ولكننا كنا نعرف ان الناس يائسون ولا من يدافع عنهم**) وقمنا **بذلك** (انتقاماً للأحزاب التي نُكل بها وشردت في سبيل الوطن).

ولذا عاد **الجيش ثانيةً** ليجرب المحاولة بغية الإرتقاء بها إلى ما وراء المرحلة وحدودها، بكل ظلاميتها وكوابحها؛ لأجل الوصول برؤيا واقعية شفافة إلى آلية وطنية فعالة، مستنبطة من واقعها دون ان تكون اسيرة له؛ ذات أهداف وطنية اجتماعية عامة متزامنة مع الظرف الملموس؛ وتمثل زاوية الانطلاق إلى تحقيق الحلم المفقود للغد المنشود.

السويد

1999



الهوامش والتعليقات:

1 ـ راجع، على سبيل المثال لا الحصر، الثقافة الجديدة العراقية [ث.ج.] العدد 261 انطولوجيا الموقف. وما اثارته من مناقشات لاحقة.

2 ـ د. جليل العطية، كما نشرها في عموده «نقطة ضوء» في احد اعداد جريدة الوفاق الصادر في عام 1996 ، لندن. إذ اطلق هذا الاسم على مرحلة ما بعد ثورة تموز 1958 . لكن كان الاجدر به حسب رأيي، ان يطلق عليها اسم **(الحاكية الثانية) وليست الاولى.**

3 ـ يقصد **بالفئات البينية**: العناصر ما قبل البروليتارية وشبة البروليتارية والباعة والحرفيين وصغار ارباب العمل..أي الفئات الدنيا من سكان المدن والتي تشغل المكانة الوسطى بين الطبقتين الأكثر حداثة ـ البرجوازية والطبقة العاملة؛ **أما الفئات الوسطى**: فينسب لهذه الفئة كل من: الضباط والمستخدمين الاداريين وأصحاب المهن والطلبة.

4 ـ تمثل اندونيسيا المثال الواضح على مساهمة الجيش في الحياة السياسية، إذ ينص الدستور على تخصيص 20 ٪ من مقاعد البرلمان إلى المؤسسة العسكرية، حيث يتم تعينهم من قبل قيادتها دون انتخاب. سار على هذا المنوال، مع تغيرات مختلفة، العديد من بلدان الأطراف، وخاصة تلك التي حققت تحررها السياسي من خلال حروب التحرير. وجوهر الفكرة مستوحى من التجربة السوفيتية السابقة. في الوقت ذاته يجب ان لا يغيب عن البال دور العامل الخارجي، والغربي على وجه الخصوص، في تحبيذ الانقلابات العسكرية، إذ مارستها بصورة مكثفة بعد الحرب العالمية الثانية، كنقيض لحركة الاستقلال التحررية في عالم الأطراف والتي تصاعدت وتاثرها بعد الحرب المذكورة.

5 ـ للمزيد راجع: ميرسكي، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية. دار التقدم، موسكو 1987 الفصل الاول.

6 ـ المصدر سابق ص 44 و61 .

7 ـ فؤاد اسحاق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية. دار الساقي، لندن، 1990 ص 50 .

8 ـ نذكر على سبيل المثال، حسب رواية صلاح الدين الصباغ في مذكراته فرسان العروبة، ان الوصي عبد الإله، خلافاً للدستور، ارتدى بدلة عسكرية وبرتبة عميد، وأخذ يتجول في بغداد وما جاورها برفقة الملك الصغير، بغية تحبيب نفسه إلى الشعب العراقي، الذي كان يشير إليه بالإتهام في المشاركة في مقتل غازي.

9 ـ ميرسكي، مصدر سابق ص 10 .

10 ـ الخوري، مصدر سابق ص 99 .

11 ـ مقتبس من د. وليد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية ـ البريطانية 1941 ، دار واسط، بغداد 1986 ، ص 9 .

12 ـ راجع، لونكريك ستيفسن: العراق الحديث من سنة 1900 إلى 1950 ، ترجمة سليم طه التكريتي، بجزئين، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد 1988 ، ص 19 .

تُحدد الرايات التي كانت تسلم في العهد العثماني بعدد الذيول فيها. وهي تكون عادةً على ثلاثة اقسام: الاولى ذات الذنب الواحد، والثانية ذات الذنبين. اما الراية ذات الاذناب الثلاثة، فإنها تعتبر أكبر درجة يبلغها الوالي عند تعينه والياً، ولا علاقة لأذناب هذه الراية بالولايات الثلاث التي قسمها مدحت باشا، وإنما هي من صنوف الدرجات الوظيفية ليس الا.

13 ـ حول تكوين السوق الوطنية العراقية، راجع د. محمد سلمان حسن في كتابه الموسوعي: التطور الاقتصادي في العراق، دار الطليعة بيروت 1965 . كذلك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى التطور الاقتصادي منذ منتصف القرن التاسع عشر. علماً، بأن المجتمع العراقي كان آنذاك ما يزال يتمتع بالنزعة الاستقلالية والنفسية التي لم تتعود على الاذعان.. إذ كان الإنقسام والتناحر بين المدينة والريف / العشيرة، يعتبر من اهم عقبات التطور التي بدأت تتسرب إلى العراق، الذي كان يخطو ببطء نحو التمدن، حتى غدا المجتمع المديني يختلف عن حياته السابقة، إذ بدأت تظهر عليه التغيّرات الداخلية التي كونت حجر الأساس لدولة عراق المستقبل.

14 ـ للمزيد راجع:

ـ حنا بطاطو، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى

قيام الجمهورية، مؤسسة الابحاث العربية، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت 1990 . بثلاثة اجزاء

- فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية. القاهرة 1995 .

- د.غسان العطية، العراق؛ نشأة الدولة، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار لام، لندن 1988 .

- د.علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزئين الخامس والسادس،الطبعة الثانية، لندن 1992 ، دار كوفان للنشر.

- د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية في العراق، مركزدراسات الوحدة العربية، 1984 بيروت.

15 - د.العطية مصدر سابق ص 223 وما بعدها. اما المكتب العربي: هو في الواقع مكتب الاستخبارات البريطانية في المنطقة العربية، وقد تأسس عام 1916 وكان يضم عدداً من ضباط المخابرات والسياسيين ذوي الاختصاص والخبرة في شؤون العالم العربي.. وكانت مهمته تجميع المعلومات العامة المتعلقة بالأقطار العربية وتنسيق علاقاتها مع بريطانيا.. كما كان بمثابة واسطة الاتصال بين المندوب السامي البريطاني في مصر وبين الشريف حسين. وكان رجال المكتب، البريطانيون منهم أو العرب، ينسقون المواقف ويحثون العرب على محاربة الدولة العثمانية بمختلف الوعود المعسولة.. ولعب المكتب اخطر ادواره بصدد إحباط إقامة الدولة العربية الموحدة في المشرق العربي وكذلك فقدان فلسطين. وقد اصدر المكتب نشرة سرية اطلق عليها اسم «النشرة العربية Arab Bulletin» وكانت تتضمن معلومات ومقالات عن العالم العربي. وقد تم اغلاق المكتب في الاول من اكتوبرعام 1920 . وتوزع أغلب رجالاته على دول المنطقة بصفتهم مندوبين ساميين أو مستشارين في وزارات هذه الدول. ومن اشهر رجالات المكتب: لورنس؛ هو غارث؛ كلايتين؛ كورنواليس؛ المس بيل. ومن العراقيين جعفر العسكري ونوري السعيد ومحمد شريف الفاروقي وغيرهم.

16 - د. الوردي، لمحات اجتماعية، مصدر سابق، ج 6 ، ص 18 . علماً بأن أغلبية العسكريين البريطانيين في العراق كانوا يؤيدون فكرة ويلسن [المدرسة الهندية]، فحسب رأيهم ان العراقيين جهلة لا يصلحون للحكم ومن مصلحتهم ان يظلوا تحت الحكم البريطاني المباشر، لذا عمد ويلسن على تزوير الاستفتاء الذي تقرر عام 1918 ،

عندما اصدر اوامره السرية الى الحكام السياسين في الالوية، يؤكد عليهم ان يستحصلوا من السكان الاراء المؤيدة لاستمرار الحكم المباشر.

ولا بد من الإشارة إلى وجود **مدرسة ثالثة**، وإن كانت اقل تأثيراً على الواقع المباشر، إذ (كانت شؤون الشرق الاوسط في لندن، في ذلك الوقت، تدار من قبل لجنة وظيفية داخلية يرأسها اللورد كرزن. وفي هذه اللجنة كانت **المدرسة الغربية** للمبدأ البريطاني حول الشؤون العربية، تشتمل على المنافسة مع المدرستين الشرقية والهندية. كذلك عملت في داخل اللجنة الامزجة والآراء المتصارعة، لكل من اللورد كرزن والمستر آدون مونتاغو وزير شؤون الهند، دوراً كبيراً ووافراً... لكن اللجنة لم تظهر سوى القليل من النوايا بشأن التخلي عن السيطرة البريطانية المباشرة) لونكريك، مصدر سابق، ص 189 .

17 ـ للمزيد راجع:

- د. الوردي ـ مصدر سابق، الجزء السادس، الفصل الاول، انشاء الحكومة العراقية؛
- حسين جميل ـ شهادة سياسية 1908 ـ 1930 ، دار لام 1987؛
- آيرلند فليب ـ العراق دراسة في التطوير السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت 1971؛
- مس بيل ـ فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت.

18 ـ مقتبس من د. وميض جمال، مصدر سابق ص: 166؛167؛421 .

أما بصدد الشبانة: وهي لفظة أُطلقت على مجموعة من الحراس الخاصين الذين كان يستخدمهم شيوخ العشائر لأعمال القمع والعنف. وقامت بريطانيا بالتعاون مع الشيوخ الموالين للاحتلال، بتجنيد هؤلاء وشكلوا منهم قوات مرتزقة تقوم بحفظ النظام وحماية المواصلات، كما استخدموهم في نقل المراسلات، وتنفيذ بعض من المهمات، وكذلك كحراس خاصين. لكن هذه القوة لم تجذب اليها اعداد كبيرة كما كانت تتوقعه قوى الاحتلال، رغم الرواتب المغرية آنذاك. وقد بلغ عددهم عام 1916 في حدود 500 نفر، ونالت اول اعتراف رسمي بها في عام 1919 ، باعتبارها (قوة قتال شعبية)، وأصبحت تضم ما يقارب 900 نفر. **وكانت نية قوى الاحتلال توسيعها لتكون نواة للجيش العراقي**.. لكن الاستهجان الشعبي من هذه القوة ادى بقوى الاحتلال إلى تحويل بعضها إلى جيش مرتزقة ـ قوات الليفي، التي تقرر انشاؤها وفقاً لمؤتمر القاهرة. وقد

شارك غلوب باشا في تكوين الشبانة، وقد انتقل العديد منهم معه بعد انتقاله إلى الاردن.

19 ـ راجع حسين جميل، مصدر سابق، ص 63 . ومما يذكر ان جمعية حرس الاستقلال التي تأسست في شباط 1919 ، والتي كان أغلب مؤسسيها من الضباط الشريفيين (7 من 12)، قد نصت المادة الثالثة من منهاجها على ان: (تعترف الجمعية بإسناد منصب الملوكية في هذه البلاد إلى احد انجال الملك حسين ملكاً دستورياً ديمقراطياً).
للمزيد راجع، عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية العراقية، دار الرشيد وزارة الثقافة والإعلام 1980 ، ص 76 . كذلك الحسني عبد الرزاق، تاريخ الثورة العراقية، ص 58 ، صيدا 1935 ط. الاولى.

ويفسر موقف العرش هذا من ناحية اخرى على انه وجد نفسه يمثل نقطة التوازن الحرجة بين قوى الاحتلال والوطنيين العراقيين، فهو كان مديناً للانكليز بعرشه من جهة، وفي الوقت نفسه كان يحتاج إلى الوطنيين العراقيين وقواهم الاجتماعية بغية تحقيق احلام الثورة العربية وتوطيد وتوسيع حدود مملكته من جهة ثانية، لذا كان يهدف إلى تقوية الجيش باعتباره اهم عتلات تحقيق ذلك الهدف.

20 ـ يذكر فليب آيرلند في هذا الصدد بأنه:

(ولأجل ان يظهر العراق بأنه هو الذي انتخب حاكمه يجب ان تتبع طريقة مناسبة تعطي للعراقيين الفرصة في طلب الامير فيصل. ولتحقيق هذا المظهر وضع مؤتمر القاهرة جدولاً لإجراءات تتبع بعد إنتهائه والجدول طريف انقله كالتالي:

8 ـ نيسان يصل المندوب السامي إلى بغداد.

18 ـ 20 نيسان، اعلان وزير المستعمرات بأن حكومة صاحب الجلالة تصادق على ان يكون الأمير فيصل احد المرشحين لعرش العراق ويجب ان يرفق هذا ببيان يعلنه المندوب السامي بالعفو العام.

23 ـ نيسان، يرسل الامير فيصل برقيات إلى كل من نوري باشا السعيد، وطالب باشا ولنقيب بغداد يعلمهم فيها عن ترشيح نفسه وعن امله في ان يحصل على تعاونهم معه.

23 نيسان ـ 8 مايس، يتوجه الامير فيصل إلى العراق، أو يبعث بممثلين عنه على ان يكون الوصول حوالي منتصف مايس ويستقبل هو أو ممثله استقبالاً حافلاً من العراقيين بحيث يكون من غير الضروري دعوة المجلس التأسيسي الا للتأييد أو مصادقة انتخابه).

مستل من حسين جميل، شهادة سياسية، مصدر سابق ص64 .

وبعد (عودة المندوب السامي البريطاني من القاهرة، وفي ضوء ما تقرر فيه، ارتأى ان تكون مبايعة الامير فيصل ملكاً على العراق عن طريق تنظيم مضابط اسمتها السلطة «تصويتاً عاماً» وجرت مراسلات في هذا الشأن بين مجلس الوزراء العراقي والمندوب السامي البريطاني، بينت فيها دار المندوب السامي ان تأخر سن قانون انتخاب النواب «بسبب الاشكال في ايجاد حل موافق للمصالح الكردية في مناطق مختلفة بحسب معاهدة سيفر»، فأصدر سكرتير مجلس الوزراء بياناً في الصحف قال فيه:

«إن نفوس الامة العربية العراقية طالما تاقت إلى تأليف مؤتمر عربي منتخب طبق رغائبها ليردد صداها ويطالب بحقوقها ويسن قوانينها... وأذيع في العراق عن قرب تأليف مؤتمر منتخب يمثل الامة بأسرها، ووضع لانتخاب هذا المؤتمر نظام وافقت عليه هيئة الوزارة العراقية المؤقتة. غير انه يقتضي لتنفيذ هذا النظام زمناً طويلاً لا يقل عن ثلاثة اشهر، بينما نرى احوال البلاد تقضي بضرورة الإسراع في تعيين شكل الحكومة وانتخاب ملك برأسها». راجع حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 ـ 1946 وموقف جماعة الأهالي منها، ص 21 ، مكتبة المثنى بغداد .1983 . وهكذا امتد وعد الثلاثة اشهر إلى غاية منتصف 1925 ، مما سهل إمرار طبخة الانتخاب للملك المستورد والمكبل بالاتفاق الثنائي بينه وبين قوى الاحتلال.

للمزيد في وصف اجراءات الوصول راجع د. الوردي لمحات اجتماعية، مصدر سابق الجزء السادس الفصل الثاني «طبخة الملكية»، كذلك نشأة العراق الحديث، هنري فوستر ترجمة سليم طه التكريتي الفصل الخامس. بغداد 1989 المكتبة العلمية.

21 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، ج. الثالث، مقتبس من د.عبد الرحمن البزاز ـ العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، دار البراق، لندن 1997 الطبعة الرابعة، ص 230 . مع الاشارة إلى ان مذكرات فيصل الاول لم ينشر قسمها الكبير، وبعد وفاته أصبح اهم قسم منها خبراً من الاخبار.

22 ـ راجع د. خالد التميمي، جعفر ابو التمن ـ دراسة في الزعامة السياسية العراقية، دار الوراق للدراسات والنشر، دمشق 1996 .

23 ـ للمزيد راجع محمد طربوش، دور الجيش في السياسة: دراسة حالة العراق حتى 1941 ، لندن 1982 بالإنكليزية، ص 59 . كذلك عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق، لندن 1991 دار النشر بلا، ص 30 .

24 ـ كانت العلاقة قلقة بين الطرفين غير مستديمة الوضوح، ففي بعض مفأصل الصراع بين كتل النخبة أو بين اضلاع مثلث الحكم، خاصة العرش وطموحاته، غالباً ما تنحاز العشائر الكبرى إلى جانب الملك عندما كان الخطر يهددها.. وكانت بصورة عامة تحاول فرض وجودها البديل لقوة الجيش الذي كان ضعيفاً آنذاك، وهذا ما حدث اثناء غارات الاخوان / الوهابيين على العشائر العراقية في مطلع تكون الدولة. وتجلى ذلك بوضوح في مؤتمر كربلاء، الذي يمكن قراءة بعض مفردات قراراته، من ان العشائر وخاصةً الفرات اوسطية، ارادت ان تكون لها قوة تأثيرية، لذا طالبت العرش بالمزيد من السلاح. وعكس هذا المطلب في الوقت ذاته، تخوفها من الجيش الذي بدأت ملامح نموه، النوعي والكمي، تظهر للعيان. علماً بأن العشائر كانت آنذاك، وبصورة عامة، منقسمة إلى فريقين متعادين. احدهما موالٍ لبريطانيا والآخر معارض لها. كما كان الوعي الاجتماعي متأثراً بتوجهات المؤسسة التقليدية وخاصةً الدينية منها. للمزيد راجع د. علي الوردي في لمحات، مصدر سابق، ج.السادس، الفصل الثالث؛ والحسني في تاريخ الوزارات، ج. الاول، ص.61 وما بعدها، الطبعة الرابعة، بيروت 1974، وهي التي اعتمدناها في هذا الكتاب.

25 ـ من الملاحظ ان طيلة المرحلة الملكية، لم تشارك المؤسسة العسكرية بأية حروب خارجية دفاعاً عن حدود البلد، بإستثناء الحرب المحدودة الفعالية في مايس عام 1941، وحرب فلسطين الاولى، مقارنةً بالحروب الداخلية العديدة ذات الكلفة المادية والبشرية العاليتين، وهذا تعبيرعن جوهر المهمة المناطة بالجيش كما كانت في اذهان قوى الاحتلال والنخبة الحاكمة من بعدهم.

26 ـ راجع بطاطو، مصدر سابق ص 230 الجزء الاول.

27 ـ **الانكشارية**: هو اللفظ الذي تعارف علية العامة في العراق وفي تركيا، ويطلق على الجيش الذي تألف في تركيا وعرف باسم الجيش الجديد، وهم من الجنود غير النظاميين. وبعد مدة تم القضاء عليه وعلى القوات التي أُطلق عليها اسم [الهاتيا] في عهد السلطان محمود الثاني عام 1828 ، عندما بدأ بفرض التدريب الحديث على بعض الفرق الانكشارية الذين أبوا ذلك، مما ادى به إلى القضاء عليهم وعلى فوضويتهم. للمزيد راجع د. الوردي في موسوعته لمحات، مصدر سابق، ج. الاول، ص. 263 .

28 ـ راجع محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ص. 13 ، ط. الثانية، دار لام 1990 لندن،

29 ـ للمزيد راجع د. غسان العطية مصدر سابق؛ كذلك، د. وميض جمال، مصدر سابق.

30 ـ راجع اسماعيل العارف، اسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، ص 47 لندن 1986 .

31 ـ للمزيد د. وميض جمال مصدر سابق، ص 152 وما بعدها. ويشير في ص 159 ، إلى ان نوري السعيد (وضع نفسه للمرة الثانية تحت تصرف المندوب السامي وبقي ينتظر التعليمات للذهاب للعراق)... وهكذا (... فعل ثابت عبد النور ومع ذلك وبالرغم من اللحظات الدقيقة التي كانت تمر بها السلطات البريطانية في العراق فقد رفضت هذه العروض).

32 ـ لقد كان الضباط من (العناصر القومية من العراقيين منتظمة في عدة تنظيمات ومجموعات متميزة. الا ان هذه التنظيمات كانت تمثلها لجنة تم تشكيلها سنة 1920 للتفاوض مع وزارة الخارجية البريطانية. وكانت هذه اللجنة تضم ستة اعضاء عراقيين ومقرها في دمشق، حيث كان هؤلاء اعضاء في حكومة الملك فيصل ملك سورية وكانت هذه اللجنة تضم الملك فيصل، جعفر العسكري، ناجي السويدي، ياسين الهاشمي، مولود مخلص، علي جودت الايوبي ونوري السعيد حيث كانوا جميعاً اعضاء في جمعية العهد التي كان يترأسها فيصل). راجع وليد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي، مصدر سابق، ص 12 .

33 ـ د. الوردي، لمحات، مصدر سابق، ج. السادس، ص 38 .

34 ـ راجع د. البزاز ص 114 ، مصدر سابق. كذلك الحسني تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص 62، مصدر سابق.

35 ـ **(من المعلوم ان ولاية الموصل كانت داخلة في المنطقة A (معاهدة سايكس ـ بيكو) التي كانت تابعة للنفوذ الفرنسي حسب الاتفاقية السرية التي كانت قد عقدت بين إنكلترة وفرنسا، ولكن فرنسا تنازلت عن الموصل لحليفتها بريطانية منذ 1919 وتم هذا التنازل بشكل نهائي في مؤتمر «سان ريمو» سنة 1920).... كما (وكانت هذه المنطقة... ولاية الموصل... تحكم منذ امد بعيد من قبل باشوات بغداد. ولكن يجب ان نعترف بأن ماردين وجزيرة ابن عمر و ديار بكر كانت هي الاخرى تُحكم من بغداد. وقد أصبحت تحت الحكم التركي الآن)**، مقتبس من تقرير اللجنة الدولية لعصبة الامم المتحدة حول قضية الموصل. وإزاء ذلك منحت إنكلترة ما مقداره 25 ٪ من نفط تلك المنطقة إلى فرنسا، (وهي الحصة التي كانت للشركات الالمانية قبل

الحرب العالمية الاولى). د. البزاز، المصدر السابق ص. 124 ـ 126 .

36 ـ د.رجاء حسين الخطاب ـ تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921 ـ 1941، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، والأرقام مستلة من كتاب العقيد الركن احمد الزيدي ـ البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية. دار الروضة، بيروت 1990 ص 98.

37 ـ يقول كامل الجادرجي:

(كانت الطائفة الشيعية تعد في زمن السلطان عبد الحميد، وبالحقيقة في زمن الدولة العثمانية، اقلية تنظر اليها الدولة بعين العداء، فلم تفسح لها مجالات التقدم من اية ناحية من نواحي الحياة العامة... ومن الامثلة البارزة على ذلك **انها كانت لا تقبل لها تلاميذ في المدرسة الحربية**). راجع نصير الجادرجي، من اوراق كامل الجادرجي. وقد استقيناه من كتاب حسن العلوي الشيعة والدولة القومية في العراق ص 57 . كما يشير الباحث جرجيس فتح الله إلى الظاهرة ذاتها بعد توسيعها، بحق، لتشمل الطوائف من الاديان الاخرى وكذلك الاكراد. للمزيد راجع للباحث نفسه، آراء محصورة في شؤون عراقية ستوكهولم 1994ص 55 وما بعدها. كذلك د.غسان العطية، مصدر سابق، ص 134 وما بعدها. ومما له دلالة ان نذكر أنه إلى حد عام 1936 كان 95 ٪ من الضباط هم من العرب السنة، والخمسة الباقية تضم مختلف الاثنيات والطوائف الاخرى، ولم يوجد أي ضابط شيعي برتبة كبيرة.

38 ـ د. خالد التميمي: محمد جعفر ابو التمن، مصدر سابق، ص 209 .

39 ـ راجع بطاطو، مصدر سابق ص 356 ، ج. الاول.

40 ـ مُستل من الوردي، مصدر سابق، ج. السادس، ص. 59

41 ـ للمزيد راجع:

ـ د. نزار توفيق حسو ـ الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد 1984؛

ـ حنا بطاطو ـ الجزء الاول الفصل التاسع، مصدر سابق؛

ـ حسن العلوي ـ التأثيرات التركية ـ البريطانية على المشروع القومي العربي في العراق، دار الزوراء، لندن 1988 .

42 ـ في شباط / فبراير 1921 ، تم تشكيل قسم الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات البريطانية للإشراف على الامصار الموضوعة تحت انتدابها في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا أصبح العراق ضمن مسؤولية هذا القسم، في حين كان يُدار في السابق، من قبل وزارة الهند، ومن خلال المندوب المدني ووزارة الخارجية. وقد بادر القسم الجديد

إلى عقد مؤتمر القاهرة المذكور سابقاً، لتحديد آفاق المستقبل السياسي لهذه الامصار، من اجل التعزيز الاكمل للنفوذ البريطاني فيها بأقل كلفة ممكنة، وأقل مسؤولية عسكرية مباشرة.. وهذا ما تم على ضوء المقررات التي اتخذها بصدد العراق.

43 ـ للمزيد راجع: الحسني تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول؛ حسن العلوي، الشيعة والدولة، مصدر سابق، ص 174؛ وهنري فوستر مصدر سابق.

44 ـ لونكريك، مصدر سابق.

45 ـ علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري، بغداد 1987 ، مستل من اوراق مس بيل. واقتبسناه من حسن العلوي الشيعة والدولة، مصدر سابق ص 176.

46 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الاول، ص 28 . اما بصدد الاتفاقية وملحقاتها، راجع ص 279 من ذات المصدر.

ومن الاسباب التي دفعت بريطانيا إلى تبني تأسيس الجيش العراقي هو: الحفاظ على حياة قواتها وتخفيض عدد الضحايا من جهة، وعدم قدرتها لوحدها على ادارة المجتمع العراقي الصعب المراس وذي التكاليف العالية في إدارته مقارنةً بما عليه بالهند من جهة ثانية. لذا ناقش مؤتمر القاهرة المذكور اعلاه سبل تحقيق ذلك. لذا قرر تخفيض نفقات الجيش البريطاني من خلال اناطة بعض من مهماته إلى الجيش العراقي الذي تقرر تشكيله اثناء المؤتمر. وهذا ما تم فعلاً إذ انخفضت النفقات العسكرية من 80 مليون باون استرليني لميزانية عام 1919 ـ 1920 إلى اقل من 8,8 مليون باون عام 1922 ـ 1923 .الأرقام مستقاة من آيرلند فليب ص312 . مصدر سابق، وأصبحت حوالي 4 مليون باون عام 26 ـ 1927 . الرقم مستل من د. وليد الاعظمي، مصدر سابق ص 16 . اما بصدد المهمة الاولى، فقد اقر المؤتمر اناطة مسؤولية زمام السيطرة على بؤر الانفلات الامني بسلاح الطيران البريطاني عوضاً عن القوات البرية.

47 ـ بصدد التجنيد الإجباري راجع تاريخ الوزارات، الجزء الثاني ص 100 وما بعدها مصدر سابق. اما بصدد **قوات الليفي**: فقد قرر مؤتمر القاهرة المذكور، انشاء قوات مرتزقة، أُطلق عليها اسم «مجندي العراق»، تتكون من السكان المحليين ولتكون قوة حماية محلية بديلة عن القوات البريطانية عند انسحابها. وقد وضِعت تحت امرة وزارة الداخلية، لكن برسي كوكس الحاكم العام/ المندوب السامي آنذاك، وضعها تحت اشرافه المباشر وكانت قيادتها وتمويلها بريطانيين. وقد تكونت في البدء من مختلف

العناصر، لكن لم يبقَ فيها في الغالب، منذ عام 1928 والى غاية حلها بعد الاستقلال، سوى اللاثوريين.

وقد اعترف تشرشل، وزير المستعمرات البريطانية آنذاك، في مجلس العموم قائلا: (بأن ايجاد جيش عربي، وجيش امبراطوري، وجيش من قوات المرتزقة، قد التحمت كلها سوية في خدمة دولة واحدة، وكانت تدفع مرتباتها بصفة مختلفة وتتم السيطرة عليها وتجري قيادتها بصفة متباينة، وذلك امر يدعو نفسه إلى الضحك بل حتى السخرية)، راجع هنري فوستر، مصدر سابق، ص 384 الجزء الثاني.

48 ـ ولغرض فرض الهيمنة على الجيش، فقد أُنيط بالبعثة الاستشارية البريطانية المهمات التالية:

- تعيين مفتش عام بريطاني كمستشار لوزير الدفاع.
- تعيين ضابط ركن في رئاسة الاركان العامة مع ضابط ارتباط بريطاني.
- تعيين ضابط ركن بريطاني في كل منطقة عسكرية.
- تعيين ضباط بريطانيين معلمين في كل منطقة عسكرية فيها أكثر من بطاريتي مدفعية؛
- تعيين ضابط بريطاني يتمتع بالسلطات التنفيذية في كل وحدة من وحدات الجيش العراقي). راجع، د. رجاء حسين الخطاب، مصدر سابق، ص 46 .

49 ـ زاهر الجيزاني، جريدة الوفاق العدد 216 في 3/ 5/ 96 لندن، الذي استقاه بدوره من د. رجاء خطاب، المصدر السابق ط. الثانية، الفصل الثالث، 1982 بغداد.

50 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 101 . كذلك د. رجاء الخطاب المصدر السابق، الفصل الثالث.

51 ـ د. وليد الاعظمي، مصدر سابق، ص 21.

52 ـ اديث وائي، ايف بينروز، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 ـ 1970 ، ترجمة عبد الحميد القيسي، الجزء الاول، ص 166 ، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان 1989 .

ومما يذكر في الوقت نفسه ان الطائفة اليهودية، وهي واحدة من الطوائف المستقرة في المناطق الخاضعة إلى الحكم العثماني، كانت معفاة من الخدمة العسكرية لغاية الانقلاب العسكري العثماني عام 1908 . لكن تم اخضاعهم بعد التاريخ اعلاه، وقررت حاخامية طائفتهم، بأنه اذا لم ينجحوا في شراء الإعفاء من الخدمة العسكرية بالمال، فعليهم ان

يحققوا النجاح بالخدمة ذاتها.

كذلك الحال بالنسبة إلى الطائفة اليزيدية، إذ كان ابناؤها معفيين من الخدمة العسكرية اثناء الحكم التركي، ولكنهم أُخضعوا لها بالقوة منذ منتصف الثلاثينيات عند تطبيق قانون الخدمة الإلزامية.

53 - مستل من تاريخ الوزارات، الجزء الثاني، ص 100 - 101

54 - راجع الحسني، في تاريخ الوزارات، الجزء الثاني، ص 101 ، مصدر سابق. كذلك جرجيس فتح الله في آراء محظورة، مصدر سابق.

55 - الحسني، المصدر السابق، ص. 104 .

56 - لونكريك، مصدر سابق، ص 393 ، الجزء الثاني.

57 - د. وليد الاعظمي، مصدر سابق، ص 22 .

58 - حول الرسالة ومحتوياتها، يُراجع الزعيم المتقاعد فؤاد عارف، في مقالته المعنونة بـ : [عندما كنت مرافقاً للملك] والمنشورة في مجلة آفاق عربية، مقتبس من طارق الناصري، عبد الإله - الوصي على عرش العراق - حياته ودوره السياسي] الجزء الاول، ص44 ، المكتبة العالمية بغداد 1990 .

59 - د. رجاء الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص 98 مصدر سابق. اقتبسناه من د.لطفي جعفر فرج: الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1923 - 1939، ص 34، بغداد 1987 منشورات اليقظة. أما بصدد الطائفية في الجيش، فيراجع كل من: كتاب العقيد الركن أحمد الزيدي، البناء المعنوي، مصدر سابق؛ كذلك عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم، مصدر سابق؛ حسن العلوي الدولة القومية، مصدر سابق. وغيرها من الدراسات التي عالجت هذه الإشكالية.

60 - اسحاق الخوري، مصدر سابق، ص 103

61 - د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، الفصل الثاني. ومع ذلك كانت ظاهرة الهروب من الالتحاق بالخدمة العسكرية الإلزامية، قد رافقت مسيرة الجيش منذ تأسيسه وإن اخذ بُعدها ينخفض مع تطور الوعي الاجتماعي العام المقترن بالإجراءات العقابية الصارمة وسيطرت الدولة المركزية على القبائل.

62 - في حين نجد انه خلال هذه الفترة التي اعقبت ثورة العشرين، (كان قوام جيوش الاحتلال تتكون من: 3 افواج مشاة؛ و6 كتائب خيالة، و16 بطارية مدفعية، وسرية للألغام والسيارات المدرعة، 6 اسراب من القوة الجوية وبعض عناصر الهندسة وسرايا من

العجلات المدرعة وفوجين من قوات الليفي). لونكريك، مصدر سابق، ص 271 - 272 .

63 ـ المصدر السابق، ص 98 .

64 ـ المصدر السابق، ص 128 .

65 ـ المصدر السابق، ص 63 ، وما بعدها.

66 ـ اسماعيل العارف، مصدر سابق، ص 49 .

67 ـ د.عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص 187 .

68 ـ محمود الدرة، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء، الهيئة المصرية للكتاب، ص 108 القاهرة 1976 . علماً بأن المؤلف لا يكن وداً، ان لم يكن مناهضاً، إلى انقلاب بكر صدقي وتوجهات حكومته.

69 ـ د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، ص 146 .

70 ـ كان الحزب الوطني العراقي، الذي أُعيد تأسيسه عام 1928 ، قد حدد لنفسه هدفين رئيسيين هما:

ـ الوحدة الوطنية؛

ـ إنهاء السيطرة البريطانية.

ولذا استقطب الحزب في البدء، المجموعة العسكرية المناهضة للمشروع البريطاني / الفيصلي. كما كان ذا اتجاه وطني/عراقي، مناوئ للهيمنة البريطانية ولكل الحكومات التابعة لها. وتشكلت قيادته من فئة متوسطي التجار ومن مهنيين ومثقفين وطنيين.. الا ان قاعدته المؤيدة، كانت تمتد إلى اعمق الفئات الاجتماعية الأكبر سعةً من: حرفيين وعمال ومن صغار الملاكين والتجار. كما كان الحزب المبادر الاول، من الاحزاب العلنية، إلى تأسيس «جمعية اصحاب الصنائع»، التي هي ابكر محاولة لإشراك العمال ضمن الخريطة السياسية، والتي تطورت إلى حركة عمالية مستقلة فيما بعد. وقد اخرج الحزب من بين صفوفه العديد من قيادات التيارات الرئيسة المعارضة وهي:

ـ الحركة ذات الاتجاه العروبي ـ نادي المثنى ـ حزب الأستقلال؛

ـ الحركة الشعبوية العراقية ـ جماعة الاهالي ـ جمعية الإصلاح الشعبي ـ الحزب الوطني الديمقراطي؛

ـ الحركة الثورية ـ لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار ـ الحزب الشيوعي.

71 ـ راجع حنا بطاطو ـ مصدر سابق، ص 340 الجزء الاول.

72 ـ د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، الفصل الثاني، ص 58 .

73 ـ وحول ذات الموضوع كتب السفير البريطاني في تقريره السنوي عن احداث العراق خلال عام 1935 ما يلي:

(الفقرة 110 ـ اظهر الملك خلال سنة 1935 اهتماما كبيراً بالجيش... وبمناسبة ذكرى اعتلائه العرش، أُقيم تحت رعايته عرض كبير اشتركت فيه جميع وحدات الجيش. وكان اهتمام الملك محل تقدير كبير من الجيش، وذلك على النقيض من قلة اهتمام الملك الراحل فيصل الاول به). وكان هذا مبعث قلق حقيقي للإنكليز. كما لاحظ مراقب انكليزي، بأن (الملك غازي أصبح رمزاً لحماسة ضباط الجيش، الذين كان معظمهم مؤمنين ايماناً قوياً بالفكرة القومية وبوحدة اخوية تجمع العرب كلهم). راجع المقدمة التي كتبها نجدة فتحي صفوت لمذكرات رستم حيدر. الدار العربية للموسوعات، بيروت 1988 ص 67 .

كما ذكر الضابط البريطاني ومستشار الوصي جيرالد دي جوري في مؤلفه، ثلاثة ملوك في بغداد، بأن (شعبية الملك غازي استمرت تتعاظم لدى الجيل الناشئ... فقد كان الضباط الشباب يحملون صوره وظلوا يحتفظون بواحدة منها في مفكرتهم...)، لأن غازي حاول ان يجعل من الجيش قوة حقيقية ولأن (الإنكليز كانوا يماطلون فيما نطلبه من اسلحة ومهمات ويعرقلون طلباتنا)، حسب تعبير صلاح الدين الصباغ.

74 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، ج. الخامس، ص 8 و59 . وكذلك للمزيد د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، ص 57 وما بعدها.

75 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، ج. السادس ص 196 .

76 ـ حنا بطاطو، مصدر السابق، الجزء الثالث، ص 98 .

77 ـ د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، مقتبس من العقيد الركن احمد الزيدي، مصدر سابق ص 104 . وتشير الدكتورة الخطاب، إلى انه في سنة 1935 تقرر ان يكون من شروط القبول في الكلية العسكرية اكمال الطالب للدراسة الثانوية. لذلك قررت وزارة الدفاع افساح المجال لدخول ابناء العشائر إلى الكلية عن طريق اختيار عشرة منهم، ممن اكملوا الدراسة المتوسطة وجلبهم إلى بغداد لإكمال دراستهم الثانوية على نفقة وزارة الدفاع وذلك توطئةً لقبولهم في المدرسة العسكرية.

78 ـ لونكريك، مصدر سابق، ص 393 الجزء الثاني.

79 ـ توفيق السويدي، وجوه عراقية، مصدر سابق، ص 148 .

80 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، الجزء الخامس، هامش الصفحة 58 .

81 ـ فرسان العروبة ـ مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، ط الثانية، دار تانيت للنشر، الرباط المغرب 1994ص 51 وما بعدها.

82 ـ جمعنا المعلومات من عدة مصادر منها:

تاريخ الوزارات، مصدر سابق. كذلك جرجيس فتح الله، آراء محظورة، مصدر سابق، ص 35 وما بعدها، عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم، مصدر سابق، ص 91 . اما بشأن حركة السماوة فاستقيناها من لونكريك، ص 403 .

أما بصدد القسوة والوحشية اللتين اتُبِعَتا، فقد اثارتا حفيظة العديد من القوى الاجتماعية ضد وزير الداخلية آنذاك رشيد عالي الكيلاني. وقد وصفت العديد من المصادر، الرسمية واللارسمية، شناعة هذه الافعال، حتى انه تم قتل العديد من الاسرى وأُحرقت المزارع والبيوت وفرضت غرامات باهظة، حركت ضمير رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، الذي تأثر من اعمال وزير داخليته بعدما بلغه: (أن افراد العشائر اضطروا إلي بيع جميع ما يملكون لتسديد الغرامات المفروضة عليهم). راجع الازري، مصدر سابق، ص 77 .

83 ـ صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة، مصدر سابق، ص 51 .

84 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، الجزء الخامس ص 15 .

85 ـ المصدر السابق، ص47 .

86 ـ للمزيد راجع:

ـ دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، زكي خيري والدكتورة سعاد خيري ص 39؛ دار النشر والتاريخ بلا.

ـ الحزب الشيوعي:السلطة والقوات المسلحة، ثابت حبيب العاني. مجلة ث.ج. العدد 266 ص26 .

87 ـ استقينا الارقام من مقالة الدكتور صادق البلادي، [تحويل الجيش إلى مؤسسة لإعمار الوطن]، الثقافة الجديدة، العدد 266 ص55 وما بعدها؛ كذلك من حنا بطاطو، الجزء الاول، ص117 مصدر سابق.

88 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق،الجزء الخامس، ص 60 .

89 ـ نص الميثاق القومي على:

1 ـ ان الهيئة الرئيسية التي تؤمن بهذا الميثاق من اعضاء ثابروا على كفاحهم ومبادئهم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تجاه شتى المؤثرات والذين اتصفوا بـ :

أ ـ الاخلاق الحميدة ـ ومنها الابتعاد عن كل... العادات الغربية والرذائل كبيرة كانت ام صغيرة، أو ما يؤدي إلى مس سمعة الهيئة.

ب ـ انكار النفس والنفيس ومنها انه لا يطالب بأجر عمله بل التضحية لروح الجماعة الموحدة في هذا الميثاق

ج ـ الكتمان

د ـ الكفاية ـ انه كفء على القيام بالأعمال التي تناط به وبعمله وقوله وثقافته وأنه لا يطالب بأكثر مما تقر عليه الجماعة.

هـ ـ التعاون.

و ـ الطاعة.

2 ـ **الغرض** ـ تطهير العناصر المضرة في العرب وتوحيد المماليك العربية ضمن وحدة عربية تشمل السياسة والاقتصاد والجندية

3 ـ **الأهداف** للوصول إلى الغرض:

أ ـ السيطرة على الجيش.

ب ـ السيطرة على سياسة الدولة ومرافقها.

ج ـ التعاون مع الهيئات في الأقطار العربية الاخرى.

د ـ التعاون والتآخي التاريخي مع الاكراد، إذ تعتقد الهيئة ان القضية الكردية لا تتعارض مع القومية العربية طالما تشهد في طموحها إلى التوسع إلى داخل الممالك المجاورة للعراق من الشرق والشمال ويكون التعاون مع الاكراد على هذا الأساس.

4 ـ **المبادئ**:

أ ـ ان تعلم الهيئة ان الفئة الصالحة في البلاد العربية قليلة جداً وان مصير البلاد العربية والمبادئ الإسلامية متوقفة على مثل هذه الفئة وهي المعول الحقيقي في احقاق الأهداف الآنفة الذكر وأن... للعروبة والإسلام اذا لم تتم هذه الفئة بما عهد اليها ﴿ وكم من فئة...﴾

ب ـ على الهيئة ان تراعي الإنصاف عند توجيه طلباتها إلى احد اعضائها مراعاة لما قاله تعالى ﴿لا يكلف الله نفساً الا وسعها﴾.

ج ـ ليس العضو من اعضاء الهيئة ان يأتي بعمل فردي ما لم يستشر الهيئة ويحصل على موافقتها وان تكون اعماله ومقرراته مربوطة على اشارتها).

مستل من د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، ص 147 .

90 ـ راجع د. عقيل الناصري، تموز واللقاء الذي لم يتم، جريدة الوفاق العددان (260 و261) في 10 و1997/4/17؛ كذلك د. سامال فرج، الجادرجي وغاندي صراع الزعامة، جريدة الوفاق العددان (272 و273) في 3 و10 / 7/ 1997 لندن.

91 ـ بطاطو، مصدر سابق، الجزء الاول، ص 242 .

92 ـ للمزيد راجع د. وليد الاعظمي، مصدر سابق، ص 128 وما بعدها.

93 ـ المصدر السابق، ص 128 .

94 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، الجزء السادس، ص 225 .

95 ـ بطاطو، مصدر السابق، الجزء الثالث، ص 75؛ كذلك زاهر الجيزاني، عراق الاقليات، جريدة الوفاق العدد (217) في 6 حزيران 1996 لندن. في حين يشير صاحب كتاب [ثلاثة ملوك في بغداد] الضابط السابق في جيش الليفي جيرالد دي جوري، إلى ان عدد المنتسبين إلى الجيش الذين بقوا عام 1943 كان في حدود 30 الف. وهذا ما اشار إليه واقتبسه منه سمير الخليل، مؤلف كتاب جمهورية الخوف، عراق صدام حسين ص 74 (راجع الجدول رقم 9 من الملحق)، أي بمعنى تم طرد أكثر من ربع وليس ثلاثة ارباع الجيش، كما ذهب إليه بطاطو. كما ويشك في صحة الرقم الوارد لدى جوري، باعتباره كان من انصار حل الجيش العراقي آنذاك ويعبر عن وجه نظر قوى الاحتلال ذاتها.

96 ـ د. وليد الاعظمي، مصدر سابق، ص 129 .

97 ـ لونكريك، مصدر سابق، ص 567 ، الجزء الثاني.

98 ـ المصدر السابق، ص 488 الجزء الثاني.

99 ـ اقتبسناه من الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع ص 208 و 333 .

100 ـ لونكريك، مصدر سابق، ص 594 ، الجزء الثاني.

101 ـ راجع رسالة محمود الدره إلى مؤلف تاريخ الوزارات، المنشورة في الجزء السادس، ص 197 ـ 199 ، علماً بأن الحكومة العراقية فكرت في اقامة معمل صغير لصنع الخراطيش، الا ان معاون مفتش الميرة البريطاني، عارض ذلك واعتبر هذه المسألة صعبة التحقيق، غير ان وزارة الدفاع العراقية اكدت على وجوب اقامة المعمل لجملة اسباب. ووافق مجلس الوزراء على اقامة معمل لعتاد الاسلحة وقد بدأ بالإنتاج في كانون اول 1934 . للمزيد راجع د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، ص 74 .

102 ـ مقتبس من طارق الناصري، عبد الإله... مصدر سابق ص 202 .

103 ـ محمد عودة، ثورة العراق، دار النديم القاهرة، ص 24 واقتبسناه من كتاب ليث الزبيدي، ثورة 14 في العراق، ط. الثانية، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1981 ص 47 .

104 ـ مستل من تاريخ الوزارات، مصدر سابق، الجزء السابع، ص 237 .

105 ـ محمود الدره، الحرب العراقية البريطانية لسنة1941 ، بيروت 1969 ، اقتبسناه من محمد حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز بالعراق، دار الاندلس 1981 ، ص 42 . كذلك ما اشار إليه الدره في رسالته المذكورة اعلاه والمنشورة في الجزء السادس من تاريخ الوزارات، مصدر سابق ص 197 .

106 ـ د. رجاء الخطاب، مصدر سابق، الفصل الخامس.

107 ـ سليم الحسني، رؤساء العراق 1920 ـ 1958 ، دراسة في اتجاهات الحكم. الطبعة الاولى، دار الحكمة، لندن 1992 ، ص 174 .

108 ـ الأرقام مستقاة من لونكريك، مصدر سابق، ص 599 ، الجزء الثاني.

109 ـ اشار العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين في كتابة «عبد الكريم قاسم، اللغز المحير» ص18 بغداد 1990: إلى ان هذا التنظيم لعب فيه عبد الكريم قاسم دوراً بارزاً، قد كان متكوناً من: نجيب الربيعي؛ عبد الكريم قاسم؛ طارق سعيد فهمي؛ عبد الوهاب الامين؛ رفعت الحاج سري؛ داود الجنابي؛ طاهر يحيى؛ محسن الرفيعي؛ وخليل ابراهيم حسين.

110 ـ اشار الضابط والسياسي المعروف سليم الفخري في محاضرةٍ له، القاها في لندن [مسجلة على شريط مسجل لم افقه تاريخ القائها]، إلى انه كان هناك العديد من النشاطات السياسية داخل المؤسسة العسكرية والتي غالباً ما تكون غير منظمة وغير مستمرة. ويُشير إلى كونه اسس مع عبد السلام عارف حلقة صغيرة سياسية في البصرة عام 1942 ، مع عدد من صغار الضباط. لكن سرعان ما انحلت بعد القاء القبض على مُنظمها المدني، الفلسطيني الجنسية، الذي تم ابعاده خارج العراق نتيجة لذلك. كذلك اشار جاسم العزاوي في مذكراته، إلى ما يشبه ذلك، من تجمع تنظيمي بين طلاب الدورة 17 للكلية العسكرية. (راجع، ثورة14 تموز: اسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم. بغداد 1990 ص 32). ويشير اسماعيل العارف، هو الاخر، في مذكراته، مصدر سابق، ص 58 ، إلى تشكيل اول، وإن لم تكن كذلك، جمعية سرية بينه وبين طه الشيخ احمد وفريد ضياء محمود، وجميعهم كانوا برتبة ملازم انكشف امرها، ثم انحلت.

111 ـ كامل الجادرجي، المذكرات، ص 684 . بيروت، دار الطليعة 1970 .

112 ـ بطاطو، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 75 . مع العلم بأن البعض القليل من

القيادات العسكرية من الضباط العثمانيين، قد وقفت ضد تقليص الجيش العراقي بعد حركة مايس 1941 ، منهم، على سبيل المثال، وزير دفاع حكومة الباجه جي الاولى [3 44/6/0 - 44/8/28]، تحسين علي، الذي عارض بقوة تقليص حجم القوات العراقية ورفض احالة العديد من الضباط على التقاعد، مما سبب ازمة وزارية ادت إلى استقالة الوزارة على اثرها، ليُعاد تشكيلها بعد استبعاد الوزير المذكور. راجع الحسني، تاريخ الوزارات ج. السادس، ص 224 .

وقد كان اعدام قادة الحركة العسكريين يشير إلى (وكأني ارى توقيع حكم التنفيذ بإعدامهم من قبل عبد الإله ونوري السعيد هو بمثابة توقيعهما على حكم اعدامهما المؤجل إلى صبيحة 14 تموز 1958). كما عبر عن ذلك عضو النخبة الحاكمة آنذاك، جميل الاورفه لي في كتابه [لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق] منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1971 ، ص 53 .

113 ـ الارقام مستقاة من فالح عبد الجبار..الدولة والمجتمع المدني، مصدر سابق، ص 233 .

114 ـ للمزيد راجع حول ذلك:

ـ حنا بطاطو، الجزء الثالث، مصدر سابق.

ـ د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1974 .

ـ د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق.دار الهنا للطباعة القاهرة 1974 .

ـ ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مصدر سابق.

ـ د.حسين الزبيدي، ثورة14 تموز في العراق، منشورات وزارة الاعلام، سلسلة الدراسات، رقم 340 ، بغداد 1983 . مع العلم بأن الولايات المتحدة الأمريكية قامت، منذ نهاية الاربعينيات، وبعد ان قررت بريطانيا الانسحاب من شرق السويس، بإرسال بعثات علمية لدراسة واقع الحياة الاقتصادية/ السياسية في بلدان المنطقة، ونسجت علاقات مع القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجه الغربي النزعة.. في الوقت ذاته طبقت أمريكا اسلوب استخدام الجيش كأداة للتغيير، والذي سبق ان مارسته في أمريكا اللاتينية، في بلدان الشرق الاوسط وأرسلت العديد من خبراء الانقلابات للعمل ضمن هذا التوجه. وكان للعراق نصيبٌ منها، تكثف بحدة بعد ثورة 14 تموز 1958 .

115 ـ اشار غولمن، السفير الأمريكي السابق في بغداد منذ 1954 إلى 1958 في كتابه،«عراق نوري السعيد»، إلى (أن السفارة الأمريكية في بغداد اعدت دراسة في نهاية 1957عن دور الجيش، اتضح منها ان الجيش لم يكن يقوم بدور فعال في

السياسة.. لكن ضباطه وجنوده يشاركون المدنيين آراءهم وعواطفهم... وأنه اذا طرأ موقف مثير للعواطف، قد يسبب رد فعل في الجيش وقد يؤدي إلى التخلي عن الولاء للعرش). مستل من د.فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق ص 62 ، مصدر سابق.

ويشير صديق شنشل في مقابلة له مع مؤلف كتاب ثورة 14 تموز، مصدر سابق، ص 49 ، ليث الزبيدي، إلى انه (في اوائل الخمسينيات اتصل الأمريكان بكامل الكيلاني شقيق رشيد عالي وأبدو استعدادهم للتعاون والتفاهم مع حزب الاستقلال من اجل تغير النظام الملكي إلى جمهوري ودعم حزب الاستقلال اذا وافق على هذا الاتجاه. وبالفعل اتصل الكيلاني بالحزب وعرض رغبة الأمريكان هذه ولكنه (شنشل امين عام الحزب) رفض التعاون أو التفاهم مع الأمريكان وقال انه لا يريد تبديل استعمار بآخر).

كما أُشيع ان ادمونز، مستشار وزارة الداخلية العراقية لغاية 14 تموز والخبير في الشأن العراقي، قد رفع قُبيل الثورة إلى السلطات المختصة، تقريراً عن سوء الوضع، وعن الانفجار المحتمل من لدن الجيش العراقي. راجع الهامش الذي كتبه سليم طه التكريتي مترجم كتاب لونكريك، مصدر سابق، في ص 390 .

116 ـ د.عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص 204 .

117 ـ كانت الانتخابات تجري، منذ ان أُلف اول مجلس ولغاية 1953 ، على طريقة الانتخاب غير المباشر، أي الانتخاب على درجتين. وقد شرعت الوزارة السويدية الثانية [46/2/23 - 46/5/30] قانوناً للانتخابات صُغِّرَت بموجبه الدوائر الانتخابية، وجعل مرجع الشكاوى الخاصة بها للحكام دون الهيئات التفتيشية، فدلت الانتخابات التي جرت وفق هذا القانون على امكانية التدخل فيها وتزويرها، لذا طالبت مجموعة من النواب وبتأثير الواقع السياسي الدولي الجديد والشارع السياسي العراقي، في شباط 1951 ، في ايام الوزارة السعيدية الحادية عشرة [20/ 1950/9 - 1952/7/11]، بوضع تشريع جديد يأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر، مبررين ذلك بجملة من الاسانيد الدستورية والقانونية والعملية السارية المفعول في دول الجوار وغيرها.. لكن هذا الاقتراح هُزم في المجلس النيابي في نيسان من ذات العام، وأُحيل الموضوع إلى الوزارة لدراسته. وأجرت الوزارة السعيدية المذكورة تعديلاً على قانون الانتخاب لكنها لم تأخذ بالاقتراح وأبقت الانتخاب على درجتين.

وفي اثناء وثبة تشرين ثاني 1952 وبضغط من قوى المعارضة ومطلبية الشارع السياسي النشطة آنذاك، قررت وزارة نور الدين محمود [52/11/23 - 53/1/22]، تأليف لجنة قانونية في وزارة العدل للنظر في إعداد لائحة قانون انتخاب النواب بصورةٍ مباشرة. وفعلاً اصدرت الوزارة، المرسوم رقم 6 في كانون اول 1952 ، والذي بموجبه: تم الانتخاب المباشر؛ وتوزيع المناطق الانتخابية إلى شُعب عديدة؛ وعدم قصر انتخاب اعضاء الهيئات التفتيشية على المحلات؛ وقبول طريقة انتخاب النائب بالأكثرية؛ كما الغت المبدأ الذي اقرته الوزارة السعيدية الحادية عشرة، والقاضي بأن الطعن في الانتخابات يُعد جُرماً قانونياً، والذي كان احد اسباب انتفاضة تشرين. للمزيد راجع الحسني، تاريخ الوزارات، الاجزاء 8 ـ 10 ، كذلك فائز اسعد: انحراف النظام البرلماني في العراق. بغداد، منشورات وزارة الاعلام 1975 .

118 ـ محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج. 4 ، ص 309 ، مستل من فائز عزيز، انحراف النظام البرلماني، مصدر سابق، ص 184 .

119 ـ فائز عزيز اسعد، المصدر السابق، ص 185 .

120 ـ المصدر السابق، ص 189 .

121 ـ المصدر السابق، ص 190 .

122 ـ راجع حسين جميل، الحياة النيابية.. مصدر سابق، ص 69 ، كذلك لذات المؤلف، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت 1958 ، ص 30 . وقد اورده كذلك الحسني، في الجزء السابع، من تاريخ الوزارات، هامش ص 23 .

123 ـ الحسني، تاريخ الوزارات، مصدر سابق، الجزء الثامن، ص 220 . مع العلم بأن العملية الانتخابية طيلة المرحلة الملكية، نظمتها اربعة قوانين هي:

- قانون عام 1924 ، والذي استمر سريان مفعوله لغاية 1946؛
- قانون الانتخاب رقم 11 لسنة 1946؛
- مرسوم انتخاب النواب رقم 6 لسنة 1952، والذي حول إلى؛
- قانون انتخاب النواب رقم 53 لسنة 1956 ، الذي استمر سريان مفعوله لغاية ثورة 14 تموز1958 .

124 ـ راجع عبد الكريم الازري، المذكرات، الجزء الاول، ص 160حيث يقول فيها: (في صبيحة يوم من ايام تشرين اول سنة 1943 ، اتصل بي قريبي السيد حسين النقيب الرفيعي، بالهاتف قائلاً: اهنئك من صميم القلب، فسألته على ماذا تهنئوني؟ فأجاب

على فوزك بالانتخابات النيابية!! فقد ذكرت الإذاعة الصباحية، اسمك بين الفائزين في الانتخابات النيابية عن لواء العمارة. قلت له هل انت تمزح؟ قال لا والله لا امزح. وقد تبين ان ما انبأني به السيد الرفيعي كان صحيحاً وأنني قد انتخبت نائباً عن لواء العمارة وأنا لا ادري، فلم اراجع احداً ولم ارشح نفسي. وهكذا نمت ليلتي وأصبحت في الصباح نائباً عن لواء العمارة). مقتبس من كتاب حسن العلوي، الشيعة والدولة، ص 194 ، مصدر سابق.

كما يعترف عضو النخبة ذاته بالتجاوزات التي شهدتها التجربة النيابية ويصفها بالقول: (لاشك ان الحياة الديمقراطية في العراق كانت عرضة لمختلف التجاوزات عليها من السلطة الحاكمة، ولا يمكن لأي مراقب منصف ان ينكر هذه الحقيقة أو يكابر فيها. لقد كانت الحريات الديمقراطية عرضة للانتقاص من جانب السلطة الحاكمة، وكانت المجالس النيابية، على الأغلب، لا تعبر عن آراء الناس وإرادتهم تعبيراً صادقاً، كما كانت ضعيفة مستخذلة للسلطة الحاكمة، ولا تقوى على محاسبتها. وكانت الانتخابات عرضة للتزيف والتزوير والتدخل الحكومي المفضوح والمستور، وكانت المساواة بين المواطنين شكلية ولم تكن توجد قوة تقف بوجه السلطة التنفيذية أو توقفها عند حدها أو تردعها عن غّيها، اذا ما ارادت ان تتحدى ارادات الناس أو تسير في طريق يغاير رغبتهم. وهذه وغيرها من النواقص الكثيرة امور لا يمكن نكرانها أو المكابرة فيها). راجع مشكلة الحكم، مصدر سابق، ص 173 .

كذلك يمكن العودة إلى الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري في كيفية تعيينه عضواً في مجلس النواب كما ذكرها في سيرة حياته المعنونة بـ [ذكرياتي]، الجزء الاول، ص 447 ، دار الرافدين، دمشق 1988؛ والى د. ماريون فاروق سلكليت الباحثة المختصة بالشأن العراقي في مقالتها [المجتمع المدني في العراق بين 1921 - 1931]، الثقافة الجديدة العدد 259 حزيران 1994؛ والى ما اشار إليه عضو النخبة السابق الوزير علي الشرقي، في كتابه [الأحلام]، الصادر في بغداد عام 1963؛ وكذلك آيرلند في دراسته الموسومة بـ : العراق دراسة في تطوره، مصدر سابق؛ كما يمكن الرجوع إلى توفيق السويدي، في مذكراته نصف قرن.. مصدر سابق، حيث يُكثر من الادلة والشواهد عن الخروقات في مختلف المراحل. كما يشير إلى ذات الموضوعة العديد من اعضاء النخبة الآخرين في مذكراتهم وسيرهم الذاتية.

125 - اشارت الوثائق البريطانية إلى انه لم يكن في العراق الملكي أي امل في اسقاط

الحكومة وسحب الثقة عنها بالتصويت في البرلمان، وكانت الاساليب المتاحة والوحيدة هي:

(أ - بتدخل الملك أو السفارة البريطانية؛

ب - من قبل المعارضة الشديدة، وذلك من خلال تحريض القبائل وإثارة الرأي العام للانتفاضة ضد الحكومة لحين سقوطها؛

ج - بانقلاب عسكري).

للمزيد راجع د. وليد الاعظمي، مصدر سابق، ص 128 .

ويبرر نوري السعيد، عدم امكانية سحب البرلمان ثقته من وزارة ما، بالقول: (أن هذه النظرية صحيحة ولكنها تحتاج إلى تحقيق لم نصل إليه بعد). مُستل من حسين جميل، الحياة البرلمانية، ص 88 ، مصدر سابق.

126 - راجع حديث توفيق السويدي إلى مؤلف تاريخ الوزارات، والمنشور في الجزء السابع ص 5 .

127 - توفيق السويدي، مصدر سابق، ص 104 .

128 - المصدر السابق، ص 453 .

129 - المصدر سابق، ص 128 .

130 - مقتبس من تاريخ الوزارات، الجزء الثالث، ص 64 .

131 - سليم الحسني، رؤساء العراق، مصدر سابق، ص 256؛ كذلك الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص 143 .

132 - لونكريك، مصدر سابق، ص 371 ، الجزء الثاني.

133 - راجع على سبيل المثال، بيان جبهة الاتحاد الوطني الصادر في 9 آذار 1957 ، والمنشور في كتاب ليث الزبيدي، مصدر سابق ص 92.

134 - مستل من تاريخ الوزارات، الجزء السادس، ص 159. علماً بأن مجلس النواب هذا، هو نفسه الذي اقال الوصي، وعين الشريف شرف وصياً على العرش اثناء هروب عبد الإله في حركة مايس 1941.

135 - راجع عبد القادر البراك، ذكريات ايام زمان، كتاب الاتحاد، مطبوع مسلسل تصدره جريدة الاتحاد، الإصدار الاول، آذار / مارت 1980 بغداد ص 38.

136 - جميل الاورفه لي، ذكريات، مصدر سابق، ص 65.

137 ـ لونكريك، مصدر سابق، ص 371، الجزء الثاني.

138 ـ راجع على سبيل المثال لا الحصر:

ـ الحسني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية؛

ـ الحسني عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، صيدا 1948؛

ـ مذكرات توفيق السويدي، بيروت 1969، دار الكتاب العربي؛

ـ توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ، دار الريس، لندن 1987؛

ـ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما، 1894 ـ 1974، بيروت 1975، دار الكتاب الجديد ط2؛

ـ محمد مهدي كبة، مذكرات في صميم الاحداث 1918 ـ 1958، دار الطليعة، بيروت 1965؛

ـ فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد 1975 ، وزارة الاعلام.

139 ـ فائز اسعد، مصدر سابق، ص 143.

140 ـ د. عبد الرحمن البزاز، مصدر سابق، ص 205.

141 ـ يقصد بالنخبة، هنا على وجه التحديد، هم [**أولئك الاشخاص الذين تسنموا منصباً وزارياً**]. ان الوصول إلى هذا المنصب باعتباره قمة النظام السياسي في دول الأطراف، يتطلب من الفرد امتلاك مصادر قوة عديدة تدعمه.

142 ـ للمزيد حول خطاب الوصي على العرش المنوه عنه، وما اثاره من ضجة، راجع الحسني في تاريخ الوزارات، الجزء السادس ص 344 وما بعدها، في فقرة ((خطاب خطر لسمو الوصي)) ، كذلك لدى خليل كنه في مذكراته الموسومة بـ : [العراق امسه و غده]، ص 77 بيروت.

143 ـ د. نزار توفيق حسو، مصدر سابق، ص 76.

144 ـ مذكرات طه الهاشمي، الجزء الاول، ص 367، مقتبس من حسين جميل، الحياة البرلمانية... ، مصدر سابق، ص 102.

145 ـ سليم الحسني، رؤساء العراق، مصدر سابق، ص 117. وأما بصدد العمري ومصادر قوته ، فيمكن العودة إلى مذكرات توفيق السويدي، ص 307.

146 ـ توفيق السويدي، مصدر سابق، ص 90.

147 ـ د. رحيم عجينة، الثقافة الجديدة، العدد 236.

148 - د. نزار حسو، مصدر سابق، ص 78.

149 - راجع أسماء رؤساء المجلسين في موسوعة [اعلام السياسة في العراق الحديث] مير بصري، دار رياض الريس ، لندن 1987، ص 278 وما بعدها. كذلك في الملحق، الجدولين 14 و15.

150 - مقتبس من تاريخ الوزارات،الجزء السادس، ص 93.

151 - مقتبس من فائز اسعد، مصدر سابق، ص 165.

152 - آيرلند، مصدر سابق ، ص 279 ، مقتبس من المصدر السابق ، ص 168 ، كذلك للمزيد راجع د. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال ، مصدر سابق.

153 - للمزيد راجع :

- جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، آراء وخواطر 1958 - 1988، الجزء الثاني، الملحق السابع، ص585، دار نبَز للطباعة والنشر، ستوكهولم 1989.

- احمد فوزي، المثير من احداث العراق السياسية، ص221. حيث يذكر التوزيع الجغرافي للجمعيات المغلقة.ط. الاولى، بغداد 1988، دار الحرية للطباعة.

154 - الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص 153، حيث اورد نص المرسوم؛ كذلك د. البزاز، مصدر سابق، ص 204، الذي فند قانونياً شرعية المرسوم.

155 - كانت مسألة اقحام الجيش العراقي في الشأن السوري الداخلي، إحدى أهم الإشكاليات التي واجهت مثلث الحكم، منذ نهاية الاربعينيات والى نهاية المرحلة الملكية. وذلك بحثاً عن عرش إلى الوصي عبد الإله من جهة، ولأجل احتواء سورية التي اخذت نهجاً مستقلاً وبعيداً عن التكتلات الإقليمية، منذ استقرار الحالة السياسية التي اعقبت الانقلابات العسكرية الثلاثة فيها في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات من جهة ثانية.

كما كانت هذه المسألة، احد اسباب استقالة وزارة عبد الوهاب مرجان [11/15/ 1957 - 3/2/ 1958]، والذي عللها بالقول:

(لما رجع نوري باشا من اجتماع ميثاق بغداد الذي انعقد في انقرة، اجتمع بيّ وبولي العهد الامير عبد الإله وبرئيس الديوان الملكي عبد الله بكر...) وقال (ان سورية مقبلة على ثورات وان الواجب على العراق اسناد سورية وان ادى الامر إلى تدخل الجيش العراقي.

- فأجبته أني لا أرى من المصلحة زج الجيش العراقي في أحداث سورية الداخلية. وان اية

حكومة عراقية توعز إلى جيشها بالذهاب إلى سورية سينقلب عليها.

فاستغرب نوري لهذه المفاجأة وسألني قائلاً :

ـ من جاءك بهذا الخبر؟

ـ فقلت له انه مدير الامن العام بهجت عطية. فأنكر الباشا صحة ذلك. وكان المطلوب أصلاً إرسال جيش عراقي إلى الاردن للوقوف على حدود سورية والتدخل عند تأزم الساعة). مستل من الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء العاشر، ص 235.

كما اشار إلى ذات الحالة ارسكين تشايلدرز، في كتابه ((الحقيقة عن العالم العربي)) وقال: (وتوصل نوري السعيد، الذي كان على تفاهم وثيق مع الرئيس شمعون، إلى قراره الذي قدر له ان يكون ميتاً، وهو الدخول إلى سورية بقوة عسكرية عن طريق الأردن والقضاء على الوحدة مع مصر والعمل على سحق الثورة في لبنان). للمزيد يراجع محاضر جلسات المحكمة العسكرية الخاصة [محكمة الشعب]، الجزء الرابع، وزارة الدفاع ، بغداد 1960.

156 ـ لونكريك، مصدر سابق، ص 646، الجزء الثاني.

157 ـ مقتبس من د. نزار الحسو، مصدر سابق، ص 80.

158 ـ لونكريك، مصدر سابق، ص 646.

159 ـ تألفت في اوائل 1943، لجنة متكونة من 12 عضواً وبعض المستشارين، منهم انكليزيان وهما مستشار وزارة العدلية دراور، ومستشار الداخلية ادمونز. للنظر في تعديل الدستور، في فترة الوصاية، وهذا يعتبر مخالفة دستورية بحد ذاتها. ومع ذلك انتهت اللجنة وأعدت لائحة بالتعديل المقترح والذي تمت الموافقة عليه في حزيران / يونية من ذات السنة، وكانت اهم التعديلات هي :

ـ في حالة عدم وجود وريث واضح للعرش، يجوز اختيار وريث ذكر، من اسرة الشريف حسين بن علي؛

ـ منح الملك حق اقالة الوزارة؛

ـ زيادة عدد اعضاء مجلس الوزراء ، من دون تحديد اعلى لعددهم، كما كان معمولاً به قبل هذا التعديل للدستور، والذي كان ينص على ان عدد الوزراء يجب ان لا يزيد عن 7 وزراء.

ـ زيادة عدد اعضاء مجلس الاعيان من 20 عضواً إلى ربع عدد اعضاء مجلس النواب.

- تجريد مجلس النواب من سلطة العفو عن الاشخاص الذين يقترفون جرائم ضد الدولة وحصرها بالملك.

- جواز عقد اجتماعات مجلس النواب، خارج العاصمة عند الضرورة.

- اباح لمجلسي الامة [الاعيان والنواب] اختيار الإجراءات الدستورية المعمول بها في البلدان الاخرى ، ان لم تكن مناقضة للدستور العراقي.

هذه التعديلات اتاحت للملك أو الوصي، زيادة هيمنته على الامور السياسية، وأدت تطبيقاتها العملية، بصورة متكررة، إلى احداث الكثير من التغيرات العنيفة واللاقانونية في السلطة والمجتمع. علماً ان نية تعديل الدستور، قد راودت العرش والنخبة منذ ايام الملك غازي، حيث أُلفت آنذاك، لجنة لهذا الغرض ضمت كل من : ناجي السويدي؛ رستم حيدر؛ عبد العزيز القصاب؛ ودراور، مستشار وزارة العدلية. لكن لم يُبت بالتعديلات التي اقترحتها.

160 - د. نزار الحسو، مصدر سابق، ص 148.

161 - من المفارقات التاريخية، التي ابانت عقم وعدم جدية الحكم الملكي، ازاء العملية الانتخابية البرلمانية، وإغلاقه لإمكانيات تبادل السلطة وتداولها عن طريقها، وبالطرق الديمقراطية، هذا ما توصل إليه الزعيم الوطني جعفر ابو التمن، منذ اواسط الثلاثينيات، إذ رأى عدم امكانية حدوث تغيير منتظر بواسطة مثل هذه الانتخابات، وقد عبر عن ذلك بالقول: (ان العراق كان له اسم الحكم الانتخابي لا واقعه)، مما دفعه في البدء إلى الاعتزال، لكنه أصبح تدريجياً أكثر تطرفاً من الناحية السياسية، ازاء هذه اللعبة تحديداً، مقارنةً بما مضى، لا بل دفعه اليأس من تزويرها المستمر، إلى العمل مع العناصر الوطنية المعارضة الشابة، بل حتى مع العسكر بغية تحقيق الأهداف الوطنية بدلاً من مواصلة الطريق السابق الذي كان محكوماً بالتعطل والكبح الحكوميين، (بحيث باتت الحكومات المتعاقبة مستعدة وبشكل أكثر فأكثر إلى اللجوء إلى اعمال التسلط الفاشية ضد من اعتبرتهم من المعارضين المفرطين في التفرط... مما ادى إلى ارتباط ابو التمن بالسياسة الجديدة وحسم الامور **بالقوة في السياسة العراقية وهو ما ادى إلى بروز دور سياسي أوسع للجيش**). للمزيد راجع د.خالد التميمي، مصدر سابق، ص 330 - 347.

162 - عامر عبد الله ، مقوضات النظام الاشتراكي العالمي، مكتبة رمضان، لندن 1997، ص 12.



الملاحق

جدول رقم (1)

يوضح أسماء ذوي الأصول العسكرية وعدد مرات تسنمهم مناصب وزارية رئيسية وثانوية للفترة 1921 ـــ 1958

الاســـــم	المناصب الرئيسة	المناصب الثانوية	الرتبة قبل تأسيس الدولة
1 ـ ابراهيم الشابندر	1	-	ملازم / مقدم
2 ـ ابراهيم كمال	2	-	ملازم
3 ـ ارشد العمري	7	3	ملازم
4 ـ اسماعيل نامق	2	-	ملازم اول / مقدم
5 ـ تحسين العسكري	1	3	نقيب
6 ـ تحسين علي	1	3	ملازم / مقدم
7 ـ توفيق الخالدي	1	1	مقدم
8 ـ توفيق السويدي	15	4	ملازم اول احتياط
9 ـ توفيق النائب	2	-	نقيب
10 ـ جلال بابان	2	9	نقيب / ملازم اول
11 ـ جمال بابان	1	9	ملازم اول
12 ـ جميل المدفعي	14	-	نقيب
13 ـ جعفر العسكري	12	1	عقيد / فريق
14 ـ حسام الدين جمعة	4	-	نقيب
15 ـ حسين مكي خماس	3	-	ملازم
16 ـ حمدي الباجة جي	3	2	ملازم اول
17 ـ رشيد الخوجة	3	-	ملازم اول
18 ـ رستم حيدر	4	2	ملازم احتياط
19 ـ رمزي بك	1	-	مقدم
20 ـ سامي فتاح	2	4	ملازم اول
21 ـ سعيد حقي جمعة	1	-	رئيس اول
22 ـ شاكر الوادي	8	1	نقيب / ملازم اول
23 ـ صادق البصام	2	9	ملازم احتياط
24 ـ طه الهاشمي	7	1	رئيس اول/ عقيد
25 ـ عبدالأله حافظ	3	7	ملازم اول
26 ـ عبدالعزيز القصاب	4	2	نقيب
27 ـ عبد القادر رشيد	1	-	نقيب

يتبع ← ← ←

تتمة جدول رقم (1)

الاســــم	المناصب الرئيسة	المناصب الثانوية	الرتبة قبل تأسيس الدولة
28 ـ عبد اللطيف نوري ،		-	ملازم اول / عقيد
29 ـ عبد الله الدملوجي	3	1	نقيب طبيب
30 ـ عبد المحسن السعدون	13	2	مقدم
31 ـ عبد الوهاب محمود	1	1	/ رئيس اول
32 ـ علي جودت الايوبي	11	-	نقيب / عقيد
33 ـ علي محمود الشيخ علي	2	4	ملازم
34 ـ محمد امين زكي	2	11	مقدم
35 ـ محمد علي محمود	3	4	ملازم
36 ـ محمود صبحي الدفتري	1	2	ملازم
37 ـ مزاحم الباجة جي	5	2	ملازم
38 ـ مصطفى العمري	9	4	ملازم احتياط
39 ـ ناجي السويدي	8	3	نقيب
40 ـ ناجي الاصيل	1	-	ملازم اول طبيب
41 ـ ناجي سوكت	9	2	ملازم اول
42 ـ نصرت الفارسي	5	2	ملازم اول
43 ـ نظيف الشاوي	1	-	ملازم / رئيس اول
44 ـ نورالدين محمود	3	-	نقيب /ملازم ثاني
45 ـ نوري السعيد	47	-	نقيب /آمر لواء
46 ـ ياسين الهاشمي	8	2	آميرلاي
47 ـ رؤوف البحراني	2	2	نقيب
48 ـ حكمت سليمان	4	2	ضابط احتياط

جدول رقم (2)

يوضح أسماء ذوي الأصول العسكرية والذين تسنموا
مناصب وزارية ثانوية فقط وعدد مراتها للفترة 1921 ــ 1958

الاســـــم	عدد مرات تسنم المنصب	الرتبة قبل تأسيس الدولة
1 ـ احمد الفخري	1	ملازم ثاني
2 ـ اركان العبادي	4	غير متوفرة
3 ـ بهاء الدين نوري	1	ملازم اول
4 ـ توفيق وهبي	3	رئيس اول
5 ـ جميل الراوي	1	رئيس اول
6 ـ جميل الوادي	1	ملازم
7 ـ جميل عبد الوهاب	5	رئيس اول
8 ـ سامي شوكت	2	ملازم طبيب
9 ـ صالح صائب الجبوري	5	غير متوفرة
10 ـ صبيح نشأت	2	عقيد
11 ـ صبيح نجيب	1	ملازم اول
12 ـ عباس مهدي	6	ملازم ثاني
13 ـ عبد الهادي الباجه جي	2	ملازم
14 ـ عزت باشا الكركوكلي	3	أمر لواء
15 ـ ماجد مصطفى	6	نقيب
16 ـ محمد زكي البصري	2	ضابط احتياط
17 ـ نوري القاضي	1	ملازم اول

جدول رقم(3)

يوضح أسماء بعض من ذوي الأصول العسكرية الذين تسنموا مناصب مهمة (أقل من وزير) بعد تكوين الدولة ورتبهم العسكرية قبل تأسيس الدولة

الاســـــم	المناصب التي تقلدها	الرتبة قبل تأسيس الدولة
1 ـ مولود مخلص	رئيس مجلس النواب، نائب، متصرف	مقدم
2 ـ عارف قفطان	متصرف [محافظ]، مدير عام	ملازم اول
3 ـ ثابت عبد النور	نائب، مدير عام	ملازم اول
4 ـ خيري الهنداوي	مدير عام	ملازم اول
5 ـ ابراهيم حلمي عمر	مدير عام	ملازم اول
6 ـ محمد الهاشمي	مدير عام مدير التشريفات الملكية	ملازم اول
7 ـ فهمي المدرس	مدير عام مدير التشريفات الملكية	ملازم اول
8 ـ تحسين قدري	مدير التشريفات الملكية	مقدم
9 ـ محمد البصام	نائب	ملازم
10 ـ عبد الغفور البدري	نائب	ملازم اول
11 ـ عبد اللطيف الفلاحي	نائب	ملازم
12 ـ حمدي صدر الدين	نائب، رئيس محاكم، عضو محكمة التميز	ملازم احتياط
13 ـ علي رضا العسكري	نائب، مدير عام	مقدم
14 ـ توفيق الهاشمي	نائب	نقيب
15 ـ احمد كمال	نائب	نقيب
16 ـ قاسم شكري	عميد بالجيش	نقيب
17 ـ عبد العزيز ياملكي	نائب، قائد فرقة، رئيس مجلس عرفي	ملازم
18 ـ اسماعيل حقي الصفار	مدير عام ، عقيد بالجيش	ملازم
19 ـ محمود السنوي	مدير عام	ملازم
20 ـ ابراهيم الشابندر	مدير التشريفات الملكية	ملازم
21 ـ بكر صدقي	رئيس اركان الجيش	نقيب
22 ـ ابراهيم الراوي	قائد فرقة ، سفير	ملازم اول
23 ـ خيري الدين العمري	نائب ، مدير التشريفات الملكية	ملازم
24 ـ محمود رامز	نائب	ملازم
25 ـ عبد القادر السنوي	مدير عام ، رئيس محكمة	ملازم
26 ـ علي الحجازي	متصرف ، مدير شرطة عام	نقيب
27 ـ عبد الحميد الشالجي	متصرف ، مدير عام	ملازم
28 ـ محمود أديب	متصرف	ملازم اول

يتبع ← ← ←

تتمة جدول رقم (3)

الاســـــم	المنـاصـب التي تقـلـدهـــا	الرتبة قبل تأسيس الدولة
29 ـ رؤوف الكبيسي	متصرف ، مدير عام	ملازم
30 ـ سعيد المدفعي	متصرف ، مدير عام	نقيب
31 ـ داود الجلبي	عين، نائب،عضو المجلس التأسيسي،عميد	نقيب طبيب
32 ـ فائق شاكر	نائب، متصرف، مدير عام	نقيب طبيب
33 ـ علي كمال	نائب، مدير عام	ملازم
34 ـ مكي الجميل	نائب، مدير عام	ملازم
35 ـ الحاج رمضان	نائب رئيس اركان الجيش،قائد فرقة	ملازم اول
36 ـ عبد المجيد الشاوي	عضو المجلس التأسيسي، نائب	ملازم اول
37 ـ محمد امين العمري	رئيس اركان الجيش ، قائد فرقة	ملازم اول
38 ـ داود السعدي	نائب	ملازم اول
39 ـ محمود سلمان	قائد القوة الجوية	ملازم اول
40 ـ فهمي سعيد	قائد فرقة	ملازم اول
41 ـ صلاح الدين الصباغ	قائد فرقة	ملازم اول
42 ـ فتاح باشا	عضو مجلس تأسيسي، نائب، متصرف	مقدم
43 ـ محي الدين السهروردي	نائب،مدير عام، عميد شرطة	نقيب
44 ـ معروف الرصافي	نائب	ملازم

ـ ملاحظات : لقد صادفت العديد من الصعوبات في تحقيق الأصل المهني وذلك لقلة المصادر من جهة ولوجودها مرة بألقاب وأخرى بدونها من جهة ثانية، ولوجود تشابه في الأسماء من جهة ثالثة. كذلك الحال بالنسبة إلى الرتب فوجدت اختلافات فيها.لذا ثبتها كما وجدتها.
بصورة عامة ورغم عدم ادعائي بكمال الجدول فإنه يبقى محافظاً على الاتجاه العام للظاهرة وسيبقى مفتوحاً لإستكمال نواقصه. ولم يحتسب الضابط الاحتياط حكمت سليمان ضمن الجداول التي في متن الدراسة بسبب عثورنا على رتبته اثناء الإنتهاء من الكتاب.

ـ المصادر: اعتمدنا على ثلاثة مصادر أساسية في تحقيق الأصل المهني للعسكريين هي :
ـ العقيد الركن احمد الزيدي ـ البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية؛
ـ جرجيس فتح الله ـ آراء محظورة في شؤون عراقية معاصرة؛
ـ د. رجاء الخطاب ـ تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 إلى 1941؛
أما بصدد عدد المناصب الوزارية فلدى د. نزار توفيق الحسو ـ الصراع على السلطة في العراق الملكي.
كما ان هناك اعداد كبيرة اخرى من ذوي الأصول العسكرية ممن تقلدوا مناصب غير مهمة ومن غير ان يكون لهم دور لا في المؤسسة العسكرية ولا في الحياة السياسية العامة، لذا لم نعثر على المناصب التي احتلوها كما اشار اليها جرجيس فتح الله في المصدر اعلاه.

جدول رقم (4)

يوضح تطور الرواتب الشهرية لمختلف رتب الضباط للفترة 1939 - 1958 ونسبة الزيادة المئوية

	1	2	3	٪	٪	٪
الرتبة /السنة	1939	1947	1958	2:1	3:1	3:2
مشير	100	149	256	149	256	172
عميد	85	129	233	152	274	181
فريق	75	119	210	159	280	177
أمير لواء	65	104	187	160	288	180
زعيم	50	83	155	166	310	187
عقيد	42	68	136	162	323	200
مقدم	36	60	112	165	310	187
رئيس اول	30	52	96	173	321	185
رئيس	26	47	84	179	324	179
ملازم اول	21	41	71	195	337	173
ملازم ثاني	17	36	60	212	353	167

المصدر: حنا بطاطو الجزء الثالث ص 78.

النسب مقربة ومن استخراجنا.

جدول رقم(5)

المعدل التكراري لعمر الوزارات العراقية ونسبها المئوية المقربة

للفترة 1921 ــ 1958

المدة بالشهر	عدد الوزارات	٪
أقل من شهرين	8	13,8
2 - 4	11	19
4 - 6	13	22,4
6 - 8	4	6,9
8 - 10	3	5,2
10 - 12	7	12,1
12 - 14	2	3,4
14 - 16	2	3,4
16 - 18	5	8,6
18 - 20	2	3,4
20 فأكثر	1	1,7
المجموع	58	100

المصدر: إعتمدنا عندالإحتساب على:

ـ اعلام السياسة في العراق الحديث، مير بصري ـ دار الريس لندن 1987 ص 284.

ـ تاريخ الوزارات العراقية، الحسني، الجزء العاشر،ص 315 وما بعدها.

رغم اختلاف المصدرين في تواريخ تأليف واستقالة كل وزارة. وقد اخذنا هنا، بالمصدر الاول تحديداً. علماً بأن الفروق لا تؤثر على اتجاه الظاهرة وجوهرها.

x لم تحتسب وزارة النقيب الأولى لكونها تشكلت قبل تأسيس الدولة.

	المدة	العدد٪
ـ وزارات لأقل من 6 اشهر	32	٪ 55,2
ـ وزارات أكثر من 6 اشهر وأقل من سنة	14	٪ 24,1
ـ وزارات أقل من سنة	46	٪ 79,3
ـ وزارات أكثر من سنة	12	٪ 20,7

جدول رقم (6)

يوضح أسماء رؤساء الوزارات العراقية والمدة الفعلية لتسنمهم الحكم وعدد مراتها وأصولهم المهنية اثناء المرحلة الملكية

الاسم	عدد المرات	المدة الفعلية: يوم	المدة الفعلية: شهر	الأصل المهني
1 ـ عبد الرحمن النقيب	2	16	12	رجل دين
2 ـ عبد المحسن السعدون	4	18	45	ضابط عثماني
3 ـ جعفر العسكري	2	3	22	ضابط عثماني
4 ـ توفيق السويدي	3	16	15	نقيب احتياط/قانوني
5 ـ ناجي السويدي	1	10	4	ضابط عثماني
6 ـ نوري السعيد	14	14	148	ضابط عثماني
7 ـ ناجي شوكت	1	16	4	ضابط عثماني
8 ـ رشيد عالي الكيلاني	4	7	19	حقوقي
9 ـ جميل المدفعي	7	9	25	ضابط عثماني
10 ـ علي جودت الايوبي	3	18	14	ضابط عثماني
11 ـ ياسين الهاشمي	2	18	29	ضابط عثماني
12 ـ حكمت سليمان	1	18	9	ضابط احتياط/حقوقي
13 ـ طه الهاشمي	1	-	2	ضابط عثماني
14 ـ حمدي الباجة جي	2	27	20	ضابط عثماني
15 ـ ارشد العمري	2	14	5	ضابط عثماني
16 ـ صالح جبر	1	28	9	حقوقي
17 ـ محمد الصدر	1	26	4	رجل دين
18 ـ مزاحم الباجة جي	1	10	6	ضابط عثماني
19 ـ مصطفى العمري	1	10	4	ضابط عثماني
20 ـ نوري الدين محمود	1	5	2	ضابط عثماني
21 ـ د. فاضل الجمالي	2	8	7	دكتوراة في التربية
22 ـ عبد الوهاب مرجان	1	18	2	حقوقي
23 ـ احمد مختار بابان	1	25	1	معلم / حقوقي

ـ ملاحظة أُحتسب الشهر على أساس 30 يوماً.

ـ لم تحتسب الوزارة النقيبية الاولى لأنها شكلت قبل تأسيس الدولة.

المصادر: ـ تاريخ الوزارات، الحسني ،الجزء العاشر / مصدر سابق؛

ـ جرجيس فتح الله، آراء محضورة / مصدر سابق؛

ـ العقيد الركن احمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة / مصدر سابق؛

ـ مير بصري ،أعلام السياسة / مصدر سابق؛

ـ د. رجاء حسين خطاب تأسيس الجيش العراقي/ مصدر سابق.

جدول رقم(7)

جدول تكراري يوضح عدد مرات تسنم منصب رئيس الوزراء

للفترة1921 — 1958

عدد مرات تسنم المنصب	عدد رؤساء الوزارة	مجموع المناصب
1	11	11
2	6	12
3	2	6
4	2	8
5	-	-
6	-	-
7	1	7
8 فأكثر	1	14
المجموع	23	58

جدول رقم(8)

يوضح مُدد الاحكام العرفية وتواريخها والمناطق المشمولة بها

في العراق الملكي للفترة 1932 ـ 1958

الـــوزارة	تاريخ الاعلان	المنطقة	مدتها بالأيام
1 ـ الهاشمية الاولى	14 ايلول 1934	زاخو ـ العمادية	4
2 ـ الهاشمية الثانية	11 ايار 1935	الرميثة	75
3 ـ = =	25 مايس 1935	سوق الشيوخ	61
4 ـ = =	15 آب 1935	منطقة بارزان	76
5 ـ = =	12 تشرين اول 1935	سنجار	33
6 ـ = =	5 مايس 1935	الرميثة والدغارة	82
7 ـ السعيدية الثالثة	5 آذار 1935	معسكر الرشيد	393
8 ـ = =	4 نيسان 1939	مدينة الموصل	129
9 ـ المدفعية الخامسة	2 حزيران 1941	بغداد وما جاورها	1731
10 ـ = =	14 تموز 1941	لواء [محافظة] السليمانية	37
11 ـ الباجه جية الثانية	19 آب 1945	زيبار وما جاورها	152
12 ـ صالح جبر	7 أيار 1947	زيبار وراوندوز	61
13 ـ محمد الصدر	10 آيار1948	العراق جميعه	583
14 ـ نور الدين محمود	23 تشرين ثاني 1952	محافظة بغداد	318
15 ـ الجمالية الاولى	15 كانون اول 1953	محافظة البصرة	46
16 ـ السعيدية الثانية عشر	1 تشرين ثاني 1954	جميع انحاء العراق	211
المجموع			3992

بالإضافة إلى ان الوزارة الكيلانية الرابعة في مايس 1941 قد اعلنت الاحكام العرفية في كل من بغداد وكركوك منذ 25 مايس وعطلت في 29 منه.

المصدر عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات ـ الجزء العاشر ص 322. ط.4 بيروت مطبعة دار الكتب 1974. مع العلم ان المصدر قد اخطأ مطبعياً في التواريخ الثلاثة الاخيرة.

جدول رقم(9)
يوضح تطور حجم المؤسسة العسكرية مقارنةً بالسكان
والرقم القياسي للفترة 1932 ـــ 1994 لسنوات مختارة

1932 سنة الأساس

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
السنة	منتسبي الجيش بالألف	٪ مقارنة بسنة الأساس	٪مقارنةًبالسنة السابقة	عددالسكان بالألف	٪ مقارنةً بسنة الأساس	العلاقة بين 1:4
1932	12	100	-	3300	100	4
1936	20	166,7	166,7	3600	109,1	6
1941	46	382,3	230	4100	129,2	11
1943	30	250	65,2	4400	133,3	7
1949	45	375	150	5510	167	9
1963	50	416,7	111,1	5700	172,7	7
1967	82	683,3	164	8500	258	10
1972	102	933,3	124,4	10000	303	10
1977	188	1566,7	184,3	12000	363,6	16
1980	242	2016,7	128,7	13200	400	18
1982	342	2850	141,3	14000	424,2	24
1984	607	5058	177.5	14600	442,4	42
1990	1000	8333,3	164,7	18000	545,5	55تقديرية
1994(*)	382.5	3187,5	38,3	20000	606	19,1تقديرية

النسب من استخراجنا ومقربة.

المصدر: سمير خليل جمهورية الخوف ـ عراق صدام حسين. دار الثقافة الجديدة القاهرة 1990 ص 74.

(*) مقتبس من تقرير معهد لندن الاستراتيجي والمنشور في جريدة المؤتمر العدد (173) في 18 اكتوبر 1996، ورقم السنة الاخيرة لا يشمل 650 الف رجل احتياط؛ ولا 10 الف رجل من حرس الحدود؛ ولا ما بين 35 ـ 46 الف رجل من قوات الامن.

جدول رقم (10)
يوضح تواريخ دورات المجلس النيابي وأسباب حلها في العراق الملكي

الـــــــدورة	مـــــن	الــــــى	مدتها بالشهر	أسبـاب الحـــل
المجلس التأسيسي	924 /3/27	924/8/3	5	إنتهاء مهمتها
مجلس النواب				
الأولى	925/7/16	928/1/19	30	بطلب من الوزارة السعدونية الثالثة*
الثانية	928/5/19	930/7/1	26	= السعيدية الاولى(*)
الثالثة	930/11/1	32/11/5	24	= ناجي شوكت(*)
الرابعة	933/3/8	934/9/4	18	= الايوبية الاولى(*)
الخامسة	934/12/29	935/4/9	5	= الهاشمية الاولى+
السادسة	935/8/8	936/10/29	14	= السليمانية+
السابعة	937/2/ 27	937/8/26	6	= المدفعية الرابعة(*)
الثامنة	937/11/23	939/2/22	15	= السعيدية الثالثة +
التاسعة	939/6/12	943 /6/9	48	أنتهاء مدتها الدستورية
العاشرة	943/10/9	946/11/21	37	بطلب من الوزارة السعيدية التاسعة(*)
الحادية عشر	947/3/17	948/2/22	11	- من وزارة الصدر والحركة الوطنية
الثانية عشر	948/6/21	952/10/27	42	بطلب من وزارة مصطفى العمري
الثالثة عشر	953/1/24	954/4/29	15	= = = ارشد العمري+
الرابعة عشر	954/7/26	954/8/3	يوم واحد	بطلب من الوزارة السعيدية الثانية عشر(*)
الخامسة عشر	954/9/16	958/3/28	43	- من السعيدية الرابعة عشر وتعديا الدستور
السادسة عشر	958/5/10	14 تموز958	2	قيام الجمهورية

ملاحظة : المدة الزمنية مقرب إلى الشهر.

[*] تعني ان الدورة حلت ، لأجل الرجوع إلى رأي الامة، حسب ما جاء في الاسباب الموجبة.

[+] تعني ان الوزارة حلت لانعدام الانسجام بينها وبين المجلس.

المصادر : اعتمدنا على كتاب اعلام السياسة، لمير بصري مصدر سابق، بصدد تكوين الجدول واحتساب مدة كل دورة.. اما بصدد اسباب الحل فقد اعتمدنا على الحسني في تاريخ الوزارات في اجزائه العشرة، مصدر سابق.

جدول رقم (11)

يوضح حراكية عملية التجديد في قوام النخبة السياسية (الوزراء)

في كل وزارة للفترة 1920 ـــ 1958

الوزارة	عدد الوزراء (1)	عدد الذين استوزروا لأول مرة (2)	نسبة التجديد بالوزارة 2:1	الملاحظات
1 ـ النقيبية الأولى	25	25	100	12 وزير بلا وزارة
2 ـ النقيبية الثانية	14	8	57	
3 ـ النقيبية الثالثة	7	صفر	صفر	
4 ـ السعدونية الاولى	7	3	43	
5 ـ العسكرية الاولى	8	5	63	
6 ـ ياسين الهاشمي الاولى	8	4	50	
7 ـ السعدونية الثانية	10	4	40	
8 ـ العسكرية الثانية	10	3	30	
9 ـ السعدونية الثالثة	11	6	55	
10 ـ السويدية الاولى توفيق	8	1	13	
11 ـ السعدونية الرابعة	8	صفر	صفر	
12 ـ ناجي السويدي	8	صفر	صفر	
13 ـ السعيدية الاولى	10	4	40	
14 ـ السعيدية الثانية	8	صفر	صفر	
15 ـ ناجي شوكت	7	6	86	
16 ـ الكيلانية الاولى	8	1	12.5	
17 ـ الكيلانية الثانية	8	صفر	صفر	
18 ـ المدفعية الاولى	7	1	14	
19 ـ المدفعية الثانية	7	صفر	صفر	
20 ـ الايوبية الاولى	7	1	14	
21 ـ المدفعية الثالثة	8	صفر	صفر	
22 ـ الهاشمية الثانية	9	2	22	
23 ـ السليمانية	12	8	66	حكومة الانقلاب
24 ـ المدفعية الرابعة	8	2	29	

يتبع ← ← ←

تتمة جدول رقم (11)

25 ـ السعيدية الثالثة	7	2	28
26 ـ السعيدية الرابعة	11	1	9
27 ـ السعيدية الخامسة	9	صفر	صفر
28 ـ الكيلانية الثالثة	14	2	14
29 ـ طه الهاشمي	7	2	29
30 ـ الكيلانية الرابعة	9	1	11
31 ـ المدفعية الخامسة	9	1	11
32 ـ السعيدية السادسة	11	2	18
33 ـ السعيدية السابعة	14	3	21
34 ـ السعيدية الثامنة	11	2	18
35 ـ حمدي الباجةجي الاولى	10	3	30
36 ـ حمدي الباجةجي الثانية	12	2	17
37 ـ السويدية الثالثة	12	6	50
38 ـ ارشد العمري الاولى	11	6	55
39 ـ السعيدية التاسعة	12	3	25
40 ـ صالح جبر	10	2	20
41 ـ محمد الصدر	14	1	7
42 ـ مزاحم الباجةجي	14	2	14
43 ـ السعيدية العاشرة	12	3	21
44 ـ الايوبية الثانية	10	4	40
45 ـ السويدية الثالثة	12	5	42
46 ـ السعيدية الحاديةعشر	12	1	8
47 ـ مصطفى العمري	11	4	36
48 ـ نورالدين محمود	11	5	46
49 ـ المدفعية السادسة	8	صفر	صفر
50 ـ المدفعية السابعة	15	صفر	صفر
51 ـ الجمالية الاولى	18	10	56
52 ـ الجمالية الثانية	15	صفر	صفر

يتبع ← ← ←

تتمة جدول رقم (11)

53 ـ ارشد العمري الثانية	16	6	38	فيها وزراء استوزروا لمدة يوم واحد.
54 ـ السعيدية الثانيةعشر	17	4	24	
55 ـ السعيدية الثالثة عشر	14	1	7	
56 ـ الايوبية الثالثة	12	1	8	
57 ـ عبد الوهاب مرجان	15	4	27,7	
58 ـ السعيدية الرابعة عشر	16	صفر	صفر	
59 ـ البابانية	14	صفر	صفر	

المصادر : ـ الحسني ، تاريخ الوزارات في اجزائه العشرة.
ـ د. الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي.
ـ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث. كلها مصادر سابقة
الملاحظات :

(1) الحقل الاول شمل مجموع الوزراء الذين استوزروا وحتى اللذين حلوا محل المستقيلين.
(2) ان عدد الوزراء أحياناً اقل من عدد الوزارات وذلك ناجم عن كون بعضهم يستلم أكثر من حقيبة وزارية واحدة.
(3) لاحظنا اختلافاً في تواريخ استقالة وتأليف كل وزارة وهذا ناجم عن ان احدهم يتخذ من تاريخ رفع الاستقالة وآخر من قبولها، كذلك بالنسبة إلى التأليف فمنهم من يتخذها من تاريخ كتاب التكليف وآخر من صدور الارادة الملكية.

في هذا الجدول اعتمدنا على الحسني تحديداً ، لأنه يذكر بالتفاصيل تاريخ الاستقالة وقبولها والتكليف وتأليفها المقترن برقم الارادة الملكية.

جدول رقم (12)

يوضح المعدل التكراري لنسب التجديد في قوام الوزارات العراقية و نسبتها المئوية للفترة 1920 ـــ 1958(*)

النسب مقربة

نسبة التجديد	عدد الوزارات	النسبة المئوية
صفر	13	22
1 ـ 19	16	27.1
20 ـ 39	14	23,7
40 ـ 59	12	20,4
60 فأكثر	4	6,8
المجموع	59	100

(*) تم تكوين الجدول من معطيات الجدول السابق.

جدول رقم (13) يوضح تاريخ تأليف واستقالة الوزارات العراقية للفترة 1921 ـــ 1958

الـــــوزارة		تألفـــــت	أستقالـــــت
1 ـ عبد الرحمن النقيب(*)	الأولى	27 - 10 - 1920	9- 9- 1921
2 ـ كذا	الثانية	10 - 9 - 1921	19 - 8 - 1922
3 ـ كذا	الثالثة	30 - 9 - 1922	17 - 11 - 1922
4 ـ عبد المحسن السعدون	الأولى	18 - 11 - 1922	15 - 11 - 1923
5 ـ جعفر العسكري	الأولى	23 - 11 - 1913	3 - 8 - 1924
6 ـ ياسين الهاشمي	الأولى	4 - 8 - 1924	20 - 6 - 1925
7 ـ عبد المحسن السعدون	الثانية	26 - 6 - 1925	20 - 11 - 1926
8 ـ جعفر العسكري	الثانية	21 - 11 - 1926	13 - 1 - 1928
9 ـ عبد المحسن السعدون	الثالثة	14 - 1 - 1928	27 - 4 - 1929
10 ـ توفيق السويدي	الأولى	28 - 4 - 1929	18 - 9 - 1929
11 ـ عبد المحسن السعدون	الرابعة	19 - 9 - 1929	13 - 11 - 1929
12 ـ ناجي السويدي		18 - 11 - 1929	22 - 3 - 1930
13 ـ نوري السعيد	الأولى	23 - 3 - 1930	19 - 10 - 1931
14 ـ نوري السعيد	الثانية	19 - 10 - 1931	2 - 11 - 1932
15 ـ ناجي شوكت		3 - 11 - 1932	19 - 3 - 1933
16 ـ رشيد عالي الكيلاني	الأولى	20 - 3 - 1933	9 - 9 - 1933
17 ـ كذا	الثانية	9 - 9 - 1933	8 - 11 - 1933
18 ـ جميل المدفعي	الأولى	9 - 11 - 1933	20 - 2 - 1934
19 ـ كذا	الثانية	21 - 2 - 1934	20 - 8 - 1934
20 ـ علي جودت الايوبي	الأولى	27 - 8 - 1934	3 - 3 - 1935
21 ـ جميل المدفعي	الثالثة	4 - 3 - 1935	16 - 3 - 1935
22 ـ ياسين الهاشمي	الثانية	17 - 3 - 1935	29 - 10 - 1936
23 ـ حكمت سليمان		29 - 10 - 1936	17 - 8 - 1937
24 ـ جميل المدفعي	الرابعة	17 - 8 - 1937	24 - 12 - 1938
25 ـ نوري السعيد	الثالثة	25 - 12 - 1938	5 - 4 - 1939
26 ـ كذا	الرابعة	5 - 4 - 1939	21 - 2 - 1940

يتبع ← ← ←

تتمة جدول رقم (13)

27 - كذا	الخامسة	1940 - 2 - 22	1940 - 3 - 31
28 - رشيد عالي الكيلاني	السادسة	1940 - 3 - 31	1941 - 1 - 31
29 - طه الهاشمي	الأولى	1941 - 2 - 1	1941 - 4 - 1
30 - رشيد عالي الكيلاني	الرابعة	1941 - 4 - 12	1941 - 5 - 31
31 - جميل المدفعي	ألخامسة	1941 - 6 - 2	1941 - 10 - 18
32 - نوري السعيد	السادسة	1941 - 10 - 19	1942 - 10 - 7
33 - كذا	السابعة	1942 - 10 - 8	1943 - 12 - 24
34 - كذا	الثامنة	1943 - 12 - 25	1944 - 6 - 3
35 - حمدي الباجة جي	الأولى	1944 - 6 - 4	1944 - 8 - 28
36 - كذا	الثانية	1944 - 8 - 29	1946 - 2 - 22
37 - توفيق السويدي	الثانية	1946 - 2 - 23	1946 - 5 - 31
38 - ارشد العمري	الأولى	1946 - 6 - 1	1946 - 11 - 14
39 - نوري السعيد	التاسعة	1946 - 11 - 14	1947 - 3 - 28
40 - صالح جبر		1947 - 3 - 29	1948 - 1 - 27
41 - محمد الصدر		1948 - 1 - 29	1948 - 6 - 25
42 - مزاحم الباجة جي		1948 - 6 - 26	1949 - 1 - 6
43 - نوري السعيد	العاشرة	1949 - 1 - 6	1949 - 12 - 9
44 - علي جودت الايوبي	ألثانية	1949 - 12 - 10	1950 - 2 - 4
45 - توفيق السويدي	الثالثة	1950 - 2 - 5	1950 - 9 - 24
46 - نوري السعيد	الحادية عشر	1950 - 9 - 25	1952 - 7 - 11
47 - مصطفى العمري		1952 - 7 - 12	1952 - 11 - 22
48 - نورالدين محمود		1952 - 11 - 23	1953 - 1 - 28
49 - جميل المدفعي	السادسة	1953 - 1 - 29	1953 - 5 - 5
50 - كذا	السابعة	1953 - 5 - 7	1953 - 9 - 16
51 - د.فاضل الجمالي	الأولى	1953 - 9 - 17	1954 - 3 - 7
52 - كذا	الثانية	1954 - 3 - 8	1954 - 4 - 29
53 - ارشد العمري	الثانية	1954 - 4 - 29	1954 - 8 - 3
54 - نوري السعيد	الثانية عشر	1954 - 8 - 3	1955 - 12 - 17

يتبع ← ← ←

تتمة جدول رقم (13)

55 ـ كذا	الثالثة عشر	1955 ـ 12 ـ 17	1957 ـ 6 ـ 19
56 ـ علي جودت الايوبي	الثالثة	1957 ـ 6 ـ 20	1957 ـ 12 ـ 14
57 ـ عبد الوهاب مرجان		1957 ـ 12 ـ 15	1958 ـ 3 ـ 3
58 ـ نوري السعيد	الرابعة عشر	1958 ـ 3 ـ 3	1948 ـ 5 ـ 18
59 ـ احمد مختار بابان		1958 ـ 5 ـ 19	14 تموز 1958
ـ وزارة الاتحاد الهاشمي/نوري السعيد		1958 ـ 5 ـ 19	14 تموز1958

(*) الوزارة النقيبية الاولى تألفت قبل تكوين الدولة العراقية.

المصدر: ـ الحسني ، تاريخ الوزارات ،مصدر سابق؛

ـ مير بصري اعلام السياسة ، مصدر سابق

جدول رقم(14)

يوضح أسماء ومهن رؤساء مجلس الاعيان ومدة رئاستهم

للفترة 1925 — 1958

الاســـــم	فترة الرئاسة من	إلـــــى	الأصل المهني
1 - يوسف السويدي	16 - 7 - 1925	13 - 6 - 1929	قاضي
2 - عبد الله الكيلاني	13 - 6 - 1929	نهاية تشرين الأول 1929	
3 - محمد الصدر	2 - 11 - 1929	27 - 2 - 1937	رجل دين
4 - محمد رضا الشبيبي	27 - 2 - 1937	17 - 8 - 1937	رجل دين
5 - محمد الصدر	23 - 11 - 1937	كانون اول 1943	رجل دين
6 - جميل المدفعي	كانون اول 1943	1 - كانون اول 1944	ضابط
7 - صالح باشا اعيان	2 - 12 - 1944	1 - 12 - 1945	
8 - نوري السعيد	1 - 12 - 1945	21 - 11 - 1946	ضابط
9 - صالح جبر	17 - 3 - 1947	29 - 3 - 1947	حقوقي
10 - نوري السعيد	3 - 4 - 1947	6 - 1 - 1949	ضابط
11 - جميل المدفعي	5 - 3 - 1949	29 - 1 - 1953	ضابط
12 - محمد الصدر	7 - 2 - 1953	أواخر تشرين الثاني 1955	رجل دين
13 - جميل المدفعي	1 - 1 - 1955	14 تموز 1958	ضابط

المصادر : - الحسني ، تاريخ الوزارت، مصدر سابق،
- مير بصري ، اعلام السياسية، مصدر سابق.

جدول رقم (15)

يوضح أسماء رؤساء النواب ومدة رئاستهم والأصل المهني للفترة 1925 - 1958

الاســـــم	مدة الرئاســـة		الأصل المهني
1 - رشيد عالي الكيلاني	16 - 7 - 1925	8 - 5 - 1926	حقوقي
2 - حكمت سليمان	20 - 5 - 1926	نهاية - 10- 1926	ضابط احتياط
3 - رشيد علي الكيلاني	1 - 11 - 1926	21 - 11 - 1926	
4 - عبد المحسن السعدون	27 - 11 - 1926	14 - 1 - 1928	ضابط
5 - عبد العزيز القصاب	19 - 5 - 1928	28 - 4 - 1929	
6 - عبد المحسن السعدون	29 - 4 - 1929	28 - 9 - 1929	
7 - توفيق السويدي	2 - 11 - 1929	1 - 7 - 1930	ضابط احتياط
8 - جعفر العسكري	1 - 11 - 1930	15 - 12 - 1930	ضابط
9 - جميل المدفعي	15 - 12 - 1930	آخر تشرين الثاني1931	ضابط
10 - جعفر العسكري	1 - 11 - 1931	30 - 11 - 1931	ضابط
11 - جميل المدفعي	30 - 11 - 1931	8 - 11 - 1932	ضابط
12 - كذا	8 - 3 - 1933	8 - 11 - 1933	ضابط
13 - رشيد الخوجة	12 - 11 - 1933	21 - 2- 1934	كذا
14 - سلمان البراك	24 - 2 - 1934	4 - 9 - 1934	مدني
15 - رشيد الخوجة	29 - 12 -	4 - 3 - 1935	ضابط
16 - علي جودت الايوبي	5 - 3 - 1935	9 - 4 - 1935	ضابط
17 - محمد زكي	8 - 8 - 1935	31 - 10 - 1937	ضابط احتياط
18 - فخري جميل	27 - 2 - 1937	26 - 8 - 1937	
19 - مولود مخلص	23 - 11 - 1937	22 - 2 - 1939	ضابط
20 - كذا	2 - 6 - 1939	31 - 10 - 1941	كذا
21 - حمدي الباجة جي	1 - 11 - 1941	9 - 6 - 1943	كذ
22 - كذا	9 - 10 - 1943	1 - 12 - 1943	كذ
23 - سلمان البراك	1 - 12 - 1943	25 - 12 - 1943	مدني
24 - محمد رضا الشبيبي	3 - 1 - 1944	14 - 12 - 1944	كذ
25 - محمد حسن كبة	20 - 12 - 1944	1 - 6 - 1946	كذ
26 - عبد العزيز القصاب	17 - 3 - 1947	آخر تشرين ثاني1948	ضابط

يتبع ← ← ←

تتمة جدول رقم (15)

27 ـ عبد الوهاب مرجان	1 - 12 - 1948	16 - 9 - 1950	مدني
28 ـ د. فاضل الجمالي	2 - 12 - 1950	1 - 12 - 1951	مدني
29 ـ عبد الوهاب مرجان	1 - 12 - 1951	27 - 10 - 1952	كذا
30 ـ د. فاضل الجمالي	24 - 1 - 1953	17 - 9 - 1953	مدني
31 ـ عبد الوهاب مرجان	1 - 12 - 1953	29 - 4 - 1954	كذا
32 ـ كذا	26 - 7 - 1954	3 - 8 - 1954	كذا
33 ـ كذا	16 - 9 - 1954	20 - 6 - 1957	كذا
34 ـ كذا	1 - 12 - 1957	15 - 12 - 1957	كذا
35 ـ خليل كنه	17 - 12 - 1957	28 - 3 - 1958	كذا
36 ـ عبد الوهاب مرجان	10 - 5 - 1958	14 - تموز1958	كذا

المصدر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث مصدر سابق.



المصادر والمراجع

أولاً الكتب:

1 - ميرسكي: الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، دار التقدم،موسكو 1987 .
2 - فؤاد اسحاق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، دار الساقي، لندن 1990 .
3 - د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، دار الطليعة بيروت 1969 .
4 - حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1990 ،في ثلاثة اجزاء.
5 - فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة 1995 .
6 - د. غسان العطية، العراق - نشأة الدولة، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار لام، لندن 1988 .
7 - د. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط. الثانية، دار كوفان لندن 1992 ، ستة اجزاء في ثمانية كتب.
8 - د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984 .
9 - لونكريك ستيفسن، العراق الحديث من سنة 1900 إلى 1950 ، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد 1988 .
10 - حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 - 1945 وموقف جماعة الاهالي منها، مكتبة المثنى 1987 بغداد.
11 - حسين جميل، شهادة سياسية 1908 - 1930 ، دار لام، لندن 1987 .
12 - آيرلند فيليب، العراق: دراسة في التطوير السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت 1971 .
13 - مس بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت.
14 - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ط. الرابعة، دار الكتب بيروت 1974 في عشرة اجزاء
15 - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الثورة العراقية، ط. الاولى، صيدا 1935 .
16 . عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية العراقية، دار الرشيد - وزارة الاعلام، بغداد 1980 .

17 ـ د. خالد التميمي، جعفر ابو التمن ـ دراسة في الزعامة السياسية العراقية، دار الوراق للدراسات والنشر، دمشق 1996 .
18 ـ هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، المكتبة العلمية،بغداد 1989 .
19 ـ د. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال إلى الاستقلال، دار البراق، لندن 1997 ط. ثانية.
20 ـ عبد الكريم الازري، مشكلة الحكم في العراق، لندن 1991 ، دار النشر بلا.
21 ـ محمد مهدي البصير، تارخ القضية العراقية، ط.2 دار لام لندن 1990 .
22 ـ د. وليد الاعظمي انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية ـ البريطانية، دار واسط للنشر، بغداد 1986 .
23 ـ اسماعيل العارف، اسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية العراقية، لندن 1986 ، دار الزوراء.
24 ـ د. رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921 ـ 1941 ط. الثانية بغداد 1982 ، كلية الاداب ـ جامعة بغداد.
25 ـ العقيد الركن احمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، دار الروضة، بيروت 1990 .
26 ـ د. نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، دار آفاق عربية 1984 .
27 ـ حسن العلوي، التأثيرات التركية ـ البريطانية على المشروع القومي العربي في العراق، دار الزوراء، لندن 1988 .
28 ـ علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري، بغداد 1987 .
29 ـ مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار لام لندن 1988 .
30 ـ اديث و ائي، ايف، بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 ـ 1970 ، ترجمة عبد الحميد القيسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1989 .
31 ـ د. لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933 ـ 1939 ، منشورات اليقظة العربية، بغداد 1987 .
32 ـ محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية سنة 1941 ، بيروت 1969 .
33 ـ محمود الدرة، حياة عراقي من وراء البوابة السوداء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1976 .
34 ـ مذكرات صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة، ط. الثانية، دار تانيت للنشر، الرباط 1994 .
35 ـ زكي خيري وسعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، دار النشر والتاريخ بلا.
36 ـ طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق 1939 ـ 1958 ، حياته ودوره السياسي، المكتبة العالمية، بغداد 1990 .
37 ـ محمد حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز بالعراق، دار الاندلس 1981 .
38 ـ سليم الحسني، رؤساء العراق 1920 ـ 1958 ، دراسة في اتجاهات الحكم،دار الحكمة لندن 1992 .
39 ـ العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين الزربعي، موسوعة 14 تموز في 8 اجزاء. منشورات مكتبة بشار، بغداد 1988 ـ 1990 .
40 ـ مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14 تموز: اسرارها، احداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم.شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد 1990 .

41 ـ جميل الاورفه لي، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق، دار مكتبة الحياة 1971 ، بيروت.
42 ـ د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي بالعراق، دار المهنا للطباعة، القاهرة 1974 .
43 ـ د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1974 .
44 ـ ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، دار اليقظة العربية، بغداد 1981 . ط. الثانية.
45 ـ د. حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، منشورات وزاة الاعلام، بغداد 1975 .
46 ـ فائز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، منشورات وزارة الاعلام بغداد 1975 .
47 ـ توفيق السويدي، وجوه عراقية، دار الريس، لندن 1987 .
48 ـ توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق، بيروت، دار الكتاب العربي 1969 .
49 ـ محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، دار الرافدين، دمشق 1988 .
50 ـ عبد القادر البراك، ذكريات ايام زمان، سلسلة كتاب جريدة الاتحاد، بغداد، 1989 .
51 ـ ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894 ـ 1974 ، دار الكتاب الجديد، ط. الثانية.
52 ـ محمد مهدي كبة، مذكراتي من صميم الاحداث 1918 ـ 1958 ، دار الطليعة بيروت 1965.
53 ـ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، دار الريس، لندن 1987 .
54 ـ اوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958 ـ 1963 ، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، دار نبز 1989 ، ستوكهولم.
55 ـ جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، آراء وخواطر 1958 ـ 1988 ،دار نبز 1989 . ستوكهولم.
56 ـ جرجيس فتح الله، آراء محظورة في شؤون عراقية معاصرة، دار الشمس، ستوكهولم 1994 .
57 ـ احمد فوزي، المثير من احداث العراق السياسية، دار الحرية للطباعة 1988 ، بغداد.
58 ـ سمير الخليل، جمهورية الخوف ـ عراق صدام حسين، دار الثقافة الجديدة القاهرة 1990 .
59 ـ مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة بيروت 1970 .
60 ـ حسن العلوي ـ الشيعة والدولة القومية في العراق، دار الزوراء، لندن 1990 ط. الثانية الموسعة.
61 ـ حسن العلوي، دولة الاستعارة القومية، من فيصل الاول إلى صدام حسين، ط. الاولى، دار الزوراء. لندن 1993 .
62 ـ جيرالد دي جوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد 1984 .
63 ـ د. ماريون، د. بيتر سلكليت، العراق الحديث من الثورة إلى الدكتاتورية، ترجمة ونشر دار الزهراء للأعلام العربي، القاهرة 1992 .
64 ـ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسية العراقية حتى عام 1945 ، مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1988 .
65 ـ مذكرات طه الهاشمي تحقيق وتقديم د. خلدون ساطع الحصري، دار الطليعة، بيروت 1978 بجزئين.

ثانياً المطبوعات الدورية:

1 ـ د. جليل العطية، جريدة الوفاق، 1996 لندن

2 - زاهر الجيزاني، عراق الاقليات، سلسلة مقالات نشرت في جريدة الوفاق، العدد 217 في 6/6/ 996.
3 - ثابت حبيب العاني، السلطة والقوات المسلحة، مجلة الثقافة الجديدة العراقية، العدد 266 ، 1995.
4 - د. صادق البلادي، تحويل الجيش إلى مؤسسة لأعمار الوطن، مجلة الثقافة الجديدة العدد 266 ، 1995 .
5 - د. عقيل الناصري، تموز واللقاء الذي لم يتم جريدة/الوفاق العددان 261 و 262 في 10 و 17/4/ 1997.
6 - د. سامال فرج، الجادرجي وغاندي الزعامة، جريدة الوفاق العددان 272 و273 في 3 و10 تموز 1997.
7 - د. ماريون فاروق سلكليت، المجتمع المدني في العراق بين 1921 - 1931 ، الثقافة الجديدة العدد 209 ، 1994.
8 - د. رحيم عجينة، حول الجيش، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 236 .
9 - د. رحيم عجينة، هل من تجديد في الموقف من الجيش؟ الثقافة الجديدة العدد 272,1996 .
10 - موجزتقرير معهد لندن الاستراتيجي المنشور في جريدة المؤتمر العدد 173 في 996/10/18 لندن.
11 - د. عقيل الناصري، الجيش ومعضلة قدوم العسكر إلى السلطة، جريدة الوفاق العددان 325 و 326 في 16/ و 23 / تموز 1998.
12 - د.عقيل الناصري، تموز ووهم الدمار، مجلة تموز، الجمعية الثقافية العراقية في مالمو، السويد العدد التاسع، تموز 1998.
13 - 14 تموز جدلية الفهم والموضوعية، كراس ملحق جريدة المجرشة رقم 6، العدد 54 تموز، لندن 1998.
14 - عبد الرزاق الصافي، وثبة كانون 1948 صنعتها جماهير الشعب، طريق الشعب العدد 6 السنة 64 كانون ثاني 1999.

الفهرست







جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
17	4	الوزني،؛	الوزنين،
54	23	الأنخراط	دفع
72	13	وقد	التي
82	4	حسين فوزي	توفيق حسين
82	5	العسكرية العراقية	العسكرية التركية العراقية
87	17	1934	1935
101	19	وعلي نوري السعيد	ونوري السعيد
111	15	ثناء	أثناء
127	13	عددهم 778	عددهم 166
153	24	خذ	أخذ
155	18	مرسوم مراقة	مرسوم مراقبة
156	6	فيعد قاسم	في عهد قاسم
229	11	1932 32 ـ 1921	1932 ـ 1921
229	12	1941 51 ـ 1932	1941 ـ 1932
229	13	1949 64 ـ 1941	1949 ـ 1941
229	14	1958 73 ـ 1949	1958 ـ 1949





الجيش والسلطة في العراق الملكي

يركز هذا الكتاب على: 1 ـ إلقاء الضوء على بعض معالم المؤسسة العسكرية في بلدان عالم الأطراف (البلدان النامية) وأهم مميزاتها وأشكال وكيفية تكوين جيوشها. 2 ـ دراسة المكونات الاجتماعية للدولة العراقية والمواقف الرئيسة لهذه المكونات إزاء المؤسسة العسكرية. 3 ـ المتابعة العميقة لتاريخية تكوين النواة الأولى للضباط العراقيين في الجيش العثماني: عددهم، مصائرهم، تياراتهم وأصولهم الاجتماعية والثقافية. 4 ـ متابعة أهم مفاصل التطور العام للمؤسسة العسكرية في العراق وتأثيراتها على القرار المركزي وفقاً لمراحل استنبطها المؤلف من الواقع الموضوعي لهذه المؤسسة ذاتها: مرحلة التأسيس (1921 ـ 1932)، ثلاثينيات الانطلاق (1932 ـ 1941)، أربعينيات الانكفاء والدور الخفي (1941 ـ 1949) ثم مرحلة التّكتّل والتّغيّر المنتظر وشكل ومضمون حركة الضباط الأحرار.

بعد ذلك يدرس الكتاب في قسمه الأخير، النخبة العسكرية والسلطة عامة ويوضح مكوّنات هذه الأخيرة مستقرئاً العلاقات المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مع تحليل لبنية الوزارة (السلطة التنفيذية) وفقاً للمعيار المهني الذي جاء منه أعضاء النخبة، (تحديداً الوزراء).

وبهذا يستطيع القارئ التعرف جيداً على حقيقة الحكم الملكي وطبيعته وعلى الحياة السياسية لتلك المرحلة.

الناشر



دار الكلمة

سورية ـ دمشق ـ برامكة ـ ص . ب :٢٢٢٩